الجمهورية التركية
وزارة الأسرة والسياسات الإجتماعية
المديرية العامة لخدمات العائلة والمجتمع

دراسة أسباب الطلاق في تركيا

2014TBNA

جمهورية تركيا وزارة الأسرة والسياسات الإجتماعية
المديرية العامة لخدمات الأسرة والمجتمع

دراسة أسباب الطلاق في تركيا
2014TBNA

منسق المشروع
مصطفى تورغوت

مجموعة رصد وتقييم المشروع
إمره إرتيكن، ياسمين إسين، دورسون أيان، سردال ألتون،
نيرمان كايا، إبرو دوغان، بينار إرول ومريم جوكيار

المحرر
مصطفى تورغوت

إستشاري المحتوى الأكاديمي
معهد إبسوس للأبحاث الإجتماعية

ترجمة
شركة ماغما المحدودة للهندسة وإدارة الترجمة والتجارة

التصميم والتطبيق
شركة شيزجي للترويج والطباعة المحدودة

صور الغلاف
cepera/Shutterstock

التحضير والإعداد قبل الطباعة
معهد إبسوس للأبحاث الإجتماعية

سلسلة الأبحاث والسياسات الإجتماعية رقم xx
الطبعة الأولى، 2015، إسطنبول
ISBN: xxx-xxx-xxxxx-x-x

الطباعة والتجليد
دار تشيزغي للطباعة والنشر.
العنوان: حيّ مركز أفندي، شارع داوود باشا، مركز كال التجاري
الرقم: 232-231 زيتون بورنو/ إسطنبول
رقم الهاتف: +90 212 482 2865
الفاكس: +90 212 481 7209

علومات الإتصال
اسكي شهير يولو سوغوتوزو مهلسي 2177 .
زقاق رقم 10/A كات: 24 جنقايا/ أنقرة
الهاتف: +90 312 705 5513
الفاكس: + 90 312 705 5599
البريد الإلكتروني: arsopol@aile.gov.tr
www.aile.gov.tr

©2015 جميع حقوق هذا الكتاب محفوظة. لا يجوز نسخه كاملاً او نسخ أي جزء منه بأي شكل من الأشاكل او بأي طريقة من الطرق الالكترونية والميكانيكية والتصويرية والتسجيلية بالصوت من دون الحصول على الاذن من وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية.

مسؤولية الآراء المذكورة في الكتاب جميعها عائدة للكتاب.

الإفتتاحيّة

على الرغم من أن الأسر التي هي الوحدة الصغرى والبنية الأساسية للمجتمع، تعرضت لأنواع مختلفة من التغيرات مع تأثيرات التحديث والعولمة أيضاً، إلا أنها لم تتنزل أبداً من تأثيراتها على الأفراد والأشخاص وأدوارها التنظيمية في المجتمع. كذلك أن مؤسسة الأسرة لها أهميتها البالغة من حيث معرفة المجتمع والأفراد أيضاً، وذلك من خلال الوظائف الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها مثل نظام المراقبة الآلية وتكوين بيئة التضامن والدعم وتقسيم العمل والنظام الاقتصادي. ومع ذلك أن هذه المؤسسة لها أدوار تنظيمية فيما يتعلق بتنظيم العلاقات التي بين الفرد والمجتمع نحو تنظيم الأفراد حياتهم في مختلف المجالات مع الاحساس بالمسؤولية والوعي بها، والمساعدة لهم في نقل القيم الانسانية والثقافية الى الأجيال القادمة فيما بعد؛ بالاضافة الى توفير بيئة للأفراد يتمكنون من خلالها الحصول على الدعم الاجتماعي والقرب النفسي الذي طالما يحتاجون اليه في الحياة. كما أن ضمان استمرار الأسر بطريقة صحية ضروري لا مفر منه لأجل حياة اجتماعية أكثر صحية وأكثر سعيدة، لأنها بيئة التنشئة الاجتماعية الأولى للأجيال القادمة، والمشكّلة نوع ما للمجتمع الذي تكوّنه الأجيال القادمة.

تكسب في بلدنا مؤسسة الأسرة التي يتم إقامتها عن طريق رابط "الزواج" بعداً قانونياً أيضاً وذلك بعقد الزواج المدني/الرسمي، بالاضافة الى أبعادها الاجتماعية والاقتصادية التي سبق ذكرها. كما أن معرفة مجالات التأثير لهذه العلاقة القانونية على الفرد والمجتمع؛ وإدراك الأفراد لمسؤولياتهم التي تظهر من خلال هذا الرابط تجاه بعضهم البعض ووعيهم بها، وإقامة أسس المحبة والاحترام الموضوعة للمؤسسة الأسرية التي تم تأسيسها متينة وسالمة مهمة غاية الأهمية أيضاً لأجل ضمان الاستمرارية لهذه العلاقة. كذا ان استدامة هذه العلاقة القانونية التي تم تحديد حدودها ورسم خطوطها في نطاق القانون المدني، وضمن قانون الزواج مهمة للغاية أيضاً مثل أهمية الحفاظ على هذه العلاقة على الأقل وذلك من حيث إمكانية القيام بهذه الوظائف المذكورة للأسرة بطريقة صحيحة.

لهذا السبب ان الدراسات والبحوث الجارية لأجل فهم العوامل والأسباب المؤدية الى قطع هذا الرابط وتحطيمه، يعني معرفة الأسباب التي تؤثّر على على سلامة المؤسسة الأسرية وتكاملها او التي تؤدي الى زوالها كلياً بسبب الطلاق والفراق هي أعمال قيمة جداً. كما أن هذه الدراسات والبحوث مفيدة للغاية مع اعتبار أدوارها المرتبطة بعلاقة الأسرة بالمجتمع والأفراد المذكورة سابقاً في نظر الاعتبار، خصوصاً من حيث الارشاد والتوجيه في التدابير التي تتخذها وزارتنا، ووضع مقترحات الحلول ذات الصلة فإمكانية تطبيقها كالسياسة الاجتماعية.

نتقدم في هذا النطاق بالشكر الى جميع الموظفين والعاملين الذين ساهموا في إعداد "دراسة أسباب الطلاق في تركيا ٢٠١٤" ونشرها، كما نتمنى أن يكثر هذا النوع من الدراسات والبحوث فتصبح مواردنا الأساسية للمعلومات في تكوين السياسات الاجتماعية.

الأستاذة المشاركة عائشة نور إسلام
الوزيرة

المقدمة

يمكن أن يعتبر إنهاء الرابط الزوجي الذي يأخذ مكانه في أساس إقامة الأسرة عن طريق ظاهرة الطلاق، بأنه مشكلة اجتماعية في العالم وفي بلدنا وذلك لدى النظر اليه من حيث الوظائف الاجتماعية. على الرغم من أن مؤسسة الأسرة تحافظ على أهميتها في بلدنا، إلا أن أعداد الأفراد المطلقين بدأت تزيد يوماً بعد يوماً، فيكون لهذه المشكلة تأثيرٌ بالغٌ على المجتمع. ولهذا السبب من المهم جداً فهم الأسباب والعوامل المؤدية الى الطلاق، وإنتاج السياسات الاجتماعية ذات الصلة بهذه الأسباب. فلابد من الحصول على المعلومات المتعلقة بهذه الأسباب والعوامل التي لا يمكننا الحصول عليها عن طريق الإحصاءات الرقمية فقط، عن طريق أساليب البحث النوعي لحكايات الأفراد المطلقين وقصصهم. ثم عقب ذلك دراسة هذه المعلومات في ضوء البيانات الاجتماعية والديموغرافية تكون عملاً مفيداً في غاية الإفادة لأجل فهم كيفية النمط النموذجي للأسباب الثقافية والاقتصادية والنفسية التي تدخل في مجال اهتمام الدولة فتطوير سياسات اجتماعية فيما يتعلق بهذه الظاهرة.

توجد هناك لمرحلة الطلاق والفترة التي بعدها تأثيرات مختلفة على الترتيبات والتخطيطات المعيشية لأفراد الأسرة، وعلى عاداتهم، ووظائفهم ومسؤولياتهم. عندما أخذنا وظائف العائلات نحو توفير إقامة النظام الاجتماعي للأسرة، وتنظيم الدخل والإنفاق للعائلة، وحماية أفرادها والتضامن معهم، وتوفير الدعم الاجتماعي والنفسي لهم، وتربية أجيالهم القادمة، وضمان انتقال ثقافتها وأحكامها القيمية اليهم في نظر الاعتبار يبدو أن الطلاق قد يؤدي الى مشاكل جديدة من حيث الأفراد ومن حيث المجتمع أيضاً. ولهذا السبب، أن فهم ومعرفة الأسباب والعوامل التي تحول دون العائلات من أن تقوم بوظائفها هذه بطريقة صحيحة، وتؤدي بالأزواج الى الطلاق والانفصال؛ واستخدام التدابير والحلول المختلفة التي ترتبط بهذه الأسباب في تكوين السياسات الاجتماعية لا يكون تأثيره متوقفاً على الأفراد فقط بل يكون مؤثراً على المجتمع أيضاً.

توفر هذه الدراسة التي تم القيام بإجرائها لأجل فهم أسباب الطلاق الذي يعني إنهاء الرابط الزوجي، إنتاج سياسات اجتماعية كعوامل مساعدة على فهم هذه الظاهرة التي لها تأثيرات خطيرة للغاية من حيث المجتمع ومعرفتها لأجل التمكن من منع هذه المشكلة والحيلولة دونها. ليست ظاهرة الطلاق موضوعة فردية شخصية فقط على ما يعرفها كل من يدرك العلاقات التي بين الأسرة والمجتمع، فلذك لا تكون الدراسات والأعمال التي يتم القيام بها في هذا الموضوع مفيدة للأفراد المطلقين والأزواج الذين يريدون الطلاق فقط بل بالاضافة الى ذلك انها مفيدة للمجتمع أيضاً. ولهذا السبب، ان هذه الدراسة التي تمت بالحصول البيانات والمعطيات المتعلقة بمرحلة الطلاق والفترة التي بعدها منطلقاً من الحكايات والقصص الفردية، تساعد على فهم أسباب الطلاق خصوصاً على فهم المشاكل المختلفة التي تم جمعها تحت عنوان "النزاع الشديد" والحيلولة دون وقوعها.

آمل أن تقوم هذه الدراسة التي ظهرت بتحقيق الأولى منها في عام 2008، وتكرارها عام 2014 بإغنائها أكثر عن طريق أساليب البحث النوعي، بتولية وظائف توجيهية وارشادية للسياسات الاجتماعية التي يتم إنتاجها لأجل حماية الوحدة الأسرية والحفاظ عليها.

تاج الدين جونش
المدير العام

الشُّكر

قد قمنا بالبحث عن أسباب الطلاق في تركيا عام 2008 منطلقين من قلة الدراسات العميقة من الناحية العددية فيما يتعلق بالطلاق فى تركيا وقلة عددها للغاية. تم العمل في الدراسة الأولى مع الأفراد المطلقين بالطريقة الكمية. وأما في دراستنا الثانية التي تم من خلالها استكمال التطبيقات الميدانية عام 2014، فقمنا بتحقيق لقاءات ومقابلات وجهاً لوجهٍ مع الأفراد المطلقين ومع خبراء ومتخصصين الذين يعملون في موضوع الطلاق أيضاً مثل القضاة والمحامين والأطباء النفسيين والأخصائيين الاجتماعيين وما الى ذلك من الخبراء مستخدمين الأساليب الكمية أيضاً. ونعتبر في هذا النطاق التقدم بالشكر الى جميع الذين ساهموا في هذه الدراسة واجب علينا.

تم تخطيط هذه الدراسة المهمة القيمة وتصميمها من قبل الإداريين والخبراء والموظفين الكرماء من وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية المديرية العامة لخدمات الأسرة والمجتمع.

نتقدم بالشكر الى كل من؛

موظفي إيسوس معهد الدراسات الاجتماعية الذين وفروا إنهاء مراحل الاستعداد والتطبيق مثل مسح الأدبيات، واعداد نماذج الأسئلة، والتطبيق الميداني، وإعداد التحاليل والتقارير بكل نجاح الذين تولوا الوظائف في هذه الدراسة من منفذة المشروع سميحة فيزيأوغلو، والباحثين فيلدان سامانجي بكسزر، نيير زري، والمديرة الميدانية بهار كاباأوغلو، وأسنجول كاشمير، أوزلم تكين، آلف آفجي، سرجان صافي، نورتن جاكر، إلكنور أوسال اللواتي قدمن الدعم لعملية المشاركين؛

وعائشة جول أوزاداك، داملة قاسمأوغل، ديدم شالغام، ديلفين ديلارا أوستا، أليف إينجي أناكوك، غونجا دوروكان، جولندن يلدرم، هوليا جيفتجي، إلكر اسلان، كبرى جوكنيل تورون، جولدنيز شنسوي، ملكية جوبصه كوجوكيدك، نوردان دورماز، زينب بجوم هرغوفنج، زينب أجه ساريأوغلو اللواتي قمن بتحقيق اللقاءات والمقابلات مع الأفراد المطلقين ومطبقي القوانين؛

وموظفي وزارة التنمية التي ساهمت في الدراسات والبحوث الاجتماعية موفرة ميزانية الأعمال الدراسية، ويوسف جوكسل وغامزة توكمان ملاطيالي؛

سركان جران وسلجوق أكباش اللذان قاما بتحقيق توقعات الطلاق؛

دورسون عيان، أمرة أرتكين، ياسمين أسن، سردال ألتون، نرمان قايا، أبرو دوغان، بنار أرول، مريم جوكيار الذين هم من موظفي رئاسة مكتب البحوث والسياسات التي كانت مسؤولة عن متابعة الدراسة وتقييمها؛

مؤسسة جيزغه للطباعة التي قامت بتصميم جرافيك التقرير وتطبيقه؛

أستاذتنا الكريمة الأستاذة الدكتورة شكران شبكا التي كانت مستشارة لمشروعنا، والأستاذ الدكتور عصمت كوج، الأستاذة المساعدة بورجو ياقوت جاكار اللذان ساهما في دراستنا على ان شاركا معنا أفكارهما القيمة مخصصين لنا من وقتهما الثمين، ونشكرهم جميعاً شكراً جزيلاً.

مصطفى طورغوت
رئاسة مكتب البحوث والسياسات

المضمون

1. اطار العمل

1.1 الموضوع والهدف 14
2.1. تصميم البحث 14
1.2.1. وسائل جمع البيانات 15
1.1.2.1. استمارات لقاءات مع الاشخاص المطلقين 15
2.1.2.1. مقابلات مع مطبق القانون (القضاة , المحامين , براء المحكمة) 16
2.2.1. العينة 18
3.2.1. التطبيق و فريق عمل المشروع 20

2. التحوّل القانوني الذي حدث في موضوع الطلاق خلال تاريخ الجمهورية، أسباب الطلاق وخدمات الطلاق

4.2.1. مراحل التحليل، والتدقيق وتقديم التقارير 20
3.1. التعريف والمفاهيم 21
1.2. الأسرة، الزواج، الطلاق 24
1.1.2. مفهوم الأسرة 24
2.1.2. مفهوم الزواج 24
3.1.2. أسباب إنهاء الزواج والطلاق 24
2.2. الطلاق قبل فترة الجمهورية 25
1.2.2. الطلاق في الشريعة الإسلامية 25
2.2.2. الطلاق في الولاية العثمانية 25
3.2. الطلاق خلال فترة الجمهورية 26
1.3.2. القانون المدني التركي رقم ٧٤٣ والطلاق 26
1.1.3.2. التغييرات التي أحدثها القانون المدني التركي رقم 743 في مجال قانون الأسرة 26
2.1.3.2. أسباب الطلاق المعتمدة في القانون المدني التركي رقم 743 27
2.3.2. القانون المدني التركي الجديد رقم 4721 وأسباب الطلاق 28
1.2.3.2. الإبتكارات التي أحدثها القانون المدني التركي رقم 4721 في مجال قانون الأسرة 28
2.2.3.2. أسباب الطلاق المعتمدة في القانون المدني التركي رقم 4721 29
4.2.3.2. الإنتقادات والتوصيات بشأن أسباب الطلاق المعتمدة في القانون المدني التركي رقم 4721 34
4.2. أثر الطلاق على الفرد والطفل ودور لقانون في حالة الطلاق 35
5.2. الوساطة في الطلاق 36
1.5.2. التعريف والوظائف 36
3.5.2. الخصائص التي يجب توافرها في الأزواج الذين يحصلون على الوساطة في الطلاق 38
4.5.2. قرار التوصية من المجلس الأوروبي في موضوع الوساطة الأسرية 38
5.5.2. خدمات الإستشارات في الطلاق والوساطة في الطلاق في تركيا 39
1.5.5.2. وظيفة قضاة محكمة الأسرة في تشجيع الصلح والوساطة الأسرية 39
2.5.5.2. الخدمات الإستشارية التي تقدمها وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية في مجال الأسرة والطلاق 40

3. إطار عمل المفهوم

1.3. المقدمة 44
2.3. نظرة شاملة على معدلات الطلاق في العالم وفي تركيا 44
3.3. تقديرات لمعدلات الطلاق في تركيا 45
4.3. الدراسات التي أجريت في تركيا في الآونة الاخيرة والخاصة بالطلاق 47
1.5.3. محدّدات نظرية العزو الذاتي 51

4. دراسة نوعية: الخصائص الديموغرافية والأسرية للمطلّقين الذين أجريت معهم المقابلات

1.4. الخصائص الديموغرافية للأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات 54
1.1.4. الجنس 54
2.1.4. العمر 54
4.1.4. المستوى التعليمي 54
5.1.4. عدد مرّات الزواج 55
6.1.4. فترة الزواج 55
7.1.4. تواجد الأطفال 55
2.4. الخصائص الأسرية للأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات 56
1.2.4. حجم الأسرة في فترة الزواج والفترة الحالية 56
2.2.4. عدد الأشخاص الواجب إعالتهم في فترة الزواج او في الوقت الحالي 56
3.2.4. مستوى الدخل والوضع المعيشي في فترة الزواج والفترة الحالية 56
4.2.4. ملكية مسكن الإقامة في فترة الزواج والفترة الحالية 57

5. دراسة نوعية: تقييم الأفراد المطلّقين فيما يتعلّق بالفترة قبل

1.5. سن الزواج 60
2.5. قرار الزواج 61
3.5. التعرّف على الزوج قبل الزواج 62
4.5. التوقّعات الخاصة بالزواج قبل الزواج 65

6. دراسة نوعية: تقييم مراحل الزواج والطلاق

1.6. تقييم مرحلة الزواج 70
1.1.6. تلبية التوقّعات من الزواج 70
2.1.6. المشاكل التي تحدث في الزيجات التي تنتهي بالطلاق 71
3.1.6. تحليل العلاقة بين المشاكل في الزواج وأسباب الطلاق 73
2.6. أسباب الطلاق 75
1.2.6. أسباب الطلاق وفق الأفراد 75

2.2.6. أسباب الطلاق وفق نظرية العزو الذاتي 92
3.6. مراحل فترة الطلاق 96
1.3.6. تكوين فكرة الطلاق 96
2.3.6. الإعتبارات التي تؤدي إلى تسهيل أو تعقيد قرار الطلاق 98
1.2.3.6. العوائق الشخصية والثقافية والاجتماعية 98
2.2.3.6. تأثير المواضيع القانونية في قرار الطلاق 99
3.3.6. الشخص المتّخذ لقرار الطلاق 101
4.3.6. تقرّب الزوج من قرار الطلاق 103
5.3.6. العلاقة مع الزوج قبل الطلاق 103
1.5.3.6. وضع ترك المنزل 103
2.5.3.6. وضع الصلح مرة أخرى 104
6.3.6. الحالة النفسية والصعوبات التي يواجهها الأفراد خلال مرحلة الطلاق 105
7.3.6. أساليب التعامل مع مرحلة الطلاق – آليات الدعم 108
1.7.3.6. الدعم غير الرسمي: البيئة القريبة 108
2.7.3.6. الدعم الرسمي: المشاركة في الإستشارات الزوجية او علاج الازواج 109

7. دراسة نوعية: عالم أحاسيس الأفراد بعد الطلاق ومنهج

1.7. عالم أحاسيس الأفراد بعد الطلاق 112
1.1.7. تحليل العلاقة بين مبرّرات الطلاق وأحاسيس الأفراد بعد الطلاق وفق نظرية العزو الذاتي 116
2.7. أشكال التوصيات في الطلاق 117

8. دراسة نوعية: تحليل مقارن على الأزواج المطلّقين

1.8. أوضاع الأزواج قبل الزواج والتوقّعات من الزواج 124
2.8. تحليل مقارن بين المشاكل التي عاشها الأزواج في الزواج وبين مبرّرات الطلاق 125
3.8 عالم العواطف بعد الطلاق والميل للتوصية في الطلاق 130

9. دراسة نوعية: تقييمات الأفراد المطلّقين فيما يختص بالمرحلة القضائية

1.9. تقديم الطلب بالطلاق 134
2.9 مبرّرات الطلاق التي يتم تقديمها للمحكمة 136
1.2.9. نوع الدعوى: طلاق بالتفاوض/طلاق بالنزاع 137
3.9. فترة المحكمة وعدد الجلسات 139
4.9. تأثير مطبّقي القانون على الفترة القضائية 141
5.9. تقييم عام فيما يختص بالمرحلة القضائية 142
6.9. المواضيع القانونية التي تظهر خلال مرحلة المحاكمة 145
1.6.9. النفقة 145
2.6.9. الولاية أو الوصاية 146
3.6.9. التعويضات 149
4.6.9. تقاسم الأموال والممتلكات 151
8.9. تقييمات فيما يختص بمراكز الخدمات الإجتماعية 154

10. دراسة نوعية: تقييمات مطبّقي القانون والخبراء فيما يختص بالطلاق والمرحلة القضائية للطلاق

1.10. تقييمات عامة فيما يختص بالقانون المدني 158
1.1.10. النقاط السلبية فيما يختص بالقانون المدني 158
2.1.10. تأثير القانون 6284 المختص بحماية الأسرة ومنع العنف ضد المرأة على حوادث الطلاق 160
3.1.10. التحقيق التفصيلي في مواد القانون المدني 160
1.3.1.10. تقييم أحكام تقاسم الأموال والممتلكات 161
2.3.1.10. تقييم المواد الخاصة بالولاية أو الوصاية 163
3.3.1.10 تقييم المواد المتعلقة بالنفقة 165
4.3.1.10. تقييمات أحكام التعويضات 167
5.3.1.10. قرار الإنفصال 168
2.10. مبررات الطلاق وفق مطبّقي القانون والخبراء 169
1.2.10. النظرة على مفهوم الطلاق في تركيا 169
2.2.10. مبررات الطلاق التي تظهر في دعاوى الطلاق 172
3.10 تقييمات التطبيقات القانونية المتعلّقة بالطلاق 178
1.3.10. فترة دعوى الطلاق 178
2.3.10. إتجاه التوجيه للطلاق بالتفاوض 180
3.3.10. التوجيه للمصالحة 181
4.3.10. تقييم نظام الوساطة 182
4.10. تقييمات فيما يختص بخبراء المحاكم 182
1.4.10 وظائف خبراء المحاكم ومساهماتهم في المرحلة 182
2.4.10. تقديم المعلومات التفصيلية للمحكمة 183
3.4.10. توضيح الأطراف لأفكارهم ومنح وسط الطلاق الخالي من النزاع 183
4.4.10. إتخاذ القرار الصحيح من أجل الاطفال وحماية الأطفال 183
5.4.10. تحديد الحوادث التي تستدعي التدخّل 184
6.4.10. منع الطلاق 184
7.4.10. تنفيذ المهام الاخرى التي يتم منحها من المحكمة 185
8.4.10. الفصل بين خبراء المحاكم في مجالات الإختصاصات المختلفة 185
9.4.10. نظرة مطبّقي القانون على خبراء المحاكم ومدى إستفادة مطبّقي القانون من خبراء المحاكم 186
10.4.10. ظروف عمل الخبراء 188
1.10.4.10. طرق مقابلة الخبراء 188
2.10.4.10. المواضيع اللوجستية والأمنية 188

النتيجة والاقتراحات 194

المراجع 202

الجداول

1. اطار العمل

الجدول 1. توزيع عينة المقابلات التي أجريت مع الأشخاص المطلقين 18

2. التحوّل القانوني الذي حدث في موضوع الطلاق خلال تاريخ الجمهورية، أسباب الطلاق وخدمات الطلاق

الجدول 2. توزيع عينة المقابلات التي أجريت على مطبقي القانون(القضاة , المحامين , خبراء المحكمة) والخبراء 19
الجدول 3. محاكم الأسرة وعدد القضاة حسب المناطق 33

4. دراسة نوعية: الخصائص الديموغرافية والأسرية للمطلّقين الذين أجريت معهم المقابلات

الجدول 4. جنس الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات 54
الجدول 5. الفئات العمرية وفق الجنس للأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات 54
الجدول 6. مكان الإقامة وفق الجنس للأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات 54
الجدول 7. المستوى التعليمي وفق الجنس للأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات 55
الجدول 8. عدد مرّات الزواج وفق الجنس للأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات 55
الجدول .9 فترة الزواج وفق الجنس للأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات 55
الجدول 10. تواجد الأطفال وفق الجنس للأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات 55
الجدول 11. حجم الأسرة في فترة الزواج والفترة الحالية وفق الجنس 56
الجدول 12. عدد الأشخاص الواجب إعالتهم في فترة الزواج والفترة الحالية وفق الجنس 56
الجدول 13. الدخل الشهري في فترة الزواج والفترة الحالية وفق الجنس 57
الجدول 14. الوضع المعيشي في فترة الزواج والفترة الحالية وفق الجنس 57
الجدول 15. ملكية المسكن في فترة الزواج والفترة الحالية وفق الجنس 57
الجدول 16. سن الزواج بالتوافق مع الخصائص السكانية الديموغرافية المختلفة 60

5. دراسة نوعية: تقييم الأفراد المطلّقين فيما يتعلّق بالفترة قبل

الجدول 17. قرار الزواج بالتوافق مع الخصائص السكانية الديموغرافية المختلفة 62
الجدول 18. الفترة بين التعرّف على الزوج والزواج بالتوافق مع الخصائص السكانية الديموغرافية المختلفة 63
الجدول 19. المشاكل التي تحدث في الزواج 71

6. دراسة نوعية: تقييم مراحل الزواج والطلاق

الجدول 20. المشاكل التي تحدث أثناء الزواج بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية المتنوّعة (أول 5 مشاكل) [5] 72
الجدول 21. أسباب الطلاق 75
الجدول 22. أسباب الطلاق بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية المتنوّعة (أول 5 أسباب) 67
الجدول 23. ترميز أسباب الطلاق وفق نظرية العزو الذاتي 93
الجدول 24. أسباب الطلاق وفق نظرية العزو الذاتي [8] 94
الجدول 25. الفترة المنقضية بين إتخاذ القرار بالطلاق وبين تقديم الطلب الرسمي بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية 97
الجدول 26. الشخص المتّخذ لقرار الطلاق بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية 102
الجدول 27. تقرّب الزوج من قرار الطلاق بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية المتنوّعة 103

7. دراسة نوعية: عالم أحاسيس الأفراد بعد الطلاق ومنهج

الجدول 28. المشاعر بعد الطلاق 112
الجدول 29. مقارنة مبرّرات الطلاق بين الأزواج 126

8. دراسة نوعية: تحليل مقارن على الأزواج المطلّقين

الجدول 30. مقارنة بين العواطف بعد الطلاق والميل للتوصية في الطلاق 130
الجدول 31. تقديم طلب الطلاق بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية 134

9. دراسة نوعية: تقييمات الأفراد المطلّقين فيما يختص بالمرحلة القضائية

الجدول 32. تقديم طلب الطلاق وفق نوع الدعوى 135
الجدول 33. نوع الدعوى بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية 137
الجدول 34. نوع الدعوى وفق قرار الزواج 138
الجدول 35. فترة المحكمة وعدد الجلسات بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية 139
الجدول 36. فترة دعوى الطلاق وفق نوع الدعوى 140
الجدول 37. المواضيع القانونية التي تظهر خلال مرحلة المحاكمة بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية 144
الجدول 38. ظهور موضوع النفقة خلال مرحلة المحاكمة بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية 145
الجدول 39. ظهور موضوع الولاية خلال مرحلة المحاكمة بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية 147
الجدول 40. ظهور موضوع التعويضات خلال مرحلة المحاكمة بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية 150
الجدول 41. ظهور موضوع تقاسم الأموال والممتلكات خلال مرحلة المحاكمة بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية 152
الجدول .42 التوجيه من القاضي لخبير المحكمة وفق نوع الدعوى 153
الجدول 43. وضع التوجيه إلى خبير المحكمة بالتوافق مع نوع الدعوى 154
الجدول 44. الإدراك تجاه مراكز الخدمات الإجتماعية بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية 154

10. دراسة نوعية: تقييمات مطبّقي القانون والخبراء فيما يختص بالطلاق والمرحلة القضائية للطلاق

الجدول 45. تعليقات مطبّقي القانون وخبراء المحاكم على مبرّرات الطلاق في القانون المدني 158
الجدول 46. وضع الصعوبات الذي يفرضه القانون على الطلاق وفق مطبّقي القانون والخبراء 161
الجدول 47. وضع التسهيلات الذي يفرضه القانون على الطلاق وفق مطبّقي القانون والخبراء 161
الجدول 48. تعليقات مطبّقي القانون والخبراء على نظام تقاسم الأموال والممتلكات في القانون 162
الجدول 49. تعليقات مطبّقي القانون والخبراء على تطبيقات الولاية في القانون 164
الجدول 50. تعليقات مطبقي القانون والخبراء على تطبيقات النفقة في القانون المدني 166
الجدول 51. تعليقات مطبقي القانون والخبراء على تطبيقات التعويضات في القانون المدني 167
الجدول 52. أسباب طلاق الأفراد وفق مطبّقي القانون والخبراء 172
الجدول 53. وضع التوجيه للطلاق بالتفاوض وفق مطبّقي القانون والخبراء 180
الجدول 54. التوجه للمصالحة وفق مطبّقي القانون والخبراء 181
الجدول 55. تعليق مطبّقي القانون على خبراء المحاكم والتقارير التي يتم إعدادها من خبراء المحاكم 186

جرافيكلر

الرسم البياني 1. التغيّرات في معدّلات الطلاق (1970-2008) 44
الرسم البياني 2. الإختلاف في معدّلات الطلاق في الدول المختارة في الفترة مابين 1920-2010 54
الرسم البياني 3. عدد حالات الطلاق ومعدّلات الطلاق في الفترة مابين الأعوام 1982- 2013 64
الرسم البياني 4. المشاكل التي تحدث في الزيجات ومبرّرات الطلاق وفق المقياس متعدّد الأبعاد..... 74
الرسم البياني 5. العلاقة بين الأحاسيس بعد الطلاق وبين مبرّرات الطلاق..... 117
الرسم البياني 6. عدد دعاوى الطلاق ومتوسط عدد أيام الدعاوى التي حدثت في محاكم الأسرة في الفترة مابين 2003-2013 178

إختصار

ADNKS	نظام تسجيل السكان المعتمد على العنوان
ASAGEM	المديرية العامة للبحوث الأسرية والاجتماعية
ASPB	وزارة الأسرة والسياسات الإجتماعية
ATHGM	المديرية العامة لخدمات الأسرة والمجتمع
CEFL	لجنة قانون الأسرة الأوروبية
IBBS	التصنيف الإحصائي للوحدات الإقليمية
MERNIS	نظام إدارة مصلحة السكّان المركزية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
SES	الحالة الاجتماعية-الاقتصادية
SGK	مؤسسة الضمان الاجتماعي
TAYA	دراسة بنية الأسرة في تركيا
TBNA	دراسة أسباب الطلاق في تركيا.
TNSA	الاستقصاءات الديمغرافية والصحية في تركيا
TÜIK	مؤسسة الإحصاءات التركية

الموضوع والهدف

تصميم البحث

التعريف والمفهوم

الفصل 1

اطار العمل

1.1 الموضوع والهدف

الهدف من بحث أسباب الطلاق في تركيا، هو معرفة الأسباب الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية والنفسية التي تؤدي الى الطلاق في تركيا: وتحديد الزوايا الإيجابية والسلبية للإجراءات القانونية المتعلقة في الطلاق. الأبحاث التي تجرى في هذا السياق تحتوي على الأهداف المذكورة في الأسفل:

- بحث أسباب الطلاق على شكل نوعي: وفي هذا السياق تحديد وجهات نظر ومواقف الأشخاص المطلقين المتعلقة باسباب الطلاق من ناحية العوامل المختلفة: وتحديد تجاربهم المتعلقة بالإجراءات القانونية.

- توضيح أسباب الطلاق وخدمات الطلاق، للتحول القانوني الحاضر المتعلق بموضوع الطلاق على مدى تاريخ الجمهورية.

- الحصول على ملاحظات من مطبقي القانون والخبراء الذين يعملون في مجال الطلاق في التعامل مع المواد والتطبيقات المتعلقة بالطلاق للقانون المدني: الحصول على الدراسات المتعلقة بفهم تأثير او عدم تأثير الإجراءات القانونية في تسيير إجراءات الطلاق بالشكل السليم.

- تحديد ارقام الطلاق في تركيا والعالم والقيام بالتحليل الاحصائي المتقدم الذي يعكس ارقام الطلاق وذلك من خلال الاعتماد على ارقام الطلاق في التاريخ ما بين 2003 - 2013.

2.1. تصميم البحث

تم اجراء بحث أسباب الطلاق من قبل معهد الأبحاث الاجتماعية ابسوس نيابة عن وزارة سياسات العائلة والمجتمع والمديرية العامة لخدمات العائلة والمجتمع. وتم اجراء إدارة المشروع، وتحضير برنامج المقابلات، والبرنامج التعليمي للمشروع، وتوفير واجراء المقابلات والمحادثات، وكتابة النصوص، وتصميم الكتاب مع التحاليل والتقارير من قبل معهد الأبحاث الاجتماعية ابسوس.

تم تصميمه بشكل يتضمن منهج ثلاثة أبحاث التي هي دراسات اداب الأبحاث، العمل النوعي والتحليل الاحصائي المتقدم.

دراسات الاداب: يتضمن الدراسات السابقة و التقارير و المقالات التي أقيمت في محور الطلاق والقانون.و التغير القانوني في موضوع الطلاق على مدار تاريخ الجمهورية دراسات الاداب تحتوي على الدراسات الاكاديمية والمناقشات التي تدور حول مفهوم خدمات الاستشارية والقانونية لمقارنة الدولة وفعاليتها.

الدراسة النوعية: الهدف معرفة الأمور التي تعرض لها الأشخاص المطلقين في مرحلة الزواج والطلاق، والعوامل التي أدت الى الطلاق وذلك من وجهة نظر الأشخاص المطلقين. و بالاضافة الى ذلك تم البحث بالتفصيل الدقيق عن المناهج والأساليب التي اتبعها الأشخاص في التعامل قبل اتخاذ قرار الطلاق، والوقت الذي تقدموا به الى الإجراءات القانونية وكيفية طلبهم لهذه المرحلة والإجراءات والأمور التي تعرضوا لها في هذه المرحلة. وفي هذا السياق تم جمع معلومات متعلقة باوضاع الأشخاص الديموغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية والنفسية وذلك من خلال استمارة الأسئلة المعدة مسبقا، التي تتألف من الأسئلة المغلقة والنصف مفتوحة في القسم الأول للمقابلات التي أجريت مع الأشخاص المطلقين. اما في القسم الثاني من المقابلة تم تسليط الضوء بعمق على التجارب المتعلقة باسباب الطلاق والإجراءات القانونية من خلال سلسلة أسئلة صريحة ومفتوحة. تم في البحث استخدام المقابلات الشخصية المتعمقة الذي يعطي الأشخاص حرية التعبير عن ارائهم وتكلمهم عن انفسهم بسهولة و شكل اكثر راحة وقص تجاربهم على شكل حكاية متسلسلة.

تمت دراسة الزوايا الإيجابية والسلبية للإجراءات القانونية والنظام القانوني، من وجهة نظر مطبقي القانون (القضاة و المحامين وخبراء المحكمة) والخبراء الذي يعملون في موضوع الطلاق. وفي هذا السياق تمت دراسة كيفية تعامل القانون المدني مع ظاهرة الطلاق وتم مناقشة و تحليل فيما اذا كان يؤثر او لا يؤثر في تسيير إجراءات الطلاق بالشكل السليم. وبهذا الشكل تم الفحص وبعمق الأدوار في مرحلة الإجراءات القانونية، في سلسلة من الأسئلة المكونة من الأسئلة الواضحة والمفتوحة التي طرحت في المقابلات و المناقشات التفصيلية التي أجريت مع مطبقي القانون (القضاة و المحامين وخبراء المحكمة) والخبراء.

التحليل الاحصائي المتقدم: في سياق البحث وبالنظر الى احصائيات الطلاق في تركيا في الماضي والمستقبل، تم اجراء دراسة توقعية من خلال اجراء التحليل الاحصائي المتقدم. هذه التوقعات شكلت أهمية كبيرة في موضوع الطلاق، مع إمكانية اجراء المقارنة مع الدول الأخرى وفي المشاركة والمساهمة في نصائح السياسة الاجتماعية المتعلقة بحاجات الأشخاص المطلقين وبنية العائلة. فى هذا السياق تمت

الاستفادة من احصائيات الاساسية ومن الأبحاث الأخرى على المستوى الدولي.

1.2.1. وسائل جمع البيانات

تم في البحث تحضير استمارة الأسئلة الأساسية المعدة مسبقا وتسلسل المقابلات التفصيلية من قبل معهد الأبحاث الاجتماعية ابسوس، و تم الموافقة النهائية والاخيرة من خلال تقييمها في ورشة عمل اشترك فيها مستشاري المشروع وكادر الوزارة. تم اختبار صلاحية ومصداقية النتائج النهائية من خلال المقابلات واللقاءات التجريبية الخمسة في هيئات مختلفة التي أجريت بتاريخ 1 – 2 تشرين الأول/أكتوبر 2014. تم البدء في العمال الميداني في 13 تشرين الأول/ أكتوبر من بعد إعادة مراجعة المواد المستخدمة وفقا لنتائج التطبيق التجريبية.

1.1.2.1. استمارات لقاءات مع الاشخاص المطلقين

استمارة الأسئلة المعدة مسبقا في بداية اللقاء مع الأشخاص المطلقين تتكون من ثلاثة اقسام رئيسية من أسئلة مغلقة ونصف مفتوحة.

الأسئلة الديموغرافية: مؤلفة من الأسئلة المتعلقة بالمدينة التي يقيم بها الأشخاص الذين تم لقائهم، ومكان ولادتهم، وتاريخ ولادتهم، ووضعهم التعليمي، ووضع عملهم، ووجود اطفال لديهم، واسئلة متعلقة ببنية الاسرة الحاضرة في فترة الطلاق، وبالمستوى الاجتماعي الاقتصادي والرفاهية.

مرحلة الزواج: اسئلة متعلقة بعدد مرات الزواج، وفترة الزواج، واشياء اخرى بخصوص قرار الطلاق .

مرحلة الطلاق: اسئلة متعلقة بمن صاحب قرار الطلاق و المرحلة القضائية و عدد الجلسات

أسلوب المقابلة النوعية المستخدم في اللقاءات المفصلة مع الأشخاص المطلقين يتألف من ستة اقسام رئيسية مجموعها ستون دقيقة.

معرفة نمط الحياة: في هذا القسم، يحتوي على أسئلة متعلقة بحياة الأشخاص اليومية بهدف التعرف عليهم من اجل المقابلة و تهيئتهم و جعلهم يشعرون انهم اكثر راحة

مرحلة قبل الزواج: هذا القسم يغطى اسئلة كيفية التعرف على شريك الحياة القديم، وما هي المدة الزمنية التي تم فيها الزواج من بعد مرحلة التعارف، واسباب الزواج، ومستوى التعارف على شريك الحياة القديم قبل الزواج، المواضيع التي دفعت الشخص للزواج والتوقعات من الزواج.

مرحلة الزواج: في هذا القسم يوجد أسئلة متعلقة بوجهات النظر الإيجابية والسلبية المتعلقة بالزواج، والتوقعات المتعلقة بشريك الحياة السابق طيلة فترة الزواج، وسبل معالجة المشاكل، مناهج الشخص وشريك الحياة السابق المتعلقة في معالجة المشاكل التي تحدث. وفي نفس القسم في اسفل قسم مبررات الطلاق تم ذكر، اول شخص قرر الطلاق، والأسباب التي دفعت الشخص و/ او شريك الحياة السابق على اتخاذ قرار الطلاق، وكمية حدوث هذه المشاكل ومدتها، ردود فعل الشخص وشريك الحياة السابق المتعلقة بمبررات الطلاق، وفيما اذا كان قد تم مشاركة الموضوع او المشكلة مع اطراف اخرى ام لا واذا كان لهؤلاء الأشخاص تأثيرات إيجابية ام سلبية، التقدم للذهاب الى مستشار الزواج او الى علاج ومصالحة الأزواج ونتائجه في مرحلة الزواج.

مبررات الطلاق: المشاكل التي لم يتم ذكرها في مبررات الطلاق لمرحلة الزواج والتي كان لديها دورا في خلفية اتخاذ قرار الطلاق تم البحث عنها في هذا القسم في تسعة فقرات رئيسية.

1- المهام والمسؤوليات: توزيع المهام في المنزل والمسؤوليات، الأدوار المتعلقة بالأطفال، تأثير المشاكل المتعلقة في هذه المواضيع على قرار الطلاق.

2- تأثير العلاقة العاطفية على الطلاق: في هذه القسم تم ذكر العلاقة العاطفية الممتدة طيلة فترة الزواج، وتأثير المشاكل المتعلقة بها على قرار الزواج.

3- الحياة العملية و الوضع الاقتصادى وتأثيرها على الطلاق: الوضع الاقتصادي للاسرة طيلة فترة الزواج، والحرية الاقتصادية للمرأة، وضعها العملي وكيفية تعامل شريك الحياة السابق للمرأة مع موضوع عملها، الوضع العملي للرجل على مدى فترة الزواج، والمشاكل المتعلقة بهذه المواضيع وتأثيرها على قرار الطلاق.

4- نمط الحياة والعلاقة الثقافية وتأثيرها على الطلاق: وجهة نظر الأزواج تجاه الحياة، تناسب نمط الحياة وطريقة

المعيشة، ووجود عادات سيئة عند شريك الحياة السابق (مثل الكحول، القمار، المخدرات، الكذب، عدم الالتزام بالنظافة الشخصية)، اختلاف المستوى التعليمي، التفاوت في السن بين الأزواج، سن الزواج، مستوى التعارف على شريك الحياة قبل الزواج، التجانس بين الأزواج في موضوع المعتقدات/المذهب وزواج الأقارب وتأثيرها على قرار الطلاق.

5- تاثيرالعلاقة مع البيئة المحيطة وتأثيرها على الطلاق: تأثير البيئة المحيطة والاسر خلال الزواج في طيلة مرحلة الزواج، ومشاعر الافراد المطلقين وشريك الحياة السابق وتأثير هذا الموضوع على قرار الطلاق.

6- تأثير العلاقة الجنسية على الطلاق: التناسب الجنسي مع شريك الحياة السابق، رغبة الأزواج في انجاب الاطفال وتأثير المشاكل في هذا الموضوع على قرار الطلاق.

7- تأثير العنف على الطلاق: التصرفات التي تحتوي على العنف الجسدي، والنفسي، والجنسي بهدف السيطرة على شريك الحياة السابق التي يقوم بتطبيقها الأطراف طيلة فترة الزواج، وكثرة حدوثها، ومبرراتها وتأثير هذه المواضيع على قرار الطلاق.

8- الخيانة: حدوث او عدم حدوث خيانة طيلة فترة الزواج وتأثير هذه الحالة على قرار الطلاق.

9- المرض: وجود او عدم وجود مرض خطير عند الأزواج او في البيئة المحيطة وعند احد افراد العائلة في فترة الزواج، والمشاكل المتعلقة بهذه الحالة وتأثير هذه الحالة على قرار الطلاق.

مرحلة الطلاق: في هذا القسم يوجد أسئلة متعلقة بالتفكير بالطلاق في مرحلة الزواج، ومتى بدأ اول التفكير بالطلاق وموضع الطلاق، سواء كان يوجد مرحلة أراد فيها الشخص او شريك الحياة السابق الطلاق لاي سبب من الأسباب ولم يستطع ان يتم عملية الطلاق، ومتى تحديدا تم اتخاذ القرار بالطلاق، والاشياء التي قام الشخص وشريك الحياة السابق بالقيام بها من بعد اتخاذ قرار الطلاق، ورود فعل البيئة المحيطة على قرار الطلاق، سواء كان يوجد مرحلة قام فيها الشخص او شريك الحياة السابق في ترك المنزل قبل الطلاق ام لا، وحالة اخذ الدعم من مستشار الزواج او معالج العلاقة الزوجية في هذه المرحلة، وحالة الصلح مع شريك الحياة السابق من بعد اتخاذ قرار الطلاق وسواء كان يوجد اشخاص مطلقين ام لم يكن يوجد في البيئة المحيطة.

المرحلة القانونية: في هذا القسم يتم تغطية كافة المشاكل المتعلقة بتأثير المواضيع القانونية (النفقة، الولاية، تقاسم الأموال، التعويض الخ) و تاثيرها على قرار الطلاق، دور وارشادات المحامي في مرحلة الطلاق، واسباب الطلاق المقدم المحكمة، التحقيقات العامة المتعلقة بالمرحلة القانونية، تقييم المدة ما بين تقديم طلب الطلاق حتى الإقرار بالطلاق، التقييمات المتعلقة بالإجراءات القانونية مثل النفقة، الولاية، تقاسم الأموال، والتعويض، سواء كان القاضي قد قام بتوجيه الشخص الى استشارى، خبير الخدمات الاجتماعية او الى مستشار الاسرة ام لا و ما مدى تأثير هؤلاء الأشخاص على مرحلة الطلاق، ومستوى المعلومات المرتبطة بمراكز استشارات الاسرة .

2.1.2.1. مقابلات مع مطبق القانون (القضاة , المحامين , براء المحكمة)

تم تطبيق ثلاثة مناهج لقاء نوعي تبلغ مدتها حوالي ستون دقيقة مع مطبقي القانون في المقابلات الفردية المتعمقة التي أجريت معهم مكونة من أسئلة عامة مشتركة ولكن تحتوي على أسئلة خاصة بشخصيات مهنة المشتركين (قاضي، محامي، خبير محكمة). كل استمارة، تتألف من الأقسام التي تحتوي على أسئلة مشتركة واسئلة متعلقة بمجال مهنتهم واختصاصهم.

المقدمة : في هذا القسم يوجد أسئلة متعلقة بتحضير الأشخاص الذي تم لقائهم الى لعمل المقابلة ومعرفة اختصاص الأشخاص: ومدة العمل في مجال اختصاصهم، وخبرة ومدة العمل في المدينة التي اجري فيها المقابلة، والتقييمات المتعلقة باختيار القضاة المتزوجين وأصحاب الأطفال في محاكم الاسرة.

المفهوم العام للطلاق : في هذا القسم يوجد وجهات نظر مطبقي القانون (قاضي، محامي، خبير محكمة) الذي تم لقائهم حول الطلاق، والأسباب التى تؤدى الى الطلاق والتقييمات المتعلقة بنسب حالات الطلاق في تركيا فى هذا الجزء من وجهة نظر مطبقي القانون (قاضي، محامي، خبير محكمة) .

تقييم القضاة والمحامين لنص القانون المدني وتطبيقه: تم في هذا القسم دراسة تقييمات القضاة والمحامين الإيجابية والسلبية حول المواد التي تنظم الطلاق في القانون المدني واقتراحات التعديل لديهم: وتقييماتهم حول المواد (المواد بين المادة 161 – 166) التي تحدد أسباب الطلاق في القانون المدني، والمعلومات التي يقدمها المحامين الى الأشخاص الذين

يتقدمون لهم بطلب الطلاق، واتجاهات المحامين، والقضاة وخبراء المحاكم في توجيه الأزواج الى الصلح او الى الطلاق بالتفاوض، والاراء المتعلقة بخدمة الوساطة في محاكم الاسرة، واكثر اسباب الطلاق التي يتقدم بها الأزواج لطلب الطلاق بشكل عام، ومدى اختلاف هذه المبررات في الحالات الأخرى، اسباب الطلاق التي تكون لها الالولوية في ملفات المحامين او التي ليس لها أي مكان في هذه الملفات، مدة دعوات الطلاق بالتفاوض ودعوات الطلاق بالنزاع، عدد الجلسات الوسطي، في أي الحالات يتخذ القاضي فيها قرار الطلاق من الجلسة الأولى.

قرار الطلاق: في هذا القسم تمت دراسة المواضيع مثل تقييمات المحامين وخبراء المحاكم الإيجابية والسلبية المتعلقة بالملفات التي تم فيها اتخاذ قرار الانفصال: تأثير قرار الانفصال للمحامين وخبراء المحاكم على استمرار الزواج مع الوضع في الاعتبار بمدة الانفصال المحددة في القانون، مدة الانفصال العامة التي يقر بها القضاة.

الولاية: في هذا القسم يوجد مدى تأثير الولاية على اتخاذ الأشخاص قرار الطلاق، والتقييم الإيجابي والسلبي للمواد المتعلقة بالولاية في القانون المدني، وفي أي الظروف يتم فيها منح الولاية الى الاب، والاقترحات والحلول، والمشاكل التي يتم مواجهتها في التطبيق او التي تساهم بدور إيجابي في موضوع الولاية.

تقسيم الملكية: في هذا القسم تم تسليط الضوء الى مدى تأثير تقسيم المكلية على اتخاذ الأشخاص قرار الطلاق، والتقييم الإيجابي – السلبي للمواد المتعلقة ب تقسيم الملكية في القانون المدني، الاقتراحات والحلول والمشاكل التي يتم مواجهتها في التطبيق او التي تساهم بدور إيجابي في موضوع تقسيم الملكية.

النفقة: في هذا القسم يوجد أسئلة متعلقة بمدى تأثير النفقة على اتخاذ الأشخاص قرار الطلاق، والتققيمات الإيجابية – السلبية حول النفقة المشتركة ونفقة المسكن المتعلقة بمرسوم النفقة في القانون المدني، وفي أي الظروف يقوم المحامين بطلب النفقة، والاقتراحات والحلول والمشاكل التي يتم مواجهتها في التطبيق او التي تساهم بدور إيجابي في موضوع النفقة، والاسئلة المتعلقة بحالات الذين لا يستطيعون الحصول على النفقة في حال إعطاء الحكم بتقديم النفقة.

التعويض: في هذا القسم تمت دراسة الأمور مثل مدى تأثير التعويض على اتخاذ الأشخاص لقرار الطلاق، والتقييم الإيجابي – السلبي للمواد المتعلقة بالتعويض في القانون المدني، وفي أي ظروف يقوم المحامين بطلب التعويض، وقرارات القضاة المتعلقة بالنفقة.

تقييم خدمات الاستشارة القانونية: في هذا القسم تمت دراسة سواء كان يوجد خدمات استشارية ودعم مقدم الى الأشخاص في مرحلة الطلاق في تركيا من قبل الدولة، وماهي نوع الخدمات المقدمة، سواء كان يوجد ملفات توجه من قبل المحامين والقضاة الى الخبراء الذين يعملون في المحاكم، والى أي الخبراء يتم توجيهها، وماهي أسباب عدم تحويلها بشكل مستمر اذا لم تكن تحول، سواء كان لديهم في تحويل الأزواج الى هذا النوع من الخبراء، ومساهمة الطبيب النفسي، والاستشارى وخبراء الخدمات الاجتماعية في مرحلة الطلاق، ومستوى المعلومات والمعرفة، والتقييمات المتعلقة بالتقارير المحضرة والمتعلقة بالعلاقات المقامة مع الأشخاص المطلقين، ومستوى المعلومات حول مراكز الاستشارة الاسرية، سواء كان يوجد ملفات يحولها المحامين الى مراكز الاستشارة الاسرية ام لا.

تقييمات القضاة لامكانيات المؤسسات : في هذا القسم يوجد تقييمات متعلقة بالمعدل الوسطي لعدد دعوات الطلاق التي يشرف عليها القضاة والعدد المثالي الذي يجب ان يكون، والتقييمات المتعلقة بمدة العمل الوسطي في الدعوة الواحدة ومستوى معلومات مطبقي القانون (القضاة , المحامين , خبراء المحكمة) في موضوع القانون.

تقييمات خبراء المحكمة لامكانيات المؤسسات: في هذه القسم تمت دراسة صلاحيات ومسؤوليات خبراء المحاكم في دعوات الطلاق التي يعملون بها: دور الطبيب النفس، المربي، وخبير الخدمة الاجتماعية ومستشاري الاسرة: الغرف المستقلة لخبراء المحاكم، والحقوق الذاتية، وعدد العاملين، وتخصيص العربات، ومصاريف المواصلات، والتقييمات المتعلقة بمواضيع عمل الامن، والمشاكل المتلعقة بمراسم والتدريب المهني لخبراء المحاكم.

مهمة وصلاحيات خبراء المحاكم: في هذا القسم تم تقديم الإجابات من قبل خبراء المحاكم عن مكان خبراء المحاكم في نظام الحكم، ووجهة نظر القضاة، والمحامين والخبراء الاخرين تجاه خبراء المحاكم، وفي أي الحالات يقوم القضاة بمشاركة خبراء المحاكم في العملية، ومشاركة خبراء المحاكم في العملية، الأبحاث والدراسات التي تجرى المتعلقة باسباب الخلاف بين الأطراف، عدد المرات التي يجتمعون بها مع الأطراف، وفي أي الأوساط يقومون بلقاء الأطراف، وكم مدة اللقاء، الأسئلة التي يطرحونها على الأطراف، المواضيع التي

يقومون بالتحويل بها، الاختلافات التي تنشئ في التحويلات على حسب الحالات المختلفة، التقارير المجهزة من نتائج الأبحاث والتوقعات من خبراء المحاكم اثناء الجلسات مع نسبة الاخذ بعين الاعتبار بالتقارير عند اتخاذ القرار، وجود او عدم وجود حق التكلم، المهام التي تقدم من قبل المحكمة.

2.2.1. العينة

عينة البحث، هي الأشخاص المطلقين في تركيا في عام 2002 وما بعد، من فئة العمر 18 وما فوق والذين مازالوا مطلقين في حالتهم المدنية. تم العمل على توزيع المقابلات في جميع انحاء تركيا وذلك من خلال التفكير بأن أسباب الطلاق والإجراءات القانونية الحاصلة تختلف عند الأشخاص على حسب اختلاف الخواص الديموغرافية مثل اختلاف الجنس، والسن، والتعليم، والوضع الاجتماعي الاقتصادي، والمنطقة التي يعيشون بها. تم تحقيق لقاءات في 29 مدينة تمثل 12 منطقة من خلال الاعتماد على المستوى IBBS-1. في عملية اختيار المدن الممثلة للمناطق تم النظر الى نسب حالات الطلاق في مدن تلك المنطقة وتم اختيار المدينة ذات نسبة الطلاق الأكبر. اذا كان يوجد اكثر من مدينة في المنطقة لديها نسبة طلاق مرتفعة تم اختيار المدن التي اعتقد بأنها سوف تقدم نتائج اكثر ضمان واكثر سهولة في تطبيق البحث، من بين هذه المدن التي لديها نسب طلاق قريبة جدا من بعضها البعض وذلك من ناحية البحث. في حالات عدم التمكن من الوصول الى اعداد المقابلات المطلوبة تم اجراء المقابلات في المدن الأخرى التابعة لنفس المنطقة. تم تقديم اعداد المقابلات مع الأشخاص المطلقين في المدن المشمولة في البحث في الجدول 1.

الجدول 1. توزيع عينة المقابلات التي أجريت مع الأشخاص المطلقين

IBBS المنطقة 1	المدينة المختارة	العينة - المستهدف			المحقق		
		ذكر	انثى	مجموع	ذكر	انثى	مجموع
إسطنبول - TR1	اسطنبول	21	21	42	21	23	44
غرب مرمرة - TR2	تكير داغ	7	7	14	3	7	10
	بالك اسير	7	7	14	11	7	18
ايجي - TR3	ازمير	11	11	22	16	11	27
	موغلا	9	9	18	4	8	12
	اوشاك	8	8	16	8	9	17
شرق مرمرة - TR4	اسكي شهير	9	9	18	9	7	16
	دوزجه	8	8	16	8	10	18
غرب الاناضول - TR5	انقرة	11	11	22	15	10	25
	كارامان	7	7	14	4	10	14
البحر الأبيض - TR6	انطاليا	9	9	18	11	7	18
	مرسين	9	9	18	8	11	19
	هاتاي	7	7	14	6	8	14
وسط الاناضول - TR7	كرك كاله	7	7	14	4	3	7
	قيسري	7	7	14	10	11	21
غرب البحر الأسود - TR8	زوكولداك	6	6	12	9	3	12
	سينوب	5	5	10	3	7	10
	جوروم	7	7	14	5	9	14
شرق البحر الأسود - TR9	كيراسون	6	6	12	6	4	10
	ارتوين	-	-	-	0	3	3
شرق شمال الاناضول - TRA	ارزينجان	5	5	10	0	4	4
	ارزوروم	-	-	-	4	2	6
	اغدر	5	5	10	6	5	11
الشرق الأوسط للاناضول - TRB	تونجلي	6	6	12	2	9	11
	فان	5	5	10	9	4	13
جنوب شرق الاناضول - TRC	غازي عنتاب	7	7	14	12	8	20
	شانلي اورفا	6	6	12	3	5	8
	باتمان	5	5	10	0	4	4
	مردين	-	-	-	3	1	4
المجموع		200	200	400	200	210	410

م التخطيط في بداية البحث الى الوصول الى مجموع 50 زوج داخل اللقاءات وذلك من اجل إمكانية دراسة شكل التحليل والتفسير من قبل الأطراف لقصة الطلاق والأمور الحادثة في هذه المرحلة. ولكن لم يتم التمكن من اجراء لقاءات الا مع ستة ازواج فقط لاجل أسباب انفصال الأزواج بشكل سلبي في اغلب اللقاءات، وعدم رضائهم في مشاركة معلومات اتصال شريك الحياة السابق الذي انفصلوا عنه، وعدم وجود معلومات الاتصال التابعة لشريك الحياة السابق من بعد الطلاق، وبسبب تزوج شريك الحياة السابق بعد الطلاق بالنسبة بعض الأزواج، ورفض الاعداد القليلة من شريك الحياة التي تمكنا من الوصول اليها لطلب لقاءنا، وعدم التمكن من اخذ الدعم من المحامين والقضاة من اجل اجراء اللقاء بسبب عقد السرية المحامى – العميل

عينة البحث لمطبقى القانون (القضاة , المحامين , خبراء المحكمة) ،تتكون من المحامين المختصين في موضوع الطلاق، الذين يعملون في المدينة التي أجريت فيها مقابلات الأشخاص المطلقين، وقضاة المحاكم الاسرية والاستشاريين ، والأطباء النفسيين وخبراء المحاكم وخبراء الخدمة الاجتماعية. توزيع القضاة، والمحامين وخبراء المحاكم الذي تم اللقاء معهم على شكل مطبقي القانون في البحث على حسب المدن موضحة في الجدول 2.

واضافة الى المجموعتين تلك تم اجراء الدراسة من الناحية

الجدول 2. توزيع عينة المقابلات التي أجريت على مطبقي القانون(القضاة , المحامين , خبراء المحكمة) والخبراء

IBBS المنطقة 1	المدينة المختارة	العينة - المستهدف				المحقق			
		المحامي	القاضي	خبير المحكمة	المجموع	المحامي	القاضي	خبير المحكمة	المجموع
إسطنبول - TR1	اسطنبول	2	1	1	4	2	1	1	4
غرب مرمرة - TR2	تكير داغ	1	1	1	3	1	1	1	3
	بالك اسير	2	1	1	4	2	1	2	5
ايجي - TR3	ازمير	2	1	1	4	2	1	1	4
	موغلا	1	1	1	3	1	1	1	3
	اوشاك	2	1	1	4	2	1	1	4
شرق مرمرة - TR4	اسكي شيهر	2	1	1	4	2	1	1	4
	دوزجه	2	1	1	4	3	1	2	6
غرب الاناضول - TR5	انقرة	2	1	1	4	2	3	1	6
	كارامان	1	1	1	3	1	1	1	3
البحر الأبيض - TR6	انطاليا	2	1	1	4	2	1	1	4
	مرسين	2	1	1	4	2	1	1	4
	هاتاي	2	1	1	4	2	1	1	4
وسط الاناضول - TR7	كرك كاله	1	1	1	3	1	1	1	3
	قيسري	2	1	1	4	2	1	1	4
غرب البحر الأسود - TR8	زوكولداك	1	1	1	3	1	1	1	3
	سينوب	1	1	1	3	1	1	1	3
	جوروم	2	1	1	4	2	1	1	4
شرق البحر الأسود - TR9	كيراسون	1	1	1	3	1	1	1	3
شرق شمال الاناضول - TRA	ارزينجان	1	1	1	3	1	-	-	1
	اغدر	1	1	1	3	1	1	1	3
الشرق الأوسط للاناضول - TRB	تونجلي	1	1	1	3	1	1	1	3
	فان	1	1	1	3	1	-	1	2
جنوب شرق الاناضول - TRC	غازي عنتاب	2	1	1	4	2	1	1	4
	شانلي اورفا	1	1	1	3	1	1	1	3
	باتمان	1	1	1	3	1	1	1	3
المجموع		39	26	26	91	40	26	27	93

المفهومية من وجهة النظر الاجتماعية، والنفسية والقانونية لحالة الطلاق من خلال اجراء لقاءات مع مجموع تسعة من الاكاديمين القانونيين، والنفسيين والاجتماعيين الذين يقومون بإجراء الاعمال الاكاديمية في مواضيع الطلاق والاسرة.

3.2.1. التطبيق و فريق عمل المشروع

اختيار وتدريب المحاورين في البحث، وخطة البحث الميداني وتطبيقها، وإدخال البيانات ومراجعتها بدقة تم من قبل معهد الأبحاث الاجتماعية ابسوس. تم إتمام مرحلة جمع بيانات البحث في تاريخ ١٣ أكتوبر/تشرين الأول - ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤. اثناء عمل الميداني أي العمل الميداني قامت الإدارة بالمشاركة في بعض اللقاءات في المدن المختلفة على كمراقب.

تم تشكيل فريق من المشرفين الميدانيين في كادر المشروع، والمراقبين الميدانيين، ومدراء البيانات والتكويد من الأشخاص الذين يعملون بدوام كامل في ابسوس. في البحث قام ١٨ محاور خبير مدرب على العلوم الاجتماعية، بالعمل في مرحلة جمع البيانات في موضوع المقابلات وجها لوجه. قبل بدء البحث تم تقديم التدريب التقني الخاص مع تطبيقات جلسة المقابلة والتطبيقات الميدانية التي تستخدم في الأبحاث ذات المواضيع الحساسة وشرح الجهة القانونية والاجتماعية للطلاق ومهارات اللقاء النوعي الى المحاورين من قبل مدير المشروع والمستشارين. وفضلا على ذلك تم استماع تسجيلات الصوت لجميع العمل الميداني وتم استخدامها في التعليقات الشخصية والجماعية.

تم تحقيق تأمين الأشخاص المطلقين ومطبقي القانون للاشتراك ضمن البحث، والقيام بالاعمال اللوجيستية مثل الحصول على المواعيد وتحضير البرنامج اليومي من قبل فريق بحث مكون من مشرفين اثنين وخمسة باحثين من مكتب مركز ابسوس وذلك من خلال الهاتف. تم اجراء المقابلات مع الأشخاص بشكل فردي في انسب الأماكن وانسب الأوقات من خلال تحديد المواعيد مسبقا وذلك بسبب ان موضوع البحث حساس وخاص جدا. اثناء تأمين المشاركين في البحث ، تم توجيه الى المشاركين في البحث أسئلة حول وضعهم الحالي فيما اذا كانوا مطلقين ام لا، وتاريخ الطلاق وسواء كانوا الان متزوجين ام لا وذلك من اجل معرفة توافقهم مع العينة المستهدفة للبحث.

تم استخدام قاعدة بيانات ابسوس بشكل كبير من اجل اللقاءات الشخصية، وفي نفس الوقت تم العمل في البحث عن المشاركين في البحث من خلال التواصل مع الجمعيات، والمؤسسات، وجمعيات التعاون الاجتماعي ومؤسسات التضامن في المدن التي تم فيها البحث، وتم التواصل مع وسائل التواصل الاجتماعي التي كونها المطلقين. وفضلا على ذلك تم طلب ان يكون الأشخاص المطلقين الذي تم لقائهم مرجع للأشخاص الاخرين (تطبيق كرة الثلج). وتم تحقيق المقابلات مع القضاة والمدعون العامون من خلال الموافقة التي قدمها المجلس الاعلى للقضاة والمدعون العامون.

تم الحصول على تسجيلات صوتية المشاركين في البحث اثناء اللقاء وذلك مع اخذ موافقتهم، وتم تسجيل اقوالهم كتابيا في الحالات التي لم يوافقوا بها على تسجيل صوتهم. في نهاية كل مقابلة كان المحاوربين يقوموا بتحميل استمارات الملفات التي تم فيها تسجيل الملاحظات العامة المتعلقة بذاك المقابلة ، وتاريخ المقابلة ، والمدينة التي يعيش فيها الشخص، وسنه، وجنسه، وامتلاكه للأطفال، ومدة الزواج والمستوى التعليمي وتحميل تسجيلات الصوت الى قاعدة بيانات ابسوس بشكل يومي.

تم تحضير برنامج اللقاء اليومي للمحاورين على شكل يتم اجراء ٣ - ٤ لقاءات على الأكثر في اليوم الواحد وذلك من خلال الاخذ بعين الاعتبار بالظروف اللوجيستية. تمت متابعة الأداء الميداني لمساعدي المشروع بشكل يومي من خلال التقارير التي كانوا يشاركونها في نهاية اليوم.

4.2.1. مراحل التحليل، والتدقيق وتقديم التقارير

تمت تفريغ جميع تسجيلات صوت اللقاءات التي أجريت في ضمن العمل النوعي بشكل خطي وفي وسط ديجيتال. وفضلا على ذلك تم تدوين لقاءات الأشخاص على نمط الأسئلة في برنامج الاكسل من اجل إمكانية تحليل اللقاءات المدونة بشكل اسهل.

تم ادخال بيانات الأسئلة المغلقة التي تمت تعبئتها في اللقاءات التي أجريت مع الأشخاص. وفضلا على ذلك تم ادخال بيانات استمارة الملفات التي حضرها المشرفين في اللقاءات. هذه الملفات تحتوي على المعلومات الديموغرافية الأساسية للأشخاص الذي تم لقائهم وعلى تاريخ اللقاء وموعده.

وتم أيضا ادخال بيانات مفاتيح الرموز التي قام المشرفين بتعبئتها اثناء كل مقابلة. تم جعل اجابات الأشخاص على شكل بيانات رقمية من خلال ترميز مواضيع أسباب الطلاق، ونوع دعوة الطلاق (بالتفاوض/بالنزاع)، النفقة، والولاية، وتقاسم الأملاك، وحالة التقدم بطلب التعويض في

مرحلة الإجراءات القانونية والدراية والمعرفة بوجود مراكز الخدمات الاجتماعية، التي كان اسمها سابقا مراكز استشارة الاسرة. اما في المقابلات مع مطبقي القانون(القضاة , المحامين , خبراء المحكمة) تم جعلها بحالة رقمية من خلال ترميز التقييمات المتعلقة اكثر باسباب الطلاق، والنفقة، والولاية، وتقاسم الأملاك ومواضيع التعويض وتأثيرها السلبي - الإيجابي على قرار الطلاق، والتقييمات المتعلقة بالتطبيق، وتوجيه مطبق القانون الأزواج الى الصلح او الى الطلاق بالتفاوض، والتقييمات المتعلقة بتقارير المحاكم.

الملفات، ومفتاح الرموز واستمارات الأسئلة المغلقة التي تم إدخالها من اجل اختبار وثوقية وصلاحية البحث او الدراسة تم مراجعة ادخال البيانات من خلال إدخالها مرة ثانية بنسبة 15٪، اما تسجيلات الصوت تم سماع 14٪ منها وتم مراجعة جودة تدوينها. وفضلا على ذلك تم اختبار صلاحية البيانات الرقمية من خلال مراجعة البيانات المنطقي. وفي هذا السياق تم تدقيق الأجوبة المقدمة الى أسئلة معرفة شريك الحياة السابق قبل الزواج، والتقدم الى المحكمة من بعد اتخاذ قرار الطلاق، ومدة المحكمة وعلاقاتهم مع انفسهم وعلاقاتهم مع بعضهم البعض، والعلاقة بين سن الشخص الذي تم لقائه مع مدة استمرار زواجه وسن زواجه. ومدى توافق امتلاك الأطفال وعدد الأطفال مع سن الشخص والتفاوت في السن بين الأزواج.

3.1. التعريف والمفاهيم

تمت دراسة الأجابات التي قدمها الأشخاص المطلقين في التقارير على حسب حالتهم الديموغرافية:

شخص مطلق: الأشخاص الذين قاموا بإنهاء حياتهم الزوجية بشكل رسمي اعتبارا من عام 2002.

الجنس: جنس الشخص الذي تم مقابلته.

مجموعات الاعمار: تم تصنيف الأشخاص الذي تم مقابلتهم الى اربع مجموعات اعمار وهي مجموعة اعمار 25 سنة وما دون، مجموعة 25 - 34، مجموعة 35 - 49، ومجموعة 50 سنة وما فوق.

الوضع التعليمي: تم تصنيف الأشخاص الذي تم مقابلتهم الى ثلاثة مجموعات وذلك على حسب مستواهم التعليمي. مجموعة الاميين و خريجي المدارس الابتدائية تتالف من: الذين لم يكملوا مرحلة التعليم الأساسية، خريجي المدارس الابتدائية والمدارس المتوسطة. المجموعة الثانية هي خريجي الثانوية والمدارس التي تعادلها، المجموعة الرابعة هي خريجي التعليم العالي. هذه المجموعة تتكون من خريجي المعاهد والجامعات وأصحاب الدراسات العليا.

مدة الزواج: تم تصنيف الأشخاص الذي تم لقائهم الى أربعة مجموعات على حسب مدة الزواج وهي اقل من 1 سنة، ما بين 1 – 5 سنوات، 6 – 10 سنوات و 10 سنوات وما فوق

امتلاك أطفال: تم تصنيف الأشخاص الذي تم لقائهم على حسب امتلاكهم للأطفال: الذين ليس لديهم أطفال، أصحاب 1 - 2 طفل، والذين لديهم اكثر من 2 طفل.

الأسرة والزواج والطلاق
الطلاق قبل فترة الجمهورية
الطلاق خلال فترة الجمهورية
أثر الطلاق على الفرد والطفل
القانون في حالة الطلاق
الوساطة في الطلاق

الفصل 2

التحوّل القانوني الذي حدث في موضوع الطلاق خلال تاريخ الجمهورية، أسباب الطلاق وخدمات الطلاق

في هـذا القسـم تمـت مناقشـة المعطيـات المتعلّقـة بالـزواج. حيـث تـم في بدايـة القسـم الإسـتعراض بشـكل موجـز لمفاهيـم كل مـن الأسرة، الـزواج والطـلاق كمـا تـم تقديـم تاريـخ موجـز عـن الطـلاق في القانـون الـتركي لإبـراز التحـوّل القانـوني في موضـوع الطـلاق. في هـذا الصـدد تـم تنـاول الطـلاق وفـق الشريعـة الإسـلامية ومجـالات تطبيقـه في الولايـة العثمانيـة ثـم تـم بعـد ذلـك توضيـح تطـوّر مؤسسـة الطـلاق في القانـون العثـماني. بعـد ذلـك تـم إسـتعراض إعتـماد القانـون المـدني الـتركي بعـد عهـد الجمهوريـة مـع الإبتـكار الثـوري الـذي أجـازه هـذا القانـون في موضـوع الطـلاق مـع نقـل التطـوّرات في القانـون منـذ العـام 1926 وحتـى يومنـا هـذا. بالإضافـة إلى ذلـك تمـت الإشـارة إلى العقبـات والمشـاكل الناجمـة عـن تطبيـق الأحـكام المتعلّقـة بالطـلاق في القانـون الـتركي مـع تقديـم الإقتراحـات والتوصيـات لحلـول هـذه المشـاكل.

تـم التوقّـف عـلى آثـار الطـلاق خصوصـا الطـلاق بالنـزاع / الإختـلاف عـلى كل مـن الأزواج والأطفـال، كـما تمـت مناقشـة نظـام "الوسـاطة في الطـلاق" في شـكل مؤسسـة توفـر توجيـه الأطـراف إلى الطـلاق بالتفـاوض (بـدون نزاعـات) والـذي ينقـذ الأطـراف مـن مصاريـف وتكاليـف التقـاضي المرتفعـة بالإضافـة إلى إنقاذهـم مـن فـترات التقـاضي التـي تسـتمر لأعـوام طويلـة. في هـذا الإطـار تـم تنـاول الخدمـات ذات المـدى الواسـع التـي يتـم تقديمهـا مـن وزارة الأسرة والخدمـات الإجتماعيـة فيـما يتعلّـق بالوسـاطة الأسريـة.

1.2. الأسرة، الزواج، الطلاق

1.1.2. مفهوم الأسرة

بإعتبارهـا ظاهـرة إجتماعيـة تعتـبر الأسرة أول وحـدة مجتمعيـة تظهـر مـع بدايـة الحيـاة البشريـة. كـما انـه عنـد دراسـة التطـوّر التاريخـي لـلأسرة يُلاحـظ ظهـور تاريـخ الأسرة بأنـواع مختلفـة في الثقافـات المختلفـة. يمكـن تقديـم أمثلـة عـلى هـذه الأنـواع متمثّلـة في كل مـن أنـواع الأسر الصغـيرة والكبـيرة، الـزواج الأحـادي، تعـدّد الأزواج، تعـدّد الزوجـات، الأبويـة، الأمويـة والأسر الديمقراطيـة الحديثـة. (Kılıç, 2014: 21).

جميـع أنـواع التطـورات الاجتماعيـة والاقتصاديـة والثقافيـة التـي تحـدث في المجتمـع تؤثـر بشـكل كبـير عـلى بنيـة الأسرة داخـل المجتمـع. عـلى الرغـم مـن هـذه التطـورات تواصـل الأسرة تواجدهـا في شـكل مجتمـع مقـاوم للتطـوّرات. جميـع أنـواع الخدمـات التـي يتـم تقديمهـا عـن طريـق الدولـة والتـي تعتـبر مـن المهـام ذات المقاييـس الكبـيرة مثـل التأمـين الإجتماعـي، المسـاعدات الإجتماعيـة والتربيـة الوطنيـة جميعهـا لم تقلّـل مـن أهميـة الأسرة. مـع الأخـذ في الإعتبـار الأهميـة التـي تحملهـا الأسرة في المجتمـع الـتركي فقـد تـم حمايـة تواجـد الأسرة ودعـم تطوّرهـا عـن طريـق الدولـة بشـكل خـاص. تـم منـح الاولويـة لبعـض المبـادئ الأساسـية المتعلّقـة بحمايـة الأسرة في دسـتور جمهوريـة تركيـا للعـام 1982. تتواجـد هـذه المبـادئ الأساسـية في المـواد المرقمّـة 41، 10، 20 و 174 مـن الدسـتور. (Öztan, 2004: 4)

2.1.2. مفهوم الزواج

الـزواج هـو إتحـاد شـخصين بجنسـين مختلفـين بشـكل قانـوني لخلـق رابطـة شراكـة الحيـاة المتكاملـة والدائمـة (Akıntürk, Karaman Ateş, 2013: 3). ينشـأ مفهـوم الـزواج بمعنـاه الكامـل بـين الأزواج وفـق الشراكـة في الحيـاة. الهـدف مـن الـزواج ليـس الشراكـة عـلى صعيـد العلاقـة الجنسـية فقـط. وإنمـا يهـدف إلى إلى تأسـيس حيـاة قائمـة عـلى الشراكـة الزوجيـة بـالإرادة المشـتركة بـين الأطـراف والتـي تشـمل جميـع جوانـب الحيـاة الحلـوة منهـا والمـرّة. (Akıntürk, Karaman Ateş, 2013: 59).

الطبيعـة القانونيـة للـزواج مثيـرة للجـدل. إلّا أن الـرأي الغالـب يكـون في إتجـاه تعريـف الـزواج بإعتبـاره عقـد مـدني فريـد مـن نوعـه. (Akıntürk, Karaman Ateş, 2013: 59; Feyzioğlu, 1979: 102). حيـث يكـون عـلى الأطـراف الإمتثـال بالإلتزامـات القانونيـة طـوال فـترة إسـتمرار الـزواج، كـما لايكـون لهـم الصلاحيـات في إنهـاء هـذه الرابطـة في الوقـت الـذي يريدونـه. يمكـن إنهـاء رابطـة الزوجيـة بالإسـتناد عـلى الأسـباب المحـدودة المذكـورة في القانـون وعـن طريـق الدعـاوى القضائيـة فقـط. (Akıntürk, Karaman Ateş, 2013: 59; Feyzioğlu, 1979: 102).

3.1.2. أسباب إنهاء الزواج والطلاق

الأسـباب التـي تـؤدي إلى إنهـاء الـزواج هـي: الوفـاة، طلـب فسـخ الـزواج في حالـة الإختفـاء، بطـلان عقـد الـزواج، تغيـير جنـس أحـد الأزواج في وقـت لاحـق بالإضافـة إلى موضـوع البحـث الممثّـل في الطـلاق.

عنـد الحديـث عـن بطـلان الـزواج فـإن ذلـك يعنـي إنهـاء الـزواج وفـق القـرار الصـادر مـن المحكمـة بالإسـتناد عـلى أسـباب "البطـلان المطلـق" أو "البطـلان النسـبي". بقـرار بطـلان الـزواج يتـم إنهـاء الـزواج بأثـر إسـتباقي. (Dural, Öğüz, Gümüş, 2013: 91). كـما يُعـرف أن الـزواج يصبـح

غـير صالـح بشـكل تلقـائي في حالـة تغيـير جنـس أحـد الأزواج.

يعتـبر الطـلاق في مقدّمـة الأسـباب التـي تـؤدي إلى إنهـاء الـزواج بخـلاف الوفـاة، حيـث يتـم تعريفـه بأنـه إنهـاء رابطـة الزوجيـة وفـق القـرار الصـادر مـن المحكمـة كنتيجـة للدعـوى القضائيـة التـي يتـم رفعهـا مـن أحـد الازواج بالإسـتناد عـلى الأسـباب الموضّحـة في القانـون. (Gençcan, 2013: 113; Akıntürk, Karaman Ateş, 2013: 235). يعتـبر الطـلاق مـن الحقـوق المعـترف بهـا مـن الناحيـة القانونيـة لـكل مـن المـرأة والرجـل. إلّا أنـه قبـل عهـد الجمهوريـة كانـت حقـوق الطـلاق مختلفـة لـكل مـن المـرأة والرجـل في عهـد الولايـة العثمانيـة وذلـك وفـق التأثّـر بأحـكام الشريعـة الإسـلامية. أدنـاه يتـم إسـتعراض تطـوّر قانـون الطـلاق تحـت عنوانـين قبـل وبعـد فـترة الجمهوريـة.

2.2. الطلاق قبل فترة الجمهورية

1.2.2. الطلاق في الشريعة الإسلامية

الطـلاق في الشريعـة الإسـلامية هـو سـلطة الطـلاق مـن جانـب واحـد هـو جانـب الـزوج فقـط، حيـث لايكـون هنـاك حاجـة لإتخـاذ القـرار عـن طريـق القـاضي لتنفيـذ الطـلاق. يتواجـد في الشريعـة الإسـلامية نوعـين مـن الطـلاق وفـق الأسـس والـذي يـؤدي كل منهـما إلى نتائـج مختلفـة هـما الطـلاق الرجعـي والطـلاق البائـن. يمكـن أن يتـم التعريـف عـن الطـلاق البائـن وفـق حالتـه بإسـم الطـلاق الثالـث. (Velidedeoğlu, 1965: 8 - 9; Uluç, 2014: 58)

في الطـلاق الرجعـي (الطـلاق القابـل للرجـوع) لايتـم إنهـاء رابطـة الزوجيـة بشـكل نهـائي. حيـث تتـم الطـلاق البـين ووقـوع الطـلاق والفصـل النهـائي مـع إنقضـاء فـترة العـدّة. تسـتمر العلاقـة الزوجيـة خـلال فـترة العـدّة، كـما يمكـن أن يكـون كل مـن الرجـل والمـرأة وريثـاً للآخـر خـلال فـترة العـدّة. خـلال هـذه الفـترة يكـون الرجـل ملزمـاً برعايـة المـرأة وإيوائهـا. يمكـن أن يرجـع الرجـل مـن الطـلاق خـلال فـترة العـدّة إذا رغـب بذلـك. ووفقـاً لرجوعـه يتـم تأسـيس رابطـة الزوجيـة مـرة أخـرى. (Cansel, 1977: 72)

الطـلاق البائـن (الطـلاق الفاصـل) يمكـن أن يظهـر في شـكلين: 1) بإسـتخدام الرجـل لأنـواع الألفـاظ الصريحـة التـي توضّـح وقـوع الطـلاق البائـن الفاصـل مثـل "أنـت محرّمـة عـليّ"، "أنـت لسـت زوجتـي بعـد الآن" أو "أطلقـك طلاقـاً بائنـاً". حيـث يتـم إنهـاء رابطـة الزوجيـة بإسـتخدام مثـل هـذه الألفـاظ. 2) يحـدث وقـوع الطـلاق البائـن في حالـة إنقضـاء فـترة العـدّة مـع عـدم رجـوع الرجـل مـن قـرار الطـلاق الرجعـي. يكـون عـلى المـرأة قضـاء فـترة العـدّة أيضـاً في الطـلاق البائـن. كـما هـو الحـال في الطـلاق الرجعـي لايمكـن أن يكـون كل مـن الرجـل والمـرأة وريثـاً للآخـر خـلال فـترة العـدّة. كـما يكـون الرجـل ملزمـاً برعايـة المـرأة حتـى الـولادة إذا كانـت حاملـاً. (Cansel, 1977: 72)

بغـض النظـر عـن الفـرق مـن حيـث طـلاق رجعـي أو طـلاق بائـن، فإنـه في حالـة طـلاق الرجـل للمـرأة ثلاثـة مـرّات فإنـه يتـم تطبيـق أحـكام الطـلاق الثالـث التـي تـؤدي إلى إنهـاء الرابطـة الزوجيـة بشـكل نهـائي وذلـك إعتبـاراً مـن لحظـة إسـتخدامه لانـواع الألفـاظ التـي تـدل عـلى وقـوع الطـلاق للمـرّة الثالثـة. في حالـة وقـوع الطـلاق الثالـث، وفي حالـة رغبـة كل مـن الرجـل والمـرأة بالـزواج مـرة أخـرى، يجـب عـلى المـرة بعـد إنقضـاء فـترة العـدّة أن تتـزوج برجـل آخـر وتتطلّـق منـه، ثـم تقـضي فـترة العـدّة الثانيـة حتـى تتمكّـن مـن زواج زوجهـا السـابق مـرّة اخـرى وفـق أصـول عقـد القـران. يُطلـق عـلى هـذا النـوع إسـم زواج التحليـل (Cansel, 1977: 73; Velid-edeoğlu, 1965:8 - 9; Uluç, 2014: 58)

2.2.2. الطلاق في الولاية العثمانية

تعتـبر مجلّـة الاحـكام العدليـة المعروفـة إختصـاراً بإسـم "المجلّـة" التـي تـم إعدادهـا عـن طريـق أحمـد جـودت باشـا والتـي دخلـت حيّـز النفـاذ في عـام ١٨٧٦ هـي القانـون المـدني الأول في العـالم الإسـلامي. تعتـبر المجلّـة المسـتندة بالكامـل عـلى التشريعـات الإسـلامية خطـوة متقدّمـة في العهـد الـذي صـدرت بـه إلّا أنهـا لم توفـر تشريعـات لقوانـين الأوقـاف، الأسرة والميـراث مـع عـدم كفايتهـا مـن حيـث قوانـين الملكيـات.

تـم إصـدار التشريعـات الخاصـة بالـزواج والطـلاق في فـترة الولايـة العثمانيـة وفـق القانـون الخـاص بإسـم مرسـوم قانـون الأسرة. (Kayabaş, 2009).

وضـع المرسـوم أسـس تشريـع أعـمال الـزواج والطـلاق وفـق سـيطرة الدولـة مـع إكـمال التطـوّر إبتـداءاً مـن تأسـيس الولايـة العثمانيـة لتوفـير عقـد القـران والنـكاح في حضـور القـاضي أو نائبـه وتسـجيله عـن طريـق المحكمـة، مـع توفـير تسـجيل الطـلاق عـن طريـق الـزوج في غضـون فـترة زمنيـة محـددة

وضـع المرسـوم لأول مـرّة في تاريـخ القانـون العثـماني القيـود عـلى تعـدّد الزوجـات بمقيـاس معـيّن. حيـث منـح المرسـوم للمـرأة حقـوق وضـع شرط أن تكـون زوجتـه الوحيـدة طـوال الحيـاة الزوجيـة (المـادة 38). لـذا يعتـبر المرسـوم خطـوة غـير مسـبوقة في إنتشـار الـزواج بزوجـة وحيـدة بشـكل غـير مبـاشر

حيث تم إتباع هذا النظام الجديد من قبل العديد من الدول الإسلامية الأخرى.

وفق المرسوم يعتبر حق الطلاق خاص بالزوج بصفة عامّة. حيث لم يتم إضافة تغييرات في سلطة الزواج في الطلاق بخلاف بعض النقاط. وفق المواد المرقّمة 102 و 103 من المرسوم فإن الرجل الراشد بكامل قواه العقلية والقدرة على التمييز يكون صاحب سلطة الطلاق.

بين المواد المرقّمة 119 و 131 في المرسوم فقد تم منح حقوق إختيار الإنفصال إلى المرأة عن طريق التقدّم إلى القاضي وطلب إنهاء رابطة الزواج وذلك في القسم بعنوان (حل رابطة الزواج). يعتبر هذا الأمر أحد أهم الإضافات في هذا المرسوم. يعتبر هذا التشريع متشابهاً للغاية مع مؤسسة الطلاق وفق القرار الصادر من القاضي نتيجة الأسباب المذكورة في القانون.

حيث يمكن للمرأة الطلاق من زوجها دون إسناد أي نوع من الاخطاء إلى زوجها حيث يكون ذلك وفق البيان بأنها لم تعد تحبّه وتحس ببرود المشاعر تجاهه حيث يتم وقوع الطلاق وفق بيانها أمام القاضي بأنها لن تطلب المهر. حتى أنه يمكنها أن تطلب المهر في حالة تواجد الاخطاء في الزوج. في كلا الإحتمالين ولمنع حدوث النزاعات بالأخص في موضوع دين المهر تم وضع شرط رفع الدعوى القضائية في حالة رغبة المرأة بالطلاق. (Kayabaş, 2009; Aydın, 1985: 152).

تم إلغاء سريان مرسوم قانون الأسرة في تاريخ 19 يونيو 1919 دون أن يستمر لفترة عامين في النفاذ. لاحقاً وقبل البدء في مؤتمر لوزان قبلت حكومة أنقرة المجلّة بإعتبارها القانون المدني حيث تم إدخال مرسوم قانون الأسرة حيّز النفاذ مرّة أخرى في فبراير 1921. عند مقارنة النص المعتمد في حيّز النفاذ مع مرسوم قانون الأسرة بتاريخ 1917 يتّضح أنهما نفس الشئ بخلاف بعض التغييرات الطفيفة من حيث الشكل والقانون الموضوعي. (Velidedeoğlu, 1965: 8 - 9, Uluç, 2014: 58).

لاحقاً وفي خلال فترة الجمهورية تم إدراج المرسوم في مسوّدات قانون الأسرة الذي تم إعداده في الأعوام 1923 و 1924، حيث يعتبر هذا المرسوم بداية حركة العلمانية الجزئية في مجال قانون الأسرة مع تدوينه في شكل قانون يستند على أساس المبادئ الدينية. (Kayabaş, 2009; Cin, Akgündüz, 2012: 81; Ünal, 1977: 211).

3.2. الطلاق خلال فترة الجمهورية

1.3.2. القانون المدني التركي رقم ٧٤٣ والطلاق

1.1.3.2. التغييرات التي أحدثها القانون المدني التركي رقم 743 في مجال قانون الأسرة

بدأت الثورة في مجال قانون الأسرة التركي مع القانون المدني التركي رقم 743 الذي دخل حيّز النفاذ في عام 1926. حيث انه وفق هذا التشريع تم إخراج الأسرة من السلطة الدينية وتم وضعها على أسس علمانية. (Dural, Öğüz, Gümüş, 2013: 7).

كان لوزير العدل في تلك الفترة محمود عزت بوزكورت الأثر الفعّال في حدوث مثل هذه الثورة وذلك وفق أحاديثه التي توضّح ضرورة الثورة في القانون بالإضافة إلى آرائه بالأخص في مجال إنتقال قانون الأسرة إلى النظام العلماني. تم إتخاذ القرار بترك القانون المدني السويسري في المجمل مع إجراء بعض التغييرات. (Üçok, Mumcu, Bozkurt, 2011: 375; Bozkurt, 1944: 7 - 20; Bozkurt, 1996). تم إعتماد القانون المدني التركي رقم 743 من قبل مجلس الأمة التركي الكبير في تاريخ ١٧ فبراير 1926 ليتم الإعلان عنه في الصحيفة الرسمية في تاريخ 4 أبريل 1926 ويدخل حيّز النفاذ في تاريخ 4 أكتوبر 1926.

مع إعتماد أول قانون مدني تركي كانت أهم التغييرات التي حدثت في مجال قانون الأسرة والتي تشمل تنفيذ وتوثيق الزواج أمام الجهات الرسمية (عقد القران الرسمي) بالإضافة إلى الزواج الأحادي وحقوق الطلاق المتساوية. كما تم إلغاء أصول الحريّة في الطلاق بحيث تم وضع شروط الأسباب المحدودة الموضّحة في القانون للطلاق مع وضع مبدأ إمكانية تنفيذ الطلاق وفق القرارات والأوامر الصادرة من المحكمة فقط. (Feyzioğlu, 1979: 17). حيث تم إستهداف إعادة تكوين الأسرة التركية على صعيد النموذج الغربي وتوفير أسلوب الحياة المعاصر للأسرة من

خلال التشريعات مثل حظر تعدّد الزوجات، الحقوق المتساوية لكل من الرجل والمرأة في موضوع الطلاق وموضوع الميراث والإعتراف بالحقوق المتساوية للأطفال من الذكور والإناث. (Özdemir, 2009)

2.1.3.2. أسباب الطلاق المعتمدة في القانون المدني التركي رقم 743

تظهر أسباب الطلاق في القانون المدني التركي رقم 743 في المواد المنحصرة مابين 134-121. أسباب الطلاق الموضّحة في القانون على النحو التالي: الزنا (المادة 129)، قصد القتل والمعاملة السيئة (المادة 130)، الجريمة والفضيحة (المادة 131)، الترك (المادة 132)، المرض العقلي (المادة 133)، عدم التفاهم (المادة 134). إلاّ أنه يمكن وقوع الطلاق وفق القرار الصادر من القاضي في حالة تواجد أحد هذه الأسباب فقط. لايمكن رفع دعوى قضائية للطلاق بأسباب أخرى غير هذه الأسباب كما لايتم إتخاذ القرار بأسباب أخرى غير هذه الأسباب.

تنقسم أسباب الطلاق إلى مجموعتين هما أسباب الطلاق الخاصّة وأسباب الطلاق العامّة. أسباب الطلاق الخاصّة هي الزنا، قصد القتل والمعاملة السيئة، الجريمة والفضيحة، الترك والمرض العقلي. أمّا الأسباب العامّة فهي إهتزاز رابطة الزوجية، عدم إمكانية التفاهم بين الأزواج وعدم إمكانية تأسيس الحياة المشتركة.

بالإضافة إلى ذلك تنقسم أسباب الطلاق إلى أسباب مطلقة وأسباب نسبية. في الأسباب المطلقة يكون من الكافي إثبات تواجد سبب الطلاق في المحكمة. حيث لايكون القاضي ملزماً بالتحقيق فيما إذا كانت الحياة الزوجية المشتركة قد وصلت إلى الحد الذي لايُطاق أو لم تصل إلى هذا الحد (Feyzioğlu, 1979: 286).

تعتبر الأسباب الخاصّة مثل الزنا، قصد القتل والمعاملة السيئة والترك وعدم إمكانية تأسيس الحياة المشتركة جميعها من الأسباب المطلقة. أمّا الأسباب الخاصة الأخرى بخلاف هذه الأسباب مثل الجريمة والفضيحة والمرض العقلي فتعتبر من الأسباب التي لايكون إثباتها دليلاً كافياً وإنما تستدعي التحقيق الملزم عن طريق القاضي فيما إذا كانت الحياة الزوجية المشتركة قد وصلت إلى الحد الذي لايُطاق أو لم تصل إلى هذا الحد.

3.1.3.2. أسباب الطلاق التي تمت إضافتها إلى القانون المدني التركي رقم 743 وفق القانون رقم 3444 والقانون بتاريخ 1988

عند المقارنة مع القانون المدني التركي رقم 4721 يتّضح أن القانون رقم 743 لم يحوي على أسباب الطلاق مثل الطلاق بالتفاوض والطلاق وفق الإنفصال الفعلي. حيث تم إضافة هذه الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق وفق التغييرات التي تم إحداثها وفق القانون رقم 3444 والقانون بتاريخ 1988.

من خلال القانون رقم 3444 تم تغيير المادة رقم 134 من القانون المدني التركي رقم 743 على النحو التالي:

VI - إهتزاز أساس الرابطة الزوجية أو عدم إمكانية تأسيس الحياة المشتركة

المادة *134* – يمكن لأي من الازواج رفع دعوى قضائية بالطلاق في حالة إهتزاز أساس إستمرارية الرابطة الزوجية أو الحياة المشتركة بشكل كبير.

وفق الحالات المشار إليها في الفقرة أعلاه فإنه يكون للمدعى عليه حقوق الطعن والإعتراض في حالة القصور الكبير من المدعي. بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن إتخاذ القرار بوقوع الطلاق في حالة الإستخدام السئ لحقوق الطعن والإعتراض وفي حالة عدم تواجد الفوائد التي تستدعي المحافظة على إستمرار الرابطة الزوجية من حيث المدعى عليه والأطفال.

في حالة إستمرار الزواج لفترة عام واحد على الأقل فإن تقديم الطلب للطلاق عن طريق الزوجين أو قبول أحد الزوجين لدعوى الطلاق القضائية من الآخر فإن ذلك يعتبر إهتزاز لأساس الرابطة الزوجية. لإصدار القرار بالطلاق في هذه الحالة يجب على القاضي الإستماع بنفسه شخصياً للأطراف والإقتناع بالإرادة الحرّة للطرفين في الطلاق مع تواجد شرط ضرورة الموافقة على الترتيبات التي تتم بين الأطراف فيما يختص بنتائج المسائل المالية ووضع الأطفال. يمكن للقاضي إجراء التغييرات التي يراها ضرورية في الإتفاقية بالأخذ في الإعتبار مراعاة مصالح الأطراف والأطفال. حيث يتم إصدار القرار بوقوع الطلاق في حالة قبول هذه التغييرات عن طريق الأطراف. في هذه الحالة لايتم تطبيق الحكم الوارد في البند رقم (3) من المادة *150*.

في حالة إصدار القرار برفض الطلاق في الدعوى القضائية التي تم رفعها وفق أي نوع من أسباب الطلاق وفي حالة عدم إمكانية تأسيس الحياة الزوجية المشتركة على الرغم من إنقضاء فترة ثلاثة أعوام من تاريخ إصدار القرار نتيجة أي سبب من الأسباب فإنه يتم إتخاذ القرار بالطلاق وفق الطلبات الواردة من أي من الزوجين".

لم يكن قد تم قبول الإتفاق بين الزوجين بإعتباره من أسباب الطلاق قبل إحداث هذه التغييرات. حيث كان يتم التطبيق بشكل عام بالإستناد على أسباب الطلاق المنصوص عليها في القانون مع إصدار القرار بالطلاق وفق الإستماع إلى شهادات الشهود وإثبات الوقائع. وفق فكرة أن الإكراه على إستمرارية رابطة الزوجية بين الأزواج ستكون عبثاً فقد تم إضافة الفقرة الثالثة المتعلّقة بالطلاق بالتفاوض إلى المادة ١٣٤ من القانون المدني في العام 1988. (Oğuzman ,Dural, 1994: 127; Öztan, 1990: 111 - 137; Burcuoğlu, 1988: 110 – 127). يعتبر الطلاق بالتفاوض الأسباب العامّة للطلاق حيث ليستدعي تحقيق القاضي فيما إذا كانت الحياة الزوجية المشتركة قد وصلت إلى الحد الذي لايُطاق أو لم تصل إلى هذا الحد. حيث تكون مسؤولية القاضي في هذا النوع من أسباب الطلاق هي الإستماع بنفسه شخصياً للأطراف وتوفير الإتفاق بين الأطراف على الشروط الأخرى المتعلّقة بالطلاق. يتّضح من هذا الجانب أن الطلاق بالتفاوض يعتبر من أسباب الطلاق المطلقة.

أحد التغييرات الأخرى التي تمّت في المادة هي الإنفصال الفعلي والذي يُعرف بالإسم الآخر بوضع عدم إمكانية تأسيس الحياة الزوجية المشتركة والذي يتم إعتباره من أسباب الطلاق. المبرّر من هذا التغيير هو عيش الأزواج بشكل منفصل فعلياً وإستمرار الزواج من حيث الناحية القانونية فقط نتيجة عدم رفع أحد الأزواج دعوى الطلاق بسبب النزاعات على الرغم من إهتزاز رابطة الزوجية وفق القصور والأخطاء الناتجة منه نفسه مع عدم إعتبار الأسباب التي تقديمها من الأزواج للطلاق بالتفاوض كافية لوقوع الطلاق. يعتبر عيش الأزواج بشكل منفصل لفترة طويلة من أهم العناصر التي توضّح عدم تواجد المصالح في إستمرار الرابطة الزوجية عند النظر إلى جميع ملابسات القضية. لهذا السبب فإنه في حالة إصدار القرار برفض الطلاق في الدعوى القضائية التي تم رفعها وفق أي نوع من أسباب الطلاق وفي حالة عدم إمكانية تأسيس الحياة الزوجية المشتركة على الرغم من إنقضاء فترة ثلاثة أعوام من تاريخ إصدار القرار نتيجة أي سبب من الأسباب فإنه يتم إتخاذ القرار بالطلاق وفق الطلبات الواردة من أي من الزوجين.

2.3.2. القانون المدني التركي الجديد رقم 4721 وأسباب الطلاق

1.2.3.2. الإبتكارات التي أحدثها القانون المدني التركي رقم 4721 في مجال قانون الأسرة

إستمر القانون المدني التركي رقم 743 سارياً في حيّز النفاذ لفترة ستة وسبعون عام منذ العام 1926 إلى العام 2002، لتتم إزالته من حيّز النفاذ وفق المادة 1028 من القانون المدني التركي الجديد رقم 4721 الذي دخل في حيّز النفاذ في تاريخ 1 يناير 2002. في خلال الفترة المنقضية أصبحت لغة القانون القديم غامضة وثقيلة كما أن بعض الاحكام عجزت وإبتعدت عن الإجابة على المتطلّبات الإقتصادية والإجتماعية في يومنا الحالي. تم البدء في أعمال تجديد القانون المدني إعتباراً من الأعوام 1950 حيث تم تأسيس العديد من اللجان المتنوّعة وفق هذا الغرض لتوفير إعداد مسودّات اولية وإقتراحات مختلفة. (Dural, Öğüz, Gümüş, 2013: 7 – 9).

قواعد قانون الأسرة التي تم نقلها إلى القانون المدني التركي بتاريخ 1926 والقانون رقم 743 تم نقلها من القانون المدني السويسري بتاريخ 1912 والذي تم إعتماده في سويسرا بالأخذ في الإعتبار نموذج الأسرة قبل فترة حوالي قرن من الزمان. في هذا النموذج كان لكل من المرأة والرجل أدوار محدّدة. حيث كان رب الأسرة هو الزوج وإختيار منزل وعش الزوجية من مهام الرجل. كان الرجل ملزماً أيضاً بتحمّل نفقات الأسرة. أمّا المرأة فقد تم منحها دور ربّة المنزل التقليدية، كما أن عملها كان يخضع لموافقة الزوج. أمّا حضانة الأطفال فعلى الرغم من أنها كانت تعود للإثنين معاً إلّا أن الكلمة الأخيرة كانت للزوج.

تم إلغاء بعض هذه الأحكام التي تؤدي إلى إنتقاص المساواة بين المرأة والرجل أو تم تغييرها بقوانين متنوّعة حيث تم ذلك بمبرّرات أنها منافية للدستور[1]. إلّا أن هذه التغييرات لم تكن كافية في توفير وضمان المساواة بين المرأة والرجل أمام القانون. بالإضافة إلى ذلك فإن الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع مجالات الحياة

1 تم إلغاء المادة *159* من القانون المدني التركي رقم *743* التي تضع عمل المرأة في إطار يخضع لموافقة الزوج بإعتبار أنها منافية لقواعد المساواة الموضّحة في المادة *10* من الدستور حيث تم ذلك وفق القرار الصادر من المحكمة الدستورية بتاريخ *29/11/1990* والذي تم الإعلان عنه في الصحيفة الرسمية بالعدد *21272* في تاريخ *02/07/1992*

الاجتماعية في إطار الاتفاقيات الدولية في جميع أنحاء العالم قد أجبرت بعض الدول على تجديد القانون المدني. (Gören, 1995: 39).

التطوّرات السريعة التي حدثت في مجالات العلوم والتكنولوجيا والصناعة منذ أوائل القرن العشرين أدّت إلى إحداث التغيّرات الإجتماعية الكبيرة بالأخص في المجتمعات الغربية. هذه التغيّرات والتطوّرات التي حدثت في المجالات

الإجتماعية والإقتصادية كانت سبباً أيضاً في إحداث التغيّرات في الأدوار داخل الأسرة. (Ceylan, 2006: 17 – 19).

حيث إستغرقت المجتمعات الغربية المتقدمة أيضاً الكثير من الوقت للتخلى عن مفهوم الأسرة المستند على الأدوار الثابتة ليتم إعتبار الزواج كشراكة في الحياة قائمة على أساس الحقوق المتساوية وتوفير المساواة بين الأزواج وإنهاء الوضع المتميّز والمهيمن للرجل في الزواج وقرارات المحاكم. كانت الريادة في هذا الصدد للدول الإسكندنافية.

تبعتها كل من بلجيكا وألمانيا الإتحادية في الأعوام 1950 تليها العديد من الدول الغربية من بينها كل من فرنسا، لوكسمبورغ، هولندا، النمسا، ايطاليا، سويسرا حيث أقامت هذه الدول التغييرات في القانون المدني الخاص بها والإعتراف بالحقوق المتساوية للزوجين في رابطة الزواج. (Koçhisarlıoğlu, 1988: 251; Cansel, 1977: 30).

بالإضافة إلى ذلك فإنه بالتوافق مع إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (*Convention on Elimination of All Forms of Discrimination Against Women – CEDAW*) فإن جميع الدول الأطراف الموقّعة على هذه الإتفاقية تتعهّد بتوفير الإستفادة بشكل متساوي بين النساء والرجال في جميع أنواع الحقوق الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، المدنية والسياسية. وفق المادة 2/أ من الإتفاقية:

"تتعهّد الدول الاطراف .... بإدخال مبادئ المساواة بين المرأة والرجل في دساتيرها الوطنية والقوانين الأخرى ذات الصلة إذا لم يتم إدماج هذه المبادئ بعد مع التعهّد بتوفير تطبيق هذه المبادئ مع القوانين".

تم إعتماد الإتفاقية في إجتماع الجمعية العامّة للأمم المتحدة المنعقد في تاريخ 1979/12/18 كما دخلت حيّز النفاذ في تاريخ 1981/09/03. (Moroğlu, 2003: 881; Alpkaya: 17; Burcuoğlu, Altop, Ünan, 1983: 22;) (المديرية العامّة لأوضاع ومشاكل المرأة التابعة لرئاسة الوزراء، 2000)

في بلادنا أيضاً أدّت المجهودات المبذولة تجاه ضمان المساواة بين المرأة والرجل في مجال حقوق الإنسان بالإضافة إلى التوقيع على على عدد من الاتفاقيات الدولية لهذا الغرض وا'مال التغييرات في القانون المدني التي تمّت في تواريخ مختلفة جميعها أدّت إلى نتيجة إعتماد القانون المدني التركي رقم 4721 في تاريخ 1 يناير 2002. في هذا الإطار تعتبر جميع التغييرات التي أحدثها القانون المدني التركي رقم ٤٧٢١ في مجال قانون الأسرة جميعها مستندة على توفير المساواة بين المرأة والرجل ومبادي حماية الأسرة بالأخص في إطار الإتفاقيات الدولية. (Ceylan, 2006: 19).

جميع التغييرات الكبيرة التي تم إحداثها في القانون المدني التركي رقم 4721 ترتبط بشكل كبير بقانون الأسرة. كما أن مبادئ المساواة بين الزوجين في الزواج التي تمت إضافتها إلى المادة ٤١ في الدستور في العام 2001 أحدثت أيضاً تغييرات كبيرة في مجال قانون الأسرة. تعتبر هذه التغييرات ذات تأثير كبير بالأخص على القواعد العامّة في الرابطة الزوجية وأحكام انظمة الممتلكات القانونية.

في القانون المدني التركي رقم 4721 تم وضع نفس أسباب الطلاق المتواجدة في القانون السابق مع إحداث التغييرات والإضافات الطفيفة في بعض النصوص. كما أنه خلال مشروع القانون تم تحديد المبرّرات بأن أسباب الطلاق الخاصّة الموضّحة في القانون يمكن أن تؤدي إلى التفسيرات الخاصّة من المجتمع التركي فيما يتعلّق بسبب الإحتفاظ بها في القانون الجديد وضرورة إزالة هذه الأسباب الخاصّة (الأساس العام للقانون المدني، 253 :1999). تقتصر أسباب الطلاق في القانون الجديد بين المواد 161-166.

2.2.3.2. أسباب الطلاق المعتمدة في القانون المدني التركي رقم 4721

الزنا

يعتبر القانون المدني التركي زنا أحد الأزواج سبباً للطلاق. حيث ورد ذلك بالنص في المادة 161/الفقرة 1 "في حالة زنا أحد الزوجين فإنه يحق للزوج الآخر رفع دعوى الطلاق القضائية". وكما يُفهم من هذه العبارة فإن القانون يقبل الزنا سبباً للطلق سواء كان ذلك من المرأة أو الرجل دون إختلافات بين الأزواج في هذا الصدد.

العلاقة الجنسية التي تتم عن طريق أحد الزوجين مع شخص آخر لمرّة واحد تعتبر سبباً كافياً لوقوع الطلاق بسبب الزنا (Dural, Öğüz, Gümüş, 2013: 104). إلّا أنه يسقط حق رفع الدعوى القضائية عن طريق الزوج الآخر في حالة عفوه عن الزوج المقترف للزنا أو في حالة عدم رفعه الدعوى القضائية في خلال فترة ستة أشهر من تاريخ معرفته بحدوث الزنا (أو في حالة إنقضاء فترة خمسة أعوام على حدوث الزنا الفعلي). إستمرار حدوث الزنا يؤدي إلى منع تنفيذ هذه الفترات الزمنية (Dural, Öğüz, Gümüş, 2013: 106).

يجب أن يتم إقتراف الخطأ والزنا عن طريق الزوج نفسه في الزنا. حيث أنه لايتم إحتساب الخطأ في الزنا في حالة حدوثه خارج إرادته مثال إستخدام العنف أو التعرّض للعلاقة الجنسية من خلال التعرّض للإغماء وبالتالي لايكون للزوج الآخر الحقوق في رفع دعوى الطلاق القضائية وفق سبب الزنا. (Akıntürk, Ateş Karaman, 2013: 246; Dural, Öğüz, Gümüş, 2013: 104).

يعتبر الطلاق بسبب الزنا من أسباب الطلاق الخاصة والمطلقة. حيث انه في حالة إستناد دعوى الطلاق إلى هذا السبب يكون للقاضي مطلق الحريّة في تقدير الأدلة المتعلّقة بتواجد الزنا حيث يتم إتخاذ القرار بالطلاق عند إقتناعه بثبوت تواجد الزنا. لايتم تنفيذ التحقيق بشكل إضافي فيما إذا كان قد تم إهتزاز الرابطة الزوجية أو عدم إهتزازها. (Dural, Öğüz, Gümüş, 2013: 106).

بالتوافق مع احكام المادة 236 / الفقرة 2 من القانون المدني التركي فإن الشخص المخطئ بواقعة الزنا والذي كان سبباً في دعوى الطلاق لايحق له إكتساب حصّة من ممتلكات الطرف الآخر أو يمكن ان يتم تخفيض هذه النسبة وفق تقدير القاضي بالطريقة التي يراها عادلة.

الطلاق بسبب قصد القتل، المعاملة السيئة أو السلوك المهين

بالتوافق مع احكام المادة 162 من القانون المدني التركي "يمكن رفع دعوى الطلاق القضائية في حالة قصد القتل أو المعاملة السيئة أو السلوك المهين بدرجة كبيرة من أحد الزوجين تجاه الآخر.

يسقط حق رفع الدعوى القضائية للزوج الآخر بعد فترة ستة أشهر من معرفته لسبب الطلاق أو بعد فترة خمسة أعوام من حدوث سبب الطلاق.

لا يوجد حق رفع دعوى قضائية للجانب المتسامح عن سبب الطلاق".

يتواجد في هذا المادة ثلاثة أسباب من أسباب الطلاق.

قصد القتل هو السلوكيات التي تتم من أحد الزوجين تجاه حياة الآخر. الأمثلة على ذلك هو محاولة قتل الزوج أو تشجيعه على الإنتحار.

المعاملة السيئة هي السلوكيات التي تؤدي إلى أضرار الزوج وتعرّضه إلى المخاطر التي تهدّد صحته الجسدية والعقلية. الأمثلة على ذلك في هذا النطاق هي حبس الزوج، التجويع والحرمان من الأكل، العنف، الإكراه على العلاقة الجنسية غير الطبيعية.

السلوك المهين هو التصرّفات والسلوكيات التي تحوي الإهانات والتي تؤدي إلى كسر شرف وكرامة الزوج والتي يتم إعتبارها في شكل هجمات.

الطلاق بسبب الجريمة والفضيحة الملازمة لمدى الحياة

بالتوافق مع أحكام المادة 163 من القانون المدني التركي "يمكن رفع دعوى الطلاق القضائية في حالة إقتراف أحد الزوجين للجريمة المهينة أو الفضيحة التي تلازمه مدى الحياة وفي حالة عدم إمكانية الزوج الآخر على مواصلة الحياة معه وفق هذه الأسباب".

بالتوافق مع هذا الحكم فإن أنواع الجريمة التي تعتبر من أسباب الطلاق هي الجرائم المهينة المشينة التي تؤدي إلى الإحراج. مثال على ذلك السرقة، الإحتيال، الإغتصاب، التزوير والإختلاس. (Dural, Öğüz, Gümüş, 2013: 109).

الفضيحة المتلازمة على مدى الحياة هي أنواع الأعمال تكون مخلّة بمبادئ الأخلاق والآداب العامّة في المجتمع والتي لاتتوافق مع مفاهيم العِرض، الشرف والكرامة. مثال على ذلك تجارة مواد المخدّرات، الإدمان على الكحول أو المخدّرات، إدمان القمار، عادات العلاقات الجنسية غير الطبيعية (الإنحراف الجنسي) وغيرها. (Akıntürk, Karaman, 2013: 253).

الطلاق بسبب الترك

عدم إيفاء أحد الازواج بالإلتزامات الملقاة على عاتقه من الزواج مع تركه لعش الزوجية وعدم الإستمرار في

الحياة المشتركة وذهابه مع ترك زوجته وطفله يعتبر من أسباب الطلاق.

بالتوافق مع أحكام المادة 164 من القانون المدني التركي : "في حالة ترك أحد الزوجين للآخر بهدف عدم إيفائه بالإلتزامات الملقاة على عاتقه الناشئة من الرابطة الزوجية أو في حالة عدم عودته إلى عش الزوجية دون الأسباب العادلة فإنه يمكن رفع دعوى الطلاق القضائية في حالة إستمرار هذه الفترة ستة أشهر على الأقل مع إستمرار هذا الوضع وفي حالة عدم الحصول على الإجابة على الإخطار الذي يتم تنفيذه من القاضي. يتم إعتبار الترك في حالة إكراه أحد الزوجين للآخر لترك عش الزوجية ومنعه من العودة إلى مسكن الزوجية المشترك دون إيضاح الأسباب العادلة.

وفق الطلب الذي يتم تقديمه من الزوج صاحب الحقوق في الدعوى فإن القاضي وفي إطار التحقيقات التي ينفذها يوجه التحذير إلى الزوج الذي ترك مسكن الزوجية المشترك في شكل إخطار يوضح ضرورة عودته إلى المسكن في غضون فترة شهرين مع تحذيره مع العواقب المحتملة في حالة عدم عودته. يتم تنفيذ هذا الإخطار عن طريق الإعلان عند الضرورة. لايتم تقديم طلب الإخطار إلّا بعد إنقضاء فترة الشهر الرابع من فترة الغياب كما لايتم رفع الدعوى القضائية قبل إنقضاء فترة شهرين من الإخطار".

في حالة ترك أحد الزوجين للمسكن المشترك وفق الأسباب العادلة (مثال الخدمة العسكرية، التعليم، المرض، تغيير العمل، التعيين، الإدانة وغيرها) فإنه لايتم رفع دعوى الطلاق القضائية ضدّه وفق هذه الأسباب. (Dural, Öğüz, Gümüş, 2013: 112).

في حالة إضطرار أحد الزوجين لمغادرة المنزل نتيجة تعرّضه للعنف من الزوج الآخر فإنه تكون له المبرّرات العادلة في ترك المنزل لذا لايتم رفع دعوى الطلاق القضائية ضده وفق سبب الترك، كما يتم رفضها. بالإضافة إلى ذلك فإن الزوج الذي أجبر على ترك المنزل يمكنه رفع دعوى الطلاق القضائية على الزوج الآخر المتواجد في المنزل وذلك بالتوافق مع أحكام المادة 164 من القانون المدني التي تنص على التالي: "يتم إعتبار الزوج الذي يجبر الزوج الآخر على ترك المنزل أو يمنعه من العودة إلى المسكن المشترك بإعتباره قد ترك الحياة المشتركة للزوجية".

الطلاق بسبب المرض العقلي

بالتوافق مع أحكام المادة 165 من القانون المدني التركي : "يحق للزوج رفع دعوى الطلاق القضائية في حالة إصابة الزوج الآخر بالمرض العقلي الذي أدّى إلى الحياة التي لاتطاق مع الزوج الآخر شريطة إثبات عدم إمكانية التعافي من المرض العقلي وفق التقارير الصادرة من المؤسسات الصحية الرسمية".

الشروط اللازمة لرفع دعوى الطلاق القضائية وفق سبب المرض العقلي هي: إصابة أحد الأزواج بالمرض العقلي، إستحالة التعافي من المرض وأن تصبح الحياة لاتُطاق للزوج الآخر بسبب المرض العقلي. حيث يجب أن يتواجد المرض العقلي الذي يؤدي إلى الحياة الزوجية المشتركة التي لاتُطاق كما يجب إثبات عدم إمكانية التعافي والشفاء منه بشكل طبّي. (القانون المدني المادة 145 البند 3) .

إهتزاز أساس الرابطة الزوجية

بالتوافق مع أحكام المادة 166 من القانون المدني الفقرة 1 والفقرة 2 : "يحق لأحد الزوجين رفع دعوى الطلاق القضائية في حالة إهتزاز أساس الرابطة الزوجية بالشكل الذي لايمكنهم معهم الإستمرار في الحياة الزوجية المشتركة. وفق الحالات المشار إليها في الفقرة أعلاه فإنه يكون للمدعى عليه حقوق الطعن والإعتراض في حالة القصور الكبير من المدعي. بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن إتخاذ القرار بوقوع الطلاق في حالة الإستخدام السئ لحقوق الطعن والإعتراض وفي حالة عدم تواجد الفوائد التي تستدعي المحافظة على إستمرار الرابطة الزوجية من حيث المدعى عليه والأطفال".

بنسبة كبيرة حوالي نسبة 90٪ من دعاوى الطلاق القضائية يتم رفعها بالإستناد على أسباب "النزاع الشديد". (ASAGEM, 2008: 15).

وفقاً لحكم هذه المادّة فإنه لإتخاذ القرار من القاضي بالطلاق يجب توافر ظرفين. الأول هو الظرف الموضوعي بمعنى إهتزاز أساس الرابطة الزوجية، أمّا الظرف الثاني فهو ظرف ذاتي بمعنى أن تصبح الحياة الزوجية المشتركة لاتُطاق.

أن تصبح الحياة لاتُطاق ليس بالضرورة أن يكون وضعاً ينطبق على كلا الزوجين. حيث يكون من الكافي أن تصبح الحياة المشتركة لاتُطاق لأحد الزوجين فقط. (Dural, Öğüz, Gümüş, 2013: 117).

إذا كان الزوج الذي يرفع دعوى الطلاق القضائية بالإستناد على هذا السبب العام والنسبي في الطلاق هو نفسه مخطئ فإنه يمكن للزوج المدعى عليه تقديم الطعن

والإعتراض على طلب الطلاق. بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن إتخاذ القرار بوقوع الطلاق في حالة الإستخدام السئ لحقوق الطعن والإعتراض وفي حالة عدم تواجد الفوائد التي تستدعي المحافظة على إستمرار الرابطة الزوجية من حيث المدعى عليه والأطفال. (Akıntürk, Karaman, 2013: 266)

الطلاق بالتفاوض

بالتوافق مع أحكام المادة 166 الفقرة 3 من القانون المدني : "في حالة إستمرار الزواج لفترة عام واحد على الأقل فإن تقديم الطلب للطلاق عن طريق الزوجين أو قبول أحد الزوجين لدعوى الطلاق القضائية من الآخر فإن ذلك يعتبر إهتزاز لأساس الرابطة الزوجية. لإصدار القرار بالطلاق في هذه الحالة يجب على القاضي الإستماع بنفسه شخصياً للأطراف والإقتناع بالإرادة الحرّة للطرفين في الطلاق مع تواجد شرط ضرورة الموافقة على الترتيبات التي تتم بين الأطراف فيما يختص بنتائج المسائل المالية ووضع الأطفال. يمكن للقاضي إجراء التغييرات التي يراها ضرورية في الإتفاقية بالأخذ في الإعتبار مراعاة مصالح الأطراف والأطفال. حيث يتم إصدار القرار بوقوع الطلاق في حالة قبول هذه التغييرات عن طريق الأطراف. في هذه الحالة لايتم تطبيق حكم من القاضي مخالف لبيانات الأطراف".

تنظّم هذه الفقرة الطلاق عن طريق الإتفاق المتبادل وفق الإرادة الحرّة بين الزوجين. يتم تنظيم شروط الطلاق بالتفاوض بشكل خاص. لإصدار القرار من القاضي بوقوع الطلاق في هذه الحالة يجب أن يكون الزواج قد إستمر لفترة واحد عام على الأقل وتقديم الطلب للطلاق عن طريق الزوجين أو قبول أحد الزوجين لدعوى الطلاق القضائية من الآخر بالإضافة إلى ذلك يجب على القاضي الإستماع بنفسه شخصياً للأطراف في المحكمة والموافقة على البروتوكول الخاص بالترتيبات التي تتم بين الأطراف فيما يختص بنتائج المسائل المالية ووضع الأطفال. في حالة عدم تحقيق جميع هذه الشروط فإن دعوى الطلاق القضائية التي يتم رفعها في شكل طلاق بالتفاوض يمكن أن تتحوّل إلى الطلاق بالنزاع/الإختلاف. (Dural, Öğüz, Gümüş, 2013: 122 – 120).

يتم تقييم إتفاق وتفاوض الزوجين في موضوع الطلاق لتحقيق شكل الطلاق الذي يوفر أقل ضرر من الناحية النفسية لكل من الزوجين والأطفال. (Şıpka, 2007 ,Gençcan).

الإنفصال الفعلي (عدم إمكانية تأسيس الحياة المشتركة)

سبب عدم إمكانية تأسيس الحياة المشتركة يُعرف بإسم "الإنفصال الفعلي" على لسان العامّة حيث يهدف إلى توفير الطلاق بين الزوجين الذين يعيشان فترة طويلة بشكل منفصل دون الجمع فيما بينهما.

بالتوافق مع احكام المادة 166 الفقرة 4 من القانون المدني التركي : "في حالة إصدار القرار برفض الطلاق في الدعوى القضائية التي تم رفعها وفق أي نوع من أسباب الطلاق وفي حالة عدم إمكانية تأسيس الحياة الزوجية المشتركة على الرغم من إنقضاء فترة ثلاثة أعوام من تاريخ إصدار القرار نتيجة أي سبب من الأسباب فإنه يتم إتخاذ القرار بالطلاق وفق الطلبات الواردة من أي من الزوجين".

أول الشروط اللازمة لوقوع الطلاق وفق الإنفصال الفعلي هو رفض دعوى الطلاق القضائية مسبقاً والتي تم رفعها وفق أحد شروط الطلاق. على الرغم من ضرورة بشكل صريح إلّا أنه يتم قبول أنواع دعاوى الطلاق القضائية التي تم رفعها مسبقاً وفق قرارات المحكمة العليا والتي إنتهت نتيجتها بالتنازل. يتم إنتقاد هذا النوع من القرارات في الفقه القانوني. (Oğuzman, Dural, 1994: 130; Du-ral, Öğüz, Gümüş, 2013: 123). ثانياً، يتم البحث عن إنقضاء فترة ثلاثة أعوام من تاريخ القرار القطعي مع عدم إمكانية تأسيس الحياة المشتركة. في حالة تحقيق هذين الشرطين فإنه يمكن لأحد الزوجين رفع دعوى قضائية لطلب الطلاق.

ليس هناك عائق أمام الزوج المخطئ في الدعوى القضائية التي تم رفعها مسبقاً في ان يرفع دعوى طلاق قضائية بالإستناد على سبب عدم إمكانية تأسيس الحياة المشتركة. (Dural, Öğüz, Gümüş, 2013: 124). إلّا أنه يمكن ان يتم إلزام هذا الزوج في نهاية هذه القضية بدفع التعويضات المادية والمعنوية والنفقة للطرف الآخر.

3.2.3.2. الإجراءات القضائية المتعلّقة بالطلاق في محاكم الأسرة

المحاكم المختصة في دعاوى الطلاق هي محاكم الأسرة. تم تأسيس محاكم الأسرة في العام 2003 بعد دخول القانون المدني التركي الجديد حيّز النفاذ بالإستناد على قانون التأسيس، الوظائف والإجراءات القضائية لمحاكم الأسرة رقم 4787. وفق المادة 4 من القانون رقم 4787 فإن المحاكم المختصة بالنظر في المسائل المتعلّقة بقانون الأسرة وفق القانون المدني التركي هي محاكم الأسرة.

تم تأسيس محاكم الأسرة في عدد 81 ولاية حيث تقدّم خدماتها بشكل فعّال في عدد 64 ولاية إبتداءاً من يناير 2015. أمّا عدد 17 ولاية الاخرى التي لاتتواجد بها محاكم الأسرة (آري، أماسيا، آرتفين، بيلجيك، بينجول، بتليس، جانكيري، جوموشاني، هكاري، كيركلاريلي، موش، سيرت، سينوب، تونجلي، بايبورت، شيرناك، أردهان) فيتم النظر في مسائل الطلاق فيها من خلال المحاكم الإبتدائية. (وزارة العدل، 2015).

الجدول 3. محاكم الأسرة وعدد القضاة حسب المناطق

المناطق	عدد محاكم الأسرة المؤسسة	عدد محاكم الأسرة الفعالة	عدد القضاة العاملين في محاكم الأسرة
منطقة البحر الأبيض المتوسط	31	30	27
منطقة شرق الأناضول	10	10	11
منطقة إيجة	32	30	30
منطقة جنوب شرق الأناضول	14	14	14
منطقة وسط الأناضول	39	37	46
منطقة البحر الأسود	19	19	19
منطقة مرمرة	35	35	33
المجموع	**180**	**175**	**180**

يعمل في محاكم الأسرة في تركيا مجموع 180 قاضي. حيث يتواجد في المتوسط عدد 2 قاضي لمحكمة الأسرة في كل ولاية. الولايات الحائزة على أكبر عدد من القضاة هي أنقرة (19 قاضي)، إسطنبول وإزمير (16 قاضي). يتواجد في عدد 30 ولاية عدد 1 قاضي لمحكمة الأسرة. (وزارة العدل، 2015).

كل زوج يرغب في رفع دعوى طلاق قضائية وفي حالة قدرته على التمييز يمكنه أن يرفع دعوى طلاق بنفسه شخصياً كما يمكنه متابعتها دون الحاجة إلى توكيل محام. (Tan-rıver, 2014: 65).

يتواجد في تركيا الخدمات الإستشارية التي يتم تقديمها عن طريق الدولة قبل الطلاق. كما ان الطرف الذي لايستطيع تعيين محامي وفق وضعه الإقتصادي فقط يمكنه أن يطلب تعيين محامي له من مكاتب المساعدة القضائية الخاصة بنقابة المحامين. إلّا أن هذه الخدمات لايتم تقديمها بشكل فعّال نسبة لعدم توفير الموارد الكافية عن طريق الدولة.

في حالة رفع الدعوى في محكمة الأسرة المختصّة من حيث منطقة الإختصاص الإقليمي (القانون المدني المادة 168) (أو في المحكمة الإبتدائية في حالة عدم تواجد محكمة الأسرة في الولاية أو المحافظة)، فإنه في البدء يبتم تبليغ مذكرة الدعوى إلى الطرف المضاد (الزوج الآخر المدعى عليه). يكون للزوج المدعى عليه الحقوق في الجواب والدفاع. يتم تقديم جوابه في الملف في الفترة الزمنية المحدّدة. بعد إكمال المذكّرات المتبادلة بين الطرفين يتم تقديم الأدلة وقائمة الأدلة في الملف عن طريق الأطراف. بهذه الطريقة يتم إكمال مرحلة التحقيق التمهيدي. (قانون المحاكمات القضائية المادة 137). يتم تحديد تاريخ أول جلسة عن طريق المحكمة بعد مرحلة التحقيق التمهيدي. في هذه الجلسة والجلسات التي تليها يستمع القاضي إلى الأطراف والشهود والأدلة في قائمة الأدلة. بعد ذلك يتم الإستمرار في الدعوى من خلال الإجراءات القضائية الخاصة بدعاوى الطلاق بالتوافق مع أحكام المادة 184 من القانون المدني ومع الأخذ في الإعتبار إدعاءات ودفاع الأطراف.

يجب الإمتثال لمبادئ الإجراءات القضائية الموضّحة في المادة 184 من القانون المدني التركي في دعاوى الطلاق. عليه يتم التحقيق في تواجد أو عدم تواجد أسباب الطلاق، من هو الطرف المخطئ بصفة أكثر في هذه الأسباب، مقادير التعويضات والنفقة التي يتم تقديرها بالإضافة إلى تحديد الطرف الذي يتم منحه حقوق الوصاية على الأطفال حيث يتم جميع ذلك وفق صلاحيات التقدير الواسعة التي تم منحها إلى قاضي محكمة الأسرة. تتواجد قاعدة عامّة بتنفيذ جميع الدعاوى القضائية في المحاكم التركية بشكل علني بمعنى أن تكون مفتوحة للجمهور. إلّا أن المادة 184 من القانون المدني وضعت إستثناءاً على هذه القاعدة العامّة. حيث يمكن ان يتم تطبيق المحاكمة في دعوى الطلاق بشكل مغلق بالتوافق مع الطلبات الواردة من أحد الأطراف ووفق القرار الصادر من القاضي.

4.2.3.2. الإنتقادات والتوصيات بشأن أسباب الطلاق المعتمدة في القانون المدني التركي رقم 4721

الإنتقادات والتوصيات العامّة بشأن أسلوب الترتيب لأسباب الطلاق

تم وضع أسباب الطلاق الموضّحة في القانون المدني التركي رقم 743 كما هي تقريباً في القانون المدني التركي رقم 4721. في حين أن المورد الأساسي للقانون المتمثّل في القانون السويسري قد تم تجديده من الأساس في كل من أقسام أسباب الطلاق والنتائج المترتبة عليها، دخلت هذه التغييرات حيّز النفاذ في سويسرا في العام 2000. تتواجد العديد من الإنتقادات بسبب عدم نقل هذه التغييرات الأخيرة إلى قانوننا المدني (Gençcan, 2013: 135; Oktay, 1996: 53; Ceylan, 2006: 20 - 21; Helvacı, 2002: 1151; Özdemir, 2003; Koçhisarlıoğlu, 1991: 431).

كنتيجة للتغييرات التي دخلت حيّز النفاذ في سويسرا في مجال الطلاق في العام 2000 فقد تم إزالة التقسيم في أسباب الطلاق بين الأسباب العامّة والخاصة مع الإحتفاظ بأسباب الطلاق وفق التفاوض والإتفاق المتبادل بين الزوجين، الإنفصال الفعلي وإهتزاز أساس الرابطة الزوجية وفق الأسباب الخطيرة. (Gençcan, 2013: 135; Oktay, 1996: 53; Ceylan, 2006: 20 - 21; Helvacı, 2002: 1151; Özdemir, 2003; Koçhisarlıoğlu, 1991: 431).

أسباب الطلاق المعتمدة في القانون السويسري الجديد على النحو التالي: الطلاق بالتفاوض والإتفاق المتبادل بين الزوجين (القانون المدني السويسري المادة 111)، الطلاق وفق الإتفاق الجزئي (القانون المدني السويسري المادة 112)، الإنفصال الفعلي لفترات طويلة[2] (القانون المدني السويسري المادة 114)، إهتزاز أساس الرابطة الزوجية وفق الأسباب الخطيرة (القانون المدني السويسري المادة 115)، قبول دعوى الطلاق القضائية المرفوعة من الطرف الآخر (القانون المدني السويسري المادة 116). (Hausser, Geiser , Aebi - Muller, 2007: 119 – 120).

مع لوائح الطلاق الجديدة التي دخلت حيّز النفاذ في سويسرا في العام 2000 تم إستهداف الإتفاق بالأخص بين الاطراف في الطلاق والنتائج المترتبة على الطلاق كما تم إستهداف التعاون المشترك في هذا السياق بين الزوجين. (Ceylan, 2006: 21 – 22).

الرأي السائد في الفقه القانوني في تركيا يرى ضرورة إزالة أنواع أسباب الطلاق العامّة والخاصة وإتخاذ ترتيبات جديدة في هذا الصدد مع الأخذ في الإعتبار التنقيح في القانون السويسري - كما هو الحال في العديد من الدول الغربية- (Özdemir, 2003: 103; Burcuoğlu, 1988: 119; Ceylan, 2006: 20 - 21; Helvacı, 2002: 1151; Koçhisarlıoğlu, 1991: 431).

التقسيم في شكل أسباب الطلاق الخاصة والعامة في القانون التركي أصبح يتم النظر إليه بشكل تقسيم مصطنع. كما ان نسبة 90٪ من دعاوى الطلاق القضائية التي يتم رفعها تحدث وفق أسباب إهتزاز أساس الرابطة الزوجية (القانون المدني المادة 166، الفقرة 1 و2) مما يدعم هذا الرأي (ASAGEM, 2008: 15).

هذا التطبيق ينتج من أن إهتزاز أساس الرابطة الزوجية يعتبر الإطار الذي يحوي في داخله العديد من حوادث الطلاق. كما أن الأسباب المذكورة مثل الزنا، المعاملة السيئة والسلوك المهين، الترك، عدم إمكانية تأسيس الحياة المشتركة جميعها تنصب في إهتزاز أساس الرابطة الزوجية. لهذا السبب سيكون من الصواب أن يتم إدراج سبب إهتزاز أساس الرابطة الزوجية بإعتباره السبب الوحيد في الطلاق. (Ceylan, 2006: 27; Burcuoğlu, 1988: 119, Gençcan, 2013: 390; Hatemi , Serozan, 1993: 229).

من الناحية الأخرى فإنه في العديد من دعاوى الطلاق يظهر تواجد أكثر من سبب من الأسباب الواردة في القانون المدني للطلاق. حيث ان الحوادث التي تستند إلى الطلاق لاتظهر فجاءةً. حيث تبدأ المناقشات والنزاعات الصغيرة بين الزوجين في السنوات الأولى من الزواج لتتحوّل فيما بعد إلى التنافر العاطفي والجنسي والتي يمكن أن تؤدي في مراحلها المتطوّرة إلى عدم الوفاء والعنف النفسي والجسدي.
بعبارة أخرى، فإن إهتزاز أساس الرابطة الزوجية يصفة عامّة لايحدث وفق حادثة معيّنة، وإنما يظهر مع إكتمال فترة طويلة من الزمن. (الرجاء الإطلاع على أسباب الطلاق وفق العنف العاطفي، الجسدي، الجنسي، الإقتصادي، الإجتماعي والمرئي بالإضافة إلى قرارات المحكمة). (Gençcan, 2013: 390).

2 في السابق كان يتم إعتماد فترة الإنفصال الفعلي بإعتبارها فترة أربعة أعوام، إلّا أنه تم تغيير هذه الفترة وتخفيضها إلى فترة عامين في تاريخ 2004/06/01

الإنتقادات والتوصيات بشأن مبادئ الخطأ في الطلاق

بالتوافق مع احكام المادة 166 من القانون المدني فإن سبب إهتزاز أساس رابطة الزوجية يوفر إمكانية رفع دعوى الطلاق القضائية سواء كان ذلك عن طريق الزوج المخطئ أو غير المخطئ. إلّا انه كما يُفهم من نص المادّة فإنه في حالة رفع الدعوى عن طريق الزوج المخطئ بصفة أكثر فإنه يمكن توفير رفض الدعوى عن طريق الطعن والإعتراض من المدعى عليه الزوج الآخر. كل ما يتوجب عليه لتحقيق هذه الغاية هو عدم الإستخدام السئ لحقوق الطعن والإعتراض.

لهذا السبب فإنه في ممارسات المحكمة العليا يتم رفض دعوى الطلاق القضائية في حالة عدم تواجد أي نوع من الاخطاء التي يمكن أن يتم إسنادها إلى المدعى عليه الزوج. كما يظهر بصفة عامّة مقاومة الطلاق عن طريق المدعى عليه الزوج في أنواع دعاوى الطلاق القضائية التي يتم رفعها عن طريق الطرف المخطئ بصفة أكثر. في كثير من الاحيان يظهر هذا الطرف بإعتباره الزوجة المرأة. تتواجد أسباب متنوّعة لهذا الوضع على النحو التالي: المرأة الزوجة التي وقع زوجها في الزنا أو أصبح عاشقاً لأمرأة أخرى توفر تقديم الإعتراضات والطعن وفق أسباب نفسية مثل الإنتقام، العقاب والإهانة أو الحصول على منافع إقتصادية ومادية أفضل في نهاية الطلاق. (Şıpka , Gençcan 2007).

يوضح الفقه القانوني ضرورة الإحتفاظ بعنصر الخطأ المحدّد في المادة 166 الفقرة 2 من القانون المدني التركي وذلك لأن الخلل في المهام الزوجية غالباً مايستند على أخطاء أحد الزوجين او أخطاء الزوجين معاً مع الأخذ بالإعتبار الحقائق في البلاد. (Ceylan, 2006: 27).

في حين أنه يكون من الصعب الإحتفاظ بإستمرارية الرابطة الزوجية التي إهتز أساسها بإستخدام عناصر الخطأ. لهذا السبب يكون من الواجب أن يصبح القانون التركي كما هو الحال في القانون السويسري والعديد من القوانين الحديثة الاخرى بحيث أن لايكون مفهوم الخطأ مؤثراً في الطلاق، وإنما يتم إعتباره مؤثراً من حيث التعويضات المادية والمعنوية في نهاية الطلاق فقط. بعبارة أخرى، فإنه في حالة تواجد الخطأ لدى الزوج المدعي وتواجد الخطأ القليل لدى المدعى عليه وفي حالة عدم تواجد المصلحة الهادفة للمحافظة على إستمرارية هذا الزواج فإنه يجب على القاضي إتخاذ القرار بالطلاق دون الأخذ في الإعتبار نسبة الخطأ بين الأطراف. (, Şıpka Gençcan 2007).

الإنتقادات والتوصيات حول الإنفصال الفعلي بإعتباره من أسباب الطلاق

أحد الإنتقادات الاخرى في الفقه القانوني يتم توجيهها فيما يتعلّق بالشرط الأولي بضرورة تواجد الدعوى التي تم رفعها ورفضها في حالات الطلاق بسبب الإنفصال الفعلي بالتوافق مع احكام المادة 166 الفقرة 4 من القانون المدني. (Özdemir, 2003: 164).

وفق التطبيق فإن الزوج المخطئ الذي يرغب في الطلاق يجب عليه رفع قضية الطلاق مع تنازله قبل المرور بمرحلة التقاضي وبدء فترة الثلاثة أعوام من تاريخ تنازله عن القضية. بالتوافق مع احكام المادة 166 الفقرة 4 من القانون المدني فإنه يمكنه رفع الدعوى القضائية في نهاية العام الثالث لتوفير وقوع الطلاق. لهذا السبب يُعرف هذا النوع من الطلاق بين العامّة بإسم الطلاق الأوتوماتيكي. بهذه الطريقة يتم تعطيل تأثير حكم المادة 166 الفقرة 4 من القانون المدني من ناحية الممارسة العملية والتي توضّح ضرورة البحث عن الدعوى التي تم رفعها ورفضها من قبل.

في حين أنه وفقاً للتطوّرات في الدول الاوروبية فإنه يتم إعتبار العيش بشكل منفصل لفترة معيّنة سبباً للطلاق دون تواجد شرط ضرورة البحث عن الدعوى القضائية التي تم رفعها ورفضها (أو التنازل عنها). (Özdemir, 2003: 164; Şıpka, 2006: 168 – 171). بمعنى انه دون الحاجة إلى تواجد الدعوى التي تم رفعها ورفضها مسبقاً من المحكمة التى يمكنها منح القرار بوقوع الطلاق في حالة الإنفصال الفعلي للزوجين وفق الفترات المحدّدة في القانون.

4.2. أثر الطلاق على الفرد والطفل ودور لقانون في حالة الطلاق

تلعب العديد من العوامل دوراً في الخلافات الزوجية التي تؤدي إلى الطلاق. هذه العوامل بصفة عامّة هي مشاكل نفسية وإجتماعية، مشاكل إجتماعية وإقتصادية، مشاكل متعلّقة بأقارب الأسرة بالإضافة إلى المشاكل الجنسية بين الزوجين. يظهر الطلاق في جميع شرائح المجتمع بدون الإختلافات من حيث مستوى الرفاهية في طبقات المجتمع. تتواجد العديد من العوامل التي تدفع الزوجين نحو الطلاق مثل الإضطرابات في الصحّة العقلية والنفسية للزوجين، الزواج في سبيل المصالح والمنافع الإقتصادية، و العادات السيئة مثل إدمان الكحول أو القمار، فارق السن بين الزوجين، الإختلاف في المستوى التعليمي بين الزوجين،

عـدم القـدرة عـلى الإنجـاب، توجـه الرجـل بالإهتـمام بتعـدّد الزوجـات، الـزواج دون إسـتيعاب مفاهيـم الإلتزامـات الناشـئة عـن رابطـة الـزواج، طغـى المنفعـة والمصلحـة الذاتيـة والفرديـة في الإنسـان بالإضافـة إلى النشـئة في أسرة مليئـة بالمشـاكل.

يُعـرف أن فـترة الطـلاق تعتـبر مـن أكـثر الفـترات العصيبـة في الحيـاة مـع صعوبـة العديـد مـن البالغـين في توفـير التكيّـف والإنسـجام خـلال هـذه الفـترة. أثبتـت الدراسـات التـي أجريـت في هـذا الصـدد أن البالغـين الذيـن تعرّضـوا للطـلاق يعيشـون صعوبـات في التكيّـف مـن حيـث النواحـي الصحيّـة، الإقتصاديـة والإجتماعيـة مـع تأثـير هـذا الوضـع عـلى تكيّـف وإنسـجام الطفـل بشـكل سـلبي. (Öngider, 2013: 151).

تؤثـر كل مـن النزاعـات بـين الزوجـين قبـل الطـلاق والنزاعـات خـلال فـترة المراحـل القضائيـة بشـكل سـلبي عـلى الأطفـال. (Öngider, 2013: 144). وفـق الدراسـات التـي أجريـت يظهـر تأثّـر إحـترام الـذات لـدى الطفـل بشـكل سـلبي نتيجـة هـذه النزاعـات. كـما ان بعـض الأزواج يرغـبن في ان يكـون الاطفـال طرفـاً في هـذه النزاعـات. بالأخـص الأطفـال مـن صغـار السـن يـرون أنفسـهم مسـؤولين عـن هـذا النـوع مـن النزاعـات والصراعـات بـين الأم والأب. (Öngider, 2013: 152 – 153). يتـم تحديـد الإستشـارات النفسـية المنتظمـة لـكل مـن الأم والأب في مراحـل الطـلاق وذلـك لتوفـير إزالـة المشـاكل بينهـم وبـين الأطفـال وتوفـير التقـرّب بشـكل مناسـب مـن الأطفـال، كـما يتـم أيضـاً تطبيـق مراحـل الرصـد والمراقبـة في محاكـم الأسرة والتـي تكـون هامّـة في تقليـل هـذه الآثـار عـلى الطفـل. لتقليـل آثـار الطـلاق عـلى الأطفـال تتـم التوصيـة بزيـادة الإمكانيـات اللازمـة لتوفـير الدعـم النفـسي والتدريـب لـكل مـن الأم والأب وأفـراد الأسرة في كل مـن مراكـز الإستشـارات الأسريـة، الأقسـام الخاصـة في الجامعـات والمـدارس. زيـادة هـذا النـوع مـن الإمكانيـات يحمـل أهميـة مـن حيـث الفـترات خـلال مراحـل الطـلاق ومـا بعـد الطـلاق. (Aral , Sağlam, 2012: 84 – 85).

النظـر إلى مؤسسـة الأسرة في إطـار الفصـل بـين الطـلاق القانـوني والطـلاق النفـسي يوفـر المسـاعدة في حلـول المشـاكل التـي تحـدث بعـد فـترة ومراحـل الطـلاق القضائيـة. حيـث أنـه في حالـة عـدم إتخـاذ القـرار مـن المحكمـة بالطـلاق لأي سـبب مـن الأسـباب فـإن يتـم إعتبـار الرابطـة الزوجيـة المتينـة مـن الناحيـة القانونيـة بـين الأزواج. إلّا أنـه في حقيقـة الأمـر قـد تتواجـد العديـد مـن المشـاكل التـي تعـاني منهـا الأسرة والتـي تكـون عقبـات في إسـتمرار رابطـة الـزواج. بعبـارة أخـرى، ايعتمـد النظـام القانـوني عـلى تحديـد وإثبـات المشـاكل المعنويـة في الأسرة والتـي تـم عيشـها او لم يتـم عيشـها في الحقيقـة. يحمـل التأثـير والحـل المعنـوي في الأسرة أهميـة لاتقـل عـن الطـلاق القانـوني. (Doğan, 1998: 67 – 68).

لهـذا السـبب يُعـرف انـه لايمكـن إعتبـار نسـب الطـلاق في أي دولـة مقياسـاً كافيـاً لتحديـد صحّـة الأسر التـي تعيـش في تلـك الدولـة. ووفقـاً لهـذا المنظـور فإنـه للحصـول عـلى التوضيحـات الشـافية بشـكل أكـثر فيـما يختـص بصحّـة الأسرة يجـب النظـر في أعـدد دعـاوى الطـلاق القضائيـة بغـض النظـر عـن نتيجتهـا وليـس النظـر إلى نسـب الطـلاق النهائيـة. حيـث أنـه لايمكـن الحديـث عـن الصحّـة الجيـذدة لـلأسرة في حالـة وصولهـا إلى رفـع دعـوى الطـلاق القضائيـة. (Doğan, 1998: 67 – 68).

حيـث يكـون مـن الصعـب التفكـير في عـدم توجـه الأسرة غـير الصحيّـة نحـو الطـلاق بالتوافـق مـع الحقائـق في حياتهـا. لهـذا السـبب يظهـر أن الازواج والمحامـين لـكل طـرف يعملـون عـلى تفضيـل الصلـح والطـلاق بالتفـاوض في بدايـة مراحـل الطـلاق مـع تفضيـل طـرق الطـلاق التـي توفـر أقـل ضرر مـن الناحيـة النفسـية لـكل مـن الزوجـين والأطفـال. (Özdemir, 2003).

5.2. الوساطة في الطلاق

1.5.2. التعريف والوظائف

الوسـاطة في الطـلاق تعنـي التطبيقـات التـي تهـدف إلى مشـاركة طـرف وسـيط محايـد لتوفـير الحلـول في أنـواع النزاعـات والخلافـات التـي تنشـأ بـين الزوجـين بسـبب الطـلاق بالإضافـة إلى إدارة وإنجـاز العلاقـات بـين أفـراد الأسرة بشـكل سـلمي سـواء كان ذلـك خـلال أو بعـد مرحلـة الطـلاق. بهـذا الجانـب تظهـر الوسـاطة بإعتبارهـا كأسـلوب بديـل لحـل النزاعـات. (Gaffal, 2010:174 – 175).

أول القوانـين الدوليـة التـي يتـم إصدارهـا بشـأن هـذه المسـألة كانـت مـن لجنـة مجلـس وزراء أوروبـا والتـي تـم إصدارهـا حـول الوسـاطة في الأسرة وفـق قـرار التوصيـة بالرقـم R (98) 1 والـذي يظهـر الوسـاطة بإعتبارهـا طريقـة تهـدف إلى توفـير الحلـول لمشـاكل الأسرة خـلال فـترة الإتفـاق المتبـادل والحـد مـن الصراعـات والنزاعـات مـع المحافظـة عـلى مصالـح ومنافـع جميـع أفـراد الأسرة حـث تـم إعتـماد القـرار مـن جميـع الـدول الأعضـاء في المجلـس الاوروبي مـع التشـديد عـلى ضرورة تطبيقـه ونـشره وتطويـره. (المجلـس الاوروبي، 2014).

إتجهـت معظـم الـدول الاوروبيـة إلى تطويـر التركيـز عـلى الطـلاق بالتفـاوض بدعـم طـرق الوسـاطة الاسريـة في قانـون الطـلاق. في العـام ٢٠٠١ تـم تأسـيس لجنـة قانـون الأسرة الأوروبيـة (– Commission on European Family Law

CEFL) مـن قبـل فريـق دولي مـن الأكاديميـين. تهـدف هـذه المؤسسـة العلميـة والمسـتقلّة بالكامـل إلى إنشـاء مبـادئ قانـون الأسرة الأوروبيـة مـن خـلال التعـاون الـدولي. يظهـر الطـلاق بالتفـاوض في صـدارة الأعـمال والقـرارات التـي تـم إتخاذهـا عـن طريـق هـذه المؤسسـة. حيـث يتـم إسـتهداف توفـير المعلومـات إلى الزوجـين حـول نتائـج الطـلاق وتوفـير الوصـول إلى إتفـاق فيـما يختـص بفـترة ومراحـل الطـلاق وذلـك مـن خـلال مسـاعدة المحامـين في المصالحـات، الوسـطاء أو الخـبراء. هـذا الإجـراء قـد يـؤدي إلى زيـادة الفـترة في الطـلاق بالتفـاوض ولكنـه يعمـل عـلى توفـير الإرادة والإتفـاق الكامـل للزوجـين في المواضيـع المحـدّدة لإنقاذهـم مـن أعبـاء المقاضـاة في المحاكـم. (Şıpka, 2006: 170 – 171).

الوسـاطة في الطـلاق هـي تطبيـق يهـدف إلى تقليـل الآثـار السـلبية لفـترة المقاضـاة التـي تسـتمر لفـترات طويلـة عـلى كل مـن الأزواج والأطفـال مـع تقليـل العـبء المـادي والمعنـوي للمقاضـاة في الطـلاق. يعتـبر هـذا التطبيـق مـن الممارسـات الواجبـة في بعـض الـدول الأوروبيـة حيـث تتـم التوصيـة بتطبيقـه في بلادنـا أيضـاً. عـلى الرغـم مـن إعتـماد مسـاعدة الخـبراء في إجـراءات الطـلاق القضائيـة بالتوافـق مـع أحـكام القانـون 4787 إلّا أن وظائـف الخـبراء الذيـن يقدّمـون هـذه الخدمـات في محاكـم الأسرة بالإضافـة إلى تدريبهـم وخبراتهـم جميعهـا تختلـف مـن الناحيـة التقنيـة والفنيـة عـن الوسـاطة في الأسرة. وذلـك لأن أحـد الازواج قـد إتخـذ بالفعـل قـرار الطـلاق مـع توكيـل المحامـي ورفـع دعـوى الطـلاق. كـما انـه في العديـد مـن هـذه الحـالات تكـون النزاعـات والصراعـات بـين الزوجـين قـد وصلـت إلى بعـد لايمكـن معـه الجمـع بينهـم في مـكان واحـد او توفـير الإتصـال فيـما بينهـم. وفـق التطبيـق الـذي يتـم ممارسـته حاليـاً يتـم الحصـول عـلى مسـاعدة الخـبراء في مسـتويات تحديـد إسـتمرار أو عـدم إسـتمرار المؤسسـة الزوجيـة وإتخـاذ قـرار الوصايـة عـلى الأطفـال وتقديـم المسـاعدة إلى القـاضي في إتخـاذ القـرار فيـما يتعلّـق بترتيـب العلاقـات مـع الأطفـال. (Şıpka , Şıpka, 2007).

تحديـد الإلـزام بالحصـول عـلى تدخّـلات الوسـاطة في جميـع أنـواع دعـاوى الطـلاق القضائيـة بهـدف المحافظـة عـلى إسـتمرارية رابطـة الزوجيـة قـد يـؤدي إلى العديـد مـن المشـاكل والعوائـق الكبـيرة. حيـث ان أكـبر المخاطـر في هـذا النـوع مـن التطبيقـات تكـون في إكـراه المـرأة ضحيـة العنـف التـي تعرّضـت إلى العنـف مـن زوجهـا إلى الإتفـاق مـع الـزوج الـذي أحـدث العنـف. إحـدى المشـاكل الأخـرى هـي تعريـض الأزواج الذيـن أنهـوا صفحـة الطـلاق مـن الناحيـة النفسـية إلى هـذا النـوع مـن الضغـط النفـسي مـرة أخـرى. حيـث أنـه يجـب عـلى الوسـاطة الأسريـة عـدم توفـير المشـاكل التـي لاتُطـاق في مراحـل الطـلاق التـي تتـم إدارتهـا بالصعوبـات الكبـيرة، بالعكـس تمامـاً يجـب أن تهـدف هـذه التطبيقـات إلى تسـهيل التكيّـف والإنسـجام لـكل مـن الأزواج والأطفـال مـع حياتهـم بعـد فـترة الطـلاق. في هـذا الإطـار تتـم التوصيـة بالتركيـز عـلى الوسـاطة في الطـلاق في خدمـات الوسـاطة الأسريـة التـي توفـر توسـعة تطبيقـات الطـلاق بالتفـاوض.

يُعتـبر الطـلاق بالتفـاوض وفـق الإتفـاق المتبـادل أحـد انـواع الصلـح في حالـة الإنتهـاء الفعلـي للـزواج في المرحلـة التـي لايكـون فيهـا فوائـد أو مصلحـة تسـتدعي الحفـاظ عـلى إسـتمرارية هـذا الـزواج سـواء كان مـن حيـث الـزوج والزوجـة أو الأطفـال. (Şıpka, Gençcan, 2007).

2.5.2. مميّزات الوساطة في الطلاق

يعتـبر إيجـاد الحلـول الخاصـة بقانـون الأسرة مـن خـلال مسـاعدة الوسـاطة بـدلاً عـن المقاضـاة في المحاكـم ذو اكـثر فائـدة لأنـه يسـتدعي التعـاون المشـترك بـين أفـراد الأسرة. (Gaffal, 2010: 175). توفـر الوسـاطة تقليـل الآثـار السـلبية للطـلاق عـلى كل مـن الازواج والأطفـال للحـد الأدنى مـع إختفـاء هـذه الآثـار بالكامـل في بعـض الأحيان. (Şen, 2013: 102).

وفـق الدراسـات التـي أجريـب فيـما يختـص بآثـار الوسـاطة في الطـلاق في أنجلـترا فقـد تـم إثبـات إنخفـاض نسـبة ردود الفعـل والإسـتجابة العاطفيـة المرتبطـة بالطـلاق لـدى الأزواج مثـل القلـق، الأرق والخلـل الوظيفـي الإجتماعـي. بنفـس الطريقـة فقـد تمـت ملاحظـة تحسّـن نسـبة الشـعور بعـدم الرضـا والإكتئـاب لـدى الأطفـال. كـما أنـه بالإضافـة إلى العديـد مـن الآثـار الإيجابيـة عـلى الأزواج فقـد ظهـر زيـادة التعـاون المشـترك سـواء كان بـين الأزواج أو بـين الأزواج والاطفـال. (Şen, 2013: 104).

في دراسـة أخـرى تمـت المقارنـة بـين أوضـاع الرضـا لـدى الأزواج فيـما يختـص بفـترات الطـلاق سـواء كان ذلـك عـن طريـق التقـدّم إلى المحاكـم أو بإسـتخدام الوسـاطة في الطـلاق حيـث أثبتـت الدراسـة فـرق كبـير لصالـح الوسـاطة (بنسـبة 0,36). كـما تمـت ملاحظـة أن الأزواج الذيـن يحصلـون عـلى الوسـاطة خـلال مراحـل الطـلاق يكونـوا أكـثر راحـة في الإدارة العاطفيـة خـلال مراحـل الإنفصـال، مـع إنفصالهـم بنسـبة منخفضـة مـن العـداء تجـاه بعضهـم البعـض مـع توفـير إمكانيـة التواصـل السـهل فيـما بينهـم لأداء وظيفـة الأبويـن للأطفـال بعـد الطـلاق. (Şen, 2013: 104).

تظهـر النتائـج بشـكل رئيـسي أن الوسـاطة تعتـبر مرحلـة أكـثر عمليـة، وأقـل منصرفـات وأقـل نزاعـات عنـد مقارنتهـا بفـترات المحكمـة القضائيـة. كـما يحصـل الأطـراف عـلى أدوار في تشـكيل القـرارات التـي يتـم إتخاذهـا بشـأنهم مـما يوفـر إنفصالهـم بمسـتوى رضـا أعـلى. مـن ناحيـة اخـرى تعتـبر الوسـاطة سـبباً في تقليـل عـدد دعـاوى الطـلاق القضائيـة نتيجـة لتقليلهـا الحاجـة لدعـاوى الطعـون والإسـتئناف. يظهـر تطويـر التعـاون المشـترك بـين الازواج بعـد الطـلاق في المواضيـع التـي تكـون خاصـة بالأطفـال. نسـبة لهـذه المميّـزات التـي تظهـر عنـد مقارنـة الوسـاطة بفـترات المقاضـاة المليئـة بالنزاعـات تشـجّع الحكومـات في أوروبـا وأمريـكا الأزواج عـلى إسـتخدام الوسـاطة قبـل الطـلاق. حيـث أن ذلـك يهـدف إلى توفـير الإتفـاق بـين الأزواج مـع تجنّـب تدخّـل الدولـة. (Gaffal, 2010: 186).

3.5.2. الخصائـص التـي يجـب توافرهـا في الأزواج الذيـن يحصلـون عـلى الوسـاطة في الطـلاق

عـلى الرغـم مـن المميّـزات الخاصـة بالوسـاطة الموضّحـة أعـلاه إلّا أن فقـه القانـون يوضـح أن الوسـاطة لاتعطـي النتائـج الإيجابيـة الناجحـة دائمـاً. (Benedek , Brown, 1997: 36; Gaffal, 2010: 188). لهـذا السـبب يتـم تحديـد الخصائـص التاليـة بإعتبارهـا الخصائـص العامّـة التـي يجـب توافرهـا في الأشـخاص الذيـن يحصلـون عـلى الوسـاطة: 1) أن تكـون لديهـم العزيمـة والرغبـة في الاسـتفادة مـن الوسـاطة في الطـلاق. 2) أن يكونـوا مـن أصحـاب الوعـي المتطـوّر فيـما يتعلّـق بسـلوكياتهم. 3) أن تكـون لديهـم الإمكانيـة في شرح تصوّراتهـم ووجهـات النظـر الخاصـة بهـم وبالتـالي يكونـوا قادريـن عـلى معرضـة الحلـول التـي تكـون في غـير صالحهـم. 4) يجـب أن تكـون لديهـم المهـارة والقـدرة في التوصـل إلى الصلـح. (Gaffal, 2010: 188). يُعـرف ان حلـول النزاعـات بـين الازواج الذيـن لايحملـون لهـذه الخصائـص تكـون أكـثر ملائمـة وفـق طـرق المحاكـم. (Benedek Brown, 1997: 36; Gaffal, 2010: 188).

بالإضافـة إلى ذلـك فإنـه وفـق الاحـداث التـي أدّت إلى الطـلاق يعتـبر الاطفـال نفسـهم المسـؤولون الوحيـدون عـن الأضرار التـي حدثـت في الأسرة لـذا يجـب ان يتـم توفـير الوسـاطة للجانـب الآخـر أيضـاً فيـما يتعلّـق بالأطفـال حيـث يوفـر هـذا الجانـب تقديـم جميـع المطلـوب دون تقديـم أي نـوع مـن الطلبـات خـلال مراحـل الطـلاق وفـق تفكـيره بأنـه لايسـتحق أي شـئ. (Benedek , Brown, 1997: 36).

على العكـس تمامـاً يُعـرف عـدم تقديـم الإسـتفادة مـن الوسـاطة في حالـة الأشـخاص التـي تكـون مـصرّة عـلى الفـوز. وذلـك لان هـذا النـوع مـن الأشـخاص يـود خـوض مراحـل الطـلاق في شـكل المعركـة مـع عـدم الإسـتعداد عـلى تقديـم التنـازلات في أي نـوع مـن المواضيـع. في حـين أن نجـاح طريقـة الوسـاطة تعتمـد عـلى التنـازلات المتبادلـة مـن الأزواج فيـما يتعلّـق بالمصالـح والمنافـع المحـددة. (Benedek , Brown, 1997: 36).

بالإضافـة إلى ذلـك فـإن الأشـخاص الذيـن لايمكنهـم التواصـل إلى مـع المحامـين وفـق الوضـع الراهـن، او الأشـخاص الذيـن يتهرّبـون مـن منـح المعلومـات الصحيحـة لتنفيـذ الصلـح العـادل (تظهـر بالأخـص في تقاسـم الأموال/الممتلـكات)، أو الأشـخاص التـي يشـتبه فيهـا بإسـتغلال الأطفـال بشـكل جسـدي أو جنسـي او التـي تحـدث الأضرار إلى الاطفـال بشـكل او بآخـر (مثـال التشـجيع عـلى إرتـكاب الجريمـة، توفـير تنـاول الكحـول والمخـدّرات) وأخـيراً الأشـخاص التـي لاتكـون صحّتهـا النفسـية والعقليـة سـليمة جميـع هـذه الأنـواع هـي مـن الأنـواع المعـروف عنهـا عـدم الإسـتفادة مـن خدمـات الوسـاطة حيـث يتـم التشـديد عـلى تقـدّم هـذه الأنـواع إلى المحكمـة مبـاشرة. (Benedek , Brown, 1997: 36).

تعتمـد الوسـاطة عـلى مبـدأ رغبـة الأزواج في المشـاركة في الفـترة وفـق إرادتهـم الحـرّة. يجـب عـلى أطـراف الوسـاطة تجنّـب فـرض الحلـول المعيّنـة أو تهديـد الاطـراف. (Gaffal, 2010: 186).

4.5.2. قـرار التوصيـة مـن المجلـس الأوروبي في موضـوع الوسـاطة الأسريـة

مـع الأخـذ في الإعتبـار المخـاوف المذكـورة أعـلاه أصـدرت لجنـة مجلـس وزراء أوروبـا في تاريـخ 21 يناير 1998 قـرار التوصيـة رقـم R (98) 1 والـذي وضـع نطـاق المبـادئ الأساسـية في أعـمال الوسـاطة الأسريـة. مـن الجديـر بالذكـر أن قـرار التوصيـة لفـت الإنتبـاه إلى النزاعـات الداخليـة تـؤدي إلى الآثـار والأضرار المبـاشرة عـلى الأطفـال مـع إرتفـاع التكلفـة الإجتماعيـة والإقتصاديـة للمقاضـاة مـن خـلال المحاكـم.

أهـم لمبـادئ الملفتـة للإنتبـاه في القـرار هـو عـدم الإلـزام بإسـتخدام الوسـاطة الأسريـة. كـما يحـدّد القـرار أن خدمـات الوسـاطة يمكـن ان يتـم تقديمهـا عـن طريـق المؤسسـات العامّـة أو مؤسسـات القطـاع الخـاص، وأن التقديـر في هـذا الامـر يرجـع بالكامـل للدولـة. (المـادة 2/أ-ب).

المبـادئ العامـة لعمليـة الوسـاطة المشـار إليهـا في المـادة 3 مـن القـرار عـلى النحـو التالي:

يجب أن يكون الوسـيط مسـتقلاً من كلا الجانبين.

i. يجب أن يكون الوسـيط محايداً في نتائج عملية الوسـاطة.

ii. يجـب عـلى الوسـيط إحـترام وجهـات نظـر الأطـراف مـع حمايـة المسـاواة في التفـاوض بـين الطرفـين.

iii. لايوجد للوسـيط سلطة فرض الحلول.

iv. يجـب إجـراء الوسـاطة الأسريـة في ظـروف تكفـل سريـة الحيـاة الخاصـة.

v. تكـون المناقشـات خـلال مقابـلات الوسـاطة سريـة ولايتـم إسـتخدامها إلّا بموافقـة الأطـراف أو وفـق الأوامـر مـن القانـون المحـلي.

vi. يجـب عـلى الوسـيط إعطـاء معلومـات حـول أنـواع الإستشـارات التـي يمكـن للأطـراف التقـدّم إليهـا سـواء كانـت مـن الإرشـاد الأسري أو طـرق الإرشـاد الأخـرى وذلـك في الأوضـاع التـي يراهـا مناسـبة لتوفـير الحلـول للأطـراف في مسـائل الأسرة والـزواج.

vii. يجـب ان يكـون الوسـيط ذو حساسـية خاصـة تجـاه سـعادة الطفـل ومصلحتـه العليـا كـما يجـب عليـه تشـجيع الأبويـن لتركيزهـم عـلى متطلّبـات الأطفـال مـع إعـلام الأطفـال وتذكـير الأبويـن بـضرورة الإستشـارات وأن أهـم أنـواع المسـؤوليات هـي سـعادة الأطفـال.

viii. يجـب عـلى الوسـيط إيـلاء الإهتـمام الخـاص فيـما إذا كان هنـاك تاريـخ بالعنـف بـين الاطـراف أو إحتماليـة حدوث مثـل هـذه الحـوادث في المسـتقبل، كـما انـه يجـب عليـه إيـلاء الإهتـمام في مـدى القـدرة التفاوضيـة للاطـراف في وجـود مثـل هـذا الإحتـمال مـع تقييـم الوسـاطة في ظـل الظـروف الراهنـة.

ix. يمكـن للوسـيط منـح المعلومـات القانونيـة للاطـراف دون منـح المشـورة والتوصيـة القانونيـة. كـما يجـب ان يقـدّم المعلومـات في الحـالات المناسـبة حـول إمكانيـة إستشـارة محامـي أو غيرهـم مـن المهنيـين المعنيـين. (للإطّـلاع عـلى النـص باللغـة الإنجليزيـة. المجلـس الأوروبي، 2014).

5.5.2. خدمـات الإستشـارات في الطـلاق والوسـاطة في الطـلاق في تركيـا

1.5.5.2. وظيفـة قضـاة محكمـة الأسرة في تشـجيع الصلـح والوسـاطة الأسريـة

وفـق قانـون تأسـيس محاكـم الأسرة رقـم 4787 فإنـه يجـب عـلى القضـاة فيـما يختـص بالقضايـا التـي يتـم عرضهـا عليهـم وقبـل الدخـول في موضـوع الدعـوى يجـب عليهـم في البـدء محاولـة تحديـد المشـاكل التـي تعـرّض لهـا الازواج والأطفـال بهـدف الحفـاظ عـلى التسـامح والمحبـة والإحـترام في الأسرة بالإضافـة إلى تشـجيع الأطـراف للصلـح عـبر الحصـول عـلى المسـاعدة مـن الخـبراء في الحـالات التـي يكـون الصلـح فيهـا ممكنـاً. يواصـل القـاضي أعـمال المقاضـاة وينتقـل إلى التحقيـق في موضـوع الدعـوى في حالـة عـدم إمكانيـة توفـير الصلـح. (المـادة 71).

بالإسـتناد عـلى المـواد 5، 6 و 7 مـن القانـون فقـد تـم توظيـف كل مـن طبيـب نفـسي، مـربّي وأخصائي إجتماعـي في داخـل بنيـة محكمـة الأسرة. يسـتفيد قضـاة محكمـة الأسرة مـن هـؤلاء الخـبراء مـع التشـجيع عـلى الصلـح في القضايـا التـي يتـم عرضهـا عليهـم بالتوافـق مـع احـكام المـادة 7 مـن القانـون. (Tan-rıver, 2014: 84).

بالتوافـق مـع أحـكام المـادة 195 مـن القانـون المدني الـتركي : "في حالـة عـدم الإيفـاء بالإلتزامـات الناشـئة مـن رابطـة الزوجيـة أو في حالـة الوقـوع في النزاعـات في مسـألة هامّـة، يكـون لـلأزواج الحقـوق في تدخّـل القـاضي بشـكل فـردي أو مجتمعـين. يوفـر القـاضي التحذيـرات إلى الأزواج فيـما يتعلّـق بالإلتزامـات الملقـاة عـلى عاتقهـم، كـما يعمـل عـلى توفـير الصلـح بينهـم كـما يمكـن ان يطلـب مسـاعدة الخـبراء وفـق الرضـاء المشـترك بـين الأزواج." وفـق الفقرتـين اللتـين تـم عرضهـما في هـذه المـادة يُفهـم أن القـاضي يعمـل بـدور الوسـيط وتقديـم طلـب الحصـول عـلى المسـاعدة مـن الخـبراء بالإضافـة إلى أنـه يمكـن لـه تعيـين وسـيط. (Tanrıver, 2014: 85).

في دعـاوى الطـلاق يتـم تطبيـق وظيفـة القـاضي في التشـجيع عـلى الصلـح عـن طريـق توفـير إعـادة النظـر مـرة أخـرى في قـرار الطـلاق عـن طريـق الأزواج لتوفـير المحافظـة عـلى الأسرة والرابطـة الزوجيـة. (Tanrıver, 2014: 86).

تعتـبر دعـاوى الطـلاق مـن الدعـاوى الخاضعـة للنظـام العـام لـذا لاتعتـبر مـن الدعـاوى التـي يكـون فيهـا للأطـراف مطلـق

الحريّة في التصرّف. لهذا السبب وكقاعدة عامّة فإنه لايمكن تنفيذ "الوساطة في الأسرة أو الطلاق". حيث لايكون من الممكن تنفيذ أعمال الوساطة بالاخص في أنواع النزاعات التي تحوي الإدعاءات بالعنف داخل الأسرة. في هذا الإطار وفي حالة رفع دعوى الطلاق القضائية وفق أسباب قصد القتل، المعاملة السيئة، السلوك المهين أو الجريمة أو الفضيحة فإنه يجب على القاضي تجنّب توجيه الأطراف إلى الوساطة في مثل هذه الحالات. لاتتواجد وظيفة القاضي في تشجيع الصلح بين الاطراف في هذه الحالة. (Dural, Öğüz Gümüş, 2013: 129; Tanrıver, 2014: 87). كما انه يجب على القاضي الإبتعاد عن توجيه الأطراف للوساطة تماماً في حالة ظهور انواع الحالات المرتبطة بقانون حماية الأسرة ومنع العنف ضد المرأة رقم 6284. (Tanrıver, 2014: 87).

2.5.5.2. الخدمات الإستشارية التي تقدمها وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية في مجال الأسرة والطلاق

خدمات الإستشارات في مجال الأسرة والطلاق تحمل في داخلها ثلاثة عناوين رئيسية هي خدمات الإستشارات قبل الطلاق، خدمات الإستشارات والدعم خلال فترة الطلاق وأعمال الإستشارات والدعم بعد فترة الطلاق. يتم تقديم الخدمات عن طريق الموظفين الخبراء في المديريات الولائية للأسرة والسياسات الاجتماعية وفي مراكز الخدمات الإجتماعية وذلك لإستهداف تقديم الدعم إلى الازواج في إعادة بناء العلاقات المتدهورةو محاولة تشجيع الأزواج في إعادة تقييم القرارات التي إتخذوها في إطار المشكلات خلال الطلاق والظروف الراهنة. (ATH-GM, 2014).

الخدمات التي يتم تقديمها إلى الأزواج في مرحلة الطلاق والذين تقدّموا وفق القرار المشترك بالحصول على خدمات الإستشارات الأسرية تكون على النحو التالي: اكتساب مهارات التواصل داخل الأسرة؛ حل النزاعات ودعم الأسرة، إحالة الأفراد التي يشتبه في إضطراباتها النفسية إلى المؤسسات الصحيّة لتلقي العلاج، تقديم خدمات إدارة الغضب والخدمات الإستشارية للأسر التي يتم إرسالها من المحكمة بالإضافة إلى تقديم الخدمات الإستشارية فيما يتعلّق بالمشاكل التي يعيشها الأبوين بشكل فردي بالإضافة إلى الترتيب فيما يتعلّق بمسألة الاطفال. (ATHGM, 2014).

تم إطلاق دراسات تجريبية في العام 2012 في خمسة ولايات فيما يتعلّق بخدمات الإستشارات في مراحل الأسرة والطلاق التي يتم تقديمها عن طريق وزارة الأسرة والسياسات الإجتماعية. تشمل خدمات الوزارة خدمات الإستشارات الأسرية التي تهدف إلى توفير الحلول لانواع المشاكل التي تحدث لكل من الازواج والأطفال خلال فترات الطلاق. تم تحديد الولايات التجريبية في كل من بوردور، كريكالة، أنقرة، إزمير، كارابوك. تم تقديم التدريب في مجال الخدمات الإستشارية إلى الإستشاريين العاملين في مراكز الخدمات الغجتماعية في الولايات المختارة للدراسات التجريبية. تم التخطيط لنشر برنامج التدريب المعد مع نشر تطبيق تقديم الخدمات الإستشارية الخاصة بمراحل الأسرة والطلاق للأزواج الذين يتقدّمون إلى المحاكم وذلك عن طريق التعاون المشترك مع محاكم الأسرة في جميع أرجاء البلاد. لاحقاً تم البدء في تقديم الخدمات في ولايات أضنة، أنطاليا، بورصا، ديار بكر، إرضروم، إسطنبول وسامسون.

جميع المتواجدين في الولايات المذكورة يمكنهم التقدّم بشكل مباشر إلى المديريات الولائية للأسرة والسياسات الإجتماعية كما يمكنهم الحصول على المعلومات فيما يختص بالموضوع من محاكم الأسرة. (ATHGM, 2014).

تتواجد دراسة لتحديد مدى تواجد المساهمات الإيجابية من مراكز الإرشاد الأسري وغيرها من المؤسسات المشابهه في تركيا في مجال حلول مشاكل الزواج. أجاب نسبة ٢٦٪ من النساء المشاركات في الدراسة ونسبة 20٪ من الرجال بشكل إيجابي. في المقابل أجاب الغالبية العظمى بإجابات سلبية مع بيانه بعدم معرفة تواجد مثل هذا النوع من الخدمات مما يوضّح أن خدمات دعم الأسرة غير منتشرة في البلاد مع قلّة عدد المراكز التي توفر تقديم مثل هذا النوع من الخدمات بالإضافة إلى النقص في تقديم الخدمات. في هذا السياق تمت التوصية فيما يتعلّق بالخبراء والإختصاصيين العاملين في المراكز التي تقدّم خدمات الأسرة والخدمات الإستشارية بحيث ان يتم تكوينها من المجموعات المهنية بحيث تتكون من (طبيب نفسي، خبير إجتماعي، إستشاري نفسي، خبير خدمات إجتماعية، قانوني) مع ضرورة عمل هؤلاء الخبراء وفق التعاون المشترك مع المراكز الصحيّة وتكوين نظام تسجيل منتظم في هذا الس ياق. (ASAGEM, 2008: 98).

الفصل 3

إطار عمل المفهوم

المقدمة

نظرة شاملة على معدلات الطلاق في العالم وفي تركيا

تقديرات لمعدلات الطلاق في تركيا

الدراسات التي أجريت على الطلاق في تركيا في الآونة الاخيرة

محور نظري للطلاق : نظرية العزو الذاتي (ATTRIBUTION THEORY)

1.3. المقدمة

”الـزواج في بدايتـه هـو النظـام والشراكـة الجديـدة. مثلـه كمثـل شراكـة الـشركات ... حيـث تسـتمر الأعـمال بشـكل أفضـل كلّـما إسـتطعت التفاهـم مـع شريـكك بشـكل أفضـل. كـما لايسـتمر العمـل في حالـة عـدم التفاهـم. هـذا هـو الموضـوع.“

(رجل، إسطنبول، 57 عام)

يتـم تعريـف الأسرة بإعتبارهـا أصغـر وحـدة هيكليـة في المجتمـع يتـم تكوينهـا عـن طريـق الـزواج. تعتـبر هـذه البنيـة الهيكليـة هـى اللبنـة الأساسـية لجميـع المجتمعـات بإعتبارهـا أصغـر أسـاس في العلاقـات الإجتماعيـة حيـث يتـم تشـكيلها في شـكل مؤسسـة مكوّنـة مـن إندمـاج الطرفـين بعقـد الـزواج مـن الناحيـة القانونيـة. في هـذا الإطـار يعتـبر الـزواج رمـز قبـول الإجتـماع بـين الطرفـين بشـكل شرعـي في إطـار المعايـير والقواعـد الاجتماعيـة. كـما يعنـي الطـلاق إنهـاء الرابطـة الزوجيـة وفـق الإرادة الطوعيـة. حيـث يحـدث في هـذا الوضـع إزالـة المؤسسـة التـي تـم تأسيسـها بشـكل قانـوني بإسـتخدام الإجـراءات القانونيـة. وذلـك في إشـارة إلى رغبـة الأسرة التـي تـم تكوينهـا في شـكل بنيـة هيكليـة إجتماعيـة وفـق المعايـير الإجتماعيـة في الخـروج مـن إطـار هـذه المعايـير الإجتماعيـة وفـق الإرادة الطوعيـة. تعتـبر الأسرة بنيـة مؤسسـية يتـم تحميلهـا معـاني وأدوار مختلفـة في المجتمـع وفـق الهيكلـة والأفـكار الخاصّـة بهـا لـذا يعتـبر الطـلاق بـدوره في هـذا السـياق ذو آثـار ونتائـج تتشـكّل عـلى أفـراد هـذا المجتمـع.

يظهـر أن مؤسسـة الأسرة شـهدت تحـوّلات عـلى الصعيـد التاريخـي نتيجـة أنـواع التغيـرات والتحـوّلات التـي شـهدتها الهيـاكل الإجتماعيـة. حيـث يمكـن القـول أن الأهـداف والمعايـير التـي تـم التعريـف عنهـا بشـكل تقليـدي تعرّضـت إلى التغيـرات وفـق تحـوّل الأسرة إلى رابطـة تكتسـب الحقـوق الفرديـة للأطـراف مـع مـرور الوقـت. كـما يفهـم أنـه يتـم تشـكيل هـذه التغيـرات مـرة أخـرى مـع التوقّعـات الخاصـة بالأفـراد بالتوافـق مـع الادوار والمسـؤوليات ذات الصلـة في داخـل مؤسسـة الأسرة الناتجـة مـن الـزواج. وفي هـذا السـياق يظهـر أن عوامـل واسـباب الطـلاق نفسـه تعرّضـت إلى التطـوّر والتحـوّل.

2.3. نظرة شـاملة على معدلات الطلاق في العالم وفي تركيا

في المجتمعـات الحديثـة في يومنـا الحـالي يعتـبر الطـلاق أحـد اللبنـات الأساسـية للتغـيّرات في بنيـة الأسرة. بالنظـر إلى المسـار التاريخـي يتضـح أن معـدّلات الطـلاق المسـتخدمة كمـؤشرات لرصـد هـذه التغـيّرات تظهـر إتجاهـات بـارزة مـع مـرور الوقـت في كل دولـة. معـدّلات الطـلاق تعنـي عـدد الأشـخاص المطلّقـين في كل 1000 شـخص في العـام وفـق متوسـط عـدد السـكان. وفـق الإحصـاءات التـي تـم نشرهـا في يناير وفقـاً لقاعـدة بيانـات الأسرة الخاصـة بـOECD يتضّـح ان معـدّلات الطـلاق تختلـف اختلافـاً كبـيراً بـين الـدول. البيانـات المعروضـة في الرسـم البيـاني رقـم 1 توضّـح مـؤشر لإتجـاه إرتفـاع معـدّلات الطـلاق في جميـع دول OECD في الفـترات مابـين 1970-2008 بخـلاف عـدد قليـل مـن الـدول (OECD، 2014).

الرسم البياني 1. التغيّرات في معدّلات الطلاق (1970-2008)

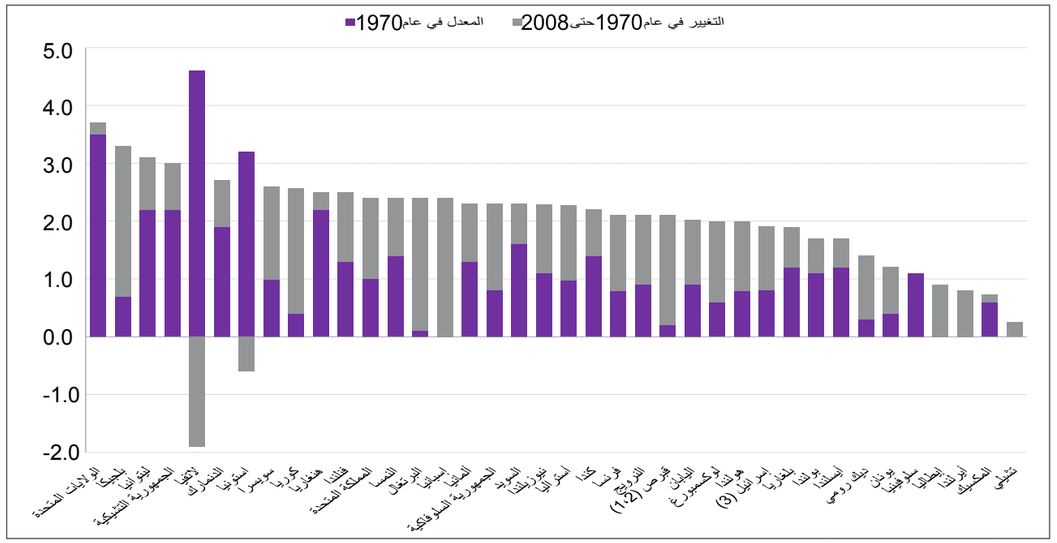

المصدر: أوروستات، 2010 ووحدة الأمم المتحدة للاحصائيات، 2012

يعـرض هاركونـين (2014) التمايـز والإختلافـات عـلى المـدى الطويـل في معـدّلات الطـلاق إبتـداءاً مـن الفـترة بعـد الحـرب العالميـة الاولى مبـاشرة وحتـى العـام 2010. وفـق مـا هـو موضّـح في الرسـم البيـاني ٢ تـم تقسـيم الـدول إلى مجموعتـين مختلفتـين حيـث يتواجـد في الجانـب الأيـسر المجموعـة التـي تتواجـد بهـا تركيـا والتـي توضـح مسـتويات معـدّلات الطـلاق المنخفضـة جـداً التـي بـدأت في إتجـاه الإرتفـاع، أمّـا المجموعـة الأخـرى التـي تضـم البـلاد الأكـثر إختلاطـاً نسـبياً فتتميّـز بالإرتفـاع الكبـير لمعـدّلات الطـلاق في البـدء إلّا أن المسـتويات أصبحـت مسـتقرة في مسـتوياتها المرتفعـة في فـترة آخـر 20 عـام.

الرسم البياني 2. الإختلاف في معدّلات الطلاق في الدول المختارة في الفترة مابين 1920-2010

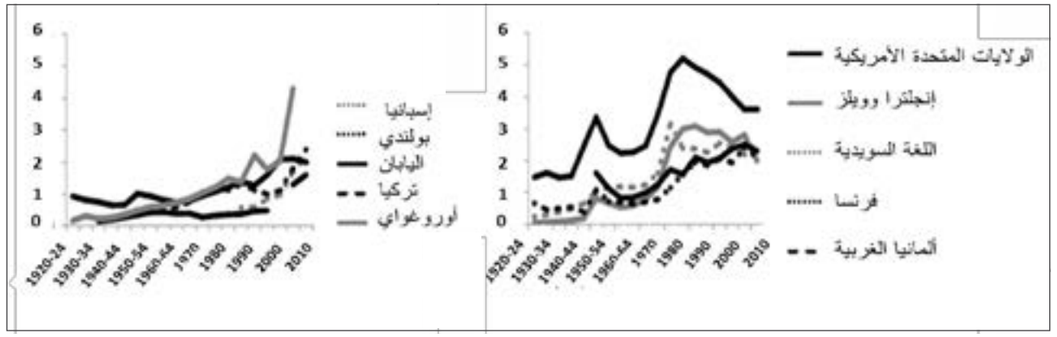

عـلى الرغـم مـن أن هـذه البيانـات لاتوفـر إمكانيـات التحليـل وفـق الخطـوط المحـدّدة لتوفـير المقارنـة بـين الـدول إلّا أنـه يكـون مـن المهـم لفـت النظـر إلى التحـوّلات العديـدة في الاسـباب الأساسـية للإختلافـات والإتجاهـات العامّـة. أولاً، وبالأخـص في البلـدان المتقدّمـة فإنـه إعتبـاراً مـن أعـوام 1970 تظهـر إتجاهات التركيـز عـلى المسـاواة للنسـاء في المعايـير بـين الجنسـين مـما أدّى إلى زيـادة مشـاركة النسـاء في الحيـاة الإقتصاديـة، حيـث تظهـر الزيـادة في معـدّلات الطـلاق وفـق أثـر عوامـل حصـول النسـاء عـلى نسـبة أكـبر مـن الإسـتقلال الإقتصـادي. بالإضافـة إلى ذلـك يُعتـبر أن التغيـرات الثقافيـة والتحـوّلات بالإضافـة إلى الأنظمـة المرتكـزة عـلى القيـم الفرديـة، القيـم الشـخصية، القيـم الماديـة والوظيفيـة مـع عوامـل المسـاواة بـين الجنسـين في المجتمعـات وتحقيـق الـذات في أعضـاء الأسرة جميعهـا تعتـبر مـن العنـاصر التـي أدّت إلى زيـادة الإهتـمام وتوفـير الإرتفـاع في معـدّلات الطـلاق. بالإضافـة إلى ذلـك تتواجـد العنـاصر الأخـرى التـي أدّت إلى زيـادة معـدّلات الطـلاق مثـل الزيجـات التـي تتـم في الأعـمار الصغيرة/قبـل البلـوغ، عـدم تواجـد التجربـة في عيـش الحيـاة المشـتركة، مشـاكل العنـف والمشـاكل النفسـية. كـما عرضـت بعـض الدراسـات إمكانيـة تواجـد الأثـر الخـاص بالتغـيّرات في المراحـل القانونيـة عـلى المـدى القصـير. مثـال التغيـرات التـي حدثـت في تشريعـات الطـلاق في السـويد في منتصـف أعـوام 1970 والتـي عملـت عـلى تسـهيل عمليـة الطـلاق والتـي أظهـرت زيـادة كبـيرة في معـدّلات الطـلاق في الفـترة القصـيرة التـي تليهـا. حيـث يُعـرف ان هـذا النـوع مـن الإرتفـاع في معـدّلات الطـلاق يرتبـط بشـكل مبـاشر بأسـاس التغيـرات في التشريعـات الخاصـة بتسـهيل الطـلاق في أنـواع الزيجـات التـي تعتـبر بأسـس محفوفـة بالمشـاكل والعقبـات. (González, L. & Viitanen, T. 2009).

وضـع تركيـا في هـذه الصـورة العامّـة يشـير إلى فـترة تتميّـز بزيـادة معـدّلات الطـلاق. حيـث سـجّلت معـدّلات الطـلاق في العـام 1997 نسـبة 0.52 في الألـف، لترتفـع في العـام 2005 إلى 1.33 في الألـف، و إلى نسـبة 1.65 في الألـف في العـام 2014. مـن ناحيـة أخـرى تعتـبر معـدّلات تركيـا ضمـن فئـة المعـدّلات المنخفضـة بالمقارنـة مـع متوسـط المعـدّلات في الـدول الأوروبيـة والتـي تزيـد عـن 2 في الألـف بـين دول OECD. (Eurostat, 2014)

3.3. تقديـرات لمعدلات الطلاق في تركيا

عنـد الحديـث عـن إحصـاءات الـزواج والطـلاق في تركيـا يكـون مـن المناسـب الحديـث عـن فترتـين الأولى قبـل العـام 2002 والأخـرى بعـد العـام 2002. جميـع إحصـاءات الطـلاق التـي تـم جمعهـا عـن طريـق TÜİK حتـى العـام 2002 كان يتـم جمعهـا في فـترات مكوّنـة مـن سـتة أشـهر مـن خـلال مكاتـب المدعـي العـام الجمهـوري. أمّـا حـوادث الطـلاق التـي تـم جمعهـا بعـد العـام 2003 مـن قاعـدة بيانـات MERNİS فهـي معلومـات تـم جمعهـا بواسـطة المحاكـم الإبتدائيـة ومحاكـم الأسرة. تظهـر نقـلات هامّـة إعتبـاراً مـن العـام 2002 تعتـبر ناجمـة مـن التغيـرات في أسـاليب جمـع البيانات.

بشـكل مسـتقل عـن التغيـرات في نمـوذج جمـع البيانـات تـم تطويـر نمـوذج تقديـري بإسـتخدام نمـاذج التحليـل الإحصـائي المتقـدّم في إطـار دراسـات TBNA للعـام 2014 وذلـك لتوفـير التنبـؤ بإتجـاه زيـادة معـدّلات الطـلاق في المسـتقبل. نسـبة لعـدم تواجـد بيانـات تحتـوي عـلى الإختلافـات السـلوكية والتغـيّرات

الرسم البياني 3. عدد حالات الطلاق ومعدّلات الطلاق في الفترة مابين الأعوام 1982- 2013

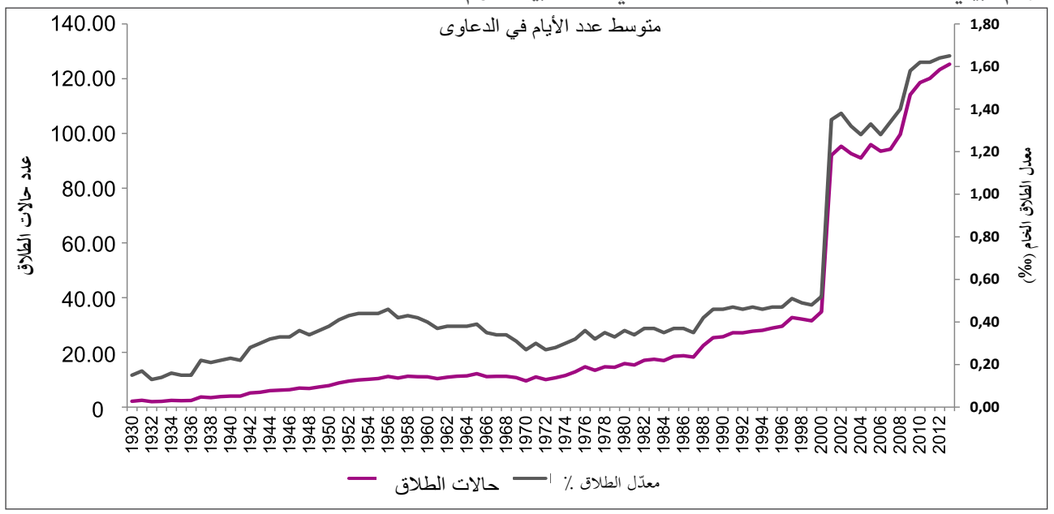

الجزئية على نطاق واسع يشمل جميع السكان ونسبة لأن الاساليب المستخدمة في التقديرات هي طرق تعمل على تحديد حالات الطلاق في الزواج فقد تم تأسيس نموذج تقديري يستخدم بيانات على نطاق كلّي في هذه الدراسة.

جمعت إحصاءات الطلاق في نطاق النموذج الكلّي تفاصيل مختلفة عن إحصاءات الحياة الديمغرافية التي تم تقديمها من TÜİK والتي تشمل كل من عدد حالات الطلاق وفق العمر والجنس الإجتماعي، فرق السن في حالات الطلاق بين الازواج بسبب الجنس الإجتماعي، أسباب الطلاق، فترات الزواج، فترات دعاوى الطلاق وعمر العروس. كما تم إدماج تفاصيل أخرى في إحصاءات الزواج مثل عمر العريس، متوسط عمر الزواج الأول وفق الجنس الإجتماعي وفارق السن بين الأزواج. تم إستخدام إحصاءات من دراسات الإسقاط السكانية التي تمّت عن طريق TÜİK مثل عدد السكّان، معدّل النمو السكاني، متوسط العمر، معدل الخصوبة الكلي لكل امرأة ومعدل المواليد. بالإضافة إلى ذلك فقد تم إستخدام إحصاءات بيانات إستطلاع مسح القوى العاملة المنزلية وفق دراسات TÜİK والمتمثّلة في كل من نسبة المشاركة في القوى العاملة بالتوافق مع الجنس الإجتماعي والمناطق الحضرية - الريفية، معدل البطالة، معدل البطالة بخلاف الزراعة ومعدّل العمالة. كما تم أيضاً جمع بيانات من بيانات تعداد السكّان للأعوام 1980-2000 وإحصاءات الوضع الإجتماعي وبيانات من ADNKS في الفترة مابين 2007-2013. في نموذج التنبؤ التقديري تم في البدء تنفيذ دراسات الكشف الأولية قبل تأسيس النموذج النهائي بإستخدام جميع التغييرات.

تم تحديد المتغيّرات التي تعتبر ذات أعلى نسبة في التوضيحات في نموذج التنبؤ التخميني والتي تم تحديدها في بيانات TÜİK عدد السكان في نهاية العام، معدّل الإعالة في الأعمار الشابّة (النسبة بين الفئة العمرية 0-14 والفئة العمرية 15-64) والتي تم إستخدامها من دراسات الإسقاطات السكانية لـTÜİK ، بالإضافة إلى معدّلات البطالة في الذكور من إستطلاع مسح القوى العاملة المنزلية ومعدّلات مشاركة المرأة في القوى العاملة من إستطلاع مسح القوى العاملة المنزلية لـ TÜİK. من هذه المتغيّرات تم تحديد المتغيّرات المساهمة بشكل إيجابي مرتفع في عدد حالات الطلاق حيث تم تحديد هذه المتغيّرات في معدّل مشاركة المرأة في القوى العاملة مع مساهمة بنسبة 22.2٪، عدد السكان في نهاية العام بنسبة 20.4٪، معدّل بطالة الذكور بنسبة 14.2٪. أمّا معدّل الإعالة في الأعمار الشابّة فله نسبة مساهمة 43.3٪ بشكل سلبي في عدد حالات الطلاق. وفقاً لذلك يُفهم أن إتجاه المرأة للمشاركة في القوى العاملة دعم الزيادة في عدد حالات الطلاق. هذه النتيجة تشابه النتائج التي تم الحصول عليها من دراسات بريمير وكيسيرلينغ في تفسير إتجاه زيادة حالات الطلاق في الفترة مابين 1960-2001. (Bremmer , Kesselring, 2004).

متغيّرات العمالة الاخرى المساهمة في أعداد حالات الطلاق هي معدّل البطالة في الذكور والذي يعني البطالة من الناحية الإجتماعية والإقتصادية مما يؤدي إلى المشاكل الإقتصادية في الأسرة بالإضافة إلى أسباب عدم إمكانية توفير

تماسك الأسرة الذي يؤدي بدوره إلى زيادة أعداد حالات الطلاق.

معدّل الإعالة في الأعمار الشابّة يتم حسابه بقسمة أعداد الأطفال بعمر 14 عام وأقل، على أعداد السكّان من الأبوين في الفئة العمرية بين 15-64 عام حيث يوفّر فكرة عن عبء رعاية الأطفال على البالغين. إنخفاض معدّل الإعالة في الأعمار الشابّة له تأثير إيجابي على حالات الطلاق، حيث أن عدم تواجد طفل صغير يستدعي الإعالة أو تجاوز الطفل لمرحلة عمر 14 عام فإن ذلك يعني إزالة العقبات والحواجز الإجتماعية في إتجاه الطلاق.

وفق النموذج الافتراضي فإن معدّل الطلاق سيكون 1,93 في الألف في العام 2023 بالمقارنة مع المعدّل 1,67 في الألف في العام 2013. حتّى مع هذا المعدّل فإن تركيا تحتل موقعاً في فئة الدول ذات المعدّلات المنخفضة من الطلاق.[3]

4.3. الدراسات التي أجريت في تركيا في الآونة الاخيرة والخاصة بالطلاق

أجريت الدراسات التفصيلية في الآونة الاخيرة المتعلّقة بالطلاق عن طريق كل من وزارة الأسرة والسياسات الإجتماعية والمديرية العامة لخدمات الأسرة والمجتمع. بين هذه الدراسات يتواجد عدد أربعة دراسات يمكن إعتبارها حجر الزاوية مع أهمية ذكر طرقها والنتائج التي توصّلت إليها. أولى هذه الدراسات هي الدراسة التي تم نشرها في العام 2009 بإسم دراسة أسباب الطلاق في تركيا 2008 والتي تم في نطاقها تطبيق البحث الكمّي على الأفراد المطلّقين بعمر أكبر من 18 عام في تركيا في فترة العام 2000 والأعوام التي تليه وذلك في مجموع عدد 12 ولاية في المستوى 1 من İBBS 1 (ASAGEM, 2008). خلال الدراسة كانت أبرز أنواع أسباب الطلاق هي "عدم إهتمام الأزواج بالمشاكل، لهذا السبب تكون النسبة الكبيرة في حلول المشاكل مرتبطة بالفرد"، "اللامبالاة، عدم الحصول على الدعم العاطفي بما فيه الكفاية، عدم إمكانية المشاركة"، "تفكير أحد الأطراف بان فكرته صحيحة في جميع المواضيع، لذا لايستمع إلى الطرف الآخر أو يهتم به بما فيه الكفاية"، "بصفة عامة توجيه الإتهامات المتبادلة بين الازواج خلال المحادثات التي تنتهي بالكلمات القبيحة أو المعارك". حيث ذكر نسبة 65٪ إلى 68٪ من الأفراد المطلّقين أن هذه الأسباب تعتبر هي الأسباب التي أدت الطلاق في حياتهم.

بإعتبارها الدراسة الثانية في هذا المجال يمكن التطرّق إلى دراسة الأسر أحادية الوالدين التي تم نشرها في العام 2010 (ASAGEM, 2010). الإشكالية الرئيسية في هذه الدراسة كانت في تحديد أنواع المشاكل التي يتعرّض إليها الأبوين والأطفال في الأسر أحادية الوالدين بالإضافة إلى التطرّق إلى آثار الطلاق. في إطار هذه الدراسة تم تطبيق إجتماعات مجموعات التركيز وإجراء المقابلات المعمّقة مع مجموع عدد 473 فرد في 7 مدن.

أثبتت الدراسة أن المحدّد الرئيسي في تكوين الأسر أحادية الأبوين هي القبول المجتمعي أو الدعم من المجتمع. يظهر من هذه الدراسة أن الأسر أحادية الأبوين والتي تم تكوينها نتيجة وفاة أو فقدان أحد الأبوين تحصل على القبول والدعم بشكل أكثر بالمقارنة مع التي حدثت وفق الطلاق أو الإنفصال (الترك). حيث نقل الأبوين المطلّقين الذين تمت مقابلتهم في إطار الدراسة النتائج المترتبة على الطلاق أكثر من التطرّق إلى أسباب الطلاق بالأخص المشاكل والصعوبات المادية بالإضافة إلى ذكر المشاكل مثل التهميش والإستبعاد من الحياة الإجتماعية ووضع البصمة عليهم في المجتمع مع إضطرارهم إلى التعامل مع الإلتزامات والمسؤوليات المتزايدة مع مرور الوقت.

أمّا دراسة TAYA التي يتم تنفيذها مرّة كل فترة خمسة أعوام عن طريق وزارة الأسرة والسياسات الإجتماعية والمديرية العامة لخدمات الأسرة والمجتمع فإن التركيز فيها لايكون على الأفراد المطلّقين وإنما يكون على منح القرائن فيما يتعلّق بحالات الطلاق في تركيا عن طريق بعض من الأسئلة الأساسية بالتوافق مع أحجام العينات. وفق دراسة TAYA في العام 2011 تم تنفيذ مقابلات وجهاً لوجه مع عدد 24,647 شخص بأعمار فوق سن 18 عام في مجموع عدد 12,056 منزل. في إطار الدراسة تم السؤال عن أسباب الطلاق للأفراد المطلّقين مرّة واحدة على الأقل (5 بالمائة في المقابلات التي أجريت في العام 2,2006 بالمائة في المقابلات التي أجريت في العام 2011). على الرغم من أن الإجابات تختلف بالتوافق مع الفئات العمرية والمستوى التعليمي إلّا أن النسبة الأعلى من الإجابات كانت " السلوك غير المسؤول وغير المبال". خلافاً لذلك فإن ترتيب الأسباب يختلف من حيث الرجال والنساء. حيث توضّح نسبة مرتفعة من النساء "الضرب/المعاملة السيئة" في حين أن الرجال يذكرون "عدم إحترام الزوجات لأسرهم". وبالمثل فإن نسبة كبيرة من النساء يذكرن مبرّر "الخيانة" مع إشارة الرجال إلى سبب

3. في نموذج التنبؤ التخميني تم إستخدام نسب عدد السكان في نهاية العام ونسبة الإعالة في الأعمار الشابّة من بيانات دراسات الإسقاطات السكّانية التي أجريت عن طريق *TÜİK* حتى العام *2023* . تم إفتراض ثبات نسبة معدّل البطالة في الذكور، كما تم إفتراض إستمرارية إتجاه الزيادة في معدّل مشاركة المرأة في القوى العاملة وفق آخر *6* أعوام

”تدخّل الزوجة في العلاقات الداخلية في أسرته الخاصة“. خلافاً لذلك تم سرد جميع أنواع العبارات المتنوّعة التي يمكن إعتبارها سبباً في الطلاق حيث تم سؤالهم ما إذا كان يمكن إعتبار هذا السبب وحده سبباً كافياً للطلاق. في هذا الإطار كانت نسبة مرتفعة من الإجابات تشير إلى الخيانة، الفضيحة، المعاملة السيئة والعادات السيئة“. حيث يُظهر ذلك أنه تم منح الإجابات بشكل متوافق مع معايير القبول الإجتماعية. من الناحية الأخرى تم ذكر العناصر مثل التمييز في الجنس الإجتماعي (قسم العمل وغيره)، العلاقات مع الأفراد الآخرين في الأسرة والتي لايتم إعتبارها سبباً وحيداً في الطلاق كما ان ذكرها بنسبة منخفضة لايعني عدم أهميّتها وإنّما يشير ذلك إلى أنها عادة ما تظهر مع الأسباب الاخرى. يظهر أن الأفراد منحوا إجابات أكثر واقعية بشأن أوضاعهم مع إتخاذهم المواقف القياسية المعيارية في القضايا والأوضاع الاخرى. (ATH-GM, 2011).

وفق الدراسة التي أجريت عن طريق الأستاذ المشارك الدكتور/ألانور شاولين Alanur Çavlin بإسم المكتشفات والتوصيات من دراسة بنية الأسرة الهيكلية في تركيا وفق المقارنة بين النتائج لكل من الأعوام 2006 و 2011 فقد تم دراسة مواقف مستويات الطلاق في تركيا بالتوافق مع خصائص الزيجات التي تم إنهائها بالطلاق، الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد المطلّقين بالإضافة إلى الأوضاع والسلوكيات التي يمكن أن تكون مبرّراً في الطلاق وأسباب الطلاق. أشار شاولين إلّا أن حالات الطلاق تزيد في الأعوام الأولى من الزواج كما تقل إحتماليتها مع زيادة طول فترة الزواج وزيادة عدد الأطفال. تشير الدراسة أيضاً إلى أن معدّلات الطلاق منخفضة حالياً في تركيا إلّا أن هذه المعدّلات ستستمر في الزيادة في الأعوام القادمة. في هذا السياق تم التشديد والتأكيد على أهمية تكوين السياسات الإجتماعية التي توفر إمكانية تأسيس الحياة عن طريق الأفراد والأسرة سواء كان ذلك لكل من الازواج أو الأطفال خلال أو بعد مراحل الطلاق. (ATHGM, 2014).

احد الدراسات الاخرى التي توفر بيانات عن الطلاق على الصعيد الوطني فهي دراسات السكّان والصحّة في تركيا (TNSA 2008 , TNSA 2003). توفر هذه الدراسة إمكانيات التحليل من الناحية الإجتماعية والإقتصادية والديمغرافية للنساء المطلّقات في سن الإنجاب من الموضحات بإسم المطلّقة في الوضع الإجتماعي مع حدوث الطلاق مرّة واحدة على الأقل.

5.3. محور نظري للطلاق: نظرية العزو الذاتي (Attribution Theory)

عند البحث في الدراسات التي تمّت على أسباب الطلاق يظهر أن جميع الدراسات التي تمّت في مجال علم الإجتماع تحاول توضيح هذا الوضع والربط بينه وبين ظواهر حياتية وهيكلية مثل العمر، الجنس الإجتماعي، الوضع الاجتماعي والاقتصادي والبنية المجتمعية وأعمار زواج الأفراد. (Amato , Preveti, 2003). أمّا الدراسات التي أجريت في مجال علم النفس فتوفر توضيح أسباب الطلاق بربطها مع شكل التواصل بين الأفراد خلال فترة الزواج بالإضافة إلى الخصائص الشخصية للأفراد. (Gottman, 1994; Leonard Roberts, 1998).

من ناحية أخرى فقد عملت هذه الدراسات على وضع نماذج مختلفة عن طريق إستخدام بعض القواسم المشتركة مع إستهداف قراءة مراحل الطلاق من خلال هذه النماذج. (Guttman, 1993). حيث ان بعض النماذج إستهدفت مناقشة قضية الطلاق بشكل مفتوح (Bohannan, 1968). كما ان البعض الآخر من الدراسات سعى إلى المضي قدماً من خلال النماذج النفسية المستخدمة في الوقت الحالي. (Rice & Rice, 1986; Smart, 1977; Wiseman, 1975). تعتبر النماذج النفسية أن الاحداث التي تبدأ في شكل أزمات أسرية تتطوّر نحو الطلاق من خلال المشاعر والأفكار فيما يتعلّق بالمشاكل التي تحدث أثناء الزواج. كما تشير إلى أنه في حالة تقليل الفرد من هذه المشاعر والأفكار السيئة فإن ذلك يؤدي بدوره إلى إنتهاء هذه الفترة الخاصة بالتفكير بالطلاق من خلال شعور الفرد بالتحسّن. وفق ما تطرّق إليه غوتمان Guttman (Guttman, 1993): ”تتفق جميع دراسات النماذج من الناحية الفكرية في أن الطلاق هو لحظة أزمة شخصية فضلاً عن كونه أزمة أسرية“. بعض الدراسات التي أجريت في مجال الطلاق تناولت حلول المشاكل الأسرية وأسباب الطلاق بنهج أكثر موضوعية في إطار نظرية دورة الحياة[4] مع التقييم وفق عوامل مثل العمر، الجنس الإجتماعي والوضع الإجتماعي والإقتصادي. أمّا القسم الآخر من الدراسات التي أجريت في مجال الطلاق فقد وفّرت التقييم من خلال الأسباب الذاتية بشكل أكثر مع إستهداف فهم الوضع مع خلال توجيه سؤال ”لماذا تم الطلاق“ إلى الأفراد المطلّقين.

أشار وايت White إلى أن الدراسات التي تتم بالإستناد على

4 نظرية دورة الحياة هي منهج تقرّب يستند على التغيّرات والتفاعلات الديناميكية بين الفرد والبيئة. يستند الهدف من نظرية دورة الحياة على دراسة تجارب حياة الأشخاص والتحقيق في آثارها.

الأسباب الذاتية توفر المساعدة في فهم أنواع المشاكل التي تحدث بين الأزواج خلال الزواج وتحديد أسباب الطلاق. (White, 1990:908).

تشير النتائج العامّة للدراسات التي أجريت في هذا المجال إلى أن كل من الرجاء والنساء قد عاشوا تجربة الزواج والطلاق بشكل مختلف عن الآخر. (Bernard, 1972; Kitson, 1992; Thompson , Walker, 1989, Amato , Rogers 1997).

كما تشير الدراسات التي تركّز على فهم الطلاق إلى أن النساء أظهرن أسباب تستند على العلاقة أو المشاعر والعواطف بشكل أكثر بالمقارنة مع الرجال. أكثر انواع الأسباب التي تتم الإشارة إليها من النساء هي عدم التوافق بين الأزواج، عدم الشعور بالسعادة خلال الزواج، أنواع المشاكل التي عشنها بسبب شخصيات الأزواج بالإضافة إلى عدم وجود الحب بين الازواج بشكل عام. إحدى النقاط الأخرى التي تمت الإشارة إليها من النساء هي أن معظم هذه المشاكل تنتج من السلوكيات والتصرّفات الصادرة من الازواج. حيث عبّرت النساء عن أسباب الطلاق التي يكون سبباً فيها الرجال مثل العنف الجسدي، إدمان المخدّرات، المقابلات المستمرة المتكرّرة للرجل مع أصدقائه، إهمال الزواج/اللامبالاة وعدم توفير العناية والرعاية اللازمة للأطفال. (Bloom, Niles &Tatcher, 1985; Cleek&Pearson, 1985; Kitson, 1992 [Amato , Preveti, 2003]). امّا بالنسبة للرجال فإن الأسباب التي يتم ذكرها بصفة عامّة تميل إلى الإشارة للعوامل والمؤثرات الخارجية مثل الأوضاع المتعلّقة بالعمل أو الأقارب. بالإضافة إلى ذلك تتواجد نقطة أخرى مهمّة هي أن معظم الرجال يذكروا عدم معرفتهم بالسبب الفعلي للطلاق.

العلوم الاجتماعية، لا سيما علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي تتجه إلى توفير الإجابة على السؤال ”لماذا“ أكثر من الإجابة على سؤال ”ماذا“ مما دعى إلى وضع مناهج التقرّب التي تستهدف تعلّم أساسيات السلوك الإنساني بالإضافة إلى إجراء العديد من الدراسات التي تؤسس العلاقات السببية.

كيف يمكن تأسيس علاقة بين شكل سلوكيات الأفراد والمواقف والتصوّرات فيما يختص بالأحداث التي يعيشونها؟ ما هي المعاني في الأوضاع التي يتم تأسيسها من الأفراد في شكل علاقة سببية فيما يذكرونه لتوضيح أسباب الحالات التي يعيشونها؟ نظرية العزو الذاتي التي تم تطويرها لإستهداف توفير الإجابات على هذا النوع من الأسئلة أصبحت مجالات التطبيق في مختلف المجالات ومختلف الجوانب الفرعية.

تهدف نظرية العزو الذاتي في الأساس إلى تفسير العلاقة بين أفكار الأفراد، سلوكياتهم، مواقفهم ومبادئهم وكيفية إهتمامهم بالاحداث مع إستهداف إيجاد الإجابات لهذه الأسئلة. بهذه الطريقة يتم توفير الدراسة المتعمّقة لتاريخ السلوكيات والتصرّفات والآثار والنتائج المترتّبة عليها. تم وضع هذه النظرية أول مرة في العام 1958 عن طريق هيدر Heider ليتم تطويرها فيما بعد عن طريق مختلّف المنظّرين على مر السنين. من بين الأسماء التي ساعدت على تطوير هذه النظرية (1979, Weiner (1986، Jones, Davis , Kelley, (1972); Lewis & Pin-trich & Blumenfeld (1985); Daltroy (1990); Daly (1996); Gredler (2001).

عرّف وينر Weiner إلى مجال علم النفس الإجتماعي تفسير نتائج دراسات وبحوث ميدانية مختلفة في مجالات الإجتماع، النفس وعلم النفس الإجتماعي تم إجرائها عبر إستخدام نظرية العزو الذاتي على نطاق واسع بهدف التركيز على تفسير سلوك الأفراد على أنفسهم والآخرين من حولهم. يظهر أن نظرية العزو الذاتي الخاصة بهيدر Heider مرّت بمراحل مختلفة خلال تطويرها. في البدء تم إيرادها مع نظرية (علم النفس للفطرة السليمة) لتقديم مقترح حول إستهداف فهم العلاقات المتبادلة بين الأفراد. وفّر هذا المقترح فحص أحداث الأفراد بتوضيحات مختلفة مع تحليلها وتفسيرها. كما عمل هيدر على تقسيم توضيحات الأفراد على الأحداث لتوفير الإستفادة من فهم نوع ”العزو“ في حدوث الوقائع مع فحصها وفق عنوانين منفصلين هما الداخلي (الشخصي) والخارجي (الظرفي).

تدافع نظرية العزو الذاتي عن العلاقة القوية بين إسناد الأفراد للأوضاع التي يعيشونها إلى النجاح وإسناد هذا النجاح إلى أنفسهم. (Weiner, 1980). بمفهومها الأساسي توفر النظرية تلخيص العلاقة بين الأفكار والمواقف الخاصة بالأفراد على النحو التالي:

- في حالة نجاح شخص في العمل فإنه سيعتبر أن هذا النجاح نابع منه (مثال من مهارته الخاصّة).
- في حالة رؤية شخص لنجاح خصمه في العمل فإنه سيعتبر أن هذا النجاح نابع من أسباب خارجية (مثال ان يكون نابعاً من الحظ فقط دون أي نوع من المؤثرات الخارجية).

- في حالة إقتراف شخص للخطأ أو فشله فإن معظم هذا النوع من الأفراد سيعزو السبب إلى الأسباب الخارجية بدلاً عن تحميل هذا الوضع لأنفسهم.

- في حالة حدوث الأخطاء من الآخرين فإن الأفراد تعزو هذا النوع من الأخطاء إلى الأسباب الداخلية حتى التفكير في إقتراف الخطأ نتيجة ضعف شخصية المخطئ أو فشله.

بهذا المعنى تظهر أربعة مجموعات مختلفة يعزي إليها الأفراد أوضاع النجاح والفشل: الطاقة، الجهد، الحظ وصعوبة العمل. يتم تقييم الطاقة والجهد بإعتبارهما من العوامل الداخلية حيث انهما يرتبطان بالشخص نفسه، أمّا الحظ وصعوبة العمل فيتم إعتبارهما من العوامل الخارجية. يظهر أيضاً في هذه المرحلة منهج التقرّب ثنائي الأقطاب في شكل عوامل داخلية / خارجية.

وجدت نظرية العزو الذاتي موقعاً للتطبيق في مجالات علم النفس الإجتماعي وعلم الإجتماع. حيث تم إستخدامها في الدراسات التي تهدف إلى فهم سلوكيات الرياضيين، مفاهيم النجاح والفشل والعلاقة السببية التي يتم تكوينها بين هذين الإثنين بالإضافة إلى توفير المفهوم النظري للدراسات الميدانية النوعية في مجالات التعليم. (Williams , Burden, 1997). بالإضافة إلى ذلك يظهر تطبيق هذه النظرية في مجال بحوث نظم المعلومات. (Gregor, 2006, Martinko, 2007 ,.vd). أمّا في مجال التعليم فتظهر دراسات مختلفة تم فيها إستخدام نظرية العزو الذاتي للبحث في المفاهيم مثل دراسة إدراك النجاح والفشل للطلّاب في الفئات العمرية المختلفة والأفراد الآخرين في المراحل التعليمية (Williams , Burden 1997; Pishghadam and Motakef, 2011). الحصول على الدرجات المرتفعة / المنخفضة (Williams, Burden , Al - Baharna, 2001). الدروس السهلة/ المحفوفة بالمخاطر (Cortes - Suarez Sandiford, 2008). بالإضافة إلى مجال التعليم تظهر نظرية العزو الذاتي في دراسة العلاقة بين نمو الطفل وردود الأفعال والإستجابة من الكبار تجاه الفشل (Folmer , diğerleri, 2008). أحد المنصّات الاخرى التي يتم فيها تطبيق نظرية العزو الذاتي هي تحليل الدوافع. حيث تظهر دراسات مختلفة تحلل العلاقة بين الجنس الإجتماعي والدافع بإستخدام نظرية العزو الذاتي. (Meece, Glienke, & Burg, 2006; Fatemi, Ashgari, 2012).

يظهر أيضاً أن العديد من الدراسات التجريبية في المجالات الإجتماعية المختلفة قد إستخدمت تطبيقات هذه النظرية. حتّى أن الدراسات التي تهدف إلى فهم الديناميكية بين مثلّث الضغوط بين الإيدز، الجنس والمجتمع أيضاً قد إستخدمت نظرية العزو الذاتي. (Badahdah, Alkhder, 2006). كما يظهر تطبيق نظرية العزو الذاتي في دراسة أخرى أجريت لدعم أسس المثليين جنسياً وحقوق المثليين جنسياً. (Haider - Markel, Joslyn, 2008). كما تم إستخدام نظرية العزو الذاتي في دراسات مختلفة تهدف إلى فهم العلاقة بين الإضطرابات الغذائية، الإحساس بالذنب والإقصاء عن المجتمع. (DeJong, 1980; Zwickerta, Rieg-er, 2013). كما تعتبر نظرية العزو الذاتي من النظريات التي يتم تطبيقها في مجالات التواصل أيضاً. (Manusov, Spitzberg, 2009). حيث ان مجالات التواصل في الزواج التي يتم فيها إستخدام نظرية العزو الذاتي يكون معظمها في شكل الدراسات التي يتم إجرائها بغرض بحث التواصل بين الأزواج في الرابطة الزوجية (شكل الحديث والسلوكيات). (Fincham , Bradbury, 1992; Sillars, vd., 2002). أثبتت الدراسات أن معظم الأشخاص الذين يتم وصفهم بالعدوانيين يتواجدوا في محيط تواصل سلبي (صوت مرتفع، هيمنة النقاش والشجار). بالإضافة إلى ذلك فإنه تتواجد نتائج مختلفة من حيث الأفكار في طبيعة مصدر السلبيات وسببها في علاقات الأزواج المتسّمة بالطبيعة العدوانية. من ناحية أخرى تشير الدراسات إلى تواجد العلاقة مع المؤثرات الديناميكية الخارجية (مثل الكحول).

إستهدفت الدراسات التجريبية التي أجريت عن الزواج والطلاق تحديد مدى عزو المسؤولية من الأفراد إلى أنفسهم في الاحداث التي تحدث طوال فترة الزواج وفهم مدى الإرتباط بالمؤثرات والأوضاع الخارجية سواء كانت خارج الزواج أو بين الازواج فيما بينهم. (Fincham & Brad-bury, 1992, Amato , Previti, 2003; Manusov, 2002). بالإضافة إلى ذلك تتواجد دراسات تهدف إلى تحديد مدى تحميل المسؤولية من الأطفال في فئة الشباب إلى الأبوين في المنازل التي حدث فيها الطلاق. (McManus , Don-ovan, 2012). كما يتواجد مجال آخر في الدراسات يهدف إلى تخمين إحتمال إنتهاء الزواج بالطلاق في حالات الزيجات المستمرّة بالإضافة إلى تخمين وقت حدوث الطلاق في حالات تواجد إحتمالات حدوث الطلاق. (Buehlman vd., 1992; Gottman, 1994; Gottman , Notarius, 2000). بالإضافة إلى ذلك تتواجد دراسات تطبيقية بإستخدام نظرية العزو الذاتي لتحديد التصوّرات والتوقّعات الخاصة بالبالغين بعد الطلاق من أنواع الدراسات التي تركّز على العناصر التي يراها البالغين سبباً في الطلاق او قضية "القرابة" بعد الطلاق (Schneller, 2001). بالإضافة إلى بحث العوامل المختلفة (مثل التعليم، المستوى الإجتماعي الإقتصادي) في إتخاذ القرار بالطلاق. (Tobaccowala, 2011).

1.5.3. محدّدات نظرية العزو الذاتي

جميع الإنتقادات لنظرية العزو الذاتي تصبُّ في أن النظرية تعمل بطريقة إختزالية ميكانيكية وبسيطة. كما تظهر الإنتقادات التي تعتبر أن النظرية تفترض تواجد التفكير العقلاني وهيكلية التفكير المنهجي للأفراد. تدفّق شكل الأسئلة في المقابلات شبه المنظّمة التي أجريت في إطار دراسات TBNA للعام 2014 تجعل من الإنتقادات التي تمّت للنظرية غير صالحة في هذه الدراسة. حيث أن الأسئلة المستخدمة في الدراسة إستهدفت فحص النهج التطوّري عن كيفية تكوّن رابطة الزوجية وفق تطبيقات مشاريع مشابهه من قصص الحياة وكيفية تطوّر علاقة الأزواج والمرحلة / المراحل التي تحدث فيها المشاكل في العلاقة وذلك بدلاً عن تأسيس علاقة منطقية مباشرة بين الأفراد والأحداث بغرض فحص أسباب الطلاق. وبالتالي فإن الأسئلة الموجّه إستهدفت تقييم علاقات الأفراد من جميع الجوانب لتوفير تحديد علاقة بين المشاكل التي عاشوها وبين ديناميكيات العلاقة ومبرّرات الطلاق فضلاً عن التوضيح العقلاني فقط لمبرّرات الأفراد في الطلاق.

الخصائص الديموغرافية للأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات
الخصائص الأسرية للأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات

الفصل 4

دراسة نوعية: الخصائص الديموغرافية والأسرية للمطلّقين الذين أجريت معهم المقابلات

في هـذا القسـم تـم إدراج بيانـات نوعيـة للتعريـف بشـكل عـام عـن فئـة الأفـراد المطلّقـين الذيـن أجريـت معهـم المقابـلات في إطـار الدراسـة النوعيـة في شـكل الخصائـص مثـل الجنـس الإجتماعـي، العمـر، المسـتوى العلمـي، وحـدة المسـكن في المنطقـة التـي يعيشـون بهـا، عـدد مـرّات الـزواج، فـترات الـزواج الأخـيرة التـي إنتهـت بالطـلاق، تواجـد الأطفـال، عـدد الأشـخاص الواجـب إعالتهـم سـواء كان في فـترة الـزواج او في الوقـت الحـالي، حجـم الأسرة، مسـتوى الدخـل وملكيـة المسـكن الـذي يعيشـون بـه.

1.4. الخصائص الديموغرافية للأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات

1.1.4. الجنس

تـم إجـراء المقابـلات مـع عـدد 410 فـرد بنسـبة 51٪ مـن النسـاء و 49٪ مـن الرجـال.

الجدول 4. جنس الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات (%)

	النسبة في المئة	العدد
النساء	51,2	210
الرجال	48,8	200
المجموع	**100**	**410**

2.1.4. العمر

معظـم الأشـخاص الذيـن أجريت معهم المقابلات (66٪) في الفئة العمرية مابين 35-49 عام. متوسـط الأعـمار للفئة التي أجريت معها المقابلات بشـكل عام هو 40، المتوسـط بالنسـبة للنساء 38، للرجال 42.

الجدول 5. الفئات العمرية وفق الجنس للأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات (%)

		المجموع	النساء	الرجال
	العدد	*410*	*210*	*200*
أصغر من سن 25		4,5	5,2	3,5
بين 25 - 34		29,5	31,6	26,6
بين 35 - 49		52,7	53,9	51,0
50 فما فوق		13,4	9,3	18,9
المجموع		**100**	**100**	**100**
متوسط العمر		*40,0*	*38,3*	*41,7*

3.1.4. وحدة الإقامة

تقريبـاً جميـع الأشـخاص الذيـن أجريـت معهـم المقابـلات (94٪) يعيشـون في مراكـز الولايـة / المحافظـة، كـما ان نسـبة 5٪ تعيـش في البلـدة أو القريـة.

الجدول 6. مكان الإقامة وفق الجنس للأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات (%)

		المجموع	النساء	الرجال
	العدد	*410*	*210*	*200*
ولاية / محافظة		94,6	96,2	93,0
بلدة / قرية		5,4	3,8	7,0
المجموع		**100**	**100**	**100**
متوسط العمر		*40,0*	*38,3*	*41,7*

4.1.4. المستوى التعليمي

تـم سـؤال المطلّقـين عـن آخـر مدرسـة تخرّجـوا منهـا. أكـثر مـن نصـف الأشـخاص الذيـن أجريـت معهـم المقابـلات (53٪) غـير متعلّمـين أو خريجـين مـن المرحلـة الإبتدائيـة. كـما أن نسـبة 29٪ مـن خريجـي المراحـل المهنيـة والثانويـة، ونسـبة 17٪ مـن خريجـي المـدارس العليـا. المسـتوى العلمـي للنسـاء أعـلى مـن الرجـال في الفئـة التـي أجريـت معهـا المقابـلات في إطـار الدراسـة. نسـبة الخريجـات مـن مراحـل التعليـم العـالي بـين النسـاء 20٪ كـما ان نسـبة الخريجـين مـن بـين الرجـال 18٪. نسـبة الخريجـات مـن المراحـل المهنيـة والثانويـة بـين النسـاء 32٪ ونسـبة الخريجـين بـين الرجـال مـن هـذه المراحـل 28٪. كـما أن نسـبة الأشـخاص غـير المتعلّمـين أو الخريجـين مـن المراحـل الإبتدائيـة في الرجـال مرتفعـة لنظيرتهـا في النسـاء.

الجدول 7. المستوى التعليمي وفق الجنس للأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات(%)

		المجموع	النساء	الرجال
	العدد	*410*	*210*	*200*
غير متعلم - تعليم إبتدائي		53,2	57,1	47,8
خريجي مدرسة ثانوية		29,8	28,3	31,9
خريجي تعليم العالي		17,0	14,7	20,3
المجموع		**100**	**100**	**100**

5.1.4. عدد مرّات الزواج

جـزء كبـير مـن الأشـخاص الذيـن أجريـت معهـم المقابـلات (81٪) تزوجـوا لمـرة واحـدة. نسـبة الـزواج أكـثر مـن مـرّة مرتفعـة قليـلاً لـدى الرجـال بالمقارنـة مـع النسـبة لـدى النسـاء.

الجدول 8. عدد مرّات الزواج وفق الجنس للأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات(%)

		المجموع	النساء	الرجال
	العدد	*410*	*210*	*200*
1 مرة		81,0	81,9	80,0
2 مرة		17,8	18,1	17,5
3 مرة		0,7	0,0	1,5
4 مرة		0,5	0,0	1,0
المجموع		**100**	**100**	**100**

6.1.4. فترة الزواج

متوسـط فـترة الـزواج للأشـخاص الذيـن أجريـت معهـم المقابـلات هـي 11 عـام. حيـث ان نسـبة 3٪ مـن الأشـخاص حـدث لديهـم الطـلاق في فـترة قصـيرة أقـل مـن 1 عـام، كـما ان نسـبة 26٪ حـدث لديهـا الطـلاق في فـترة مابـين 5-1 أعـوام، ونسـبة 24٪ في الفـترة مابـين 6-10 أعـوام، ونسـبة 47٪ في فـترة أكـثر مـن 10 أعـوام.

الجدول .9 فترة الزواج وفق الجنس للأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات(%)

		المجموع	النساء	الرجال
	العدد	*410*	*210*	*200*
أقل من 1 سنة		3,0	1,6	5,0
1 – 5 سنة		26,0	21,8	31,9
6 – 10 سنة		24,0	26,9	19,9
أكثر من 10 شنة		47,0	49,7	43,3
المجموع		**100**	**100**	**100**
فترة الزواج (سنة)		*11,2*	*11,7*	*10,6*

7.1.4. تواجد الأطفال

أكـثر مـن نصـف الأشـخاص الذيـن أجريـت معهـم المقابـلات (62٪) لديهـم طفـل او طفلـين. نسـبة النسـاء المطلّقـات بـدون تواجـد الأطفـال (16٪) أعـلى مـن نسـبة الرجـال (8٪).

الجدول 10. تواجد الأطفال وفق الجنس للأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات(%)

		المجموع	النساء	الرجال
	العدد	*410*	*210*	*200*
لا يوجد أطفال		11,3	8,3	15,5
1 – 2 طفل		62,1	61,7	62,7
2+ طفل		26,6	30,1	21,8
المجموع		**100**	**100**	**100**
متوسط عدد الأطفال		*2,1*	*2,1*	*2,0*

2.4. الخصائص الأسرية للأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات

1.2.4. حجم الأسرة في فترة الزواج والفترة الحالية

في المتوسط ينخفض عدد الأفراد في الأسرة مع الطلاق من 4 أشخاص إلى 3 أشخاص. من ناحية الجنس فإن النساء المطلّقات يعشن في أسر بأحجام أكبر (حجم الأسرة 3,4) بالمقارنة مع الرجال (حجم الأسرة 2,5).

الجدول 11. حجم الأسرة في فترة الزواج والفترة الحالية وفق الجنس (%)

	في الفترة الحالية			في فترة الزواج		
	المجموع	النساء	الرجال	المجموع	النساء	الرجال
العدد	*410*	*210*	*200*	*410*	*210*	*200*
شخص وحيد	21,7	7,6	36,5	0,0	0,0	0,0
2 – 3 أشخاص	45,6	50,0	41,0	39,3	37,6	41,5
4 – 5 أشخاص	25,9	34,3	17,0	48,8	47,1	50,5
6 أشخاص فما أكثر	6,8	8,1	5,5	11,7	15,3	8,0
متوسط حجم الأسرة	*3,0*	*3,4*	*2,5*	*3,9*	*4,1*	*3,8*

2.2.4. عدد الأشخاص الواجب إعالتهم في فترة الزواج او في الوقت الحالي

حوالي ثلاثة أرباع الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات في إطار الدراسة لديهم شخص/أشخاص واجب إعالتهم. جزء كبير من هؤلاء الأشخاص من الأطفال. تنخفض نسبة الرجال الذين يعيلون الأطفال بعد الطلاق في حين إرتفاع نسبة النساء اللاتي يتحمّلن مسؤولية إعالة الأطفال وأسرهم أيضاً.

يقل عدد الأشخاص الذين يجب إعالتهم مع الطلاق. (عدد الأشخاص الواجب إعالتهم في فترة الزواج: 1,9 شخص، في الفترة الحالية:1,4 شخص).

الجدول 12. عدد الأشخاص الواجب إعالتهم في فترة الزواج والفترة الحالية وفق الجنس (%)

	في الفترة الحالية			في فترة الزواج		
	المجموع	النساء	الرجال	المجموع	النساء	الرجال
العدد	*410*	*210*	*200*	*410*	*210*	*200*
ليس هناك من يجب إعالته / لم يكن هنالك	23,2	14,3	32,5	16,8	26,7	6,5
زوجتي / الزوجة السابقة	3,2	-	6,5	50,7	15,7	87,5
ابنتي	42,9	53,8	31,5	46,8	43,8	50,0
ابني	45,4	51,0	39,5	49,3	43,8	55,0
أمي	11,5	10,0	13,0	6,6	2,4	11,0
أبي	4,9	4,8	5,0	3,9	1,4	6,5
والدة زوجتي	-	-	-	2,7	2,9	2,5
والد زوجتي	-	-	-	1,5	2,4	0,5
أخرى	6,8	9,0	4,5	4,4	2,9	6,0
لا توجد اجابة	**1,7**	**1,4**	**2,0**	**2,9**	**5,7**	**0,0**
متوسط الأشخاص الذين تجب إعالتهم	*1,4*	*1,4*	*1,3*	*1,9*	*1,5*	*2,3*

3.2.4. مستوى الدخل والوضع المعيشي في فترة الزواج والفترة الحالية

أكثر المميّزات التي تبرز في هذه القضية هو وصول النساء إلى القوّة المالية التي يمكنهن التحكّم بها عند المقارنة بين فترة الزواج والفترة مابعد الطلاق. أوضح نسبة 46٪ من النساء عدم تواجد مصادر الدخل الخاصّة بهن في فترة الزواج، كما ان نسبة 11٪ فقط أوضحت عدم تواجد مصادر الدخل الخاصّة بهن بعد الطلاق. على الرغم من إزدياد نسبة الحصول على مصادر الدخل بعد الطلاق لدى النساء إلّا أن تواجد نسبة 11٪ يعني أن هؤلاء النساء محتاجات إلى المساعدة إلى من هم في محيطهن والأقارب. من الناحية الأخرى فإنه على الرغم من زيادة مستوى الدخل لدى النساء إلّا أن نسبة 70٪ لديها دخل 1.500 ليرة تركية فما دون.

أمّا عند النظر من ناحية الرجال يتضح ان نسبة الرجال بدون مصادر للدخل الشخصي منخفضة جداً في فترة الزواج مع زيادة ملحوظة في هذا الوضع بعد الطلاق. نسبة الرجال بدون مصادر الدخل الشخصي في فترة الزواج 2٪ إلّا أن هذه النسبة ترتفع إلى 8٪ بعد الطلاق. نصف عدد الرجال الذين

أجريت معهم المقابلات في إطار الدراسة لديهم مصادر دخل شخصية 1,500 ليرة تركية فما دون.

الجدول 13. الدخل الشهري في فترة الزواج والفترة الحالية وفق الجنس (%)

	في الفترة الحالية			في فترة الزواج		
	المجموع	النساء	الرجال	المجموع	النساء	الرجال
العدد	410	210	200	410	210	200
الدخل الشخصي لا يوجد / لم يكن يوجد	9,3	11,0	7,5	24,4	46,2	1,5
أقل من 800 ليرة تركية	22,0	29,5	14,0	13,2	13,8	12,5
800 – 1500 ليرة تركية	37,8	40,5	35,0	28,1	18,6	38,0
1501 – 2500 ليرة تركية	14,6	10,0	18,5	12,0	5,7	18,5
2501 – 3500 ليرة تركية	6,6	2,9	10,5	6,6	2,9	10,5
3501 – 5000 ليرة تركية	3,2	1,0	5,5	4,4	1,0	8,0
5001 – 9000 ليرة تركية	1,2	0,5	2,0	2,7	1,0	4,5
أكثر من 9001 ليرة تركية	1,7	0,5	3,0	0,7	0,0	1,5
لا توجد إجابة	4,2	4,3	4,0	8,1	11,0	5,0
المجموع	100	100	100	100	100	100
متوسط الدخل الشهري ليرة تركية	*1.526*	*1.141*	*1.929*	*1.416*	*701*	*2.119*

تم سؤال الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات في إطار الدراسة من الذين لديهم مصادر للدخل الشخصي حيث تم السؤال عن الوضع المعيشي فيما يختص بالأشخاص المسؤولين بإعالتهم بعد الطلاق. أكثر من نصف الأشخاص بقليل (53٪) أجاب بأن الوضع صعب أو صعب جداً. كما ان نسبة 33 ٪ أجابت بأن الوضع سهل أو سهل جداً خلال فترة الزواج مع إنخفاض هذه النسبة إلى 18٪ بعد الطلاق. يتضح أن النساء يعشن صعوبات أكثر قليلاً من الرجال فيما يتعلّق بالوضع المعيشي بالمقارنة بين فترة الزواج والفترة الحالية بعد الطلاق. نسبة النساء اللاتي يتعرّضن إلى الصعوبات في الوضع المعيشي بعد الطلاق ترتفع من 50٪ إلى 60٪، كما ترتفع

الجدول 14. الوضع المعيشي في فترة الزواج والفترة الحالية وفق الجنس(%)

	في الفترة الحالية			في فترة الزواج		
	المجموع	النساء	الرجال	المجموع	النساء	الرجال
العدد	*410*	*210*	*200*	*410*	*210*	*200*
سهل جداً	7,2	2,1	12,4	12,5	8,8	14,7
سهل	11,0	6,4	15,6	20,6	12,3	25,4
ليست بالسهل ولا بالصعب	23,8	24,5	23,1	20,6	15,8	23,4
صعب	25,1	23,9	26,3	22,2	20,2	23,4
صعب جداً	27,8	35,6	19,9	18,3	29,8	11,7
لا توجد إجابة	5,1	7,5	2,7	5,8	13,2	1,5
المجموع	100	100	100	100	100	100

4.2.4. ملكية مسكن الإقامة في فترة الزواج والفترة الحالية

حوالي نصف الأفراد يعيشون في منازل بالإيجار. نسبة الخروج إلى منازل بالإيجار بين الأفراد بعد الطلاق ترتفع لدى النساء. ترتفع نسبة النساء اللاتي يسكن في منازل الإيجار بعد الطلاق من 49٪ إلى 55٪، في حين أن هذه النسبة 44٪ لدى الرجال في فترة الزواج و 42٪ بعد الطلاق.

الجدول 15. ملكية المسكن في فترة الزواج والفترة الحالية وفق الجنس(%)

	في الفترة الحالية			في فترة الزواج		
	المجموع	النساء	الرجال	المجموع	النساء	الرجال
العدد	*410*	*210*	*200*	*410*	*210*	*200*
عائد للأسرة أو الاقارب (عدم دفع الإيجار)	46,8	41,9	52,0	48,1	45,7	50,5
بالإيجار	48,5	54,8	42,0	46,6	49,1	44,0
الإسكان	1,0	0,0	2,0	3,2	3,8	2,5
أخرى	2,9	1,9	4,0	1,0	0,5	1,5
لا توجد إجابة	0,7	1,4	0,0	1,2	1,0	1,5
المجموع	100	100	100	100	100	100

- سن الزواج
- قرار الزواج
- التعرّف على الزوج قبل الزواج
- التوقّعات الخاصة بالزواج قبل الزواج

الفصل 5

دراسة نوعية: تقييم الأفراد المطلّقين فيما يتعلّق بالفترة قبل

تـم طـرح أسـئلة مختلفـة في إطـار الدراسـة للحصـول عـلى المعلومـات التفصيليـة فيـما يتعلّـق بتكويـن وسـير مراحـل الـزواج. حيـث أحتـوت الأسـئلة المتعلّقـة بحـدوث الـزواج عـلى السـؤال عـن سـن الـزواج للأفـراد الذيـن أجريـت معهـم المقابـلات، كيفيـة إتخاذهـم لقـرار الـزواج، مـا هـو مـدى معرفتهـم لأزواجهـم قبـل الـزواج ومـاذا كانـت توقّعاتهـم مـن الـزواج قبـل الـزواج.

1.5. سن الزواج

متوسـط سـن الـزواج بالنسـبة للأفـراد الذيـن أجريـت معهـم المقابـلات هـو 25 عـام. متوسـط سـن زواج النسـاء 22 عـام، ومتوسـط سـن الـزواج للرجـال 28 عـام. ربـع النسـاء (25٪) تزوجـن تحـت سـن 18 عـام. هـذه النسـبة منخفضـة أكـثر لـدى الرجـال (2٪). هـذه النسـب الخاصّـة بمعـدلات سـن الـزواج بالنسـبة للأفـراد المطلّقـين تعتـبر موازيـة لنتائـج دراسـات بنيـة الأسـرة الهيكليـة في تركيـا للعـام 2011. نسـبة 28٪ مـن النسـاء تزوّجـن تحـت سـن 17 عـام ونسـبة 6٪ مـن الرجـال تحـت هـذه السـن.

يرتفـع سـن الـزواج مـع إرتفـاع المسـتوى التعليمـي للأفـراد المطلّقـين. متوسـط سـن الـزواج لـدى الأفـراد الغـير متعلّمـين أو خريجـي المراحـل الإبتدائيـة 23 عـام كـما ان متوسـط سـن الـزواج للأفـراد الخريجـين مـن التعليـم العـالي 28 عـام.

الجدول 16. سن الزواج بالتوافق مع الخصائص السكانية الديموغرافية المختلفة(%)

	العدد	سن 17 فما دون	سن 18 – 24	سن 25 – 34	سن 35 فما فوق	المجموع	متوسط العمر
المجموع	*410*	13,9	41,2	38,1	6,8	100	24,6
الجنس							
النساء	*210*	25,2	48,6	24,3	1,9	100	21,7
الرجال	*200*	2,0	33,5	52,5	12,0	100	27,6
العمر							
سن ٣٤ فما دون	*105*	16,5	50,4	33,0	0,0	100	22,5
سن ٣٥ فما فوق	*238*	12,9	37,6	40,0	9,5	100	25,4
التعليم							
بدون تعليم – تعليم إبتدائي	*224*	6,0	48,3	40,5	5,2	100	23,4
تعليم ثانوي	*116*	1,4	27,1	60,0	11,4	100	24,7
تعليم عالي	*70*	13,9	41,2	38,1	6,8	100	28,0

غالبيـة الأفـراد الذيـن تزوّجـوا في سـن مبكّـرة قبـل 20 عـام يعتـبرون أنهـم كانـوا صغـاراً جـداً عـلى الـزواج بالأخـص لـدى النسـاء. حيـث ذكـرن أن في هـذا العمـر لايكـون مـن الممكـن للشـخص التعـرّف عـلى متطلّباتـه وتوقّعاتـه الشـخصية ناهيـك عـن التوقّعـات والمتطلّبـات الخاصـة بالطـرف الآخـر. كـما أشرن إلى أنـه عنـد النظـر إلى المـاضي في يومنـا الحـالي يتضـح لهـن أنهـن تزوّجـن دون أن يكـون لديهـن أدنى فكـرة عـن ديناميكيـة الـزواج.

في القصـص التـي تـم روايتهـا ذكـرن أنهـن تزوّجـن دون أن يكـنّ عـلى إسـتعداد فيـما يختـص بالوظائـف والمسـؤوليات الداخليـة للـزواج. جـزء مـن الأفـراد يشـعر بالنـدم نتيجـة الـزواج دون مواصلـة الحيـاة التعليميـة. بالأخـص في المناطـق الريفيـة حيـث يتـم التشـجيع عـلى الـزواج في سـن مبكّـرة بإعتبـاره مـن المعايـير الإجتماعيـة فـإن العديـد مـن الأفـراد أشرن إلى زواجهـن دون أن يتـم سـؤالهن عـن رأيهـن.

"عمـر 18 عـام كان مبكّـراً جـداً. لم أكـن أعـرف مـا هـو وسـط الـزواج. في وقتنـا الحـالي الأطفـال لديهـم وعـي أكـثر. عنـد زواجـي كنـت أعـرف أن الحمـل يحـدث عـن طريـق تبـادل القبـلات فقـط". (إمـرأة، غـرب مرمـرة، *36* عـام).

"عمـر *14* عـام كان سـن مبكّـرة جـداً عـلى الـزواج. في عمـر *14* عـام يلعـب الاطفـال، إلّا أنـني كنـت في مرحلـة الـزواج في تلـك السـن. كان عـليّ أن أكمـل مدرسـتي عـلى الأقـل. لدينـا في قريتنـا تقليـد بأنـه لايتـم طلـب الفتـاة إذا تجـاوزت عمـر *20* عـام. لأنهـا تكـون ناضجـة ولاتقـل عـلى الفـور ويكـون مـن الصعـب التعامـل معهـا. ولكـن عندمـا تكـون الفتـاة بعمـر أقـل مـن *20* عـام فإنـه يتـم التحكّـم فيهـا كـما هـو الحـال في التحكـم في الأطفـال". (إمـرأة، جنـوب شرق الأناضـول، *36* عـام).

"إذا كان نفـس الوضـع متواجـداً حاليـاً لم أكـن لأتـزوج قبـل سـن *30* عـام. كـما أخـبرت مـن قبـل، لقـد تواعـدت مـع زوجـي لفـترة 3 أعـوام، وتزوجـت في سـن *22* عـام. لقـد كنـت طفلـة وكان هـو طفـل أيضـاً... وكأننـا كنّـا نلعـب لعبـة الـزواج". (إمـرأة، شرق مرمـرة، *39* عـام).

"كنـت في عمـر الأطفـال عندمـا حملـت طفـلي بـين ذراعـي وأنـا في عمـر *16* عـام. سـألت نفـسي حينهـا هـل هـذا طفـلي حقـاً، هـل هـذا طفـلي حقيقـة ...". (إمـرأة، منطقـة إيجـة، *40* عـام).

نسـبة لزواجهـن في سـن مبكّـرة يعتـبر جـزء مـن النسـاء أنـه ليـس لديهـن الإسـتعداد الـكافي "للحمايـة" مـن النواحـي النفسـية أو الجسـدية سـواء كان ذلـك عـن طريـق الـزوج أو مـن هـو في محيطهـن.

حيـث يعتقـدن أنهـن لـن يصبحـن صامتـات بـدون ردود أفعـال في مواجهـة السـلبيات التـي يعشـنها في حالـة الـزواج في سـن مبكّـرة. مثـال أنهـن ذكـرن كفـاح الأوضـاع مثـل العنـف، التدخّـل مـن المحيـط القريـب.

" أنـت غـير ناضجـة، ولاتعرفـين شـيئاً عـن الحيـاة، سـاذجة. كانـت ردود أفعـالي لتكـون مختلفـة مـع زوجـي وأم زوجـي في حالـة التصرّفـات السـيئة. ولكننـي فضلـت الصمـت. ولم أبـوح بشـئ. لقـد كنـت أفكـر فيـما سـيقولونه. إذا كان نفـس الوضـع متواجـداً حاليـاً لقلـت كل شـئ في عقـلي، لأن ذلـك ليـس عيبـاً". (إمـرأة، جنـوب شرق الأناضـول، *29* عـام).

"لاتسـتطيعي مواجهـة العنـف، ولاتسـتطيعي الإجابـة عنـه. لقـد كنـت حامـل بطفلتـي في سـن *18* عـام. ركلتنـي أخـت زوجـي عـلى بطنـي لقتـل طفـلي...". (إمـرأة، جنـوب شرق الأناضـول، *32* عـام).

بالأخـص الأفـراد الذيـن تزوجـوا في سـن الثلاثـين يعتـبرون أن السـن التـي تزوجـوا فيهـا هـي السـن المناسـبة للـزواج حيـث كانـوا يشـعرون بالإسـتعداد للـزواج مـن الناحيـة النفسـية والماليـة. بالإضافـة إلى ذلـك فقـد لعـب حافـز الحصـول عـلى الأطفـال دوراً في إتخـاذ قـرار الـزواج. كـما أن هنـاك مـن تـزوّج نتيجـة التأثـير أو الضغـط ممّـن في المحيـط نتيجـة التقـدّم في السـن.

"كنّـا نداعـب بعضنـا البعـض، كنّـا نخـرج سـوية لفـترة ثلاثـة أعـوام. كنّـا نرغـب في الحصـول عـلى الأطفـال." (إمـرأة، منطقـة إيجـة، *44*عـام).

"إنتظرنـا حتـى آخـر نقطـة. حتـى يحصـل هـذا وذاك. كان لـدي أصدقـاء في المصنـع ممـن تـزوج في سـن *20-25* عـام. جميعهـم واجـه الصعوبـات. أمّـا أنـا فقـد قلـت لنفـسي أننـي لـن أتـزوّج قبـل إكـمال كل شـئ". (رجـل، منطقـة إيجـة، *37* عـام).

"لقـد تزوجـت في سـن *28* عـام. أقسـم أنني لا أعتقـد أنني تزوجـت مبكـراً. إذا نظرنـا إلى الأمـر وفـق أمـي وأبي، فأنـا قد تزوّجـت متأخـراً جـداً." (رجـل، البحـر الأبيـض المتوسـط، *31* عـام).

2.5. قرار الزواج

تـم طـرح سـؤال كيفيـة إتخـاذ القـرار بالـزواج للأفـراد المطلّقـين. أوضحـت نسـبة 40٪ انهـم تزوجـوا وفـق الطـرق التقليديـة دون التعـرّف عـلى الزواجهـم، كـما اوضـح نسـبة 45٪ أنـه تـم إتخـاذ القـرار بالـزواج وفـق إختيارهـم وقرارهـم انفسـهم. نسـبة المتزوّجـين وفـق الهـروب مـن الأهـل 13٪.

ونسـبة المتزوجـين بالطـرق التقليديـة دون التعـرّف عـلى الأزواج ودون رضائهـم 11٪. بعبـارة أخـرى، الغالبيـة العظمـى مـن القـرارات في الـزواج تمّـت في ظـروف ضاغطـة لإرادة الأفـراد. حيـث يكـون مـن الهـام إظهـار أوجـه الإختـلاف في هـذه الإرادة.

بالأخـص النسـاء مـن ذوات المسـتويات العلميـة المنخفضـة والمتوسـطة فقـد أوضحـن أنهـن وجـدن في الـزواج وسـيلة للهـروب مـن محيـط الأسـرة الـذي يعيشـون بـه والمصاعـب والضغـوط التـي تواجههـن حيـث أوضحـوا القبـول والرضـاء للمرشّـح الـذي وجدتـه الأسـرة مناسـباً.

"كانـت لـدي علاقـة قبـل زوجـي. حيـث كنـا مرتبطـين لفـترة ٣ أعـوام. أنهيـت العلاقـة نتيجـة خيانتـه. ولكـن جميـع مـن في محيطـي كان يعلـم هـذه العلاقـة لـذا كانـوا يقولـوا أنـه عشـيقي، وأنـه خطيبـي، وأنـني لـن اتـزوّج بعـد ذلـك. أثّـر عـلي هـذا الوضـع كثـيراً. التواجـد في محيـط أسـرة محافظـة مختلـف جـداً، حيـث لم يكـن هنـاك تفهّـم للأوضـاع مثلـما هـو في اليـوم الحـالي. لـذا تزوّجـت عندمـا تعبـت مـن الناحيـة النفسـية". (إمـرأة، غـرب مرمـرة، 62 عـام، خريجـة مرحلـة إبتدائيـة).

"كيـف يمكننـي قـول ذلـك. إنهـا الضغوطـات... لقـد كان أخـي الكبـير ديكتاتـوراً... يغضـب ويـضرب. تزوجـت حتـى أهـرب مـن الـضرب. هـذا صحيـح. حتـى أنقـذ نفـسي مـن الضغوطـات وأعيـش في سـلام. هـذا كل مـافي الأمـر". (إمـرأة، وسـط الأناضـول، *40* عـام، خريجـة مرحلـة إبتدائيـة).

"لقـد توفيـت أمّـي. وكان أبي عدوانيـاً جـداً و غاضـب. لـذا ذهبـت إلى أختـي حتـى لا أكـون بجـواره. لم تكـن أختـي

الجدول 17. قرار الزواج بالتوافق مع الخصائص السكانية الديموغرافية المختلفة (%)

	العدد	الاختيار الذاتي، مع موافقة الأسرة	الاختيار الذاتي، مع عدم موافقة الأسرة	تم الترتيب بموافقة الأسرة	تم الترتيب مع عدم الرضاء التام	هروب / إختطاف	أخرى	لا توجد إجابة	المجموع
المجموع	*410*	33,4	11,2	29,8	11,0	12,7	1,5	0,5	100
الجنس									
النساء	*210*	28,1	13,3	30,5	16,2	10,0	1,4	0,5	100
الرجال	*200*	39,0	9,0	29,0	5,5	15,5	1,5	0,5	100
العمر									
سن 34 وأقل	*105*	38,3	6,1	29,6	11,3	11,3	3,5	0,0	100
35 – 49	*238*	27,7	14,3	31,9	10,9	14,7	0,4	0,0	100
سن 50 فما فوق	*57*	47,4	8,8	21,1	10,5	7,0	1,8	3,5	100
التعليم									
بدون تعليم – تعليم إبتدائي	*224*	20,5	12,1	33,5	16,5	15,6	0,9	0,9	100
تعليم ثانوي	*116*	37,9	10,3	29,3	6,9	13,8	1,7	0,0	100
تعليم عالي	*70*	67,1	10,0	18,6	0,0	1,4	2,9	0,0	100

ترغب بي لأنها متزوجة. زوجي هو أول من حضر لطلب الزواج. إضطررت للزواج من أول شخص. ليس لأنني طلبت ذلك ولكن لأنني أحسست بالرغبة في اللجوء إلى مكان آخر.“ (إمرأة، وسط الأناضول، *39* عام، خريجة مرحلة ثانوية).

أمّا بالنسبة للمقابلات التي تمّت مع الرجال فقد أفاد الرجال بأن أسرهم هي التي رغبت في زواجهم، وأنه تم توجيههم إلى تكوين الأسرة حتى أن الأسرة هي التي إختارت الزوجة بالنيابة عنهم. حيث إتخذوا قرار الزواج وفق التشجيع من الأسرة دون فرصة التعرّف على زوجاتهن السابقات. هذا الوضع ليس بأصحاب المستوى العلمي المنخفض فقط وإنما الرجال من أصحاب المستوى العلمي المرتفع أيضاً تعرّضوا للضغوط في الزواج من الأسرة.

”كانت شخصيتها متسقة. وكنّا شباباً في ذلك الوقت. لم يكن في مقدورنا التحدّث مع بعضنا البعض في الخارج. كما ان الأسرة رغبت في زواجنا. قالوا أنها فتاة من أسرة محترمة وغير ذلك..“ (رجل، إسطنبول، *57* عام، خريج مرحلة متوسطة).

”كانت أسرتي تمارس الضغوطات كثيراً. أظن أن هذا الامر كان مؤثراً دون أن أشعر به. ربما لم أكن لأتزوج لولا الضغوطات وذلك لأن الزواج كان شيئاً بعيداً بالنسبة لي...“. (رجل، وسط الأناضول، *45* عام، خريج ماجستير).

”... لم أرى زوجتي أبداً خلال فترة طلب الزواج. عندما كنت عازباً كنت أقول انه يجب أن أرى الزوجة قبل إتخاذ القرار، حيث كنت أقول أن الشخص الذي سأتزوجه سيكون هاماً. نحن لم نطلب بعضنا البعض ولكننا لم نستطع رفض طلب الأسرة. ولم نستطع مواجهة الكبار في الأسرة“. (رجل، شمال شرق الأناضول، *40* عام، خريج مرحلة إبتدائية).

3.5. التعرّف على الزوج قبل الزواج

عند تقييم مراحل الزواج تمّت أيضاً مناقشة مراحل الوقت الذي قضاه الازواج قبل الزواج مثل فترة التعرّف، الخطبة. أكثر من النصف بقليل (56٪) من الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات ذكروا انهم قضوا فترة تعارف مع الازواج لفترة 1-2 عام قبل الزواج. من الناحية الأخرى فقد أوضح نسبة 9٪ من الأفراد المطلّقين انهم لم يقضوا أي وقت مع أزواجهن قبل الزواج. فترة قضاء الوقت مع الزوج في الأفراد الغير متعلّمين أو خريجي المراحل الإبتدائية منخفضة بمتوسط 1,4 عام. نسبة الأفراد الذين لم يتعرّفوا على الأزواج في هذه المجموعة 12٪. أمّا النسبة في خريجي التعليم العالي فهي منخفضة جداً (1٪).

من الناحية الأخرى فإن فترة التعرّف التي يقضيها الازواج معاً قبل الزواج ليس بالضرورة أن تحمل الشروط المناسبة لتوفير التعارف بين الازواج دائماً. حيث يظهر أن غالبية الأزواج الذين قضوا فترة للتعارف قبل الزواج لم يستطيعوا الحصول على العلاقة العميقة التي توفر التعارف بشكل كافي قبل الزواج. الفترة التي يقضيها الأفراد قبل الزواج

توفر فرصة التعرّف على الشخص بشكل أفضل إلّا أنه يظهر أن العلاقات يمكن أن تكون محدودة جداً حتى في أنواع العلاقات التي تستمر لفترات طويلة. جزء من القصص التي تمت روايتها توضّح أنه حتى إذا كانت فترات التعارف فترات طويلة فإنه يمكن أن تتميّز بمحدودية التواصل مثل عدم التحدّث، التواصل من على البعد او عن طريق النظرات، إرسال الأخبار عن طريق الآخرين، التخاطب عن طريق الهاتف أو الرسائل او الحديث لفترات قصيرة جداً.

مثال إمرأة مطلّقة أشارت إلى فترة التعارف التي قضوها لفترة 10 أعوام قبل الزواج والتي أوضحت عدم معرفتها بزوجها قبل الزواج بهذه العبارات:

”أبداً. كنّا ننظر إلى بعضنا البعض من النافذة فقط. لم يكن أبي يمنح الإذن للخروج. لم يكن هناك وقت لأعرفه. كنّا نتحدث في الطريق من خلال الهرب بعيداً عن الأعين. وكنا نرسل الرسائل. هذا كل مافي الأمر“.

”لم نقضي الوقت معاً. وإنما كان الحديث دائماً عبر الهاتف. كنا نتحدث كثيراً. أظن أننا دفعنا اجرة الهاتف مثل أجرة أثاث المنزل.“ (إمرأة، غرب الأناضول، *34* عام).

الغالبية العظمى من النساء والرجال الذين أفادوا أنهم لم يروا او يتعرّفوا على الزوج قبل الزواج هم من الذين تزوّجوا بالشكل التقليدي. كما ان هناك البعض ممّن أفاد أنه لم يكن هناك وقت تم قضائه معاً سواء كان ذلك في فترة التعارف أو الخطبة. كما أن البعض الآخر أفاد أنه رأى الزوج يوم الزواج فقط.

الجدول 18. الفترة بين التعرّف على الزوج والزواج بالتوافق مع الخصائص السكانية الديموغرافية المختلفة (%)

	العدد	لم يلتقيا أبداً قبل الزواج	1سنة أو أقل (12 شهرا أو أقل)	1 – 2 سنة	أكثر من 3 سنة	المجموع	المتوسط (بالسنة)
المجموع	*410*	8,5	15,6	56,1	19,8	100	1,6
الجنس							
النساء	*210*	9,5	13,3	55,7	21,4	100	1,6
الرجال	*200*	7,5	18,0	56,5	18,0	100	1,7
العمر							
سن 34 فما دون	*115*	5,2	14,8	58,3	21,7	100	1,5
سن 35 فما فوق	*295*	9,8	15,9	55,3	19,0	100	1,7
التعليم							
بدون تعليم – تعليم إبتدائي	*224*	12,1	16,5	57,6	13,8	100	1,4
تعليم ثانوي	*116*	6,0	12,9	56,0	25,0	100	1,8
تعليم عالي	*70*	1,4	17,1	51,4	30,0	100	2,1
فترة الزواج							
أقل من 3 سنة	*67*	7,5	13,4	55,2	23,9	100	1,7
4 – 5 سنة	*51*	9,8	19,6	56,9	13,7	100	1,7
6 – 10 سنة	*97*	7,2	17,5	54,6	20,6	100	1,7
أكثر من 10 سنة	*195*	9,2	14,4	56,9	19,5	100	1,6

”لم أكن أعرفه قبل الزواج. أسرتي بحثت عنه ووجدوه. تقابلنا اول مرة عند زواجنا“. (رجل، شمال شرق الأناضول، *45* عام).

”لم أكن على علم بالأمر. لم أكن أعرفه. حان موعد الزواج. ذهبت. رأيت وجه زوجي بعد أسبوع“. (إمرأة، إسطنبول، *29* عام).

”إستمرت فترة الخطبة لشهرين. لم نخرج سوياً ونجلس في الخارج ولو لمرّة واحدة خلال هذه الفترة“. (رجل، وسط الأناضول، *30*عام).

امّا بالنسبة لمن أفاد أنه تزوّج وفق إختياره فيتواجد في هذا النوع من الأفراد من إتخذ قرار الزواج في فترة قصيرة بالإضافة إلى الإشارة إلى أنه لم يتم منح الأولوية لتعرّف الأفراد على بعضهم البعض في الفترة قبل الزواج.

"إستمرّت فترة التعارف لحوالي خمسة أشهر. لقد كان رجلاً أراه من مساء لآخر. لقد كنت أسكن في الداخلية. وكان هو يسكن مع أسرته. تزوّجت الرجل الذي كنت أراه *2-1* ساعة في المساء عند الخروج من المدرسة ولفترة *5* أشهر. طبعاً لم يكن نفس الرجل ... لقد تزوّجت الرجل الذي رأيته فقط، ولكن كانت هناك جوانب أخرى لم أراها...". (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *30* عام).

"رأيته ثم إنقضت فترة الخطبة ١ عام. لم يكن هناك فترة التعارف أو الصداقة كما هو الحال في الشباب اليوم. كنّا نتقابل بين الحين والآخر خلال فترة الخطبة. هذا كل مافي الأمر..." (رجل، منطقة إيجة، *54* عام).

أمّا بالنسبة للأفراد الذين تزوّجوا وفق الهرب / التهريب فإنه يكون لديهم وقت أكثر في التعرّف على الزوج قبل الزواج. يتم إعتبار وضع الهرب بالنسبة للأفراد هو فترة التعارف بمعنى انه الوضع "الذي يكون فيه رضاء من الفرد بدون تواجد الرضاء من الأسرة". من ناحية أخرى يظهر أيضاً أنه لايتم منح فرصة لفترة التعارف بالمستوى المطلوب في حالة المناطق أو الأسر التي تنظر إلى العلاقة قبل الزواج بشكل سلبي. أمأ في الحالات الاخرى من حالات الخطف والإحتجاز فإن قرار الزواج لايتم أخذه بالرضاء بين الطرفين.

"في القرية. حيث الجهالة ... كنّا نتحدث. بشكل طفولي ... تقابلنا لفترة ١ شهر. كان هو أول شخص أتحدث معه. وقد إستطاع أن يهرّبني بشكل ما ..." (إمرأة، غرب مرمرة، *31* عام).

"الآن يكون من الضروري أن يتعرّف الإنسان على الآخر. طبعاً نحن تحدّثنا في الهاتف فقط لفترة ستة أشهر. لم نتحدث وجهاً لوجه. ولكن كل شئ حدث فجأة. عندما قلت لها خذيني معك طبعاً إستسلمنا للحماس في تلك اللحظة. لحظة غفلة... ذهبت معها، وحصلت ما كنت أريده ... " (رجل، البحر الأبيض المتوسط، *39* عام).

"ليس لدينا فترات تعارف في مناطقنا. وذلك وفقاً لتقاليد القرية. لايمكنك التواجد معه في مكان واحد. ولم يكن يتم إرسال الفتيات إلى أماكن كثيرة. حيث يجب تواجد الأم أو الأب لنذهب إلى البقال أو المدينة أو التسوق. طبعاً تحدثت مع زوجي عبر الهاتف ولكنها كانت لفترة شهر. فترة شهر واحد فقط. لم نتواجد بجوار بعضنا البعض بشكل آخر". (إمرأة، منطقة إيجة، *36* عام).

"والله أنا لم أتعرّف عليه، هو الذي رآني وأُعجب بي وأخطفني. شئ غاية في السخافة. لم أكن أعرفه. لم يكن هناك فترة تعارف. لم يكن هناك عشق أو حب ... إحتجزني لفترة خمسة أيام بعد ذلك تم تدخّل الأسر ثم وجدت نفسي في مرحلة الزواج..." (إمرأة، إسطنبول، *38* عام).

بإختصار، يُعتقد أن جزء كبير من الأفراد المطلّقين لم يتعرّفوا على أزواجهم بالشكل الكافي قبل الزواج. أحد المبرّرات لهذا الوضع هي تمضية الوقت المحدود مع الزوج قبل الزواج أو الزواج دون الإلتقاء وجهاً لوجه. أمّا المبرّر الآخر فهو الإعتقاد أنه لايمكن إظهار الوجه الحقيقي للطرف الآخر حتى في حالة تواجد فترة التعارف أو الخطبة. بالإضافة إلى ذلك تم توضيح إفادات بأنه لايمكن معرفة الشخص قبل التواجد معه والعيش معه في منزل واحد.

"إعتقدت أنني لم أعرف أو عرفت زوجتي وذلك لأننا لم نلتقي وجهاً لوجه. لم ترى مرض الصرع الذي أعاني منه. كانت تتركني وتذهب دائماً بعد الزواج..." (رجل، غرب الأناضول، *31* عام).

"يقول الشباب لبعضهم البعض ما يود الطرف الآخر ان يسمعه. لذا يكون من المستحيل فهم شئ دون مشاركة نفس المنزل. يكون التعرّف وفق التسوّق مع بعضكم البعض، إعداد الطعام والحياة مع بعضكم البعض. ما الذي يمكن معرفته في حالة عدم تواجد هذه الأشياء والتواجد بجوار بعض لفترات قصيرة *2-1* ساعة !" (رجل، منطقة إيجة، *62* عام).

"لقد قلت له أنني لا أحب الغيرة أبداً وهو قال أنه لايغير أبداً. بعد الزواج نظرت في إحدى المرّات لأرى أن هذا الرجل ليس هو نفس الرجل الذي تزوجته. لم يكن يسمح لي حتى بالخروج إلى الشرفة". (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *47* عام).

"لقد رأينا بعضنا البعض مرّات مختلفة. كتبنا وتبادلنا

الرسائل. هل يمكن أن يتعرّف شخص على الآخر في فترة شهر؟" (إمرأة، غرب البحر الأسود، *36* عام).

4.5. التوقّعات الخاصة بالزواج قبل الزواج

تقييمات الأفراد المطلّقين فيما يختص بالتوقّعات قبل الزواج جميعها تظهر في المعايير بين الجنسين في المجتمع بالأخص التفريق بين الجنسين.

بعبارات أخرى، معظم توقّعات الرجال من الزواج تكون الإستقلالية بإعتبار رعاية المسكن والتقاليد المستقلّة عن المستوى العلمي بالإضافة إلى الإشارة عن الإحتياجات الخاصّة أمّا النساء فيشرن إلى عالم من المشاعر والعواطف ملئ بالقيمة والتوقّعات.

"ما الذي يمكن أن يرغب به الإنسان، يرغب في السلام عند العودة إلى المنزل، الطعام، النظافة..." (رجل، البحر الأبيض المتوسط، *53* عام).

"هناك العديد من التوقّعات من الزواج... تنظيم المنزل، ترقّب طريق الزوج، رعاية الأطفال، النظافة..." (رجل، شرق مرمرة، *40* عام).

"ما الذي تصنعه ربّة المنزل على سبيل المثال! أقل شئ هو انه عندما تذهب إلى المنزل لاترى الفوضى من حولك. ما الذي تصنعه إمرأة ليس لديها أطفال. يجب عليها رعاية المنزل..." (رجل، جنوب شرق الأناضول، *27* عام).

"حلم كل فتاة هو الحب وأن تكون محبوبة ومشاركة الوحدة.." (إمرأة، وسط الأناضول، *54* عام)

"حياة مختلفة. كنت أعتقد أنني سأكون سعيدة على الدوام. بتواجد شخص بجواري دائماً ... كنت أحبّه جداً، وكنت أعتقد أنه يحبني جداً، كنت أقول أنني سأحب كثيراً، وسأكون سعيدة جداً، وسيكون لدي أطفال، وستكون لي أسرة جميلة". (إمرأة، غرب مرمرة، *25* عام).

"مثلي كمثل كل إمرأة تحلم بالحياة الأكثر سعادة الأكثر سلام. حيث يجب عليك الذهاب مع زوجك إلى الساحل ممسكين بأيدي بعضكم البعض. أو تناول الطعام في وجبة رومانسية". (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *36* عام).

أشار الرجال في خلال التوقّعات إلى عبارات محسوسة مثل الحاجة إلى السلام والوئام. كما أن جزء نادر أفاد عن التوقّعات العاطفية مثل الحب، الإرتباط والصداقة. الجدير بالإشارة الصورة التي يرسمها الرجال الذين أجريت معهم المقابلات للزوجة التي تستقبله بالإبتسامة على الوجه.

"قلت لها كل ما عليك فعله هو إظهار الوجه المبتسم ورعاية الأطفال! أريد وئام في المنزل وليس شيئاً آخر" (رجل، شمال شرق الأناضول، *28* عام).

"ما أتوقعه من الزوجة هو المحبة والوئام! دون الشكوى المتكررة". (رجل، شرق مرمرة، *41* عام).

"أن تستقبلني بمرحباً بك بوجه مبتسم مع الرعاية عند العودة من العمل. لن يكون هناك مشكلة إذا لم تعد الطعام في ذاك اليوم. يمكننا طلب الطعام من الخارج. يكون من المهم إظهار الإعتناء والإهتمام ...". (رجل، *36* عام، فان)

"إذا كنت قد تزوجت في سن *17* فإنني أرغب في أن نكون معاً حتى سن *70* بمعنى حتى الممات. بمعنى البقاء معاً لفترة طويلة ...". (رجل، البحر الأبيض المتوسط، *40* عام).

"كل ما أرغب به هو إمرأة تقول لي مرحباً بك عند العودة إلى المنزل. محترمة، تستدعي الإحترام، محبّة، ناعمة... كل الرجال يرغبون في نفس الشئ". (رجل، غرب البحر الأسود، *53* عام).

إحدى التوقّعات الاخرى للأفراد من الزواج هي تغيير الأوضاع غير المرغوب فيها في حياتهم من خلال الزواج. حيث أن معظم النساء الذين أجريت معهن المقابلات يعرّفن عن هذا الوضع بشكل عام بالهروب والتخلّص من ضغوطات الأسرة والأمور المشابهه أمّا بالنسبة للرجال فيكون الوضع في إكمال النواقص التي يشعرون بها أو توفير الإستقرار في الحياة.

"لم تكن حياتي منتظمة في ذلك الوقت. وددت في الحصول على قليل من النظام. كانت علي آثار السرعة والعجلة وفق العزوبية وسن العشرين. لذا قلت أنه يجب ان أتوقف قليلاً. أعيش حياة المنزل، أحضر إلى المنزل، ليكن لدي المحبّة والوئام في المنزل، مع الحساء في الوعاء، والغسيل في الماكينة. دون أن أرتبط بأسرتي كثيراً. مثل

أبي وأمي ...“ . (رجل، غرب البحر الأسود، *46* عام).

”لم أتعرّف على أبي قط. أبي شهيد. هذا كان له الأثر الكبير في تأسيس الأسرة...“ (رجل، إسطنبول، *31* عام).

”تتربين في أسرة مليئة بالضغوطات. مع تحديد الحرية بالكامل. دون الحصول على أي حرية. لايرغبون حتى في حصولي على التعليم .. أطفال لرجل بخيل على الرغم من أنه غني ... تقرأين في ظروف محدودة. لذا تفكرين في أول الامر أن الزواج سيكون أفضل بكثير. على الأقل لايوجد ضرب، لايوجد شتائم أو إحتقار. لايوجد هذا النوع من الضغوط. تفكرين في أنك ستدخلين إلى وسط مثل هذا“. (إمرأة، منطقة إيجة، *44* عام).

”كان هدفي الوحيد هو التخلّص من ضغوط الأسرة. حيث كنت أقول أنني تخلّصت منها“. (إمرأة، وسط البحر الأسود، *40* عام).

جزء من الأفراد المطلّقين أفادوا بأنهم لم يكونوا على مستوى كامل من النضج في تلك الفترة فيما يختص بتوقّعاتهم من الزواج. بالأخص الأفراد الذين تزوّجوا في فترات مبكّرة أو قبل سن 18 عام حيث يصرّح هذا الجزء بعبارات صريحة بانه لم يكن لديهم النضج للتوقّعات.

”لم يكن هناك أي شئ .. لقد كنا أطفالاً. لم يكن في مقدورنا معرفة شئ ... لقد تزوجنا قبل أن أدخل في سن *15* عام“. (رجل، غرب البحر الأسود، *62* عام).

”لقد كنت في سن *16* عام أثناء الخطبة. بمعنى أنني كنت طفلةً... ترين الأصدقاء يتزوجون في محيط القرية. يخطبون وبالتالي لاتفكّرين بشكل منطقي أبداً... لا أعلم ماذا يمكن أن يفكر الإنسان في تلك السن بذلك العقل؟ ما الذي يمكن أن يتوقعه الإنسان من الزواج في تلك السن؟“. (إمرأة، وسط الأناضول، *30* عام).

”حقيقة لم أعلم ماذا يمكنني أن أتوقعه في تلك السن. لقد قلت نعم فقط. حيث قلت أنه لدي منزلي الخاص من الآن فصاعداً وسوف أحصل على الإذن من زوجي وليس من أبي. السن *17* ...“. (إمرأة، منطقة إيجة، *42* عام).

تم طرح الأسئلة إلى الأفراد المطلّقين الذين أجريت معهم المقابلات فيما يختص بالتوقّعات قبل الزواج بالإضافة إلى توقّعات أزواجهم السابقين من الزواج. يعتقد جزء من الرجال الذين أجريت معهم المقابلات أن توقّعات زوجاتهن ال سابقات من الزواج تنحصر جميعها في التوقعات المادية. أمّا النساء فقد أشرن إلى التقييم فيما يختص بتوقّعات أزواجهن بشكل أكثر حيادية.

”كان لديها توقّعات كبيرة فيما يختص بالنواحي المادية، طلبت سيارة فأشتريتها لها. طلبت منزلاً فأشتريته... ما الذي يمكنني أن أفعله أيضاً حتى تصفحي عني. أنا لست مصنعاً على كل حال“. (رجل، غرب مرمرة، *51* عام).

”لأنها تعرّضت إلى المصاعب وفق بنية أسرتها فقد فضّلتني لأنني موظف. بمعنى أنني ضمان من أجل المستقبل. لأنه كانت لديها توقّعات من الناحية المادية“. (رجل، جنوب شرق الأناضول، *32* عام).

”لقد كانت تقول لي ليكن لدينا عمل بالتأمين ولنذهب إلى المدينة. بهذا السبب ذهبت إلى المدينة وعملت كحارس لفترة عامين. بمعنى أنها كانت تود العيش في حياة المدينة“. (رجل، جنوب شرق الأناضول، *49* عام).

”كانت لديها توقّعات من الحياة، بالطبع أن يكون مستوى الرفاهية مرتفع وما إلى ذلك. كانت تسعى بجهد إلى ذلك“. (رجل، غرب مرمرة، *44* عام).

”نسبة لأنه إنفصل من زوجته وفق عدم التفاهم فيما بينهما فإن توقعاته كانت في المنزل السعيد والمنظّم..“ (إمرأة، وسط الأناضول، *37* عام)

”توقعاته أيضاً كانت مشابهه. تكوين الأسرة، الزواج، تأسيس الإنتظام والإستقرار. لقد كان يرغب في ذلك“. (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *31* عام).

من الناحية الأخرى يظهر أن الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات كانت لهم عبارات وإفادات واضحة فيما يختص بتوقّعاتهم دون قول شئ عن توقّعات الأزواج السابقين. حيث يكون المبرّر في المنظور الوحيد للزواج دون إدراك توقّعات الطرف الآخر ربّما في عدم التعرّف الكافي على الطرف الآخر قبل الزواج.

كما يظهر أن عدم توافر الإدراك بين الطرفين يؤدي إلى نقصان التواصل المفتوح بين الزوجين خلال فترة الزواج.

”أعلم ... يظن الإنسان أن هذا تشابه ولكن عند رؤية التصرفات ... لا أعلم ...“ (رجل، شمال شرق الأناضول، *45* عام).

”لا أعلم م الذي كان يتوقعه. غالباً أن يكون سعيداً، مجتمعاً مع الشخص الذي يريده ولكن أظن أن فكرته تغيرت بعد ذلك. لا أعلم. لم يكن شخصاً يحكي عن مشاعره كثيراً“. (إمرأة، غرب مرمرة، *39* عام).

- تقييم مرحلة الزواج
- أسباب الطلاق
- مراحل فترة الطلاق

الفصل 6

دراسة نوعية: تقييم مراحل الزواج والطلاق

في هـذا القسـم تمـت مناقشـة مـدى تلبيـة أو عـدم تلبيـة توقّعـات الأفـراد مـن الـزواج. كـما تـم توضيـح أنـواع المشـاطل في الزيجـات التـي تنتهـي بالطـلاق مـع تحليـل العلاقـة بـين المشـاكل في الـزواج وأسـباب الطـلاق. تـم أيضـاً توضيـح أسـباب الطـلاق التـي تعتـبر الهـدف الرئيسـي مـن هـذه الدراسـة بشـكّل مفصّـل في هـذا القسـم. كـما تـم في القسـم الأخـير إسـتعراض كل مـن مراحـل فـترة الطـلاق، تقـرّب الشـخص المتّخـذ لقـرار الطـلاق وتقـرّب الـزوج مـن قـرار الطـلاق، العوامـل التـي تـؤدي إلى تسـهيل أو تعقيـد قـرار الطـلاق، العلاقـة مـع الـزوج بعـد قـرار الطـلاق، أسـاليب التعامـل مـع العواطـف في مرحلـة الطـلاق وآليـات الدعـم.

1.6. تقييم مرحلة الزواج

1.1.6. تلبية التوقّعات من الزواج

تـم إسـتعراض توقّعـات الأفـراد مـن الـزواج في القسـم الخامـس أمّـا في هـذا القسـم فقـد تـم توجيـه سـؤال مـا إذا كان قـد تـم تلبيـة أو عـدم تلبيـة هـذه التوقّعـات حيـث تـم التحقيـق بعمـق في نواحـي النقـاط التـي كانـت مرضيـة لـلأزواج ومـا هـي النقـاط التـي لم يتـم فيهـا تلبيـة التوقّعـات بـين الأزواج. في معظـم المقابـلات التي أجريـت مـع الأفـراد يشـير الأفـراد إلى عـدم تحقـق التوقّعـات الخاصـة بهـم مـن الـزواج. عـدم تحقـق التوقّعـات الخاصـة بالأفـراد مـن الـزواج يحـدث وفـق العديـد مـن الأسـباب، أكـثر أنـواع الأسـباب التـي يتـم ذكرهـا عـلى النحـو التـالي: عـدم تواجـد الحـب والإحـترام المتبـادل، عـدم الإهتـمام واللامبـالاة مـن أحـد الأزواج، عـدم التواصـل وعـدم تواجـد الإمكانيـات الماديّـة.

”لم يتـم تحقيـق التوقّعـات عـلى الإطـلاق، لقـد كنـت أرغـب في الـزواج السـلمي. حيـث أظـن أنـني كنـت سـأكون سـعيدة لأنـني إعتقـدت في بـادئ الأمـر أنـه مناسـب لي مـن حيـث المسـتوى الفكـري إلّا أن ذلـك لم يحـدث. لـذا لم تكـن لـدي العديـد مـن التوقّعـات مثـل أن يحـدث هـذا أو ذاك أو أن يشـتري لي هـذا الشـئ عنـد زواجنـا، عـلى الإطـلاق ...“ (إمـرأة، وسـط الأناضـول، *33* عـام).

”لم نكـن أسرة. لقـد كنـت أرغـب في أن نصبـح أسرة. لأنـه كانـت لـدي أسرة، أمّـي، أبي وأخـي. كنـت قـد تزوجـت أيضـاً لكننـا لم نصبـح أسرة.“ (إمـرأة، البحـر الأبيـض المتوسـط، *31* عـام).

جـزء مـن الأفـراد الذيـن أفـادوا أنـه لم يتـم تحقيـق التوقّعـات الخاصـة بهـم مـن الـزواج أشـاروا إلى أنهـم لم سـتطيعوا تأسـيس الإسـتقرار المطلـوب مـن الـزواج أمّـا الجـزء الآخـر فقـد أشـار إلى أنـه تـم تحقيـق التوقّعـات في الأعـوام الأولى مـن الـزواج إلّا أن الأمـر تغـيّر بعـد ذلـك.

”لقـد كان يقـدّم لي الكثـير مـن الوعـود ويحدّثنـي الكثـير عـن الأشـياء الجميلـة. كـما يُقـال، الشـهر الأول هـو شـهر السـعادة ثـم يتغـيّر الأمـر بعـد ذلـك. وكان الأمـر كذلـك في حقيقـة الأمـر، لقـد شـهدت العديـد مـن الأشـياء السـيّئة. في بـادئ الأمـر كانـت هنـاك أشـياء جميلـة لكننـي عشـت المسـاوئ طـوال فـترة زواجـي ولم يكـن بإمـكاني إتخـاذ خطـوة رجعيـة.“ (إمـرأة، غـرب البحـر الأسـود، *39* عـام).

”بمعنـى الكلمـة، قليـل مـن هـذا وكثـير مـن ذاك، كانـت *3-2* أعـوام الأولى جيّـدة. كانـت التوقّعـات تتحقـق. كان كل شـئ يسـير عـلى مـا يـرام، كان كل شـئ جميـلاً. حتـى أننـا كنـا ندّخـر المـال. حتـى أننـا إسـتطعنا شراء سـيارة...“. (إمـرأة، جنـوب شرق الأناضـول، *26* عـام).

”كان أول توقعـاتي هـو السـعادة وبنـاء عـش الزوجيـة. بمعنـى الكلمـة، لا أدري مـاذا يمكننـي القـول ولكننـي أصبحـت أكـثر إجتماعيـة بفضلـه. كان الأمـر كذلـك في بـادئ الأمـر ولكنّـه تحـوّل بعـد ذلـك إلى جهنّـم. لأننـا كنّـا قـد فكّرنـا بشـكل خاطـئ في بدايـة الأمـر. كان إختيـاراً خاطئـاً...“. (إمـرأة، البحـر الأبيـض المتوسـط، *20* عـام).

”في الأيـام الأولى نعـم. في الأخـيرة لا ومـن كل النواحـي. أنـت لسـت سـعيداً وتحـاول التـماشي مـع زواج لسـت سـعيداً بـه. مـا الـذي يمكنـه أن يحـدث أيضـاً في مثـل هـذا الوضـع ...“. (رجـل، شرق مرمـرة، *39* عـام).

الأجوبـة التـي تـم الحصـول عليهـا مـن كل مـن النسـاء والرجـال فيـما يختـص بالتوقّعـات مـن الـزواج توضّـح تشـابهاً بالأخـص في النواحـي العاطفيـة. حيـث كان مـن المثـير للإهتـمام ذكـر العلاقـات العاطفيـة بشـكل أكـثر في إنتقـادات الرجـال بالمقارنـة مـع ذكـر القضايـا الاخـرى مثـل السـلام في داخـل عـش الزوجيـة، مواصلـة الحيـاة المليئـة بالإحـترام والحـب وتأسـيس الحيـاة المشـتركة في شـكل أسرة وغيرهـا. كـما أنـه تـم التشـديد عـلى عـدم الحصـول عـلى الوجـه المبتسـم مـن الزوجـه السـابقة وعـدم إظهارهـا الإحـترام لـه وعـدم تكويـن وسـط الأسرة. أمّـا النـماذج التـي تـم تقديمهـا مـن النسـاء فتشـير بشـكل أكـثر إلى عـدم إمكانيـة تأسـيس علاقـة الأزواج المثـلى وتشـير أيضـاً إلى الحيـاة الإجتماعيـة.

”مـا الـذي يمكـن توقّعـه مـن الـزواج أيضـاً بعـد الحصـول عـلى الوجـه المبتسـم في المنـزل. أعتقـدت أن الرجـل والمـرأة يمكنهـم العيـش بسـعادة حتـى إذا تناولـوا الخبـز والبصـل

فقـط...“. (رجـل، غـرب البحـر الأسـود، 42 عـام).

في المـاضي كنـا نخـاف مـن آبائنـا. حيـث كان الأب مثـل الملـك عنـد القـول أنـه في طريقـه إلى المنـزل ولقـد كنـت أحلـم بذلـك دائمـاً. كنـت أحلـم أن أطفـالي سـيفرحون بقدومـي إلى المنـزل وأنهـم سـيعانقونني. وأن زوجتـي سـتوقل لي مرحبـاً بـك يـا بعلي...كنـت أتوقّـع مثـل هـذه الأشـياء ولكنهـا لم تحـدث مـع الأسـف“. (رجـل، شرق مرمـرة، *40* عـام).

”أنظـر إلى مـن هـم حـولي الآن وأرى زيجـات جميلـة وأحسـدهم عـلى ذلك...حيـث هنـاك مـن يمسـك بأطفالـه في نهايـة الأسـبوع ويتماسـك مـع زوجتـه ويحتسـون الشـاي في الحديقـة...هـذه الأشـياء قـد لاتكـون أشـياء كبـيرة ولكـن الأشـياء الصغـيرة تـؤدي إلى سـعادة الإنسـان“. (إمـرأة، جنـوب شرق الأناضـول، *47* عـام).

بالنسـبة للنسـاء الذيـن أجريـت معهـم المقابـلات تعتـبر توقّعاتهـم قبـل الـزواج تنصـب في التوقّعـات العاطفيـة في المقـام الأول كـما انـه عنـد السـؤال عـمّا إذا كان قـد تـم تحقيـق أو عـدم تحقيـق هـذه التوقّعـات بعـد الـزواج يظهـر أن الاجوبـة تكـون في عـدم تحمّـل المسـؤولية مـن الرجـل أو عـدم توافـر الإمكانيـات الماديّـة أو عـدم عمـل الرجـل. وفـق ماتمّـت مناقشـته في القسـم الخامـس فـإن الرجـال أيضـاً وضعـوا علاقـة بـين القضايـا الماليـة وتوقّعـات المـرأة قبـل الـزواج.

”كانـت توقّعـاتي في عملـه والإعتنـاء بمنزلـه. بمـا أن هـذا الأمـر لم يتحقـق فـإن توقّعـاتي لم يتـم تحقيقهـا عـلى الإطـلاق“. (إمـرأة، شرق وسـط الأناضـول، *32* عـام).

”مثلاً كنـت أرغـب في أن يكـون أكـثر إنتظامـاً، ولا أن يكـون غـير مبـالي. وأن يعمـل حتّـى وإن حصـل عـلى الحـد الأدنى مـن الأجـور فقـط...وأن أعلـم أنـه يعمـل. وكنـت أتمنّـى ألّا أدخـل في تلـك الحالـة النفسـية عـلى الإطـلاق..“. (إمـرأة، شرق وسـط الأناضـول، *29* عـام).

”لم أرغـب في مواضيـع إجتماعيـة. كان سـيكون مـن الـكافي إذا وفّـر لي لقمـة العيـش دون أن يـترك أطفالـه جياعـاً. كان سـيكون مـن الـكافي إذا دفـع الإيجـار فقـط“. (إمـرأة، غـرب الأناضـول، *35* عـام).

”تزوّجـت عندمـا كان أصدقـائي في أوضـاع ماديـة سـيئة بالمقارنـة مـع وضعـي، إلّا أنـني أصبحـت في وضـع أسـوأ. أصبحـت أنظـر بنظـرات الخيـال عنـد ذهـابي إلى منـازل أصدقـائي“. (إمـرأة، البحـر الأبيـض المتوسـط، *39* عـام).

2.1.6. المشاكل التي تحدث في الزيجات التي تنتهي بالطلاق

تـم إسـتعراض أنـواع المشـاكل التـي حدثـت مـع الأفـراد المطلّقـين في فـترة الـزواج. إلّا أنـه يجـب الأخـذ في الإعتبـار أن المشـاكل التـي تحـدث في الـزواج لاتعتـبر مـبرّراً للطـلاق في جميع الأوقـات. تمـت مناقشـة أكـثر أنـواع المشـاكل التـي تـؤدي إلى نتيجـة الطـلاق في الفقـرة القادمـة. في الجـدول 19 تـم توضيـح أكـثر أنـواع المشـاكل شـيوعاً في الزيجـات والتـي تنتهـي بالطـلاق. المشـاكل التـي تحتـل المراتـب الخمسـة الأولى في معظـم

الجدول 19. المشاكل التي تحدث في الزواج(%)

	المجموع
العدد	*410*
العنف	56,6
العادات السيئة	54,4
البيئة المحيطة	53,2
العلاقات العاطفية	46,6
الحياة الجنسية	45,1
الخيانة	44,9
المشاكل الإقتصادية	43,7
مدى التعرّف على الزوجة بما فيه الكفاية قبل الزواج	42,2
الواجبات والمسؤوليات المنزلية	39,3
المشاكل المتعلقة بالأطفال	33,9
الحياة العملية	33,2
القيم	32,7
نمط الحياة	29,5
سن الزواج	25,4
المرض	17,1
الرغبة في الحصول على أطفال	13,7
المعتقد	10,7
المستوى التعليمي	9,8
التفاوت في السن	7,8
زواج الأقارب	3,9

الزيجات هي كل من العنف، العادات، البيئة القريبة، العلاقة العاطفية والحياة الجنسية. تمت الإشارة إلى المشاكل التي تحدث أثناء الزواج بشكل أكثر من النساء بالمقارنة مع الرجال. كما يعتبر كل من العنف والعادات والعلاقات العاطفية أكثر انواع المشاكل خلال الزواج والتي تم ذكرها من كل من الرجال والنساء. من ناحية أخرى ترتفع نسبة النساء اللاتي أشرن إلى مشاكل العنف، العادات والخيانة والعلاقات العاطفية والحياة الجنسية. تختلف أنواع المشاكل التي عاشها النساء في فترة الزواج بشكل كبير إلّا أنه من الجدير بالإهتمام إنتشار مشكلة العنف. أمّا التدخل من البيئة القريبة فيعتبر في مقدّمة المشاكل الخاصة بالزواج والتي يتم ذكرها عن طريق الرجال حيث تمت الإشارة منهم إلى هذه القضية بنسبة أكبر بالمقارنة مع النساء. (الجدول 20).

من جميع الفئات العمرية تمت الإشارة بشكل متكرّر إلى البيئة القريبة والعادات بإعتبارها المشاكل التي عاشها الأفراد مع الأزواج السابقين. كما تظهر مشكلة العنف في مشاكل الزواج التي حدثت مع الأفراد المطلّقين بعمر أصغر من ٥٠ عام. (الجدول 20).

الجدول 20. المشاكل التي تحدث أثناء الزواج بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية المتنوّعة (أول 5 مشاكل) [5]

الجنس	
النساء	الرجال
العنف	البيئة المجاورة
العادات	العادات
الخيانة	العنف
العلاقة العاطفية	العلاقة العاطفية
الحياة الجنسية	المشاكل الإقتصادية

العمر		
سن 34 سنة فما دون	سن 35 – 49	سن 50 سنة فما فوق
البيئة المجاورة	العنف	البيئة المجاورة
العنف	العادات	العلاقة العاطفية
العادات	البيئة المجاورة	العادات
العلاقة العاطفية	المشاكل الإقتصادية	المشاكل الإقتصادية
الحياة الجنسية	الخيانة	الحياة الجنسية

التعليم		
بدون تعليم – تعليم إبتدائي	تعليم ثانوي	تعليم عالي
العنف	البيئة القريبة	العلاقة العاطفية
العادات	العنف	البيئة القريبة
الخيانة	العادات	العادات
المشاكل الإقتصادية	الحياة الجنسية	الحياة الجنسية
البيئة القريبة	العلاقة العاطفية	العنف

فترة الزواج		
أقل من 5 سنوات	5 – 10 سنة	أكثر من 10 سنة
البيئة القريبة	العنف	العادات
العنف	العلاقة العاطفية	العنف
العادات	المشاكل الإقتصادية	الخيانة
الحياة الجنسية	العادات	المشاكل الإقتصادية
أخرى	البيئة القريبة / الحياة الجنسية	البيئة القريبة

إنجاب الاطفال		
لا يوجد أطفال	1 – 2 طفل	3 أطفال فما فوق
البيئة القريبة	البيئة القريبة	العنف
أخرى	العنف	الخيانة
العنف	العادات	العادات
العادات	العلاقة العاطفية	الحياة الجنسية
الحياة الجنسية	المشاكل الإقتصادية	المشاكل الإقتصادية

5 النسب المحدّدة باللون الأحمر في جدول المشاكل التي تحدث أثناء الزواج بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية المتنوّعة تعتبر مرتفعة من الناحية الإحصائية بالمقارنة مع الخصائص الديموغرافية الأخرى. مثال تم ذكر المشاكل مثل العنف، العادات والخيانة والعلاقات العاطفية والحياة الجنسية بشكل أكبر من النساء بالمقارنة مع الرجال.

إحدى النتائج الأخرى المثيرة للإهتمام هو حدوث حوادث العنف بشكل منتشر في الزيجات بين الأفراد من أصحاب المستوى العلمي المرتفع أيضاً وليس فقط بين الأفراد من أصحاب المستوى العلمي المنخفض فقط. تعتبر المشاكل المتعلّقة بالعلاقات العاطفية في مقدّمة المشاكل التي تحدث في الزيجات بين الأفراد من أصحاب المستويات العلمية المرتفعة حيث يظهر هذا النوع من المشاكل بشكل أكثر شيوعاً بالمقارنة مع الأفراد من أصحاب المستويات العلمية المنخفضة. من ناحية أخرى تمت الإشارة إلى موضوع الخيانة بشكل أكثر من الأفراد غير المتعلمين أو ذوي المستويات العلمية المنخفضة.

تختلف أنواع المشاكل التي تحدث في الزواج بالتوافق مع فترة الزواج وتواجد الأطفال في الزواج. وفقاً لذلك فإن أكثر أنواع المشاكل التي تحدث في أنواع الزيجات التي تستمر لفترة أقل من ٥ أعوام والزيجات التي يكون فيها عدد الأطفال بين 1-2 هي أنواع التدخّلات من البيئة القريبة. أمّا بالنسبة لانواع الزيجات التي إستمرّت لفترة أكثر من 5 أعوام والزيجات التي بين الأفراد في وجود الأطفال فتجدر الإشارة إلى أن أكثر أنواع المشاكل التي تم ذكرها بالمقارنة مع انواع الأفراد الآخرين هي المشاكل الإقتصادية. أمّا المشاكل المتعلّقة بالعادات فقد تم ذكرها بشكل أكثر في الزيجات التي إستمرّت لفترة 10 أعوام كما تظهر الخيانة بشكل أكثر في الزيجات بين الأفراد بالفئات العمرية أكبر من 30 عام.

3.1.6. تحليل العلاقة بين المشاكل في الزواج وأسباب الطلاق

تم فحص العلاقة بين أنواع المشاكل التي تحدث في الزواج وبين مبرّرات الطلاق بإستخدام تحليل المقياس متعدد الأبعاد[6] (الرسم البياني رقم 4). تم جمع نطاقات أنواع المشاكل التي تحدث في الزيجات بين الأفراد ومبرّرات الطلاق تحت واحد وعشرين عنوان منفصل. أمّا الأوضاع التي تمت الإشارة إليها من الأفراد في شكل نطاق مشاكل فلا يتم إظهارها في شكل مبرّرات للطلاق في جميع الأوقات. من ناحية أخرى يتم إظهار بعض أنواع الاوضاع التي تم ذكرها من الأفراد في شكل نطاق مشاكل خلال الزواج بإعتبارها من المبرّرات الطلاق.

6 هذا التحليل يعتبر أداة إحصائية توفر عرض العلاقة بين الوحدات في الفئات الموضحة في نطاق الدراسة والتي توفر عرض البيانات وفق الأبعاد المنخفضة. أسلوب هذا التحليل يهدف إلى عرض التشابه بين الوحدات في موضوع البحث وعرض الإختلافات بالتوافق مع البعد بين البيانات حيث يتم العرض في شكل بعد واحد أو أبعاد مختلفة. بهذه الطريقة يتم تطبيق تحليل إحصائي بمتغيرات متعددة لتوفير تحديد العلاقة بين المواضيع. يتم تطبيق التحليل عن طريق النتيجة التي يتم الحصول عليها في شكل تنظيم فردي / متعدد الأبعاد وفق الأماكن التواجد المختلفة وفي شكل خليط من الأبعاد المختلفة.

الغرض الأساسي من تنفيذ هذا التحليل هو تفسير العلاقة بين نطاقات المشاكل التي عاشها الأفراد في الزواج وبين الاوضاع التي أشاروا إليها كمبرّرات للطلاق. تم إظهار الأوضاع التي حدث فيها إختلاف والتي حدث فيها تداخل بين نطاق المشاكل ومبرّرات الطلاق كما هو موضّح أدناه في الرسم البياني الخاص بتحليل المقياس متعدد الأبعاد. في هذا الرسم البياني تم إظهار نطاق المشاكل باللون الأزرق وتم تحديد مبرّرات الطلاق باللون الأحمر (الرسم البياني رقم 4).

تم فحص نتائج التحليل في شكل أربعة مجموعات منفصلة مع الأخذ في الإعتبار العلاقة القريبة بين نطاق المشاكل التي عاشها الأفراد وبين مبرّرات الطلاق. كما تظهر النتائج التالية عند فحص النتائج التي تم الحصول عليها من كل مجموعة من نتائج تحليل المقياس متعدد الأبعاد:

يمكن ذكر نوعين منفصلين من النتائج عند فحص المجموعة الأولى. حيث أنه عند فحص هذه المجموعة من حيث أنواع المشاكل التي حدثت في الزواج ومبرّرات الطلاق الخاصة بالأفراد يتضح أن الأفراد التي عاشت أنواع المشاكل في مواضيع البيئة القريبة، الأوضاع الإقتصادية وأسلوب الحياة قد أشارت أيضاً إلى هذه المواضيع في مبرّرات الطلاق. بالإضافة إلى ذلك فإنه في حالة فحص المجموعة الأولى من حيث مبرّرات الطلاق فقط فإنه يمكننا القول أن الشخصية التي تطلّقت بسبب البيئة القريبة تكون أيضاً قد أوضحت المشاكل الإقتصادية في مبرّرات الطلاق الخاصة بها. وبنفس الطريقة يعتبر الأفراد الذين لديهم مشاكل من حيث البيئة القريبة أو الوضع الإقتصادي أكثر تزامناً لعيش المشاكل الخاصة بأسلوب الحياة. (الرسم البياني رقم 4).

أمّا المجموعة الثانية فإنها بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين أنواع المشاكل التي تحدث في الزيجات ومبرّرات الطلاق فإنها أيضاً تمنح فكرة عن إحتمال حدوث أنواع المشاكل الأخرى التي يمكن أن تحدث للفرد الذي حدثت معه إحدى أنواع المشاكل الأخرى التي تم تضمينها في المجموعة. أظهرت النتيجة أن الفرد الذي تحدث معه أنواع مشاكل العادات، الحياة الجنسية، العنف، العلاقات العاطفية أو الخيانة يكون له ميل كبير في عيش أنواع المشاكل الأخرى. (الرسم البياني رقم 4).

المجموعة الثالثة: يظهر أن الأفراد الذين عاشوا أنواع المشاكل المتعلّقة بالوظائف داخل المنزل والمسؤوليات تكون مبرّراتهم في الطلاق هي أيضاً من نفس هذه الأسباب. بالإضافة إلى ذلك تظهر نتيجة أخرى مكثرة

للإهتمام هي أن أنواع المشاكل التي تحدث بين الأفراد في الزواج والتي تكون متعلّقة بالأطفال أو أنواع التمايز والإختلافات في النظرة إلى الحياة تعتبر أيضاً من مبرّرات الطلاق لهذا النوع من الأفراد. أمأ عند دراسة كينونة أسباب الطلاق أن أنواع الأسباب التي أدّت إلى طلاق الأفراد وفق مبرّرات العنف يكون فيها أيضاً إحتمال إنهاء الزواج وفق أسباب العلاقات العاطفية والعادات والخيانة. (الرسم البياني رقم 4).

في المجموعة الرابعة يظهر أنه تم جمع نطاقات المشاكل في الزواج ومبرّرات الطلاق بشكل مجموعات. حيث يظهر أن الأفراد الذين حدثت معهم مشاكل متعلّقة بالحصول/ عدم الرغبة في الحصول على الأطفال تكون لديهم إحتمالية عالية في الطلاق وفق نفس النوع من المبرّرات. كما يظهر أن أنواع المشاكل التي تحدث في الزواج والتي تكون ناتجة عن فارق السن، المستوى العلمي، زواج الأقارب، المعتقد/ المذهب تكون لديهم إحتمالية عالية في الطلاق وفق نفس النوع من المبرّرات. (الرسم البياني رقم 4).

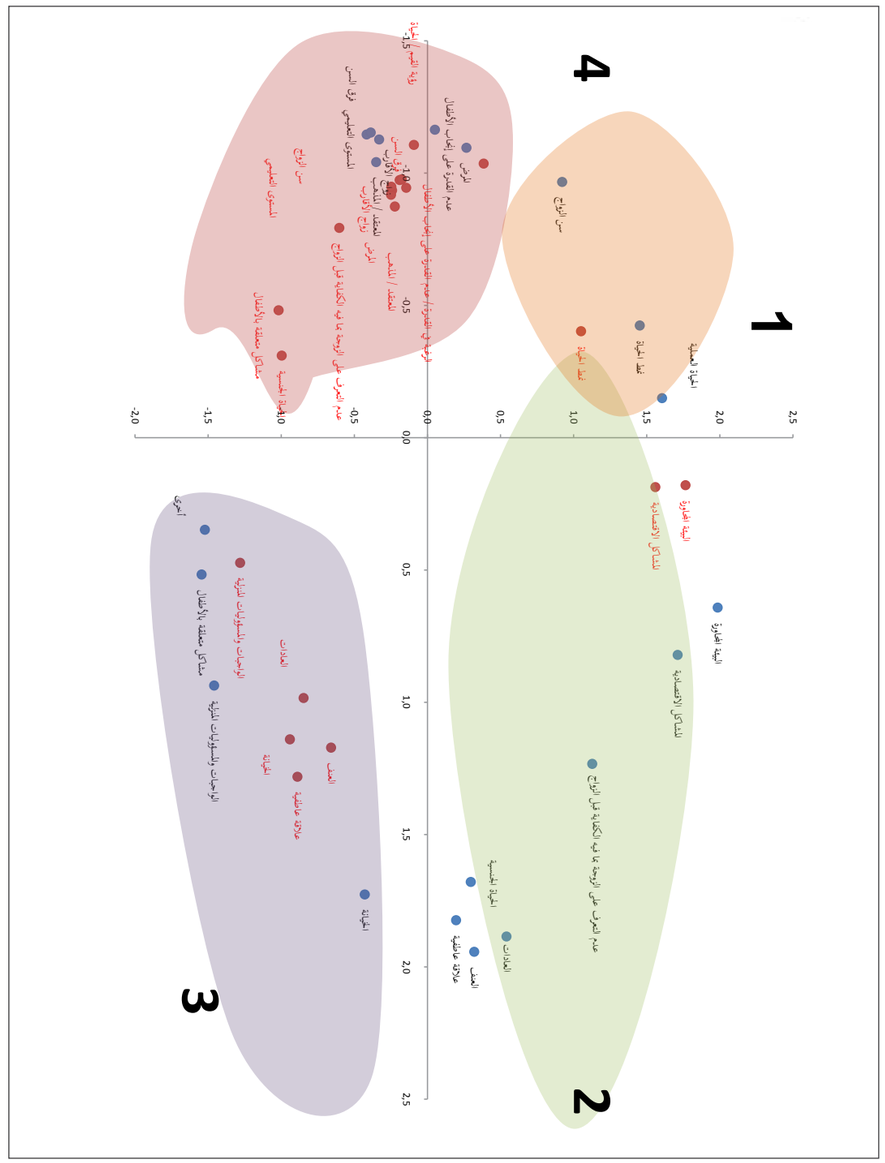

الرسم البياني 4. المشاكل التي تحدث في الزيجات ومبرّرات الطلاق وفق المقياس متعدّد الأبعاد

2.6. أسباب الطلاق

في هذا القسم تمت دراسة أنواع المواضيع التي كانت سبباً في إنهاء الزواج وفقاً لأقوال الأفراد بعد ذلك تمت محاولة التفسير بإستخدام نظرية العزو الذاتي لمحاولة تقديم الحلول في فهم أسباب الطلاق وعدم فهم الأفراد للسلوكيات التي طرأت في ذلك الوقت في إطار عالم الوعي العقلاني.

1.2.6. أسباب الطلاق وفق الأفراد

خلال المقابلات التي أجريت مع الأفراد تم توجيه السؤال للأفراد لتحديد السبب الأساسي من وجهة نظرهم في الطلاق حيث لوحظ أنه أنواع المشاكل التي تحدث خلال مرحلة الزواج بغض النظر عن أهميّتها لاتكون السبب الرئيسي في الطلاق في جميع الأوقات. من ناحية أخرى يظهر بشكل شائع حدوث الطلاق نتيجة تراكم أنواع المشاكل من فوق بعضها البعض وعدم حلّها.

أكثر أنواع أسباب الطلاق شيوعاً هو التدخل من البيئة القريبة في الزواج (40٪) والعلاقات العاطفية (38٪). يتبع هذه المبرّرات كل من الخيانة (35٪)، المشاكل الإقتصادية (34٪) والعنف (34٪). بالإضافة إلى ذلك فإن إنهاء الزواج وفق أسباب العادات سواء كان من نفسه أو زوجه (31٪)، أسلوب الحياة (25٪) أو قيمها (20٪) أيضاً تعتبر بنسب لايمكن تجاهلها. من ناحية أخرى يعتبر عدم تنفيذ الزوج لواجباته ووظائفه المنزلية والمسؤوليات الملقاة على عاتقه (29٪) أو عدم الإهتمام برعاية الطفل بالحد المطلوب (18٪) من الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق أيضاً. المبرّرات الاخرى التي تظهر بين مبرّرات الزواج هي الحياة الجنسية (20٪) الحياة العملية/البطالة (15٪) وعدم معرفة الزوج بشكل كافي قبل الزواج (14٪). (الجدول 21)

الجدول 21. أسباب الطلاق(%)

	المجموع
العدد	*410*
البيئة القريبة	40,0
العلاقة العاطفية	37,6
الخيانة	34,9
المشاكل الاقتصادية	34,2
العنف	34,2
العادات السيئة	30,7
الواجبات والمسؤوليات المنزلية	29,0
نمط الحياة	24,9
القيم / النظرة للحياة	20,0
الحياة الجنسية	20,0
المشاكل المتعلقة بالاطفال	17,8
الحياة العملية	15,1
مدى التعرّف على الزوج بما فيه الكفاية قبل الزواج	15,1
المرض	13,7
سن الزواج	8,8
الرغبة في إنجاب / عدم إنجاب الأطفال	6,1
المستوى التعليمي	2,9
التفاوت في السن	2,7
المعتقد /المذهب	2,7
زواج الأقارب	2,2

عبّرت النساء بشكل أكثر على أن معظم أنواع المشاكل التي تحدث في حياة الزوجية تعتبر مبرّراً للطلاق. أكثر أنواع أسباب الطلاق التي تم ذكرها من النساء هي العنف بينما أن أكثر الأنواع التي تم ذكرها من الرجال هي البيئة القريبة. حيث ينتشر بين النساء التعبير عن أسباب الإنفصال والطلاق وفق أنواع العنف، العادات أو الخيانة كما ينتشر التعبير عن الأسباب بين الرجال فيما يختص بالبيئة القريبة. تبرز المشاكل الإقتصادية بإعتبارها إحدى مبرّرات الطلاق التي تم ذكرها من النساء والرجال على حد سواء. (الجدول 22).

عن الدراسة من حيث الفئات العمرية يجذب الإنتباه ظهور أسباب البيئة القريبة، العنف، الواجبات والمسؤوليات المنزلية، العلاقات العاطفية والعادات في الفئات العمرية أقل من 50 عام. أمّا في الفئة العمرية مابين 35-49 عام فإن تأثير البيئة القريبة يحتل المرتبة الأولى كما هو الحال في الأفراد من الفئة العمرية أقل من 35 عام. حيث أفاد معظم الأفراد في هذه الفئة العمرية أنه تم حدوث الطلاق نتيجة أسباب المشاكل المتعلّقة بالخيانة، المشاكل الإقتصادية والعلاقات العاطفية. أمّا أسباب الطلاق التي تحتل المرتبة الاولى في الفئة العمرية أكبر من 50 عام فهي نقصان العلاقات العاطفية أو إنتهائها.

تعتبر الأسباب الإقتصادية والمشاكل من البيئة القريبة والخيانة والعادات السيئة من أبرز أنواع أسباب الطلاق التي تظهر في هذه الفئة العمرية. (الجدول 22).

عند فحص المجموعات العلمية يظهر أن أكثر أنواع الأسباب شيوعاً في إنتهاء الطلاق بين الغير المتعلّمين والخريجين من المراحل الإبتدائية هي الخيانة. كما تعتبر المشاكل الإقتصادية، العلاقات العاطفية، العادات السيئة والتدخل من البيئة القريبة من أكثر أنواع مبرّرات الطلاق ظهوراً في هذه الفئة العمرية. يظهر أيضاً أن أكثر أنواع أسباب الطلاق في المستويات العلمية العالية هي أنواع المشاكل المتعلّقة بالعلاقات العاطفية. كما يعتبر كل من التدخل من البيئة القريبة، إختلاف أسلوب الحياة والعنف وعدم تنفيذ الواجبات والمسؤوليات المنزلية في مقدّمة أنواع المؤثرات على الزواج والتي تؤدي إلى إنتهاء الزواج بالطلاق. (الجدول 22).

مع زيادة فترة الزواج تظهر مشاكل الخيانة والمشاكل المتعلّقة بالعلاقات العاطفية بصفة أكثر. كما ان الزيجات التي إستمرّت لفترات أقل (أقل من ٥ أعوام) كان أكثر أنواع الأسباب شيوعاً في إنتهائها وحدوث الطلاق يعود إلى تأثير البيئة القريبة. من الناحية الاخرى تعتبر هذه المشكلة التي تؤدي إلى الطلاق منتشرة بشكل أكثر بين الزيجات التي تستمر لفترات طويلة. (الجدول 22).

أيضاً تظهر إختلافات في أسباب الطلاق بين الأفراد بالتوافق مع عدد الاطفال. حيث تعتبر المشاكل الإقتصادية والعنف أكثر أنواع مبرّرات الطلاق شيوعاً بين الأفراد من أصحاب الأطفال. كما أنه تم ذكر الطلاق بسبب الخيانة عن طريق الأفراد بعدد الأطفال ثلاثة أو أكثر حيث يظهر هذا النوع من مبرّرات الطلاق بصفة أكثر بين هذه المجموعة. (الجدول 22).

الجدول 22. أسباب الطلاق بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية المتنوّعة (أول 5 أسباب)[7]

الجنس	
النساء	الرجال
العنف	البيئة القريبة
العادات	العلاقة العاطفية
الخيانة	المشاكل الإقتصادية
العلاقة العاطفية	الخيانة
المشاكل الإقتصادية	الواجبات والمسؤوليات المنزلية

العمر		
سن 34 سنة فما دون	سن 35 - 49 سنة	سن 50 سنة فما فوق
البيئة القريبة	البيئة القريبة	العلاقة العاطفية
العنف	الخيانة	المشاكل الإقتصادية
الواجبات والمسؤوليات المنزلية	المشاكل الإقتصادية	البيئة القريبة
العلاقة العاطفية	العلاقة العاطفية	الخيانة
العادات	العنف	العادات / القيم

التعليم		
غير متعلم - تعليم إبتدائي	تعليم ثانوي	تعليم عالي
المشاكل الإقتصادية	العنف	البيئة القريبة
العلاقة العاطفية	المشاكل الإقتصادية	نمط الحياة
العادات	العلاقة العاطفية	العنف
البيئة القريبة	الخيانة	الواجبات والمسؤوليات المنزلية

فترة الزواج		
أقل من 5 سنوات	5 – 10 سنة	أكثر من 10 سنة
البيئة القريبة	العلاقة العاطفية	الخيانة
العنف	البيئة القريبة	العلاقة العاطفية
الواجبات والمسؤوليات المنزلية	العنف	المشاكل الإقتصادية
العلاقة العاطفية	الواجبات والمسؤوليات المنزلية	العادات
القيم / النظرة للحياة	الخيانة	البيئة القريبة

إنجاب الأطفال		
لا يوجد أطفال	1 – 2 طفل	3 أطفال فما فوق
البيئة القريبة	العلاقة العاطفية	الخيانة
العلاقة العاطفية	البيئة القريبة	العنف
القيم / النظرة للحياة	المشاكل الإقتصادية	العادات
الواجبات والمسؤوليات المنزلية	العنف	البيئة القريبة
مدى التعرّف على الزوجة بما فيه الكفاية قبل الزواج / الحياة الجنسية / الخيانة	الخيانة	المشاكل الإقتصادية

الحاشية السفلية 7 - نسبة مبررات الطلاق المتكوبة بالكتابة البنفسجية في البروفيل ذي العلاقة من الجدول هي أرفع من حيث الاحصائيات بشكل ملحوظ بالمقارنة مع غيرها من الصور الديمغرافية.

البيئة المحيطة

أكثر أنواع مبرّرات الطلاق التي تم ذكرها من الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات هي القضايا المرتبطة بالبيئة القريبة.

تنتشر الحلات التي تنتهي فيها الزيجات نتيجة انواع الدخّلات من البيئة القريبة أو بسبب العلاقات مع البيئة القريبة. تم ذكر هذا الوضع من حوالي نصف عدد الرجال الذين أجريت معهم المقابلات تقريباً. حيث يمكن القول أن اللاعب الذي يظهر في الزواج بإعتباره الطرف الثالث يكون والدة المرأة أو الرجل. كما أنه في حالات دائرة يدخل في هذه الدائرة الأقارب من الدرجة الاولى مثل والد أحد الازواج أو الأخ أو الأخت.

يذكر الرجال في هذا النطاق نوعين رئيسيين من الأسباب هما: عدم توفير الزوجة السابقة الإحترام لوالدته أو عدم إمكانية توفير التعامل الجيّد مع الوالدة بالإضافة إلى عدم إمكانيتها الإنفصال من والدتها وطلبها مقابلتها بشكل متكرّر. شكل تقرّب النساء من هذا الموضوع يوازي الرجال أيضاً حيث تكون الأسباب المذكورة هي: عدم إمكانية التعامل الجيّد من الزوج السابق مع الأسرة، وأن يكون القرار الرئيسي في الأسرة يرجع إلى الوالدة وتدخّلها في حياتهم الخاصة بالإضافة إلى الضغط بعيش الوالد أو الوالدة أو أحد الأقارب معهم في المنزل وتقييد إمكانية رؤية أسرة المرأة أو عدم السماح برؤيتهم.

"كانت لدينا مشاكل فيما يختص بأخته. كان يريد مني أن أصمت تجاه أنواع الإهانات التي كانت توجهها أخته بإستمرار...لقد تمادت هذه المرأة لدرجة أنها بدأت تتفوّه بأقوال لايمكن لمرأة أن تتحمّلها. كانت تصطنع المشاكل بإستمرار وتتدّخل في كل شئ. كانت هي السبب في حدوث المشاكل بيني وبين زوجي". (إمرأة، منطقة إيجة، *34* عام).

أفاد جزء من الرجال أن أنواع المشاكل التي حدثت خلال الزواج دفعتهم إلى ضرورة إختيار طرف مابين الزوجة والوالدة وأن هذا الوضع أدّى إلى إضعاف رابطة الزواج. كما أن جزء كبير من النساء اللاتي أفدن أن مبرّرات الزواج تنحصر في التدخّل من البيئة القريبة وجّهوا إنتقادات في هذا الموضوع لأزواجهن. حيث وضّحن أن معظم الأزواج السابقين يتصرّفون بالتوافق مع مطالب الوالدة وأن هذا الوضع أثّر على الزواج بشكل سلبي. بعبارة أخرى تشعر النساء معظم الوقت خلال الزواج بأنه تم وضعهم في المقام الثاني كما يفكّر الزواج من الرجال أنه تتم معاملة أسرتهم بدون إحترام. يتضّح أن هذا النوع من المشاكل يظهر بصفة أكثر في حالة عيش والد أو والدة الزوج في نفس المنزل أو في نفس المبنى أو على مسافة قريبة.

"يمكنني أن أشرح أبسط المواقف. كنّا نعيش في منزل من طابقين. عندما يحل الصباح كانت والدة زوجي تحضر إلى المنزل وتوقظني قائلة بأن الصباح قد حل وأنني مازلت نائمة. لم يحدث هذا الأمر مرة أو مرتين أو ثلاثة مرّات فقط وإنما كان على الدوام. لم أستطع المقاومة وأخبرت زوجي وقلت له أن والدته تحضر لتوقظني في الصباح وتدخل حتّى غرفة النوم حيث يجب عليها ألّا تدخل حتى هذه الحدود فذلك ليس جميلاً. إلّا أنه قال لي أن أمّه لايمكنها أن تفعل شيئاً مثل هذا...كان هناك إنعدام للثقة بيننا.لم يكن يصدّق". (إمرأة، جنوب شرق الأناضول، *29* عام).

لم تكن طبيعة العلاقة مريحة كما كانت خلال فترة التعارف. حيث كانت لدينا مشاكل فيما يختص بأسرته. لقد كانوا يرغبون في التدخّل الشديد. كانت أسرتي في خارج المدينة إلّا أنه أسرته كانت في إسطنبول. كانوا يرغبون في تمضية الوقت *2-1* مرة في الأسبوع. وهذا كان كثيراً بالنسبة لي. كنت أشعر أننا نقضي الاوقات بصحبتهم بدلاً من قضائها معاً. ولكنني كنت أقابلهم حتى لايحزن زوجي. أظن أن هذا كان الشئ الذي أدّى إلى فقداني أعصابي وإغضابي من الداخل". (إمرأة، إسطنبول، *32* عام).

يتّضح أن حياة الأزواج في وسط الأسرة الكبيرة لايكون مرتبطاً بإختيارهم وإنما يكون ضرورة مرتبطة بالصعوبات الإقتصادية. حيث لايقل عدد الأفراد الذين أشاروا إلى أنهم كانوا سعداء في فترة التعارف أو في الفترات الاولى من الزواج إلّا أنه بدأت العلاقات في التلف مع بداية عيشهم في منزل أسرة الرجل أو قريباً منهم. حيث يمكن القول أن هذه الفترة تعتبر فترة صعبة على الأزواج من حيث بداية تغيير الأدوار في المنزل أو تغيير الأفراد المتخذين للقرارات. هذا النوع من المشاكل التي لايتم حلّها والتي تستمر لفترات طويلة تصل إلى إنهاء الزواج بنتيجة الطلاق.

"كنّا سنكون في أفضل حال إذا كنّا لوحدنا دون دخّل أسرته ولم يكن الموضوع لينتهي بالطلاق...لقد سمعت العديد من الأكاذيب منهم. بالإضافة إلى الإحتقار والإهانة كأنهم يريدون القول بأنهم لايرغبون بي. لم يكونوا يرغبوا بوجودي في حقيقة الأمر...لم يكن هناك

أي نـوع أخـرى مـن المشـاكل". (إمـرأة، البحـر الأبيـض المتوسـط، *49* عـام).

"كان السـبب في تواجـد والـدة زوجـي معنـا في فـترة سـتة أشـهر الأخيرة. في فـترة سـتة أشـهر الأخيرة قائمـة المشـتروات التـي كان يتـم إحضارهـا إلى المنـزل ليسـت القائمـة التـي أطلبهـا وإنمـا التـي تطلبهـا والـدة زوجـي. كنّـا مرتاحـين عندمـا كنّـا لوحدنـا في منزلنـا بـدون تواجـد أحـد. إلّا أن كل شـئ تغيّر مـع بدايـة عيـش والـدة زوجـي معنـا". (إمـرأة، جنـوب شرق الأناضـول، *29* عـام).

ليـس فقـط أسرة الرجـل وإنمـا تعتـبر أسرة المـرأة أيضـاً مـن العوامـل التـي تـؤدي إلى إنتهـاء الـزواج بالطـلاق. يتواجـد في هذا الوضـع وجهـين للقصّـة. حيـث يتواجـد الرجـال الذيـن يفيـدون أن زوجاتهـم السـابقات كانـوا عـلى إرتبـاط ولقـاءات دائمـة مـع أسرهـم وان ذلـك كان أكـثر مـن الحـد اللازم مـما أدّى إلى عـدم توفـير الوقـت الـكافي لـه وللمنـزل كـما يتواجـد النسـاء الـلاتي يفـدن بـأن أزواجهـم مـن الرجـال منعنهـن وحـددوا حركتهـن في لقـاء أرسـهن وأنهـم لم يكونـوا يمنحـوا الإذن بذلـك عـلى الـدوام. الرجـال الذيـن أفـادوا بحـدوث الطـلاق نسـبة لهـذه المواضيـع يعتقـدوا بـأن والـدات زوجاتهـم السـابقات كانـوا يتدخلّـن في حياتهـم الخاصـة وإنهـن كـن السـبب في تحميـل بناتهـن عـلى أزواجهـم.

"لم أتزوجهـا هـي فقـط وإنمـا تزوجـت معهـا امهـا وأخيهـا. كان أخوهـا يتصـل ليطلـب شـيئاً وكانـت أمهـا تتصـل لتطلـب شـيئاً آخر...كانـت أمّهـا تدخّـل في كل شـئ مثـل لاتفعلـو ذلـك، وأفعلـوا ذلـك ولاتشـتروا ذاك حتـى أنهـا كانـت تتدخـذل في مشـتروات المطبـخ. حذّرتهـا وقلـت لهـا أن هـذا المنـزل هـو منـزلي ولاتتدخلـوا فيـه. ولكـن الوالـدة رفضـت وقالـت أنهـا أمّهـا. وسـوف أتدخّـل وقالـت لي هـل سـتعرف أكـثر منّـي في هـذه الأمـور. حذّرت زوجتـي بعـدم ضرورة التدخـذل وأن النهايـة سـتكون وخيمـة في حالـة التدخّـل. هـي أيضـاً قالـت أنهـا سـتتدخل لأنهـا أمّـي. وأنهـا سـوف تفعـل مـا تمليـه عليهـا وأنهـا لـن تسـتمع ل". (رجـل، وسـط الأناضـول، *33* عـام).

"لقـد كانـوا يحـضرون دائمـاً في المنـزل. كنـت لا أرغـب بوجودهـم ولكننـي كنـت أقـول أنهـم الأم والأب وأنـك تزوّجـت مـع إبنتهم...لـذا لايمكنـك أن تقـول لهـم لاتحـضروا إلى المنـزل. في نهايـة الامـر كانـوا يحـضرون لرؤيـة بنتهـم وحفيدهـم. بـدأت المشـاكل في الظهـور بعـد ان قلـت ذلـك. كأنهـا كانـت القشّـة التـي قصمـت ظهـر البعيـر...". (رجـل، غـرب مرمـرة، *31* عـام).

"قلـت لـه أننـي سـأذهب إلى أسرتي ولكنـه منعنـي مـن ذلـك. لم يكـن هنـاك شـخص في المنـزل...كان يمكـن البقـاء في المنـزل إذا كان هنـاك طفـل لرعايتـه. ولكـن لمـاذا لايمكننـي الذهـاب طالمـا لم يوجـد أحـد". (إمـرأة، جنـوب شرق الأناضـول، *26* عـام).

العلاقات العاطفية

تعتـبر أنـواع المشـاكل العاطفيـة التـي تـؤدي إلى طـلاق الأفـراد في مقدّمـة انـواع المبرّرات التـي تـؤدي إلى الطـلاق. حيـث يلفـت هـذا النـوع مـن المشـاكل الإنتبـاه بتواجـده بـين أول خمسـة مـن مبرّرات الطـلاق بالتوافـق مـع الخصائـص الديموغرافيـة المتنوّعـة. أول انـواع الأسـباب التـي تطـرأ عـلى العقـل عنـد ذكـر المشـاكل المختصـة بالعلاقـات العاطفيـة هـو نقصـان الحـب المتبـادل بـين الطرفـين. بالإضافـة إلى ذلـك يعتـبر إنعـدام الإحـترام المتبـادل مـن العنـاصر التـي تـؤدي إلى تقويـض العلاقـات العاطفيـة بـين الأزواج.

تـم توجيـه السـؤال إلى الأفـراد الذيـن أجريـت معهـم المقابـلات فيـما يختـص بوجـود أو عـدم وجـود علاقـة الحـب المتبـادل بينهـم وبـين أزواجهـم في فـترة الـزواج. يتضـح أن المشـكلة في هـذا الموضـوع هـي أن جـزء مـن هـذه الزيجـات لم يتـم تأسيسـها عـلى الحـب منـذ البدايـة. في هـذا النطـاق يمكـن سرد الأمثلـة مثـل الـزواج دون المعرفـة، أو القيـام بالـزواج العقـلاني أو الـضرورة إلى زواج هـذا الشـخص عـلى الرغـم مـن الحـب لشـخص آخـر وعـدم تواجـد الحـب المتبـادل. حيـث أشـار جـزء مـن النسـاء أن أزواجهـم لم يعـبّرن عـن حبهـم أو لم يظهـروه وأنهـن تعرّضـن إلى "الشـعور بالسـحق" نتيجـة هـذا النـوع مـن الأسـباب.

"كـما قلـت أنـا شـخصية رومانسـية. أمّـا هـو فـكان عديـم الإحسـاس والشـعور ولم يكـن يظهـر أحاسيسـه عـلى الإطـلاق. لم يكـن يعانقنـي عنـد جلوسـنا كان رجـلاً خاليـاً مـن المشـاعر حيـث كنـت أفكّـر دائمـاً فيـما إذا كان يحبّنـي حقيقـة". (إمـرأة، البحـر الأبيـض المتوسـط، *41* عـام).

"ربـما كان يحبّنـي ولكنـني كنـت أرغـب في أن يظهـر لي هـذا الحـب. أن يخـبرني بـه وأن يقـول أنـه يحبّنـي ولكـن مـن القلـب...كيـف يمكنـني معرفـة أنـك تحـب مـن القلـب حقـاً. كـما أنـه كان يتكلّـم معـي بطريقـة مهينـة وكان يحتقـرني عـلى الـدوام. نعـم لم نكـن ممتازيـن للغايـة ولكننـي لم أكـن أسـتحق هـذا النـوع مـن السـلوكيات والتصرّفـات". (إمـرأة، غـرب البحـر الأسـود، *46* عـام).

مـن ناحيـة أخـرى يمكـن أن يحـدث التدهـور في العلاقـات العاطفيـة نتيجـة عوامـل أخـرى أيضـاً. حيـث أن المشـاكل مثـل تواجـد الأطفـال، عـدم إهتـمام الشـخص بنفسـه، التدخّـل مـن البيئـة القريبـة والعـادات السـيئة مثـل الكـذب، وعـدم تنفيـذ الواجبـات والمسـؤوليات المنزليـة، الحيـاة الجنسـية والغختلافـات الثقافيـة جميعهـا تعتـبر عوامـل تلعـب أدواراً في تقليـل الحـب والإحـترام أو إنتهائـه بالكامـل.

"إنتهـى الحـب عندمـا حدثـت المواجهـة بيني وبـين أسرتـه. وذلـك لأن والدتـه كانـت تتدخّـل في جميـع المناقشـات. لم يتبقّـى أي نـوع مـن الحـب". (إمـرأة، غـرب مرمـرة، *33* عـام).

جـزء مـن الرجـال الذيـن أجريـت معهـم المقابـلات ذكـروا أنـه حـدث تقليـل في حـدث مـن جانبهـم نتيجـة عـدم إلتـزام المـرأة بوظيفـة "دورهـا في الـزواج" بالشـكل المناسـب والـكافي. في هـذا النطـاق تـم توضيـح الأمثلـة مثـل عـدم إعـداد الزوجـات السـابقات للطعـام بشـكل جيّـد، وعـدم توفيرهـا للتنظيـم والتنسـيق في داخـل المنـزل، أو عـدم إسـتقبالهم لأزواجهـم بالوجـه المبتسـم أو عـدم إهتمامهـم بالمظهـر والشـكل الخارجـي لأزواجهـم. بالإضافـة إلى ذلـك فقـد أفـاد جـزء مـن الأفـراد أن أزواجهـم لايمنحـون القـدر الكفـي مـن التقييـم والإهتـمام للمفاجـآت التـي يتـم تقديمهـا منهـم وأن هـذا الوضـع يـؤدي إلى تدهـور الوضـع العاطفـي. كـما أفـاد الجـزء الآخـر أنـه بعـد مجـئ الأطفـال أصبـح جميـع إهتـمام المـرأة نحـو الطفـل وأن هـذا الوضـع يـؤدي إلى تدهـور العلاقـة بـين الأزواج.

"كان كل شـئ جميـلاً جـداً حتـى مجـئ الطفـل حيـث كانـت هنـاك علاقـة عاطفيـة. بعـد الطفـل إنقسـم الحـب... حيـث أنـه تنتهـي العلاقـة بـين الـزوج والزوجـة بعـد الطفـل. هـذا الوضـع هـو وضـع النسـاء الأتـراك مـع الأسـف. لهـذا السـبب يشـعر الرجـل في المنـزل بأنـه وحيـد نفسـه. لمـاذا تزوّجـت إذا كنـت سـأجلس عـلى المائـدة منفـرداً وأشـاهد التلفـاز منفـرداً ولا أشـعر بالمـرأة التـي بجـواري". (رجـل، إسـطنبول، *50* عـام).

"كانـت شـخصية غـير محترمة...كنـت أذهـب إلى المنـزل في السـاعة السـابعة في المسـاء. هـل ينـام الشـخص إذا كان زوجـه يحـضر في السـابعة السـابعة مسـاءاً ! يجـب عليـك أن تعـد لـه الطعـام وأشـياء مـن هـذا القبيـل ! تنتظـر مثـل هـذه الأشـياء...في نهايـة الأمـر أنـت لاتعملـين. يمكنـك النـوم في السـاعة الثانيـة عـشرة أو في السـاعة الثالثـة ! هـل يمكنـك النـوم في السـاعة السـابعة ! كنـت أدخـل إلى المنـزل ولاتقـول لي شـيئاً ولاحتـى مرحبـاً بـك". (رجـل، منطقـة إيجـة، *49* عـام).

"يجـب عـلى المـرأة إظهـار الدعـم لرجلهـا الـذي يعمـل في الخـارج وحيـداً لتوفـير المـال في المنـزل. يجـب عليهـا أن تقـول لـه كيـف حالـك ومرحبـاً بـك ياعزيـزي. كـما يجـب عليهـا سـؤاله كيـف كان يومـك وهـل هنـاك مشـكلة. هـذا مـا أتوقّعـه مـن المـرأة...". (رجـل، جنـوب شرق الأناضـول، *49* عـام).

الجـزء الآخـر مـن أنـواع المشـاكل المتعلّقـة بالعلاقـات العاطفيـة هـي انـواع التصرّفـات والسـلوكيات التـي تسـتهدف الضغـط والسـيطرة عـلى الشـخص. أشـار بعـض النسـاء الذيـن أجريـت معهـن المقابـلات أنـه أنـواع التصرّفـات والسـلوكيات مثـل الغـيرة مـن الأزواج خـلال فـترة الـزواج كان لهـا تأثيرهـا في إتخـاذ القـرار بالطـلاق. حيـث يعنـي هـذا الوضـع تقييـد وتحديـد الحيـاة الإجتماعيـة وحتّـى الوصـول إلى منـع لقـاء ومقابلـة البيئـة القريبـة. كـما يوجـد البعـض ممّـن أفـاد بـأن هـذا النـوع مـن الغـيرة يتحـوّل إلى سـلوك وتصرّفـات العنـف مـن حـين لآخـر.

"كان يغـير للغايـة حيـث كان لايتكلّـم لأيـام إذا كنـت قـد سـلّمت عـلى أحدهـم فقـط. لم يكـن يخـبرني بالمشـاكل وإنمـا كان يصمـت عـلى الفـور. وذلـك لأنني شـخص أحـب السـعادة في حقيقـة الأمـر وأحـب أن يكـون كل وضـع جميل ومليـئ بالترفيـه. كان زوجـي يتوافـق مـع هـذه الأوضـاع في بـادئ الأمـر حيـث كان كل شـئ في طريقـه إلّا أن أنـواع الغـيرة التـي بـدأت بعـد ذلـك أدّت إلى إهتـزاز العلاقـة والـزواج". (إمـرأة، البحـر الأبيـض المتوسـط، *47* عـام).

"أصبـح كل شـئ بطعـم مسـموم بالنسـبة لي بسـبب الغـيرة. لم يكـن يرغـب في إختلاطـي وتداخـلي مـع أي مجتمـع بسـبب غيرتـه الشـديدة. حيـث كان يرغـب في أن اكـون معـه دائمـاً دون الدخـول في أس نـوع مـن الأوسـاط الاخـرى وهكـذا. كان شـخصاً يسـبب الإزعـاج لهـذه الدرجـة. أعتقـد أنـه كانـت لديـه مشـاكل نفسـية. كانـت ثقـة الرجـل بنفسـه منعدمـة. كان يقـول أنـه يحبنـي جـداً ولكـن هـذا الحـب يجـب أن يكـون مصحوبـاً بالثقـة. تكسـب إذا كان هنـاك ثقـة بجـوار الحـب...". (إمـرأة، إسـطنبول، *41* عـام).

"الغـيرة والـضرب والعنـف منـذ غاليـوم الاول لزواجنـا... كان زوجـي يغـير جـداً. كانـت لديـه توقّعـات بعـدم حديثـي مـع شـخص عـلى الإطـلاق. لم يكـن يسـمح لي حتـى بالحديـث مـع أسرتـه". (إمـرأة، شـمال شرق الأناضـول، *38* عـام).

جزء أيضاً لايمكن تجاهله من الرجال الذين أجريت معهم المقابلات أفادوا بأنه كانت لهم أو لزوجاتهم أنواع الغيرة التي تم وصفها بانها "شديدة" بالإضافة إلى أنواع الضغط والتصرّفات الاخرى والتي أدّت إلى الضرر بالعلاقة العاطفية مما جعلها من التصرّفات المؤثرة في المرحلة نحو الطلاق.

"يمكنني القول بأنه لم يتواجد أي جانب سئ لعلاقتنا. ولكنني كنت أغير بعض الشئ. أظن أنني تماديت في ذلك...ماذا يمكنني فعله حيث أظن ان تصرّفاتي كانت على هذا النحو...كنت أتمنى أن يتماشى وعي قليلاً في هذا الأمر...". (رجل، شرق مرمرة، *59* عام).

"كانت تظن على الدوام أنني أخونها مع شخص آخر ولهذا السبب كانت في شجار دائم معي. كانت تتشاجر معي بسبب الغيرة الأمر الذي كان يتحول إلى مشكلة. لهذا السبب مللت جداً من الزواج". (رجل، منطقة إيجة، *42* عام).

الخيانة

أشار كل من النساء والرجال إلىالخيانة بإعتبارها في مقدّمة انواع العناصر التي تؤدي إلى إنتهاء الزواج. حيث أفاد معظم النساء من أصحاب المتويسات العلمية المنخفضة والمتزوجات لفترات أكثر من خمسة أعوام من أصحاب الأطفال بأن السبب في نهاية الزواج بالطلاق كان هو الخيانة.

معظم الأفراد المطلّقين بسبب الخيانة أشاروا إلى مبرّرات أخرى خلال سردهم لحكايتهم. بعبارة أخرى لاتعتبر الخيانة هي السبب الوحيد لإنهاء الزواج وحدوث الطلاق وإنّما تم وصفها من العديد من الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات بأنها "القشّة التي قصمت ظهر البعير".

من ناحية أخرى يتواجد الأفراد الذين أشاروا إلى أن الخيانة تعتبر هي الحد الفاصل التي لايمكن بعدها إستمرار الزواج. حيث أفادوا إلى أن الخيانة تؤدي إلى فقدان الثقة حيث لايكون ممكناً إستمرار ومواصلة الزواج بشكل صحّي بعد حدوثها.

"عندما علمت بالخيانة رغبت في معرفة سببها في بادئ الأمر. أظن أن كل شئ حدث في الشهر الأخير...كان صديقها في السابق...كان كافياً بالنسبة لي أن تتحدّث معه فقط. لايتمسر الزواج مع غياب الثقة. كان كافياً أن تقابل ذاك الشخص من خلال الإنترنت فقط. وليس أن تقابله وجهاً لوجه...". (رجل، البحرلا الأبيض المتوسط، *36* عام).

"يمكنك أن تُحضر شخصاً من الشارع وتعلم ماهيته وعلى أساسها تتعامل معه. ولكن ماذا يمكنك فعله حيال نظرتك بشكل طيّب إلى أم لطفلين ؟ كيف يمكن لإنسان أن يثق مع تواجد الأسئلة التي تتساءل عمّا إذا كانت قد ذهبت إلى أحدهم في جميع خروجها ودخواه ؟ تشتم الروائح الأخرى في ملابسها، وتبحث عن خصلات الشعر في الملابس. جميع هذه المشاكل جعلتني أصاب بمرض في القلب...". (رجل، منطقة إيجة، *54* عام).

بالإضافة إلى ذلك تتواجد الأوضاع التي لاتحدث فيها الخيانة لمرّة واحدة وإنما لأكثر من مرّة خلال فترة الزواج. كما أفاد بعض الأفراد أنها "حادثة صغيرة" ولاتستدعي هدم الزواج بالكامل أو بإعتقادهم أنه سيتم إستمرار الزواج نسبة لحب أزواجهم لهم أو نسبة لرغبتهم في المواصلة في الزواج. ظهر هذا الوضع بشكل أكبر بين النساء. بالإضافة إلى ذلك فإن جزء من الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات أفاد بأنه علم بالخيانة أو الخيانات المتكرّرة في الفترة الأخيرة من الزواج أو بعد الطلاق.

"لقد خانني. ليس مرّة واحدة وإنّما خيانة لمرتين وثلاث مرات...لم أصدّق بصراحة عندما خانني زوجي في المرّة الاولى. حتّى رأيت بعض الأشياء بأم عيني...هذا كان وضعاً صعباً بطبيعة الحال...". (إمرأة، شرق وسط الأناضول، *32* عام).

"كنت أتجاهل بعض الأشياء وأدّي أنني لا أراها عند حدوثها لأنني كنت أحب زوجي كثيراً. كنت أقول له منذ البداية أنني سأتحمّل كل شئ ولكنني لا أتحمّل الخيانة. إستطعت أن أتناسى هذا الخطأ مرتين. لم أفعل أي شئ. ولكن في المرة الثالثة أصبح الأمر متطوّراً جداً. رأيتهم وهم يلتقون وينامون سوية. رأيت الرسائل. وأخيراً أصبحت لا أتحمّل بعدها أي شئ". (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *32* عام).

"كانت الساعة الخامسة أو السادسة في الصباح عندما رن الهاتف وأجب عليه بحجّة أنه لن يستيقظ. لم أفكّر في الأمر في البداية عندما رأيته يُصاب بالذعر والإرتباك... بالطبع بدأت في الشك في الأمر عند تكرار الأمر أكثر من مرّة ولكنني لم أفعل أي شئ في ذلك الوقت. فكّرت في أنه هل يمكن هدم عش الزوجية من أجل شئ بسيط كهذا". (إمرأة، جريسون، *35* عام).

"لقد خانني ولم يكن هناك شئ آخر. لم يكن هناك مشاكل أو هدم أو ضرب وعنف. صبرت كثيراً لأنه كان

يذهب إلى النساء. صبرت خمسة عشرة عام كاملة". (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *55* عام).

من الناحية الاخرى فإن جزءاً من الرجال والنساء الذين أجريت معهم اللقاءات من الذين أفادوا بطلاقهم وفق أسباب الخيانة أشاروا إلى أنهم لم يشهدوا هذا الوضع أو أن أزواجهم السابقين لم يقبلوا هذا الوضع. بعبارة أخرى فإن موضوع الخيانة لجزء من الأفراد المطلّقين كان في إطار الشكوك والشبهات فقط.

من الجدير بالذكر أنه تم نقل المواقف والتقييمات المتعلّقة بالخيانة من خلال أدوار الجنس الإجتماعي التقليدية/ أو من خلال مفهوم الرجولة. حيث يظهر أنه بالأخص الرجال الذين تمت خيانتهم عن طريق زوجاتهم أفادوا بإستخدام أمثلة تشير إلى أن زوجاتهم مخطئات/عديمات الأخلاق.

"سأقول لكم الحقيقة. لم تكن عذراء عندما تزوّجتها. كنت سأتركها منذ بداية الأمر ولكن أسرتي منعتني من ذلك. رآها شخص في بادئ الأمر، ثم رآها شخصان بعد ذلك بفترة وجيزة أصبح جميع القرية يسمع بأفعالها". (رجل، البحر الأبيض المتوسط، *36* عام).

"كانت تقابل أحدهم من خلال الإنترنت سمعت بذلك خلال الزواج ولكنني لم أراها هي تفعل ذلك. رأيت الرسائل. طلبت منها أن تخرج من المنزل فوراً أو أن هذا الامر سينتهي بالجريمة". (رجل، منطقة إيجة، *35* عام).

العنف

يعتبر العنف أكثر مبرّرات الطلاق التي يتم ذكرها من النساء. حيث أفاد نصف النساء الذين أجريت معهم المقابلات أن العنف يعتر من المبرّرات التي أدّت إلى إنهاء الزواج وحدوث الطلاق. يعتبر الطلاق بين الأفراد من أصحاب الأطفال أكثر إنتشاراً بالمقارنة مع الأفراد بدون الأطفال.

كما ينتشر بالأخص وضع تعرّض النساء للعنف النفسي أو بعبارة الاخرى التعرّض للعنف اللفظي. حيث أفاد النساء بأن أزواجهم السابقين كانوا يمارسوا عليهم السلوكيات والتصرفات المحفوفة بالعنف النفسي مثل الإهانات، الشتائم، الإذلال والتحقير، الضغط/السيطرة والتحكّم في الشخص، توجيه التهديدات لها أو لبيئتها القريبة مع توضيح زيادة هذه السلوكيات والتصرّفات بشكل كبير بالأخص في الفترة الاخيرة من الزواج. أفاد بعض النساء أيضاً أن العنف الفظي يؤدي إلى الضرر النفسي بشكل أكبر وأنه يؤدي إلى إهتزاز ثقة الشخص بنفسه.

"لم يكن هناك ضرب على الإطلاق. لقد ضربني مرّة واحدة فقط. ولكن الإهانات كانت كثيرة. يختفي ألم الضرب. إلّا أن الإهانات لايمكن نسيانها". (إمرأة، جنوب شرق الأناضول، *37* عام).

"كان يهينني ويذلّني على الدوام عند ذهابنا إلى أحد الأماكن على سبيل المثال". (إمرأة، غرب البحر الأسود، *39* عام).

"لم يكن في وسعي الذهاب دون الحصول على الإذن. كان يغضب. كما كنت لا أذهب حيث أنني أعرف ذلك". (إمرأة، غرب البحر الأسود، *53* عام).

"على سبيل المثال كان دائماً يخبرني أن زوجات الآخرين جميلات وأنهن ينظرن إليه. كان ذلك يغضبني جداً. وكأنه الموت بالنسبة للإنسان..". (إمرأة، شرق وسط الأناضول، *39* عام).

يتضح أيضاً أنه بالإضافة إلى التعرّض للعنف النفسي يتعرّض النساء إلى أنواع العنف والسلوكيات والتصرّفات التي تؤدي إلى تهديد السلامة الجسدية. في إطار أنواع العنف الجسدي الذي يتعرّض إليه النساء تم ذكر الأمثلة مثل الضرب، الإبراح في الضرب، توجيه اللكمات، الركلات، الصفعات، القذف بالأشياء، الجرح، محاولة الخنق، الدفع، الحبس في الغرفة وشد الشعر.

"نعم، لقد حدث ذلك مرّة واحدة. كنت حاملاً بأبنتي الاولى...وكان هناك ضيوف معي في المنزل. تخيّلوا هذا النوع من العنف وهناك طفل في أحشائي. لم يمكنني الخروج من الغرفة لإتخلّص من ذلك. لقد إضطرّوا إلى كسر الباب والدخول للغرفة لإنقاذي". (إمرأة، منطقة إيجة، *42* عام).

"بدأ في العنف عندما كنت زوجة حديثة في اليوم الثالث. لم أعكس هذا الوضع إلى أسرتي بأي حال من الأحوال حتى لايحزن أبي وأمّي...حتى توفّى الطفل الذي في أحشائي". (إمرأة، جنوب شرق الأناضول، *26* عام).

بالإضافة إلى ذلك يعرض الرجال أيضاً انواع السلوكيات والتصرّفات التي تحتوي على التهديد بالعنف الجسدي مثل رفع اليد بالضرب أو رفع نصل السكين للتهديد بالقتل.

”رفع نصل السكين حتى يقطعني ويقتلني أنا والطفل الذي في أحشائي. ولكنه تراجع عندما صرخت ولم أعرف ما الذي فكّر به في ذلك الوقت. كان سيقتلني ولكنه تراجع في اللحظات الأخيرة“. (إمرأة، غرب الأناضول، *29* عام).

”لا أستطيع الكذب في هذا الامر. لم يكن بيننا شجار بالركلات والصفعات. لأنه لم تكن لديه الشجاعة لفعل ذلك بسبب أسرتي حيث أنه كان في وسعه فعل ذلك إذا لم يكونوا موجودين. كان يهدد بالقول بانه سيقتلنا وأنه سيقطّعنا وأشياء من هذا القبيل. وكان يهاجم هنا وهناك. ويكسّر الأشياء والمقتنيات“. (إمرأة، شرق وسط الأناضول، *48* عام).

جزء أقل من النساء ذكر أن أزواجهن السابقين مارسوا عليهن أنواع العنف الجنسي. حيث يتواجد في هذا النطاق السلوكيات والتصرّفات مثل الضغط للعلاقة الجنسية والضغط في حالة رفض العلاقة الجنسية.

”أشد أنواع العنف تجاه المرأة هو السرير. بالنسبة لي العنف اللفظي لايؤدي إلى الألم بروح وحياة الإنسان. أمّا الضرب والكسر فإنه يزول حتى وإن أدّى إلى الضرر والألم. أكبر انواع العقوبات هو العنف في السرير للمرأة“. (إمرأة، جنوب شرق الأناضول، *32* عام).

”لم أكن أستطيع الدخول في العلاقة الجنسية بشكل جيّد حيث كانت لدي مشاكل وأكياس دهنية. أمّا هو فكان دائماً بتعبني في موضوع العلاقة الجنسية. لذا كنت أغلق باب الغرفة لأنام وحدي وكنت أعد له سريراً في القاعة لينام“. (إمرأة، غرب البحر الأسود، *29* عام).

جزء من النساء اللاتي تعرّضن للعنف من أزواجهن السابقين أشار إلى أنهن لم يشاركن هذا الوضع مع أسرهن. حيث أن السبب في هذه الحالة يكون إحساس وشعور المرأة بالخجل والإعتقاد بأن الأسرة لن تدعمها في أحيان أخرى. من الناحية الاخرى فإن النساء اللاتي شاركن أسرهن بهذا الوضع يشعرن بالراحة حتى مع الشعور بالحظ.

”كانت أسرتي تحاول ردعي عن الفكرة بالقول أنه ربّما أن يتصحّح الأمر وربما يحدث سلوك مختلف وأنه لدينا طفلين. وأنا من جانبي رغبت في التجربة. حتّى لا ينتهي الموضوع والزواج على الفور...لهذا السبب سحبت عدد إثنين من مذكّرات الطلاق التي كنت قد قدّمتها مسبقاً. تعرّضت للعنف بعد تقديم هذه المذكّرات“. (إمرأة، شرق وسط الأناضول، *34* عام).

”نعم لقد ضربني أكثر من مرّة. ربّما نخجل نحن النساء من البوح بهذا الشئ ولكن هدفي الوحيد كان هو عدم منح الشعور بالحزن لأسرتي. أقول لكم أن أمّي بكت أكثر من مرّة أمامي عند ذكري الحوادث التي حدثت معي. أنا إحدى النساء المحظوظات في إمكانهن الطلاق“. (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *28* عام).

يلاحظ أن أقوال الفراد المطلّقين تحاول وضع مبرّر للعنف من حين لآخر. حيث يتضّح أن هناك بعض أنواع العوامل التي تعتبر نقطة إنطلاق لبداية العنف بالأخص مثل إدمان الكحول والمخدّرات، المشاكل الإقتصادية، البطالة، تأثير البيئة القريبة، الخيانة، الغيرة، المشاكل النفسية، عقدة النقص وغيرها من المشاكل المشابهه.

”كانت هناك سلوكيات وتصرّفات تحتوي على العنف منذ الأعوام الأولى في الزواج. حيث كان يتصرّف بشكل عنيف عندما يكون غاضباً. أمّا في حالة إستعماله المخدّرات فكان الامر يقل بدرجة كبيرة لذا كنت أنتظر . حيث كان يصبح غاضباً وعصبياً في حالة عدم إستعماله للمخدّرات حيث كان يصرخ ويضرب“. (إمرأة، منطقة إيجة، *43* عام).

”كان يضربنا عندما يتعاطى الكحول. مثلاً في إحدى المرّات لم تزول آثار الضرب والإحمرار في وجهي لفترة شهر أو شهرين“. (إمرأة، شرق وسط الأناضول، *36* عام).

”كان هناك عنف لأن زوجي لم يكن يعمل“. (إمرأة، غرب البحر الأسود، *29* عام).

بدأ الضرب عن طريق والد زوجي في بادئ الأمر. حيث صفعني وسقطت على الأرض وشدّني من أذني وسحبني إلى الداخل. لذا إنفتح وإنكسر غضروف الأذن. بعد ذلك حضر زوجي...قال أن أباه محق. كانت أمّه تقول له أضربها ياولدي أضربها جيّداً. نحن أيضاً ضربونا في السابق أضربها حتى تعتاد على ذلك...لم يكن يضربني في الواقع ولكنني لا أعلم مالذي حدث. عندما كنّا نجلس في المساء كانت والدة زوجي تقول له أحياناً لماذا لاتضرب زوجتك يابني، إضربها مرّة واحدة فإنني أرغب في ذلك. الغريب في الأمر أنه كان يطيعها ويضربني“. (إمرأة، وسط الأناضول، *39* عام).

أشار بعض الرجال الذين أجريت معهم المقابلات بالإدعاء

أنهم لم يمارسوا العنف على زوجاتهم أو أن سلوكياتهم لم تكن تحتوي على العنف الجاد والشديد لذا وجّهوا إنتقادات فيما يختص بإتخاذ قرار المنع التدبيري بحقّهم في إطار أحكام القانون المرقّم 6284.

”ربمّا كانت هناك تراكمات. لا أعرف. بدأت المشكلة بالقول لماذا تصرخين على الطفل. كانت هذه آخر المشكلات. بعد ذلك تفاقمت المشكلة وصفعت زوجتي. بعد ذلك طلبت زوجتي الشرطة لذا ذهبنا لتقديم أقوالنا ورجعنا مرة أخرى. بعد ذلك فارقت المنزل...تم العقاب بالإبعاد فترة خمسة عشرة يوم“. (رجل، غرب مرمرة، *44* عام).

”على الرغم من تواجد مذكرة بدعوى الطلاق إلّا أنه تم عقابي بالإبعاد. لم أكن على علم بذلك...حصلت على شفرة بوابة الدولة الإلكترونية حيث علمت لأول مرة بقرار الإبعاد من المنزل. لذا ذهبت إلى مديرية الأمن وتشاجرت مع الشرطة في المركز. قلت لهم ليس هناك ضرب وليس هناك تقرير للشرطة وليس هناك شاهد إذن كيف تعدونني من المنزل وعلى أي أساس“. (رجل، شرق وسط الأناضول، *47* عام).

الحياة العملية والوضع الإقتصادي

فسّر كل من النساء والرجال أنواع المشاكل في الحياة العملية التي تؤدي إلى الطلاق بشكل مختلف. حيث أشار جزء من النساء أن أزواجهم السابقين لم يعملوا على الإطلاق أو لم يعملوا في أعمال منتظمة. تم توضيح السبب لهذا الوضع في عدد من الاحيان بعدم رغبة الرجل في العمل. النساء اللاتي أفدن بتواجد مثل هذا النوع من المشاكل أشرن إلى أن إستمرار إلتزامات ومسؤوليات المعيشة في المنزل كانت تقع على عاتقهم أو أنه كانت تتواجد ضائقة كبيرة في العيش. من الناحية الأخرى فإن جزء من النساء اللاتي أفدن بتواجد عدم كفاية المكاسب المادية لأزواجهن السابقين مع إستخدامهم لعبارات مثل ”الوظيفة الأساسية للرجل هي جلب المال للمنزل“ و”يجب عليه رعاية الزوجة والأطفال“ ومن هذا السياق يتضّح نوع الادوار التي يتم إلقائها على عاتق الرجل من الناحية المجتمعية.

”أقدّر الرجل الذي يواظب على عمله والذي يبحث بكل قوّته وبكل الوسائل عن أنواع الأعمال الأخرى عند إخراجه من هذا العمل حيث أقدّره كالتاج على رأسي. أمّا هذا فقد كان يهرب وكان كسولاً على الرغم من تواجد عمله. كانت هذه هي النهاية...أنهى الزواج. عدم عمله، عدم رعاية الرجل لطفله وعدم تحمّله للمسؤولية أنهى هذا الزواج“. (إمرّاة، جنوب شرق الأناضول، *47* عام).

”لا أعرف، لم يكن يرغب في العمل، لم يكن يهتم بالأمر، لم يكن بتشبّث بعمله، يخرج من العمل، وأنا اجد له عمل مرة اخرى. بصراحة أصبح حمل المسؤولية المستمرّة ثقيلاً على كاهلي. الآن لاتستحمل المرأة إذا كان الرجل في المنزل بدون عمل. عدم عمل المرأة طبيعي ولكن عدم عمل الرجل ليس طبيعياً. ليس هناك إلتزام على المرأة برعاية الرجل أكثر من المطلوب من النواحي المادية ولكن رعاية المنزل والطفل من إلتزامات ومسؤوليات الرجل“. (إمرأة، منطقة إيجة، *36* عام).

من الناحية الاخرى فإن الرجال الذين أفادوا بحدوث الطلاق نتيجة انواع المشاكل المادية ذكروا الأوضاع التي تشير بعدم إقتصاد الزوجات السابقات وأنهن كن دائماً في رغبة بالمزيد. حيث أن هذا النوع من الأشخاص لم يلتزموا بنظام المنزل الإقتصادي مما أدّى إلى الدخول في الديون بشكل أكبر مما أدّى إلى الوصول إلى طريق مسدود من الناحية الإقتصادية.

”مثال لم أكن أستطيع دفع الإيجار أو فاتورة الكهرباء حيث بدأت المشاكل من هذه الأمور إلى حد ما. وذلك لأنه لم يكن لدي عمل مستمر...وعندما كنت أجد عملاً كنت من الأشخاص القانعين لكنّها كانت ترغب في المزيد على الدوام. وكانت محقّة في ذلك...أحضرتها من منزل أمّها للعيش في رفاهية ولكنّنا سقطنا في براثن الفقر...“. (رجل، منطقة إيجة، *46* عام).

”تمت ولادة الطفل ثم بدأت في عدم إمكانية تلبية منصرفات الطفل من العمل الذي كنت أعمله. بالإضافة إلى ذلك كنت أهتم بزوجتي أكثر من اللازم على ما أظن. لا أعرف، كنت لا أدعها تكرّر الطلب أكثر من مرة لذا كنت أفعل جميع ما تطلبه. بدأت من الصفر وبشكل مسرع. أنا رجل مستأجر. خطأت عندما أشتريت العديد من المقتنيات والأثاثات وعليه دخلت تحت طائلة الديون. وأدّى ذلك إلى حدوث الأشساء الاخرى“. (رجل، البحر الأبيض المتوسط، *31* عام).

”كان هناك إنفاق مرتفع ومبالغ فيه في موضوع الملابس. لم يكن هناك مشاكل من الناحية المادية ولكّنه كانت لديها مشاكل في معرفة القيمة أو لبس الأشياء والملابس اللائقة“. (رجل، شرق مرمرة، *32* عام).

إخفاء المشاكل المادية عن الزوجة ومعرفة هذا النوع من

المشاكل في فترات لاحقة بعد تفاقم الديون يؤدي إلى تدهور علاقة الثقة المتبادلة بين الازواج.

"كان لديه مكان عمل منتظم حيث كان يرغب في فتح عمله الخاص. لم يعكس أي نوع من المشاكل التي تحدث في العمل وأن الأعمال تسير بإتجاه سئ كما أخفى ديونه. علمت كل شئ في لحظة واحدة. بعد إنتهاء كل شئ حيث كانت تلك اللحظة التي إنتهى فيها كل شئ. لقد كان ذلك خيبة ظن كبيرة بالنسبة لي. نعم، كانت هذه هي النقطة التي لم أسامحه عليها أبداً..." (إمرأة، غرب الأناضول، *36* عام).

تم توجيه الأسئلة إلى النساء فيما يختص بنظرة أزواجهن السابقين لعملهن. النساء اللاتي أفدن بأن أزواجهن كانوا ينظرون إلى عملهم بشكل إيجابي لم يكونوا يقدّمون التقييم الإيجابي لهذا الوضع من جانبهم في جميع الأوقات. حيث أن مبرّر النساء في التقييم السلبي المتعلّق بهذا الموضوع هو أن أزواجهم السابقين كانوا يدفعوهم إلى العمل وأنهم كانوا يحتجزون الاموال التي يكسبونها.

"تركت العمل لأنني كنت أعمل لأشتري له علبتي سجائر وصحيفة سباقات الخيل بالإضافة إلى عدد إثنين بيرا وكأن ذلك ما كان ينقصنا. كنت مجبرة على ذلك حيث أنه كان يصرخ بصوت عالي عندما أذهب إلى المنزل دون أن أشتري هذه الأشياء. لقد عشت هذه المواقف...لم يكن يتفوّه بأي شئ عندما كنت أعمل معه ولكن عندما بدأت في العمل في أماكن أخرى أصبح يشعر بالغيرة الشديدة". (إمرأة، شرق مرمرة، *44* عام).

من الناحية الأخرى فإن كل من النساء والرجل الذين أجريت معهم المقابلات أفادوا بأن مشاركة المرأة في القوى العاملة يعتبر من الاوضاع التي لايحبّذها الرجل أو التي لايسمح بها على الإطلاق. حيث تبرز أدوار النساء – الرجال التقليدية والتي تعتبر عائقاً أمام مشاركة المرأة في الحياة العملية. بالأخص في أنواع الحلات التي يتواجد بها الأزواج السابقين من أصحاب الغيرة الشديدة والتي تؤدي إلى تحديد وتقييد الحياة خارج المنزل بالنسبة للمرأة.

"لان الدخل كان قليلاً فإنه لايكون هناك أهمية لما تفكّرين فيه أو ماتحتاجين إليه...كنت أرغب بالعمل ولكنه لم يكن يمنح الإذن بذلك. لذا كنت أقول له إذهب وجد عملاً لتعمل به. أنظر في محيطك هناك أطفال لنا ولدينا إحتياجات لذا واجب عليك أن تعمل. كان عاطلاً عن العمل في المنزل لفترة تسعة أشهر في العام. كنت أتحدّث معه في بداية الأمر وكنت أقول له أن عليك أن تعمل. بعد ذلك تركت الحديث. وذلك لأن أقوالي لم تكن تجدي نفعاً ولم يكن لها أي تأثير". (إمرأة، إزمير، *44* عام).

"لم أرغب في عملها. لقد كنت أنا من يُحضر الخبز ألم يكن يكفي ؟ نعم كان ذلك كافياً. أنت لست جائعة ولست محرومة من المسكن. هل طلبتي أي نقود حتى إن كانت ليرة واحدة من أمّك أو أبيك ؟ لم تطلبي ذلك. إذا لماذا ستعملين ؟ جوابها كان أنها تملّ من التواجد في المنزل وأنها ستساهم في المنزل...". (رجل، البحر الأبيض المتوسط، *31* عام).

جزء من الرجال الذين أجريت معهم المقابلات أشار إلى أن تواجد النساء في داخل إطار الحياة العملية ساهم في توفير إمكانية إتخاذ قرار الطلاق بسهولة.

"مثلاً هي كانت تتقاضى أجراً أعلى من راتبي الأمر الذي أصبح مشكلة في آخر فترة. حيث أنه في جميع نقاشاتنا كانت تذكر أنه لن يكون في مقدوري الوقوف على أقدامي إذا إنفصلنا وأنني لست رجلاً...". (رجل، جنوب شرق الأناضول، *30* عام).

"كانت زوجتي تعمل. بالطبع يجب أن تعمل. أرغب في أن تعمل المرأة لتستطيع الوقوف على أقدامها منفردة إلّا أن بعض النساء ينظرن إلى الأمر وكأنهن يعملن إذن هذا هو كل مافي الأمر مما يجعلهم يفكّرن بأنه لن يكون من يجابههم على الإطلاق...بمعنى أن عملهم جيّد ولكن لاتعجبني طريقة إستخدامهن لهذا الأمر كنوع من التهديد". (رجل، إسطنبول، *38* عام).

الواجبات والمسؤوليات المنزلية

أشار ثلث الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات أنه تم إنهاء الزواج وحدوث الطلاق نتيجة انواع المشاكل المتعلّقة بعدم تنفيذ الإلتزامات والمسؤوليات والواجبات المنزلية. ترتفع نسبة النساء بين الفئة العمرية 25-49 من اللاتي أشرن إلى حدوث الطلاق في زواجهن نتيجة الواجبات والمسؤوليات المنزلية.

يتضّح من خلال الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات أن مسألة الواجبات والمسؤوليات المنزلية تعتبر نطاق مشكلة مختلفة التباين من حيث الإستيعاب لكل من الرجال والنساء. السبب الأساسي في هذا الإختلاف هو هو معايير

النوع الإجتماعي المجتمعية وتأثيرات قوالب تقسيم الواجبات والأعمال المنزلية من خلال هذه المعايير بالإضافة إلى الفصل بين الرجال والنساء. كما تم توضيحه في قسم التوقّعات من الزواج يتوقّع الرجال أن رعاية المنزل يجب ان يتم تنفيذها بالكامل عن طريق النساء كما أشارت النساء إلى توقّعهم المشاركة والدعم من الرجال في تحمّل هذه الأعباء بالأخص بعد مجئ الأطفال خلال فترة الزواج.

أشارت النساء اللاتي أجريت معهن المقابلات عن أنواع المشاكل في الواجبات والمسؤوليات المنزلية مع ذكر أكثر أنواع الأمثلة شيوعاً مثل عدم عمل الزوج السابق، عدم الكفاية من النواحي المادية وتحمّل مسؤولية العناية بالطفل لوحدهن أو عدم القيام بأنواع الأعمال المنزلية مثل الصيانة في المنزل. لهذا السبب تتجه النساء إلى وصف أزواجهن السابقين بالخالين من المسؤولية. بالإضافة إلى ذلك فقد أشرن إلى ثقل كاهل المسؤولية الملقاة على عاتقهن في الزواج والذي دعى إلى شعورهن بالوحدة في الزواج.

"جميع مسؤوليات المنزل كانت ملقاة على عاتقي. كنت المرأة والرجل في نفس الوقت. في نهاية الأمر كان هو زوجي، رب المنزل وزوجي وكان عليه معرفة بعض هذه المسؤوليات. لم يكن يهتم بهذه الأمور كثيراً ولايأخذها على محمل الجد ولم يكن يفكّر في اليوم أو الغد. كانت لديه مشكلة مثل عدم الرغبة في تحمّل المسؤولية. لهذا السبب كنّا في مشاكل دائماً". (إمرأة، منطقة إيجة، *36* عام).

كنت أشعر بالوحدة في الزحام وبالوحدة الشديدة في الزحام الشديد. لأنه لم يكن هناك من يسألني عن أحوالي. كان الجميع ينتظر مني العمل. إعداد الطعام، النظافة والعمل الدائم. بالإضافة إلى أن جميع هذه الأعمال يجب عملها بشكل كامل. كنت غير سعيدة. كنت حزينة على الدوام...". (إمرأة، منطقة إيجة، *44* عام).

"لم أكن أحتمل خلو المسؤولية في الأسرة...ولم أكن أحتمل عدم تقسيم الواجبات والأعمال. بما فيها أعمال المنزل. هناك أشخاص مسؤولة عنهم كما أنه كان واجباً علي القيام بهذه المسؤوليات جميعها بمفردي. كنت أشعر بالوحدة الشديدة لعدم تقاسم ومشاركة هذه المسؤوليات...". (إمرأة، غرب الأناضول، *47* عام).

"لم يكن له إهتمام شديد بأبنتي. ولم يتعرّف بأحد من معلّميها في يوم من الأيام أو يهتم بمدرستها في يوم من الأيام. كان غير موجود في فترة الرعاية أيضاً". (إمرأة، منطقة إيجة، *36* عام).

"لم يكن يفعل أي شئ فيما يختص بأمور الطفل. حيث كان دائماً يقول ماذا يمكنني أن أفعله له وإلى أين آخذه وأشياء من هذا القبيل. كنت أقول له أذهب معه إلى السينما أو إلى لعب البولينج فجميع أزواج صديقاتي يفعلن الكثير مع أطفالهم...كان الأمر يستمر لأسبوع وأسبوعين ثم يعود الوضوع لما كان عليه...". (إمرأة، منطقة إيجة، *44* عام).

أمّا الرجال الذين أعربوا عن إنتهاء زواجهم وحدوث الطلاق بسبب هذا الموضوع فقد أنتقدوا زوجاتهم السابقات في مواضيع الملقاة على عاتق المرأة مثل إعداد الطعام والقيام بالتنظيف. بالإضافة إلى ذلك يظهر مفهوم وإستيعاب بعض الرجال لمفهوم رعاية الطفل وفق أدوار النوع الإجتماعي في المجتمع بإعتباره من وظائف المرأة. كما قدّموا تقييمات سلبية فيما يختص بعدم إعتناء ورعاية زوجاتهم السابقات بالأطفال كما هو مطلوب. يتواجد في هذا النوع من الرجال الذين ذكروا الواجبات والمسؤوليات المنزلية من أشار إلى نقص المهارة والمعرفة أو النقص العام في زوجاتهم السابقات.

"أنا أعمل في الخارج طوال اليوم، ما الذي تفعله المرأة الموجودة في المنزل طوال اليوم ؟ عليك بإعداد الطعام فهو لايأخذ ساعتين من وقتك. كما انه لايحدث إتساخ في المنزل نسبة لأننا شخصين فقط وليس هناك الكثير من الضيوف المتردّدين علينا. هذه هي مسؤولياتها. إذا كانت ملابسها تخضع للغسيل والكي وتكون مرتّبة في الخزانة إذا لماذا ملابسي منتشرة في كل مكان بدون غسيل...هل هذه جريمتي إذا كانت لاتفعل هذه الأشياء ؟ (رجل، شرق وسط الأناضول، *34* عام).

"أخرى، لم تكن أيديها معتادة في موضوع ربّة المنزل، لم يكن بإستطاعتها صنع شئ. كانت مسألة الطعام مشكلة في واقع الأمر". (رجل، شرق مرمرة، *32* عام).

"بسبب زياراتها المتردّدة لأسرتها فقد كنّا نتشاجر بسبب إنقاصها من إلتزاماتها وواجباتها تجاه الأطفال والمنزل... كانت تذهب إلى منزل أبيها أربعة أيام في الأسبوع. وكانت تترك الأطفال في المنزل...الاطفال وحيدون في المنزل دون وجبات طعام أو إفطار...". (رجل، إسطنبول، *50* عام).

تواجد النساء في أنشطة وفعاليات العمل يعتبر من العوامل التي تؤدي إلى إنتقاص المرأة من الواجبات والمسؤوليات

المنزلية وفق الأزواج السابقين. لهذه الأسباب يتواجد أنواع الرجال الذين أوضحوا أنهم لم يرغبوا في عمل زوجاتهم السابقات.

"كانت تذهب في ساعة مبكّرة جداً وترجع في ساعة متأخرة مع التعب الشديد، مع هذا الوضع كنت أعتقد أنها لاتخصص لنا الوقت الكافي لي ولمنزلها". (رجل، شرق مرمرة، *32* عام).

"لم اكن أرغب في عملها ولكنّها كانت تصر على هذا الأمر كثيراً. لم تكن تستمع لي وكانت تختلق الأعذار بأن راتبي لايكفي وأنها تمل من التواجد بالمنزل. بدأت المشاكل مع بداية عملها. لم يكن لدينا مشاكل كثيرة قبل ذلك حيث كانت حياتنا الطبيعية مستمرّة. بدأت في العودة إلى المنزل في أوقات متأخرة، ولم تعد الطعام وكان الأطفال في وضع مزري وأشياء من هذا القبيل..." (رجل، غرب البحر الأسود، *43* عام).

"كانت والدة زوجتي هي التي تهتم بالطفل. كنّا نتركه هناك لانها كانت تسكن على مقربة منّا. لم أكن أرغب في ذهاب زوجتي إلى العمل وكنت أغضب وأحزن كثيراً في هذا الأمر حيث قلت لها أنه لن يرعى طفلي شخص آخر". (رجل، جنوب شرق الأناضول، *40* عام).

الحياة الجنسية

أوضح حوالي عشرين بالمائة من الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات أن انواع المشاكل التي حدثت في الحياة الجنسية كانت هي السبب والمبرر في إنهاء الزواج وحدوث الطلاق. توضيح الحياة الجنسية بإعتبارها من مبرّرات الطلاق يعتبر في نفس المستوى بين كل من النساء والرجال وبين الأفراد من الفئات العمرية المختلفة أو أصحاب المستويات العلمية المختلفة. كما أنه تم ذكر هذا المبرّر عن طريق الأفرد من المتزوجين لفترة خمسة أعوام أو أكثر وأصحاب الأطفال من ثلاثة أطفال وأكثر.

يتم تناول المشاكل في الحياة الجنسية عن طريق كل من النساء والرجال بنسب متساوية مع الإختلاف في منظور تناول الموضوع من الناحية الاخرى. السبب في هذا الإختلاف هو توقّعات كل من النساء والرجال من الحياة الجنسية بالإضافة إلى المعايير المجتمعية فيما يختص بأدوارهم في هذا الصدد. بالأخص تواجد الفكرة بأن المرأة لاتهتم بالحياة الجنسية وتضعها في المقام الثاني من الإهتمامات نتيجة أنواع الواجبات والمسؤوليات المنزلية ورعاية الأطفال مع قبولها بأن هذا الوضع هو وضع طبيعي بالإضافة إلى الفكر بأن الحياة الجنسية تعتبر من إحتياجات الرجل مع ضرورة تلبية توقّعاته ومتطلّباته في هذا الأمر. تعتبر الإختلافات في وجهة النظر إلى الحياة الجنسية عائقاً أمام الأزواج في الحصول على الحياة الجنسية الطبيعية المتناسبة بين الطرفين.

"في واقع الأمر كانت لدي إحتياجات بصفتي رجلاً. أحياناً كنّا نتشاجر بسبب هذه المواضيع حيث كان لذلك الأمر التأثير الكبير على نفسي. في نهاية الأمر أصبحت لا أفكّر في النواحي الجنسية ولم أفكّر في الأمر لفترة *3-2.5* أعوام على الإطلاق بمعنى أنها دفعتني إلى الشعور بالبرود من هذا الأمر". (رجل، شرق مرمرة، *40* عام).

"تغيّرت الأحوال بعد مجئ الطفل. في واقع الأمر بدأت بعض الأشياء قبل ولادة الطفل. بمعنى أنه تكون هناك مشاركة في السرير بين الزوج والزوجة. هذا لم يكن موجوداً بيننا. بدأنا في التباعد عن بعضنا البعض. جميعنا إتجهنا نحو رعاية الطفل". (رجل، البحر الأبيض المتوسط، *40* عام).

يعتبر وضع الإبتعاد من الحياة الجنسية بسبب أنواع المشاكل التي تحدث في الحياة الزوجية من الأوضاع التي تظهر بشكل متكرّر في أنواع الزيجات التي تنتهي بالطلاق. حيث أشار جزء من كل من النساء والرجل بحدوث مشاكل وفق أسباب أخرى في الحياة الزوجية وأن هذا الأمر إنعكس على الحياة الجنسية. يؤثر عدم الرضا من الناحية العاطفية على الحياة الجنسية بشكل سلبي في الزواج مما يؤدي إلى إبعاد الأزواج عن بعضهم البعض. من ناحية أخرى أشار الأفراد من الرجال بشكل أكبر إلى عدم الرغبة من الطرف الآخر. أمّا النساء اللاتي ذكرن عدم رغبة الأزواج السابقين في الحياة الجنسية فكان عددهن قليلاً. وضّحت إحدى النساء اللاتي أجريت معهن المقابلات عدم إهتمام الزواج وتأثير الأمر عليها بالعبارات التالية:

"فعلنا نفس الشئ مرة أخرى على أمل أن يتم تصحيح الوضع ولكنّه كان لايهتم بي بدرجة كبيرة. أظن أننا لم نجتمع معاً لحوالي فترة *1.5* عام...كان لدي طفل من قبل وكنت أقضي معه الوقت. النساء لاتكون لهن إحتياجات من هذا القبيل. كل مافي الأمر أنه يؤدي إلى حزن الشخص كثيراً. لايمكنك الشعور الجيّد بنفسك. وتبدأي في التفكير هل أنا قبيحة، هل أنا سمينة وأكتسبت المزيد من الوزن، لماذا لايتقرّب مني. كانت هذه هي تأثيرات الأمر على نفسي. لم أعد أعجبه ولايريدني بعد الآن". (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *25* عام).

"لم تكن جيّدة، لا أعرف كيف يمكنني التعبير عن ذلك ولكنّه لم تكن هناك حياة بين زوج وزوجة. كنت أشعر معها وكأنني مع صديقي الرجل. كانت باردة". (رجل، البحر الأبيض المتوسط، *44* عام).

"بعد حدوث جميع هذه المشاكل لم أكن أرغب في الحصول على العلاقة الجنسية. لم أكن أرغب في أن يدخل إلي سريري". (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *36* عام).

"لم تكن لدينا علاقة جنسية. أبداً. كان ذلك يحدث مرّة في الشهر أو العام...لم أكن راضي عن ذلك. كان يمكننا الحصول على السعادة إذا كنّا سعداء من حيث النواحي الجنسية حيث كان يمكننا تجاوز العديد من المشاكل". (رجل، غرب البحر الأسود، *42* عام).

"أنا التي لم أكن أرغب في العلاقة في واقع الأمر. حيث أعتقد أنه لايجوز الإجتماع مع شخص لاتحبينه ولاتثقين به حتى وإن كان زوجك...أمّا هو فكان يفكّر في متعته على الدوام. الشئ الوحيد الذي كان يفعله هو التصرّفات والسلوكيات العنيفة...". (إمرأة، جنوب شرق الأناضول، *36* عام).

"حصل البرود في العلاقة بعد ولادة الطفل. يقولون أن ذلك يحدث لجميع النساء بعد الولادة. كما أنها ولدت ثلاثة توائم. أظن أنه لم يتبقّى لها ثقة بنفسها على الإطلاق...". (رجل، إسطنبول، *50* عام).

بخلاف إنعكاس أنواع المشاكل التي تحدث في الزواج على الحياة الجنسية فإن عدم التناسب والتوافق بين الازواج من حيث النواحي الجنسية يؤدي أيضاً إلى إنهاء الزواج وحدوث الطلاق. مثال أنواع النساء اللاتي أشرن إلى هذا الموضوع خلال حديثهن ذكرن أن أزواجهم السابقين لم يكونوا يوفرون الرضا في الجنس وأنهم لم يكونوا يبذلو الجهد في هذا الأمر. أمّا بالنسبة للنساء اللاتي ليس لديهن تجارب جنسية قبل الزواج فتكون لديهم أنواع المخاوف من الليلة الأولى في الزواج ومرورها بشكل مثير للقلق مع القلق من شكل تقرّب الزوج مما يؤدي إلى تواجد إحتمال إستمرار هذا النوع من المخاوف طيلة فترة الزواج. بالإضافة إلى ذلك تتواجد أنواع النساء التي أوضحت إنزعاجهن نسبة لعدم إهتمام أزواجهم السابقين بالنظافة الشخصية بالشكل المطلوب. أمّا الرجال فقد أشاروا بشكل أكثر إلى برود زوجاتهم من حيث الناحية الجنسية مما أدّى إلى عدم توافقهم من الناحية الجنسية. خلال اللقاءات تمت مشاركة أمثلة على تواجد مرض التشنّج المهبلي لدى النساء خلال فترة الزواج.

"لقد تركت الأمر منذ الليلة الاولى حيث أكرهني على العلاقة الجنسية. خفت في بادئ الأمر...بكيت حتى الصباح الأمر الذي أدّى إلى مشكلة كبيرة في نفسي. بعد ذلك خفت في واقع الأمر". (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *50* عام).

"كنت أبكي دائماً ولكنه لم يكن بوسعي فعل شئ. بالطبع كنّا نتحدث في الأمر ولكن...حاولت أن أخبره أن هذا النوع من الأمور سيكون أفضل لو كان وفق الرغبة المتبادلة بين الطرفين ولكنه كان دائماً يقول أنه لايمكنه إنتظار رغبتي...". (إمرأة، غرب الأناضول، *49* عام).

"لم يكن يفكّر في أنه يمكن ان تكون لدي إحتياجات أيضاً. وهذا الموضوع كان يحزنني ويؤلمني بطبيعة الحال. كإمرأة يمكنك كبح جماح نفسك حتى تصبح بعض الأمور في المرتبة الثانية من الإهتمامات". (إمرأة، وسط الأناضول، *37* عام).

"كانت مريضة بمرض التشنّج المهبلي. ذهبنا إلى الطبيب النفسي للعلاج. ولكنّها ذهبت في أسبوع واحد ولم تذهب مرة أخرى. منحوها العلاجات ولكنّها لم تتناولها...كانت لدي فكرة بأنه إذا إستطاعت من تخطّي هذه المشكلة لكان لدينا أطفال وأسرة وأن كل شئ سيكون على مايرام ولكنّها لم تستطع تجاوز هذه المشكلة". (رجل، وسط الأناضول، *32* عام).

جزء كبير من النساء اللاتي أعربن عن الحياة الجنسية بإعتبارها من المشاكل والمبرّرات التي أدت إلى إنتهاء الزواج والطلاق أوضحن أنهن دخلن في العلاقة الجنسية مع أزواجهن بدون رغبة أو تحت الضغط والإكراه. كما ذكرن أن أزواجهن السشابقين ينظرون إلى العلاقة الجنسية بإعتبارها من وظائف وواجبات الزوجة. لذا تتعرّض النساء إلى أنواع العنف الجنسي أو الجسدي في حالة عدم تنفيذهن لإلتزامهن بهذه "الوظيفة". لهذا السبب تتواجد النساء اللاتي ينظرن إلى حياتهن والعلاقات الجنسية في شكل كابوس مع الإضطرار إلى الدخول في العلاقة الجنسية مع أزواجهن. كما أن جزء من النساء تعرّضن إلى سلوكيات وتصرّفات الضغط والإكراه على العلاقة الجنسية في حالة عدم رغبتهن بالدخول في العلاقة أو تعرّضن إلى أنواع الضغط النفسي أو العنف الجسدي في حالة عدم الدخول في العلاقة الجنسية.

"كانت كابوساً في واقع الأمر...هو كان شخصاً يعيش وفق رغباته فقط وكان أنانياً...تعرّضت كثيراً إلى الأذى منه". (إمرأة، إسطنبول، *38* عام).

"كان يشاهد الأفلام الجنسية والإباحية من خلال الإنترنت ثم يحاول تطبيقها معي كما كان يمارس تطبيق العنف عند رفضي". (إمرأة، جنوب شرق الأناضول، *26* عام).

"لم تكن تحدث مشاكل عندما لايتناول الكحول ولكنّه كان دائماً يتناول الكحول بإستمرار الأمر الذي أزعجني كثيراً. كانت لزوجي خصال قذرة وكان يحب الإكراه في العلاقة. كان يربط أقدامي ويغتصبني بالقوّة والإكراه". (إمرأة، غرب البحر الأسود، *32* عام).

"مثلاً كان يرغب في العلاقة الجنسية مرّة في اليوم. وأنا لم أكن أرضى عن ذلك. يومياً ! ماذا يعني يومياً ! لم يكن يقول أي شئ فيما يختص ليس هناك داعي لإقامة العلاقة. على العكس تماماً كان يجبرني على ذلك. وكان يكرهني على ذلك عندما أغضب وأنفعل من الأمر... يضرب ثم يمارس الجنس". (إمرأة، شمال شرق الأناضول، *44* عام).

"كان يحدث مايرغب به على الدوام...كنت اخبره أنني لا أرغب في العلاقة ولكنه كان يُصر على ذلك. كان يحدث مايرغب به على الدوام". (إمرأة، إسطنبول، *42* عام).

عدم القدرة على إنجاب الأطفال

عبّرت مجموعة صغيرة من الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات على أن عدم مقدرة أحد الازواج على إنجاب الأطفال أو عدم رغبته في الحصول على الأطفال يعتبران من العناصر الأساسية التي تؤدي إلى إنهاء الزواج وحدوث الطلاق. كما تواجد أنواع الأفراد الذين أعربوا عن حدوث الطلاق نسبة لتواجد أنواع المشاكل في الصحّة الإنجابية وعدم المقدرة على الإنجاب سواء كان ذلك منه أو من زوجه. مثال لذلك ذكرت إحدى النساء الاتي أجريت معهن المقابلات أنه حدث معها الإجهاض من 5-6 مرّات خلال فترة الزواج وأنّها لم تستطع الإنجاب على الرغم من العلاج والتداوي مما دعا بها إلى إنهاء الزواج الذي إستمر لفترة 33 عام وحدوث الطلاق نتيجة لعدم تحمّلها لأنواع الضغط النفسي الذي ظهر من زوجها.

"كانت الحياة سعيدة ولكن أطفالي كانوا يولدون أموات ولايعيشون. دخلت إلى وحدة العناية المكثّفة وتعرّضت للألم كثيراً. كان زوجي يرغب في الزواج مرّة أخرى ولكن والدة زوجي كانت في صفّي في هذا الأمر. حيث كانت تغضب على ولدها وتقول له هل لايمكن تأسيس عش الزوجية في حالة عدم تواجد الأطفال. ولكن بعد وفاة والدة زوجي...كان كل يوم يخبرني بأنني لم أنجب الأطفال وانه لم يمكنه أن يرى طفله. لم أكن أحتمل أحاديثه في هذا الأمر. لم أحتمل لذا ذهبت وطلبت الطلاق". (إمرأة، غرب البحر الأسود، *53* عام).

من ناحية أخرى أعربت إحدى النساء على أن عدم المقدرة على إنجاب الأطفال ليس بسبب مشكلة منها وإنما بسبب عيب في زوجها وأن كل من زوجها وأسرته ألقوا عليها اللائمة في هذا الأمر والتي أوضحت أنه تم إنهاء الزواج وحدوث الطلاق بسبب الضغط من والدة الزوج والضغط من الزوج نفسه.

"كان السؤال دائماً الذي أزعجني كثيراً لماذا لاتنجبين الأطفال لماذا لايمكن ذلك. وكأن الأمر في يدي ؟ كان يقول أنه سيتزوّج مع أخرى. ذهبت مع والدة زوجي إلى الطبيب. دخلت معي حتى غرفة المعاينة. لم تكن تصدّقني. لاحظ الطبيب هذا السلوك لذا ربت بيديه على كتفي وهو يقول لوالدة زوجي أنه يمكن إنجاب الاطفال من هذه البنت ولكن المشكلة في أن إبنك هو الذي لايمكنه الإنجاب. نوعية الحيوانات المنوية الخاصة بولدك منخفضة". (إمرأة، جنوب شرق الأناضول، *26* عام).

بالإضافة إلى ذلك يعتبر الموقف تجاه الخضوع للعلاج من أجل إنجاب الأطفال أيضاً من العوامل التي تؤثر إستمرارية الزواج. مثال أحد الرجال الذين أجريت معهم المقابلات أشار إلى أن زوجته السابقة لم تمنحه الوقت الكافي لفترة علاجه كما أن أحد الرجال الآخرين أشار إلى زوجته السابقة لم تقترب من العلاج على الإطلاق.

"كان العيب منّي وكنت أخضع للعلاج حيث ذهبت مرتين أو ثلاث مرّات. جاءت أم الزوجة وأخذت إبنتها وذهبت". (رجل، شرق الأناضول، *36* عام).

يعتبر عدم رغبة الزوج في الحصول على الأطفال من نقاط التحوّل أيضاً في الزواج. حيث ذكرت بعض النساء أن أزواجهن السابقين مارسوا عليهن الضغط النفسي للإجهاض والخضوع لعملية الكحت الذي أدّى بدوره إلى حدوث الصدمات لديهم.

"لم يكن ليقول لي عليكي بالخضوع لعملية الكحت للإجهاض إذا كان يرغب في الأطفال. حيث أن القول بضرورة الخضوع للإجهاض للإنسان يولّد جرحاً كبيراً...". (إمرأة، إسطنبول، *34* عام).

القيم في إطار الإختلافات الثقافية والفردية

القيم والرؤى الحياتية وأسلوب الحياة

أفاد شخص من بين كل أربعة أشخاص من الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات أنه تم إنتهاء الزواج في حياتهم وحدوث الطلاق نتيجة انواع الإختلافات في أسلوب الحياة. حيث أن الأفراد الذين أشاروا إلى الختلافات في أسلوب ونمط الحياة بينهم وبين أزواجهم بإعتبارها من مبرّرات الطلاق ذكراو أنواع الإختلافات الفكرية التي حدثت في مواضيع مثل التوقّعات من الحياة، مدى الإهتمام بالمظهر الخارجي والملابس، اتجاهات التنشئة الاجتماعية والسلوك في المحيط الإجتماعي. ذكرت معظم النساء في إطار الإختلافات في أنماط الحياة والإختلافات الثقافية أنه تم حدوث الطلاق معهن نسبة لتواجد الإختلافات من حيث مواضيع الناحية الإجتماعية ومقدار التمتّع بالحياة بينهن وبين أزواجهن السابقين. أمّا معظم الرجال فقد لفتوا الإنتباه إلى مواضيع الزي/الملابس والمظهر الخارجي.

"كان مختلفاً. عندما نذهب إلى أصدقائنا كان لايتحدّث مع أي شخص ويجلس لمشاهدة التلفاز. كان يحضر في المعايدات ويصطنع المشاكل. كان الجميع ينزعج منه ثم كان يخرج بعد ذلك دون أن يرجع إلى المنزل...". (إمرأة، منطقة إيجة، *42* عام).

"كان إنساناً يميل بصفة أكثر إلى أشياء مثل الإنترنت. حيث بدأ في تخصيص الوقت بشكل أكثر للتفاز والحاسوب. لم يكن يخصص لنا الوقت كما هو الحال بالنسبة لهذه الأشياء. لم يكن يتواجد معنا في أوساط الحديث والدردشة". (إمرأة، وسط الأناضول، *27* عام).

"كانت مختلفة. أنا كنت أكتفي بما أجده ولكنّها كانت دائماً ترغب في المزيد. تحب زوجتي اللبس الجيّد. أنا لم أكن كذلك، كنت أكتفي بما أجده فقط". (رجل، منطقة إيجة، *46* عام).

"مثلاً في موضوع إختيار الملابس إذا أخبرتها أن هذه الملابس لاتليق بها كانت تصنع العكس تماماً وتشتري الشئ الذي لم يعجبني". (رجل، غرب الأناضول، *28* عام).

"نعم. الملابس المكشوفة إلى حد ما كانت مشكلة. لم تكن ملابسي مكشوفة في واقع الأمر ولكنّه كان يظن كذلك. كانت المشكلة في راحتي. راحتي فقط...". (إمرأة، إسطنبول، *46* عام).

العادات السيئة

تعتبر العادات إحدى المبرّرات للطلاق وإنهاء الزواج وفق الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات حيث تعتبر في المراتب الأولى بين أنواع المبرّرات في الطلاق. في شكل أمثلة للعادات تم ذكر كل من إدمان الكحول، التدخين، إدمان القمار والمخدّرات. حيث تعتبر هذه الأوضاع هي التي تؤدي إلى تلف إنتظام المنزل والحياة المشتركة بين الأفراد والتأثير عليها بشكل سلبي.

"كان يدخّن في المنزل وكنت أشعر بالإنزعاج الشديد لان منزلنا كان صغيراً. لأنني لم أكن أرغب في تدخينه في المنزل". (إمرأة ، غرب البحر الأسود، *29* عام).

"كانت المشكلة في لعبه ألعاب الرهانات. بمعنى القمار. كان يمكننا العيش بسهولة وراحة أكثر إذا لم يكن يلعب هذه الألعاب. كما أننا لم نكن أناساً يرغبون في الفخامة العالية إلى درجة كبيرة". (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *31* عام).

بالإضافة إلى ذلك فقد تمّت مناقشة المواصفات الشخصية للأفراد أيضاً في هذا القسم. حيث تم تحديد أن الأفراد المطلّقين ذكروا أنواع الخصائص مثل حب النوم من الازواج، العناد، الكذب وتوجيه الشتائم والتي تم إعتبارها أيضاً من مبرّرات الطلاق.

"كانت إنسانة مهذّبة وممتازة في الاحوال الطبيعية. ولكن كانت عنيدة جداً. عنيدة لدرجة لايمكن تخيّلها. كان هذا هو الأمر الذي أدّى إلى إنهاء العلاقة بيننا". (رجل، جنوب شرق الأناضول، *26* عام).

يعتبر طلاق النساء بسبب أنواع العادات مرتفعاً بالمقارنة مع الرجال. حيث يظهر أن أنواع العادات المتواجدة في أزواجهن السابقين مثل الكذب، إدمان الكحول، التدخين، إدمان القمار والمخدّرات تعتبر جميعها من الأسباب والمبرّرات التي أدّت إلى إنتهاء الزواج وحدوث الطلاق. حيث أن هذه العادات المذكورة كانت السبب المباشر في كثير من الاحيان في تشويه العلاقة بين الرجال والنساء حيث يظهر نقصان الثقة من النساء تجاه الرجال بسبب سلوكيات الكذب. كما أن إدمان الكحول في الرجال يؤدي إلى توفير الضرر إلى المحيط والزوجات. أمّا عادة القمار فتؤدي إلى إهتزاز دخل المنزل كما هو الحال في إدمان المخدّرات الذي يؤدي إلى تشويه العلاقة مع الزوجات.

”كان يتناول الكحول. وكان يحبّ المتعة إلى درجة بعيدة... كان يتعاطى الكحول ولايحضر إلى المنزل في الليل. بمعنى أنه كان يحضر إلى المنزل عندما يرغب في ذلك لذا لم يكن يحضر عندما لايرغب في ذلك”. (إمرأة، جنوب شرق الأناضول، *36* عام).

”يتناول الناس الكحول وأنا أتناولها أيضاً. ولكنّه كان يتناول الكحول على الدوام. كان يتناول الكحول في حالة حوجة زوجته وأطفاله إلى المال في المنزل”. (إمرأة، غرب البحر الأسود، *40* عام).

”كنت أنزعج للغاية من رائحة التدخين. تلك الرائحة المزعجة...كان يدخّن علبتي سجائر في اليوم”. (إمرأة، غرب مرمرة، *60* عام).

أما أنواع العادات التي أدّت إلى طلاق الأفراد من الرجال فترتكز على انواع العادات في زوجاتهم السابقات الغير مرغوب فيها مثل المواصفات الشخصية والكذب والتدخين.

”كانت تكذب كثيراً. وكانت تقول الصدق عنما تعرف أنني علمت بالكذب وأنني سأتخذ موقفاً من ذلك”. (رجل، وسط الأناضول، *30* عام).

”كانت تكذب كثيراً. للجميع...كانت تقول أنها تدخّن السجائر وأنها مدمنة على التدخين. كنت أقول لها لماذا تدخّنين يازوجتي فأنا لا أستطيع ان أوفر لك المال لشراء السجائر فأنا مستأجر. لماذا تدخّنين السجائر...”. (رجل، جنوب شرق الأناضول، *23* عام).

”كان لديها وجهان...في يوم تكون جيّدة حتى تظن أنها كذلك على الدوام حتى يحدث شئ ما ويتغيّر الوجه الأول”. (رجل، شرق مرمرة، *39* عام).

الطلاق وفق أسباب المستوى العلمي، فارق السن، المعتقد والمذهب، زواج الأقارب

يظهر الطلاق وفق أسباب المستوى العلمي، فارق السن، المعتقد والمذهب، زواج الأقارب على الرغم من أنها من انواع المبرّرات النادرة الحدوث في الطلاق.

حيث يمكن أن ينظر أحد الازواج إلى الآخر بنظرة دونية أو نظرة إزدراء في حالة إنخفاض مستواه العلمي.

”يجب أن لايرتفع أو ينحدر الإنسان وفق حصوله على التعليم. يجب تواجد المساواة في الأمر. أنا تعلّمت ذلك كثيراً وتعلّمته بمرارة التجارب”. (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *26* عام).

”كان يظن يرى نفسه أعلى منّي مع النظر إلي بدونية لأنني تركت التعليم منذ الصف الخامس”. (إمرأة، غرب مرمرة، *33* عام).

تواجد فارق السن بين الأفراد المطلّقين دعا إلى تواجد الإختلافات في التجارب أو من حيث النظرة إلى الحياة وبالتالي تشكيل التسلسل الهرمي بين الأزواج.

”كان يقول أنني أكبر منه في السن. حيث يجب أن لاتكون المرأة هي الكبيرة في السن وإنّما يجب ان يكون الرجل أكبر منها عمراً”. (إمرأة، منطقة إيجة، *46* عام).

”دائماً كانت تستصغرني. تراني صغيراً في العمر. كانت كذلك منذ أول أيام أيضاً”. (رجل، غرب البحر الأسود، *62* عام).

تعتبر الإختلافات والتمييز من حيث المعتقد والمذهب من مبرّرات الطلاق التي تظهر بحالات قليلة جداً. يظهر الإختلاف في المذهب بإعتباره من المواضيع التي يتم فيها التدخّل عن طريق الأفراد في داخل المنزل أو من الأسرة في البيئة القريبة.

”كانت هناك مشكلة فيما يتعلّق بالمذهب، كانت مشكلة كبيرة لوحدها. لدينا في قريتنا لانقول لأحدهم أنه يجب عليك العبادة هنا أو شئ من هذا القبيل. والدها كان يقلق من هذا الشأن. حتى أنني أخبرته أن هذا هو مذهبي أول مرة أقابله فيها. وأخبرته ألّا يُحدث لي المشاكل في المستقبل من هذا الأمر”. (رجل، غرب مرمرة، *31* عام).

”زوجتي لم تكن متديّنة. أم] دائماً تصلّي. أنا أيضاً لم أكن أصلّي في تلك الأوقات. عندما تزوجت...لم يكن لزوجتي مثل هذا النهج”. (رجل، غرب مرمرة، *32* عام).

الطلاق بسبب زواج الأقرباء يعتبر منخفض جداً لدرجة العدم. الوضع الأساسي الذي يشير إليه الأفراد الذي حدث بينهم الطلاق وفق هذا السبب هو تشوّه وإنتهاء العلاقة الموجودة بينهم بسبب رابطة القرابة.

لايوجد أي شئ إيجابي فيما يتعلّق بزواج الأقارب. كل

مافيه هو الغباء المتناهي الذي يؤدي إلى إستغلال كل طرف للآخر بقدر أكبر والذي يظهر بالمظهر الإيجابي في كثير من الاحيان”. (رجل، البحر الأبيض المتوسط، *55* عام).

”جوانبه السلبية هي أن الأسر كانت تتشاجر فيما بينها ونقف نحن مكتوفي الأيدي. ليس هناك شئ آخر. يجب أن لايكون الزواج من الأقارب وفق رؤيتي”. (إمرأة، شرق البحر الأسود، *35* عام).

عدم معرفة الزوج بشكل كافي قبل الزواج وعمر الزواج

الطلاق بسبب مبرّر عدم معرفة الزوج بشكل كافي قبل الزواج يحدث معظم الاحيان بسبب عدم قضاء الأفراد الوقت الكافي مع بعضهم البعض قبل الزواج وبالتالي عدم إكتشافهم لمواصفاتهم ومميّزاتهم الشخصية بالقدر الكافي. تظهر أساسيات الإختلاف من حيث النوع الإجتماعي في هذا القسم.

”كنت أفكّر دائماً في الأشياء الإيجابية. في أن نعمل ونأسس عش الزوجية الجميل. لم أعرفه. تزوجت ولكن إتضّح كل شئ فيما بعد. لن أنسى أفعاله حتى بعد الممات”. (إمرأة، منطقة إيجة، *37* عام).

”لم أكن لأتزوجها لو تعرّفت عليها. لأنه لايمكن معرفة الشمّام دون إشتمام رائحته...ظهرت الإختلافات في كل شئ وكنت أحمّل ذلك للإختلافات الثقافية. حدثت المصاعب حتى إعتدنا الأمر في نهاية المطاف. أظهرت وجهها الحقيقي بعد ذلك:. (رجل، شمال شرق الأناضول، *37* عام).

لاتظهر بصفة شائعة الأوضاع التي يحدث فيها الطلاق وفق أسباب ومبرّرات عمر الزواج. كما تم ذكره في الأقسام السابقة يعتقد جزء من الأفراد أنه تم زواجهم في سن مبكّرة. إلّا انه لايتم إعتبار عمر الزواج من المسبّبات والمبرّرات المباشرة في إنهاء الزواج والطلاق حتّى وإن كان السبب في حدوث العديد من المشاكل. حيث يظهر بصفة أكثر أن الأفراد يربطون ذلك بعدم معرفتهم لبعضهم البعض وعدم معرفة التوقّعات المتبادلة من الزواج بالقدر الكافي مما أدّى إلى إنهاء الزواج وحدوث الطلاق.

”طبعاً كانت في سن صغيرة. كانت بعمر *18* عام. ربّما ان جميع هذه الامور كانت كثيرة عليها. كنت أخلط الأمور أحياناً. يكون من الصعب إذا لم يعرف الإنسان الذي تواجهه العديد من الأشياء من أسرته”. (رجل، إسطنبول، *52* عام).

”كيف يمكن لفتاة في عمر *14-15* عام أن تعرف الزواج ؟ أن تلبس الخاتم والأساور...كنت أفكّر في تلك الأشياء. لم أكن أعرف شيئاً عن إعداد الطعام ولم أكن أعرف شيئاً عن التنظيف”. (إمرأة، إسطنبول، *31* عام).

الأمراض

بصفة عامّة تعتبر أنواع حوادث الطلاق التي تحدث بسبب المشاكل الصحيّة هي حوادث تحدث بسبب الحالة الصحيّة للازواج أو الأفراد الآخرين المتواجدين في المنزل.

في هذا السياق أشار الرجال الذين أجريت معهم المقابلات إلى الأمراض والإضطرابات النفسية من الزوجات بالأخص أنواع تأثيرات العنف والواجبات والمسؤوليات المنزلية والعناصر الاخرى التي تعتبر من مبرّرات إنهاء الزواج وحدوث الطلاق. بالإضافة إلى ذلك يتواجد أنواع الرجال الذين أشاروا إلى إتخاذهم لقرار الطلاق وفق الأمراض المصابين بها أنفسهم.

كانت شخصاً ليست في توازنها العقلي التام. لم تكن تتناول العلاج. صرخت وغضبت حتى تتناول العلاج الأخير. جعلتها تتناوله بالقوّة. بعد ذلك في أحد الأيام جمعت كل الاموال وأخذت حقيبتها وذهبت. إتخذ القرار بالطلاق وفق الصعوبة الشديدة في التوافق”. (رجل، البحر الأبيض المتوسط، *31* عام).

”كانت زوجتي مصابة بمرض نفسي. لم تكن تستطيع التواجد في المكان الذي تذهب إليه...لايمكنها التواجد في الأماكن المغلقة...لايمكنها التواجد بمفردها...لم أكن أستطيع الخروج من المنزل...أصبحت تقول لي لاتذهب للعمل وبالفعل لم أذهب للعمل في أيام كثيرة...ذهبنا إلى طبيب الأسرة وأخبرنا بالذهاب إلى الطبيب النفسي. ذهبت إلى الطبيب في المرّة الأولى فقط. بعد ذلك ذهبت المرة الثانية والثالثة ثم لم تحضر مرة اخرى...”. (رجل، شمال شرق الأناضول، *34* عام).

أمّا من النساء اللاتي أجريت معهن المقابلات فيظهر أنه عند ذكرهن الامراض بإعتبارها من مبرّرات إنهاء الزواج وحدوث الطلاق فإنهن يذكرن أنواع الأمراض النفسية التي كان مصاباً بها أزواجهن. بالإضافة إلى ذلك يتواجد جزء صغير من النساء اللاتي أوضحن بإنتهاء الزواج وحدوث الطلاق نتيجة انواع المشاكل الصحيّة الخطيرة سواء كانت في أنفسهن، الأطفال

أو الأقارب من الدرجة الأولى سواء كانوا من جهتهن او من جهة الزوج.

"كان مبرّري الأساسي. لقد مرضت. لم يكن بجواري في فترة المرض. فكّرت في أنني لن أكون في حاجة إليه في اليوم الأبيض إذا لم يكن بجواري في اليوم الأسود". (إمرأة، منطقة إيجة، *38* عام).

"علمت أنه لن يستطيع رعاية المنزل. علمت أنه مريض عقلي. لم يكن بإستطاعته المشي. عرفت أن الذي لايمكنه رعايتي لن يمكنه رعاية طفل في المستقبل. كنت حامل في تلك الأوقات...". (إمرأة، غرب الأناضول، *40* عام).

"كنت أرعاه بإستمرار. لم يكن أبي يستطيع الرؤية. وكانت لأخت زوجي مشاكل نفسية. كانت لديها مشاكل عقلية. لم يكن بإستطاعتها تناول الطعام او اللبس اللائق. كنت أضطر إلى فعل هذه الأشياء. حدث ما حدث وقال أنه سيذهب إلى إسطنبول من أجل العمل. ذهب وكانت تلك المرة الأخيرة التي أراه فيها ولم يرجع أبداً...". (إمرأة، شرق الأناضول، *37* عام).

2.2.6. أسباب الطلاق وفق نظرية العزو الذاتي

في نطاق الدراسة تم جمع أسباب الطلاق في 21 قسم منفصل حيث تم ترميزها بالتوافق مع نظرية العزو الذاتي. تم ترميز عدد 21 من مبرّرات الطلاق وفق المعايير الأساسية لنظرية العزو الذاتي بالإضافة إلى النموذج الذي تم تطبيقه عن طريق كل من آموتا Amota وبريفيت Previti بإستخدام نظرية العزو الذاتي وذلك في شكل أربعة مجموعات رئيسية تتضمّن "الأسباب الناتجة من الفرد نفسه، الأسباب الناتجة من زوج الفرد، الأسباب الناتجة من نوعية العلاقة والأسباب الناتجة من العوامل الخارجية". تم التدقيق في قصص الزواج من كل فرد كما تم تنفيذ الترميز وفق نظرية العزو الذاتي بالتوافق مع السبب المسؤول عن الطلاق سواء كان الشخص أو الأشخاص أو العلاقة.

في بادئ الأمر تمّت هيكلة هذه المجموعات الرئيسية الأربعة مع الأخذ في الإعتبار الأسباب من حيث كونها أسباب داخلية وخارجية. تم تحديد الأسباب الداخلية بإعتبارها أنواع الأسباب الصادرة من الفرد نفسه. أمّا أنواع الأوضاع والحالات التي تحدث في خارج نطاق سيطرة الفرد فيتم إعتبارها من الأسباب الخارجية. تم تصنيف نطاقات المشاكل التي تعتبر خارجة عن سيطرة الفرد بالإعتماد على ثلاثة عوامل في المشاكل. هذه العوامل هي زوج الفرد، طبيعة العلاقة أو العوامل التي تكون بخلاف ذلك "العوامل الخارجية".

في الجدول 23 تم توضيح تصنيف مبرّرات الزواج والمجموعات بالتوافق مع نظرية العزو الذاتي. تتواجد بعض مبرّرات الطلاق في أكثر من مجموعة وفق أنواع الظروف المختلفة مثال الواجبات والمسؤوليات المنزلية حيث انه إذا أفاد الفرد الذي أجريت معه المقابلة أن تم حدوث الطلاق نتيجة لعدم إلتزامه بهذه الواجبات والمسؤوليات المنزلية فإنه يتم تضمينها إلى "الأسباب الصادرة من الفرد" وأمّا إذا كان يحمّل زوجه السابق هذه المسؤولية فيتم تضمين هذا المبرّر إلى مجموعة "الأسباب الصادرة عن الزوج". من ناحية أخرى فإن أنواع المبرّرات المرتبطة بالبيئة القريبة تم تضمينها في مجموعة "العوامل الخارجية" وذلك لأن الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات ينظرون إلى هذا المبرّر بإعتباره مستقل بالكامل عنهم وأنه صادر عن الأطراف الثالثة.

الغالبية العظمى من الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات في إطار دراسة أسباب الطلاق والتحليل المتقدّم (81٪) ربطوا حدوث الطلاق وفق أسباب صادرة من زوجهم السابق. كما أن ثلث الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات فقط (32٪) أشاروا إلى حدوث الطلاق وفق الأسباب الصادرة منهم. ينطبق هذا الوضع مع المفاهيم الأساسية لنظرية العزو الذاتي. حيث توضّح نظرية العزو الذاتي أنه في حالة مواجهة الأفراد للنتائج السيئة فإن معظمهم يفكّر في حدوث هذه النتائج وفق أنواع الأسباب الخارجية المتطوّرة بشكل مستقل عنهم بدلاً من التفكير في حدوث هذه النتائج من الأسباب الصادرة منهم. بمعنى أن الغالبية العظمى من الأفراد المطلّقين الذين أجريت معهم المقابلات لايرغبون في حمل المسؤولية في حالات الفشل وإنما يفضّلون إلقاء المسؤولية واللائمة على الأزواج السابقين. كما انه بالإضافة إلى تحميل الطرف الآخر المسؤولية في حدوث الطلاق فإنهم أيضاً يعتبرون الطرف الآخر من أسباب الطلاق. نصف عدد الأفراد المطلّقين الذين يعتقدون أن المسؤولية في الطلاق تقع على عاتق الزوج القديم يسرون أيضاً أن الطرف الآخر هو المسؤول عن الطلاق في العلاقة الزوجية بين الطرفين. من ناحية أخرى فإن معظم هؤلاء الأفراد يحمّل المسؤولية إلى العوامل الخارجية (35٪) أو أنفسهم (28٪) فيما يتعلّق بحدوث الأسباب التي أدّت إلى الطلاق. (الجدول 24).

كل من النساء (91٪) والرجال (71٪) أشاروا إلى أن أكثر انواع العوامل التي أدّت إلى إنتهاء الزواج كان هو التصرّفات والسلوكيات الصادرة من الزوج السابق كما أن نهج تحميل المسرولية للطرف الآخر منتشر بشكل أكثر بين النساء. على الرغم من إنخفاض نسبة الأفراد الذين يعتقدون بحدوث

الجدول 23. ترميز أسباب الطلاق وفق نظرية العزو الذاتي

من الزوجات المطلقات اللاتي أجرين المقابلة	من كل الزوجات اللاتي أجرين المقابلة	من ذوي العلاقات العاطفية	من عوامل خارجية
1- الواجبات والمسؤوليات المنزلية	1- الواجبات والمسؤوليات المنزلية		
2 - المشاكل المتعلقة بالأطفال	2 - المشاكل المتعلقة بالأطفال	2 - المشاكل المتعلقة بالأطفال	2 - المشاكل المتعلقة بالأطفال
3- العلاقة العاطفية	3- العلاقة العاطفية	3- العلاقة العاطفية	
4- المشاكل الإقتصادية	4- المشاكل الإقتصادية		4- المشاكل الإقتصادية
5- الحياة العملية	5- الحياة العملية		
6- القيم / النظرة للحياة	6- القيم / النظرة للحياة	6- القيم / النظرة للحياة	
7- نمط الحياة	7- نمط الحياة	7- نمط الحياة	
8- العادات	8- العادات		
9- المستوى التعليمي	9- المستوى التعليمي	9- المستوى التعليمي	
		10- التفاوت في السن	
11- سن الزواج	11- سن الزواج	11- سن الزواج	
12 - مدى التعرّف إلى الزوجة بما فيه الكفاية قبل الزواج	12 - مدى التعرّف إلى الزوجة بما فيه الكفاية قبل الزواج	12 - مدى التعرّف إلى الزوجة بما فيه الكفاية قبل الزواج	
13 – المعتقد / المذهب		13 – المعتقد / المذهب	
		14 –زواج الأقارب	
			15- البيئة القريبة
16 - الحياة الجنسية		16 - الحياة الجنسية	
17- الرغبة في إنجاب / عدم إنجاب الأطفال	17- الرغبة في إنجاب / عدم إنجاب الأطفال	17- الرغبة في إنجاب / عدم إنجاب الأطفال	
18 - العنف	18 - العنف		18 - العنف
19- الخيانة	19- الخيانة		
20 – المرض	20 – المرض		20 – المرض

الطلاق وفق الأسباب الصادرة منهم إلّا أن الرجال لديهم ميل أكثر لقبول المسؤولية بالمقارنة مع النساء (41٪). بشكل مشابه ترتفع نسبة الميل إلى تفسير الطلاق وفق مواقف وتصرّفات الزوج السابق لدى الأفراد من أصحاب الأطفال بصفة أكثر. (الجدول 24).

أشار نصف عدد الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات (51٪) أنه تم إنتهاء الزواج وحدوث الطلاق وفق أنواع المشاكل المتعلّقة بالعلاقة بين الطرفين. ذكر الأشخاص من خريجي المستويات العلمية العليا موضوع مبرّر الطلاق وفق العلاقة مع أزواجهم السابقين بشكل اكثر من الأشخاص غير المتعلّمين أو ذوي المستوى العلمي المنخفض. (الجدول 24).

أمّا نسبة الأفراد الذين ربطوا بين إنتهاء الزواج وحدوث الطلاق مع انواع العوامل الخارجية فهي نسبة مرتفعة لايمكن تجاهلها (42٪). ترتفع نسبة الأفراد الذين يذكرون العوامل الخارجية من بين الرجال أكثر بالمقارنة مع النساء. (الجدول 24).

أسباب الطلاق التي تمت مناقشتها بشكل تفصيلي تم إستعراضها في هذا القسم من منظور نظرية العزو الذاتي حيث تم فحص الطرف أو الأطراف المسؤولة في كل سبب من أسباب الطلاق.

الأفراد الذين يحدث بينهم الطلاق وفق انواع أسباب **البيئة القريبة** أفادوا بأنهم لايلقون بالمسؤولية على انفسهم بأي حال من الأحوال. حيث أنه كما تمّت مناقشته في القسم السابق يعتبر هذا النوع من الأسباب هو انواع التدخّلات التي تحدث من أسرهم او من أسر أزواجهم السابقين بالإضافة إلى أنواع المشاكل الناتجة من العوامل الخارجية.

قسم كبير من انواع الطلاق التي تحدث وفق مبرّرات **العلاقات العاطفية** توضّح نقصان الحب المتبادل بين الأزواج مع مرور الوقت. بالإضافة إلى ذلك تتواجد نسبة منخفضة جداً من الأفراد المطلّقين الذين أفادوا بإنتهاء حبّهم تجاه أزواجهم السابقين.

الغالبية العظمى من الأفراد الذي أنهوا العلاقة الزوجية وفق أسباب **الخيانة** يلقون باللائمة على الطرف الآخر. حيث أشارت جميع النساء اللاتي حدث معهن الطلاق نتيجة أسباب إنعدام الوفاء أشرن إلى حدوث الخيانة من

الجدول 24. أسباب الطلاق وفق نظرية العزو الذاتي[8](%)

	من الزوجات المطلقات اللاتي أجرين المقابلة	من كل الزوجات اللاتي أجرين المقابلة	من ذوي العلاقات العاطفية	من عوامل خارجية
المجموع	80,9	31,9	51,2	42,4
الجنس				
النساء	90,5	23,8	51,9	30,5
الرجال	71,0	40,5	50,5	55,0
العمر				
سن 34 سنة فما دون	80,9	31,3	50,4	47,8
سن 34 سنة فما فوق	81,0	32,2	51,5	40,3
التعليم				
غير متعلم - تعليم إبتدائي	84,8	31,7	46,4	37,1
تعليم ثانوي	78,5	31,0	50,9	50,9
تعليم عالي	72,9	34,3	67,1	45,7
فترة الزواج				
أقل من 3 سنة	70,2	29,9	50,8	55,2
4 – 5	86,3	29,4	43,1	43,1
6 – 10 سنة	83,5	35,1	50,5	44,3
أكثر من 10 سنة	82,1	31,8	53,9	36,9
إنجاب الأطفال				
لا يوجد أطفال	68,1	25,5	51,1	55,3
1 – 2 طفل	81,8	36,0	54,2	42,4
3 أطفال فما فوق	84,9	24,2	43,4	36,4

أزواجهن السابقين. من ناحية اخرى أشار الرجال بنسبة منخفضة جداً عن الخيانة التي تعرّضوا لها بإعتبارها من مبرّرات الطلاق. الغالبية العظمى من النساء كما هو الحال في الرجال أشاروا إلى أنه تمت خيانتهم من الطرف الآخر وأن هذا السبب كان المبرّر في إنهاء الزواج والطلاق.

المشاكل الإقتصادية تعتبر من الأسباب التي تظهر بشكل متكرّر في مبرّرات الطلاق. معظم انواع الطلاق الذي يحدث وفق أنواع المشاكل الإقتصادية تكون وفق أسباب المشاكل المالية التي تعرّض لها الطرف الآخر (الفقر، عدم إستمرار العمل بشكل جيّد، الإفلاس، عدم المساعدة من الناحية المادية في المنزل). تقريباً جميع النساء اللاتي حدث معهن الطلاق وفق هذا السبب يحمّلن المسؤولية إلى أزواجهن السابقين. كما أشار معظم الرجال المطلّقين أن المشاكل الإقتصادية كانت سبباً في الطلاق. كما ان نسبة الرجال الذين يحمّلون زوجاتهم المسؤولية أيضاً ليست نسبة يمكن تجاهلها. حيث يظهر هذا الوضع وفق أنواع المنصرفات والنفقات التي تتم عن طريق الزوجات دون الأخذ بعين الغعتبار الوضع الإقتصادي للمنزل. بشكل نادر يظهر ربط هذا النوع من المشاكل بالأسباب الخارجية. حيث يظهر أنواع الأفراد الذين ربطوا بين المشاكل في النواحي الإقتصادية وبين الأزمات العامّة مما جعلها تعتبر من مبرّرات الطلاق في إطار مجموعة "العوامل الخارجية".

أمّا الأوضاع التي يحدث فيها الطلاق وفق أنواع المشاكل المتعلّقة **بالحياة العملية** فمعظمها يظهر في حالات أسباب عدم عمل الزوج، خروجه من العمل او عدم عثوره على العمل. كما ترتفع نسبة الأفراد من الرجال الذين أشاروا إلى حدوث الطلاق وفق أنواع السلبيات في الحياة العملية بالمقارنة مع النساء مثل (البطالة، عدم المقدرة على العثور على العمل، زيادة ساعات العمل).

الغالبية العظمى من الطلاق وفق حوادث **العنف** ناتجة عن أزواج الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات. كما تمت مناقشته في القسم السابق لايتم إعتبار العنف من الناحية الجسدية فقط. حيث يتم تضمين أنواع العنف مثل العنف اللفظي والعنف النفسي أيضاً تحت هذه المجموعة. تقريباً جميع النساء اللاتي أعربن عن إنفصالهن وفق هذا النوع من الأسباب أشرن إلى تعرّضهن للعنف من قبل أزواجهن السابقين. تنخفض نسبة الرجال الذين أشاروا إلى العنف بإعتباره من مبرّرات الطلاق حيث أن ثلثهم فقط قبل ممارسته العنف على زوجته. الرجال الذين يحمّلون زوجاتهم المسؤولية في هذا الصدد يشيرون بصفة أكثر إلى أنواع العنف اللفظي أو العنف النفسي بعبارة أخرى. أيضاً تنخفض بشكل كبير نسبة الأفراد الذين أفادوا بتطبيق العنف عن طريق البيئة القريبة.

القيم في إطار **الإختلافات الثقافية والفردية** تمّت مناقشتها وفق النظرية في إطار مواضيع مثل أسلوب الحياة، العادات،

8 تشير المعدّلات التي تم تحديدها باللون الاحمر في جدول المشاعر بعد الطلاق إلى إختلاف كبير في فواصل الثقة 95

سن الزواج، زواج الأقارب، معرفة الزوج قبل الزواج، المستوى العلمي والإختلافات في المعتقد والمذهب.

في حوادث الطلاق التي حدثت وفق انواع أسباب **القيم، النظرة إلى الحياة وأسلوب الحياة** أشار الأفراد إلى أن معظم الأسباب لهذا الوضع تنتج من العلاقة حيث أشاروا إلى أنه وضع يكون فيه كل من الطرفين مسؤولين عن الامر. يظهر بشكل شائع وضع إدراك كل من الطرفين تميّزهم بانواع القيم والنظرة إلى الحياة المختلفة عن الطرف الآخر أو إدراكهم عدم وجود أسلوب حياة مشترك فيما بينهم. أشار أقل بقليل من نصف الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات أنهم أدركوا الإختلافات في نظرة الأزواج إلى الحياة وفي أسلوب الحياة مما أدّى إلى زيادة الإختلاف.

الغالبية العظمى من الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات ممن أشاروا إلى **العادات** بإعتبارها من المبرّرات في الطلاق أشاروا إلى عادات الزوج السيئة. تقريباً جميع النساء اللاتي أشرن إلى الطلاق وفق هذا النوع من الأسباب أفدن إلى أن انواع العادات لدى أزواجهن السابقين مثل الكحول، القمار والكذب كانت هي الأسباب في الطلاق. أمّا الرجال الذين أفادوا بحدوث الطلاق وفق أسباب العادات فقد لفتوا الإنتباه إلى عادات الزوجات وليس إلى عاداتهم. تنخفض بدرجة كبيرة نسبة قبول هذا الوضع من الفرد نفسه سواء كان ذلك على مستوى النساء أو الرجال. يتضّح أن الرجال على وعي أكثر بأنواع العادات الخاصّة بهم والتي أدت إلى إنهاء الزواج وحدوث الطلاق.

في معظم الأوضاع التي تمّ فيها تحديد **المستوى العلمي** بإعتباره من مبرّرات الطلاق أشارت إلى هذا الموضوع كان له تأثيره على العلاقة مع الإشارة إلى أنه كان سبباً في الطلاق. إختلاف المستويات العلمية بين الأفراد (أن يكون أحد الأفراد في مستوى علمي مرتفع/منخفض) أدّى إلى ظهور الخلافات خلال فترة الزواج وبالتالي إبتعاد الأفراد عن بعضهم البعض. تنخفض نسبة تحميل الفرد للمسؤولية سواء كان لنفسه أو لزوجه في حالة حدوث الطلاق وفق أنواع المستويات العلمية. في سياق هذا القسم يظهر التفسير لانواع المسؤولية التي يتم إلقائها على العلاقة حيث أن إختلاف المستويات العلمية بين الازواج يعني عدم إلتقائهم في منصّة واحدة مشتركة.

في حالة حدوث الطلاق وفق أنواع أسباب **الفارق في السن** بين الأزواج فإنه يتم تفسير هذا الوضع بربطه بالمشاكل في العلاقة بين الازواج. حيث أن الأفراد يعتبرن هذا النوع من الاوضاع كمشكلة دعت إلى التأثير على وضع العلاقة بشكل عام بدلاً من تحميل المسؤولية لأنفسهم أو أزواجهم في هذا الصدد.

في الأوضاع التي يتم فيها عرض **سن الزواج** بإعتباره من مبرّرات فإن معظم الأفراد يشيرون إلى حدوث هذا النوع من المشاكل وفق الأسباب الصادرة منهم. الغالبية العظمى من الأفراد الذين يقبلون حقيقة زواجهم في سن مبكّرة يعتقدون أن هذا السبب كان هو المبرّر في حدوث الطلاق. كما ان الغالبية العظمى من النساء اللاتي يوضّحن سن الزواج بإعتبارها السبب في الطلاق يذكرن السنّ المبكّرة التي تزوجن بها. في سياق موازي فإن معظم الرجال الذين أشاروا إلى هذا الوضع ذكروا أن عمر أزواجهم كان صغيراً وأن هذا الوضع كان سبباً في الطلاق. يظهر من ذلك أن الأفراد سواء من الطرفين يعتبرون أن الزواج في سن مبكرّة يعتبر مشكلة تعمل على التأثير بشكل عام.

الغالبية العظمى من الأفراد الذين وضّحوا حدوث الطلاق وفق أسباب **عدم معرفة الزوج بالقدر الكافي قبل الزواج** يذكرن مسؤوليتهم الشخصية في هذا الموضوع. حيث يعتقد الأفراد أنهم لم يكونوا على إستعداد تام في مواجهة انواع المشاكل التي حدثت مع أزواجهم خلال فترة الزواج كما يشيرون إلى أن السبب في ذلك هو عدم معرفة الأزواج بالقدر الكافي. بنسبة منخفضة يتواجد الأفراد الذين أوضحوا أن الطرف الآخر لم يعرّف عن نفسه بالقدرة الكافي فترة التعارف او الخطبة وانه أخفى بعض الجوانب السلبية. وضّح الأفراد ان عدم المعرفة بالقدر الكافي قبل الزواج يؤثر على مسار سير العلاقة مما يؤدي إلى إنتهاء كل من الطرفين في مسار مختلف.

في الحالات التي يحدث فيها الطلاق وفق أنواع أسباب **المعتقد أو المذهب** فإن معظم الأفراد يشيرون إلى أن التدفق الطبيعي العام للعلاقة قد تدهور وفق هذا السبب. يتواجد عدد قليل من الأفراد ممن أشار إلى المعتقد أو المذهب المختلف للزوج.

زواج الأقارب تم ذكره بنسبة قليلة جداً في مبرّرات الطلاق عن طريق الأفراد حيث تم نقله في شكل مشكلة مرتبطة بالعلاقة نفسها.

تقريباً جميع الأفراد الذين أشاروا إلى **الواجبات والمسؤوليات المنزلية** بإعتبارها من مبرّرات الطلاق يوجّهون الإتهامات مع إلقاء اللائمة على أزواجهم السابقين في هذا الصدد. جميع الإجابات التي تم تقديمها أظهرت بروز أدوار كل من الرجال والنساء بشكل واضح. بالإضافة إلى ذلك كانت هناك نسبة قليلة من الأفراد الذين ذكروا عدم إلتزامهم بتنفيذ الواجبات والمسؤوليات المنزلية الملقاة على عاتقهم.

أمّا في حالة الزواج الذي ينتهي وفق أسباب **المشاكل**

المتعلّقة بالأطفال فإن الفرد يحمّل المسؤولية إلى نفسه وزوجه وإلى العلاقة والعوامل الخارجية. حيث أن الغالبية العظمى من الأفراد أشاروا إلى أن أزواجهم لم يهتمّوا برعاية الأطفال مع ذكرهم بشكل نادر بأنهم لم يكونوا مسؤولين في هذا الصدد. بالإضافة إلى ذلك تتواجد نسبة منخفضة من أنواع الأوضاع التي كان فيها الأطفال بالأخص البالغين سبباً ومبرّراً في الطلاق.

في الأوضاع التي تم فيها تحديد **الحياة الجنسية** بإعتبارها من مبرّرات الطلاق فإن الأفراد أشاروا بشكل أساسي إلى عدم التوافق الجنسي بينهم وبين أزواجهم. من ناحية أخرى فقد ظهرت بشكل متكرّر بين النساء انواع الحوادث التي مارس فيها عليهن الازواج أنواع العنف الجنسي. من الجدير بالإهتمام إلقاء الأفراد المسؤولية على أنفسهم في حالة الطلاق وفق الأسباب المتعلّقة بالحياة الجنسية.

يتواجد عدد قليل من الزيجات التي إنتهت وفق أنواع الأسباب المتعلّقة **بالحصول على الأطفال** حيث يظهر فيها إلقاء اللائمة على الطرف الآخر بشكل عام. حيث حدثت أنواع حالات الطلاق نتيجة عدم رغبة الزوج السابق في الحصول على الأطفال او بسبب عقم الزوج السابق.

في الاوضاع التي تم فيها تحديد الامراض بإعتبارها من مبرّرات الطلاق فإن الطرف الذي يتم تحميله المسؤولية هو الطرف الذي طُلب منه الطلاق بشكل متكرّر. إصابة أحد الأفراد بالمرض (الأطفال، الفرد نفسه أو فرد من أسرة الزوج) يعتبر من مبرّرات الزواج التي لايسيطر عليها الأفراد كما تحمل أهمية لدرجة إصابة الشخص الذي طُلب منه الطلاق بالمرض أيضاً. يظهر أيضاً أنواع الحالات التي يحدث فيها الطلاق نسبة لمرض الفرد نفسه والتي تعتبر حالات غير متكررة بصفة كثيرة.

3.6. مراحل فترة الطلاق

1.3.6. تكوين فكرة الطلاق

في إطار المقابلات المتعمّقة التي تمّت مع الأفراد تم تقييم الأفراد لمراحل الزواج وأسباب الطلاق كما تم عرض كيفية تطوّر مراحل الطلاق بشكل مفصّل.

1.1.3.6. الأوضاع التي تم فيها التفكير في الطلاق للمرّة الاولى

خلال المقابلات تم توجيه السؤال إلى الأفراد فيما يختص بالمرحلة التي فكّروا فيها في الطلاق للمرّة الاولى. يمكن تصنيف الأفراد إلى ثلاثة مجموعات أساسية حيث المجموعة الأولى هي التي فكّرت في الأمر في الفترات الاولى من الزواج والمجموعة الثانية هي التي فكّرت في الأمر في فترة نضوج الزواج والأخيرة هي التي فكّرت في الأمر في السنوات الأخيرة من الزواج. ذكرت دراسات TBNA للعام 2008 أيضاً مواقف مشابهه. خلال الدراسة تم توجيه السؤال إلى الأفراد عن الفترة التي تم فيها البدء في التفكير في الطلاق لأول مرّة. أظهرت الدراسة أن حوالي نصف الأفراد (43٪) من الذين إستمرّت زيجاتهم لفترة خمسة أعوام أو أقل قد فكّروا في الطلاق منذ العام الأول. أمأذ الأفراد الذين إستمرّت زيجاتهم لفترة أكثر من 15 عام فإن نصفهم (52٪) قد بدأ في التفكير في الزواج منذ العام 10. أمأ المتزوجين لفترة مابين 6-15 عام فقد أفادوا أن فكرة الطلاق ظهرت بشكل أكثر في فترة نضوج الزواج (ASAGEM, 2008).

"كنت أفكّر في الأمر منذ الأيام الاولى. حيث علمت أن هذا الأمر لن يستمر عندما رأيت عدم الإتفاق بينها وبين إبني ووالدي ولكنني منحت الفرصة قليلاً حيث إعتبرت أن التغيير ممكن وأنتظرت حتى تعتاد على الأمر". (رجل، شمال شرق الأناضول، *45* عام).

"بدأت في التفكير في الطلاق قبل ١٠ أعوام من اليوم. بمعنى أنني بدأت في التفكير تدريجياً في الأمر في العام *10* من فترة الزواج الكاملة *18* عام". (إمرأة، وسط الأناضول، *39* عام).

"كنت في عمر *35* عندما تزّوجنا في العام *1989* وإستمر الزواج حتى العام *2002*. إتخذت هذا القرار بعد فترة ثلاثة عشرة عام". (إمرأة، إسطنبول، *46* عام).

"في الفترة الاخيرة من الزواج...كان الحزن يستمر بشكل أو بآخر حيث أتخذت القرار عند التفكير ما إذا كان العمر كلّه سيكون بهذه الطريقة. تحدّثت معها وأخبرتها أنني لا أرغب في الإستمرار بهذا الشكل...". (رجل، شرق مرمرة، *32* عام).

عند السؤال عن التفكير في الطلاق لأول مرّة وضع الكثير من الأفراد العلاقة بين الأمر وبين تاريخ الزواج كما أن بعض الأفراد وبالأخص من النساء أعربن على أن أنواع التصرّفات والسلوكيات التي صدرت من أزواجهن مثل المناقشات الشديدة أو أنواع السلوكيات التي تحتوي على العنف أو أنواع الحرمان في داخل المنزل (الحجز، الإفلاس) والخيانة/أو التعرّض للخيانة جميعها كانت ذات دور فاعل في تحديد بداية التفكير في الطلاق.

أنا أصلاً كنت أعيش لوحدي. لم يكن من المنطقي أن يستمر الزواج على الرغم من ترعّضي للخيانة. لم تكن هناك مشكلة قبل معرفتي بهذا الأمر. ولكن تغيّرت الأفكار بعد معرفة الحقيقة. أول مرّة بدأت أشك فيها كنّا متزوجين قبل فترة ستة أشهر منها". (إمرأة، غرب مرمرة، *40* عام).

"إتخذت القرار في اليوم الذي تعرّضت فيه للضرب والأيام الثلاثة التي تبعته. هو لم يكن في المنزل. كانت أمّي تأخذني معها". (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *26* عام).

"إتخذنا القرار النهائي بعد تلك المشاجرة. كان هناك حديث عن الطلاق قبل ذلك. كنّا نصبر من أجل الطفل. حدث شجار آخر قبل ذلك حيث تحدّثت فيه أن الامر إنتهى ولكن منحتها فرصة أخيرة وفق الدعم من الأسرتين". (رجل، وسط الأناضول، *31* عام).

"فكّرت في الأمر في السنة الثانية من الزواج. السبب في ذلك كان عدم عمل زوجي أو عمله بشكل قسري الأمر الذي إضطرّني إلى العمل وتسيير أمور المنزل". (إمرأة، منطقة إيجة، *36* عام).

جزء كبير من الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات ذكراو أنهم بعد تفكيرهم في الطلاق بفترة وجيزة تحرّكوا إلى تنفيذ الطلاق. بصفة عامّة تختلف هذه الفترة الزمنية من بضعة أيام إلى واحد عام. كما أشار الأفراد أنه بعد فترة قصيرة من إتخاذهم لهذا القرار قدّموا المذكرة للدعوى القضائية وبدأوا في تقديم طلب الإجراءات القضائية. تم سرد النتائج المتعلّقة بهذا الأمر في الجدول 25.

الجدول 25. الفترة المنقضية بين إتخاذ القرار بالطلاق وبين تقديم الطلب الرسمي بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية(%)

	العدد	أقل من 1 شهر	1 – 2 شهر	3 – 6 شهر	أكثر من 6 شهور	المجموع	المتوسط (شهر)
المجموع	410	39,5	24,2	17,8	18,5	100	6,8
الجنس							
النساء	210	38,1	22,4	17,6	21,9	100	7,6
الرجال	200	41,0	26,0	18,0	15,0	100	5,9
مجموعات الأعمار							
سن **34** سنة فما دون	115	42,6	23,5	15,7	18,3	100	6,3
سن **34** سنة فما فوق	295	38,3	24,4	18,6	18,6	100	6,9
التعليم							
غير متعلم – تعليم إبتدائي	224	42,4	20,5	19,2	17,9	100	6,8
تعليم ثانوي	116	40,5	27,6	12,1	19,8	100	5,8
تعليم عالي	70	28,6	30,0	22,9	18,6	100	8,4
فترة الزواج							
أقل من **3** سنة	67	37,3	28,4	22,4	11,9	100	3,2
4 – 5	51	37,3	29,4	13,7	19,6	100	4,2
6 – 10 سنة	97	41,2	23,7	17,5	17,5	100	5,3
أكثر من **10** سنة	195	40,0	21,5	17,4	21,0	100	9,4
إنجاب الأطفال							
لا يوجد أطفال	47	44,7	19,2	21,3	14,9	100	4,7
1 – 2 طفل	264	39,4	27,3	16,7	16,7	100	6,2
2 طفل فما فوق	99	37,4	18,2	19,2	25,3	100	9,3

حيث يظهر أن نسبة 64٪ من الأفراد قدّموا طلبات الطلاق في غضون فترة ٢ شهر. أمّا الأفراد الذين إستمرّت فترة زواجهم أكثر من 10 أعوام فإن فترة إتخاذهم القرار وتقديم الطلب كانت أطول من الناحية الزمنية. بعبارات أخرى تنفيذ قرار الطلاق على أرض الواقع إستغرق فترة زمنية أطول بالنسبة للافراد المتزوجين لفترة عشرة أعوام وأكثر.

بالنسبة لي فقد عرفت أن الامر لن يتصحح بعد فترة ستة أشهر وإتخذت القرار بالطلاق". (إمرأة، غرب الأناضول، *47* عام).

"إتخذنا القرار بعد حجوالي فترة ثمانية أشهر... ذهبنا سوية إلى المحكمة وإفتتحنا القضية وتم تحديد الجلسة بعد خمسة عشرة يوم وحدث الطلاق". (رجل، إسطنبول، *30* عام).

"لم تكن الفترة طويلة. لقد تركت المنزل مباشرة. كنت دائماً أظل في حيرة من أمري عندما أفكّر في الأمر هل علي أن أفعله أو لا. ما هي الفترة التي قضيتها في ذكل؟ ربما واحد أسبوع". (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *25* عام).

"إتخذت القرار في ذلك اليوم. كنت قد إتخذته من قبل ولكنه كان أكيداً في تلك اللحظة. لقد أشرعت السفن في ذاك اليوم...". (رجل، إسطنبول، *38* عام).

2.3.6. الإعتبارات التي تؤدي إلى تسهيل أو تعقيد قرار الطلاق

1.2.3.6. العوائق الشخصية والثقافية والاجتماعية

وفق المقابلات التي أجريت مع الأفراد يظهر أن جزءاً من الأفراد لم يستطع إتخاذ هذا القرار على الفور على الرغم من التفكير في الطلاق من قبل. يظهر هذا الأمر بشكل أكثر لدى النساء. حيث أنهن يتخذن قرار الطلاق بعد الفتكير لأول مرّة بفترة 1 عام كما تكون هذه الفترة أطول لنساء أخريات. كما أن بعض من النساء بفكّرن في الطلاق طوال فترة الزواج إلّا أن التحرّك في الموضوع إستغرق منهن سنوات عديدة.

"إنتظرت فترة ثلاثة أعوام. كنت اظن أنه يمكن ان يحضر ويتحسن ويعود إلى أطفاله ويعود إلينا. في نهاية المطاف لم يحدث شئ من هذا القبيل...كان يمكن له العودة إذا دعمته أسرته واخذته ليتعافى ولكن أسرته تركته وهو تركنا...". (إمرأة، وسط الأنضول، *33* عام).

إنتهى كل شئ بشكل رسمي في العام 2003. أنتظرت كثيراً على أمل أن يتعافى ويتحسن بعد تلقي العلاج ولكن لم يحدث شئ من هذا القبيل. لم يحدث شئ". (إمرأة، *47* عام، إسطنبول).

يظهر عدم إتخاذ القرار بالطلاق عن طريق الازواج سواء كان عن طريق النساء أو الرجال وفق المبرّر الأساسي بأن الطلاق يمكن أن يؤثر على الأطفال بشكل سئ. بشكل مشابهه أظهرت دراسة TBNA للعام 2008 بأن موضوع الأطفال يعتبر عائقاً أساسياً في طريق الطلاق (56٪) (ASAGEM, 2008).

"لقد عشنا معاً لثلاثة أعوام. لم يكن هناك عائق ولم أكن أرغب في الطلاق. كان هنالك أطفال. أنهم العائق الأكبر. لم أكن أرغب في أن أحضر للأطفال ام أخرى. كنت أصبر دائماً حتى لأ أحضر لهم أم أخرى". (رجل البحر الأبيض المتوسط، 34 عام).

"كان الأطفال صغاراً لذا إضطررنا إلى المقاومة. علمت أنه لن يحدث شئ بعد ذلك. إنتهى الموضوع بعد أخذ الموافقة من الاطفال. قدّمت المذكّرة مع التوضيح ان الاطفال سيمكثون مع الأب". (رجل، منطقة إيجة، 54 عام).

"في واقع الأمر أنا كنت أفكّر في الأمر منذ فترة طويلة ولكن الأطفال منعوني من ذلك". (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *39* عام).

لكل من الرجال والنساء يعتبر الشعور والأحساس بفقدان الأسرة والخوف من التواجد في وحدة من الأمور والقضايا التي وقفت عائقاً في وجه الطلاق. حيث تم توضيح هذا الأمر بشكل مشابه من خلال أعمال أخرى في إشارة إلى أن المخاوف من "العودة إلى العزوبية مرة أخرة" أو "عدم الحصول على الأسرة" والتي جميعها تحمل الموضوع من المساحة الخاصة إلى المنصّة الإجتماعية مع تواجد أنواع الدراسات المختلفة التي تمّت في هذا الصدد (Guttman 1993). كما أن انواع الإشارات التي تم ذكرها فيما يختص بشكل المتزوّج (البلوغ، الإحترام) هي أيضاً تعتبر من الاوضاع التي تجعل الأفراد يخطون خطوة إلى الوراء بعيداً عن الطلاق وفق الأوضاع التي تم توضيحها في الدراسات التي تمّت في الأعوام 1980 و 1990.

بالأخص يظهر قلق النساء من عيشهن الحياة في محيط من الضغوط الإجتماعية بإعتبار المرأة مطلّقة. تهيمن على المجتمع فكرة أن النساء المطلّقات يتعرّضن إلى التهميش أو الإستحقار أو يتعرّضن إلى أنواع الإهتمام الجنسي الغير مرغوب فيه. لهذا السبب يمكن القول أن النساء يؤخرن الطلاق كالما كان ذلك ممكناً. كما أنه في حالة عدم مقدرة النساء في الحصول على الدعم الكافي من البيئة القريبة فإنهن لايستطعن طلب الطلاق نتيجة لخوفهن من عدم المقدرة على مجابهة الضغوط الإجتماعية.

"أنت إمرأة في نهاية المطاف وتخافين من أن يحدث شئ ما. المرأة مختلفة في مجتمعنا (...) ينظرون إليها بنظرة سيئة وكيف يمكنني قول ذلك ؟ يحاولون إستغلالك من الناحية الجنسية. لهذا السبب كنت أضغط على مشاعري كثيراً...". (إمرأة، غرب البحر الأسود، *39* عام).

إحدى المبرّرات الاخرى في عدم إتخاذ النساء لقرار الطلاق على الرغم من عيشهن للمشاكل هي أنواع المشاكل المادية التي تظهر لها بعد الطلاق. نسبة مشاركة المرأة العاملة منخفضة في تركيا (TÜİK, 2014) كما ان حصولها على الملكيات والاملاك محدود أيضاً في تركيا (ATGHM, 2014) مما يعتبر من القضايا التي تؤكد هذه المخاوف.

"كانت لدي مخاوف من النواحي المادية. كنت أخاف أن لا أكون كافية لأطفالي. لا أعرف. فالمنزل هو منزل وراثة في نهاية الأمر ويمكن أن يكون موجوداً اليوم وغير موجود بالغد. يمكن أن يتم بيعه. ما الذي سنفعله حينها ؟ ". (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *39*عام).

"ماذا يمكنني فعله؟ ماذا سأصنع إذا حدث الطلاق ؟ لا أعرف أي شئ. أنا جاهلة. لم أعمل في أي وظيفة. لا أعرف العالم الخارجي. ماذا يمكنني أن أعمل، كيف يمكنني أن أعمل ؟ " (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *31* عام).

خلال الفترات التي يتم فيها تكوين فكرة الطلاق تظهر أنواع المواقف مثل السلام مع الزوج أو ترك المنزل لفترة والإنفصال لفترة أو المواصلة في الزواج في نفس المنزل دون تواجد أي نوع من التواصل. ينتهي الزواج بنتيجة الطلاق في حالة الوصول إلى القناعة القويّة بعدم إمكانية إستمرار هذا الزواج.

"كما قلت من قبل. إتخذت القرار قبل ثلاثة أعوام ولكنّني حصلت على الطلاق بعد فترة ثلاثة أعوام. إذا كنت ستسأل لماذا فأنا حاولت منح الفرصة لذلك الإنسان. كنت أرغب بالطلاق ولكن الإنسان يستحق الفرصة في نهاية المطاف حتى وإن كان مخطئاً. أنا أعطيته فرصة في هذا الأمر". (إمرأة، شرق الأناضول، *32* عام).

"فكّرت في الأمر كثيراً. تجاوزت عن ذلك ثم فكّرت ثم رجعت. كنت أرجع عن التفكير بشكل عام. لم أكن أستطيع الطلاق لأجل الأطفال. كنت أقول أنه ربّما يترك هذه العادة. في نهاية مللت كان يمارس العنف ويرفع نصل السكين والهجوم بمعنى أنه صنع كل شئ (...) أعتقد أن صبر الإنسان له حدود...". (إمرأة، شرق وسط الأناضول، *33* عام).

2.2.3.6. تأثير المواضيع القانونية في قرار الطلاق

تم توجيه السؤال للأفراد فيما يختص بمدى أهميّة المواضيع القانونية وتأثيرها في قرارات الطلاق. الغالبية العظمى من الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات أفادوا بأن المواضيع القانونية مثل تقاسم الأموال والممتلكات والولاية والوصاية على الاطفال والتعويضات والنفقة لاتعتبر ذات تأثير على إتخاذ قرارات الطلاق.

أفاد العديد من النساء والرجال أنهم إتخذوا قرارات الطلاق بان تكون "الطلاق فقط" دون تقديم أي نوع من الطلبات المادية. بالأخص في انواع الأزواج الذين يحدث بينهم الطلاق بالتفاوض حيث يظهر عدمك تواجد اهمية للمواضيع القانونية مع تقديم لأقل قدر من الطلبات للتقدّم في مراحل الطلاق على وجه السرعة.

"لم أكن أستطيع رؤية أي شئ آخر بعد إتخاذي القرار بالطلاق. أي شئ...". (إمرأة، غرب الأناضول، *49* عام، طلاق بالتفاوض).

"قلت أنني سأرفع الدعوى القضائية ولكنه قال ليس عليك ذلك فليس هناك داعي للمنصرفات، إذا حدث الطلاق عن طريق التفاوض فإنه يمكننا الطلاق في جلسة واحدة فقط". (إمرأة، وسط الأناضول، *40* عام، طلاق بالتفاوض).

"أبداً. لم أفكّر في أي شئ. كنت مصّممة على قراري لدرجة أنني قلت أنني سأنام بجوار السرايا العدلية. حيث كانوا سيفعلون ما أطلبه في غضون عشرة دقائق فقط. لم أواجه الصعوبات". (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *31* عام، طلاق بالتفاوض).

"أبداً... كنت أرغب في الخلاص فقط. كان هدفي هو التخلّص من المشاكل". (رجل، جنوب شرق الأناضول، *27* عام، طلاق بالتفاوض).

تتواجد نقطة أخرى مثيرة للإهتمام هي عدم تواجد أهمية للمواضيع القانونية في الغالبية العظمى من الأفراد الذين يحدث بينهم الطلاق وفق النزاعات. حيث أن الأفراد المطلّقين وفق النزاعات هم أيضاً لم يقدّموا أي نوع من الطلبات المادية من الازواج حيث أفادوا أنهم إتخذوا قرار الطلاق دون طلب أي شئ. يمكن أن يتم ربط هذا الوضع بأنواع المشاكل خلال فترة الزواج والتي أدّت إلى تدهور الحالة النفسية للشخص لإتخاذ القرار بالطلاق. بالإضافة إلى ذلك يمكن تفسير هذا الوضع بأن الأفراد لم يفكّروا في المواضيع القانونية خلال إتخاذهم القرار بالطلاق إلّا أنهم قدّموا الطلبات فيما يختص هذه المواضيع مع بداية مراحل المحاكمة القضائية.

"أبداً أبداً. لم أطلب أي شئ. لم تكن عيني على الممتلكات على الإطلاق. لم أطلب ولم أقدّم طلبات. بمعنى أنه يمكنني أخذ هذا أو ذاك. لم يكن هناك أشياء من هذا القبيل..." (إمرأة، إسطنبول، *33* عام، طلاق بالنزاع).

"لم أطلب أي شئ بأسمي سواء كان من الأثاثات في المنزل

أو النفقة والتعويضات من النواحي المادية". (إمرأة، وسط الأناضول، *42* عام، طلاق بالنزاع).

جزء من الأفراد الذين أشاروا إلى أنهم لم يفكّروا في أنواع المواضيع القضائية التي تتمحور على المحاور المادية مثل النفقة والتعويضات وتقاسم الاموال والممتلكات أوضحوا أيضاً بأن المنزل كان محروماً من تواجد الممتلكات والنواحي المادية. حيث أنه عدم تواجد أي نوع من الممتلكات التي يمكن إدخالها في نظام الملكيات وعدم تواجد القدرة والقوّة المادية الكافية من الازواج لطلب النفقة والتعويضات كانت هي الأسباب التي تؤدي إلى أن مثل هذه الطلبات لن تؤدي إلى أي نوع من النتائج في نهاية المطاف.

"أبداً. أنا لم أطلب أي شئ. لم يكن ليمنحني أي شئ إذا كنت طلبت. لم يكن لديه تأمين في تلك الأوقات. وليس لديه الأموال التي يمكن أن تأخذها منه الدولة. كان يعمل في وظائف بدون تأمين". (إمرأة، غرب البحر الأسود، *49* عام).

"أبداً أبداً كان غرضي الأساسي هو الطلاق فقط. لم يكن مهماً أن يتم منح النفقة أو التعويضات...". (رجل، وسط الأناضول، *37* عام).

"لم يكن لدينا ممتلكات. لدينا مكان بغرفة وقاعة *1+1* حيث تم شراء الشقّة مع مساعدة الأقارب. تسكن زوجتي السابقة هناك". (رجل، إسطنبول، *54* عام).

أشار جزء صغير من الأفراد إلى أن المواضيع مثل الولاية والوصاية وتقاسم الأموال والممتلكات كانت من المواضيع الحتمية في قرار الطلاق. حيث أن الأفراد الذين أشاروا إلى أهميّة المواضيع القانونية في قرار الطلاق بدأوا في المراحل القضائية دون الوصول إلى إتفاق متبادل مع أزواجهم.

كان الوضع أسهل في إتخاذ القرارات بالطلاق عن طريق الأفراد الذين كانوا متأكدين من أن الزوج لن يطلب ولاية أو وصاية الأطفال مما جلعهم متأكدين من أن هذه المواضيع سيتم منحها إليه. الأوضاع المخالفة لذلك والتي تحوي القلق من عدم منح الولاية أو الوصاية كانت تؤدي إلى تجاوز إتخاذ القرار بالطلاق أو تعليقه. في هذا السياق لايبدأ الأفراد أي نوع من الإجراءات القضائية التي لايكونوا متأكدين فيها من حصولهم على الولاية والوصاية على الأطفال.

"فكرتي الوحيدة كانت في ذلك الوقت هي التخلّص من ذلك الإنسان. لقد وضعت عليه شرطاً. لقد كان خائفاً. حيث فكّر في أنني سأحصل على النفقة منه عند الطلاق. قلت له لاتجعل الأمور صعبة. أعطني أطفالي فقط وهذا كافي بالنسبة إلي". (إمرأة، وسط الأناضول، *32* عام).

"رغبت في عقد إتفاق قبل الذهاب إلى المحكمة. أنت أحد الأطفال وأعطني الآخر...". (إمرأة، جنوب شرق الأناضول، *36* عام).

"أبداً. لم أطلب أي شئ. كنت أرغب في الحصول على ولاية الأطفال فقط. وأنني سأكون سعيدة لو حصلت على الطلاق. لم أطلب أي شئ. ولا أطلب حتى الآن...". (إمرأة، وسط الأناضول، *34* عام).

"أعطتني طفلي. إتفقنا. أعطيتها منصرفاتها. ذهبنا وحليّنا كل شئ. حدث الطلاق". (رجل، البحر الأبيض المتوسط، *31* عام).

بالإضافة إلى ذلك يظهر أنواع الأفراد الذين طلبوا الطلاق مع تقديم أنواع الطلبات المرتكزة على المحاور المادية. لهذا السبب يتضح أنه يتم الإجتماع مع الازواج ليتم الإتفاق على مواضيع تقاسم الأموال والممتلكات، النفقة والتعويضات ومراجعتها لإتخاذ القرار بالطلاق. يمكن أن يكون الأفراد مصرّين على تحقيق مطالبهم. حتى إن تواجد الأفراد في إطار التوزقّعات والمطالب المادية قد يؤدي بهم إلى الإقلاع عن الطلاق. يظهر هذا الوضع بشكل أكثر لدى الرجال من أصحاب القوّة الإقتصادية. كما يعمل الرجال في بعض الأحيان على المساومة في موضوع قرار الطلاق وذلك لإقناع الزوجات أو تعريضهم للضغط والإكراه حتى لايطلبن منهم أي نوع من المطالب المادية. هذا النوع من الاوضاع قد يؤدي أحياناً إلى إقلاع الرجال عن الطلاق أو إنسحاب الازواج من قرار الطلاق. بالإضافة إلى ذلك فإن الغالية العظمى من الأفراد االذين أشاروا إلى أهمية المواضيع القانونية في مراحل قرار الطلاق تم تحديدهم بأنهم الاطراف التي طلبت الطلاق.

"نعم. لم يكن ليحدث الطلاق إذا كانت زوجتي طلبت مني النفقة وأشياء من هذا القبيل. وذلك لان الطرف الذي طلب الطلاق هو الطرف الآخر. إتفقنا على أنه طالما هي تريد الطلاق فأنا لن أدفع لها النفقة. إتفقنا على هذاالنحو". (رجل، البحر الأبيض المتوسط، *53* عام).

"كان من الممكن أن يحدث الطلاق في فترة قبل ذلك قبل حوالي عامين. أخبرتني أسرتي بأن أطلب النفقة. ولم يكن يرغب في دفعها عند ذكر النفقة. كان يقول انه إذا كنت أرغب في النفقة لن يطلّقني وأحياناً كان يتحدّث

بالشتائم...". (إمرأة، غرب مرمرة، *36* عام).

"بالطبع رفعت دعوى قضائية بالتعويض بحوالي *100* مليار. وأنا قلت لها أنني لن أدفع ولو حتّى *1* ليرة. أعلم أن الأموال ستذهب إلى أسرتها. لأن أوضاعهم كانت سيئة بعض الشئ". (رجل، جنوب شرق الأناضول، *23* عام).

"كانت تطالب كثيراً حيث طلبت *500* ليرة شهرية في شكل نفقة بالإضافة إلى طلب مادي آخر. أنا أخبرتها بأنني لن أدفع هذه الأموال. هي كانت ترغب في الطلاق للغاية لذا قبلت بكل ما أقوله". (رجل، شرق مرمرة، *39* عام).

"لم يرغب زوجي في الإنفصال مني. كان يقول لي إذا رغبت في رفع دعوى قضائية فالباب مفتوح. يمكنك ذلك في أي وقت. يمكنك فتحها بالنزاع الشديد وسأواصل في ذلك. إتصل في يوم من الأيام وقال لي إمنحيني ولاية الأطفال وليحدث الطلاق. قلت له لايمكن حدوث شئ مثل هذا. وأغلقت الهاتف. بعد ذلك بدأ في الإزعاج على الدوام. في نهاية الأمر قلت إن كان سيحدث الطلاق سأعطيه الاطفال. أعطيته الطفل وتخلّصت منه". (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *25* عام).

3.3.6. الشخص المتّخذ لقرار الطلاق

تم توجيه السؤال إلى الأفراد خلال المقابلات لتحديد الشخص الذي إتخذ قرار الطلاق في بادئ الامر. الأفراد الذين أفادوا بأنهم من إتخذ قرار الطلاق يشكّلون حوالي نصف الأفراد الذين اجريت معهم المقابلات. أمّا الذين أشاروا إلى أن القرار كان صادراً من الزوج فهم حوالي الثلث. يظهر وضع إتخاذ القرار بالطلاق وفق الإتفاق مع الزوج بصفة أكثر (الجدول 26)

بشكل موازي فإن أنواع الدراسات الأخرى التي أجريت في هذا النطاق (Albrecht, Bahr & Goodman, 1983; Goode, 1956; Kitson, 1992, Kaslow & Schwartz, 1987) أوضحت إلى أن النساء يكونون أكثر ميل لإتخاذ القرار بالطلاق. حيث أن ثلثي عدد النساء اللاتي اجريت معهن المقابلات إتخذن قرار الطلاق بأنفسهن كما أشار حوالي نصف الرجال بان قرار الطلاق كان صادراً من الزوجات.

"كان الأطفال صغاراً، كانت لدي مخاوف مما يجب علي فعله. إستطعت التغلّب على جميع مخاوفي في النهاية وليكن مايجب فعله في النهاية. ذهبت وقدّمت الطلب بعد آخر مرة تعرضت فيها للضرب. لم يكن له خبر بهذا الأمر". (إمرأة، إسطنبول، *49* عام).

"شعرت بأنه كان من الضروري أن ننفصل نسبة لأنه كان يصطنع العديد من المشاكل...لم يكن يهمّني أي شئ. أصبح الوضع لايُطاق. حيث كانت أفعاله واعماله تزعجني كثيراً". (إمرأة، منطقة إيجة، *31* عام).

"إتخذت زوجتي القرار. حاولت تحويلها عن القرار حتى اللحظات الاخيرة وقلت لها يجب أن لاننفصل. ولكن كانت حالتها النفسية سيئة. عصبية. عصبية لدرجة أنها قالت أنها لن تسمع أي شخص". (رجل، البحر الأبيض المتوسط، *53* عام).

"في صباح يوم من الأيام قدّمت من العمل وقالت أننا سنقدّم طلبا للمحكمة من أجل الطلاق. أنا قلت لها أنتي تنهضين بالغضب سأدعك تجلسين بالضرر. فعلت كل مافي وسعي حتى لايحدث الطلاق. ولكنّها كانت قد إتخذ القرار وكانت مصّمة عليه نهائياً...". (رجل، جنوب شرقث الأناضول، *40* عام).

"كان لديها حرية إقتصادية وكانت لديها إمكانياتها الخاصة. كانت تعمل. مديرة في شركة كبيرة. لهذا كانت عند النظر إلى الأمر من خلال الخصائص الديموغرافية الأخرى يتضح زيادة معدّلات إتخاذ قرار الطلاق بشكل مشترك بين الازواج أو عن طريق الزوج مع التقدّم في العمر. كما أنه عند فحص إتخاذ قرار الطلاق عن طريق المستوى العلمي للفرد فإنه يظهر إرتفاع نسبة الأفراد الذين أشاروا إلى إتخاذ القرار عن طريق أزواجهم تقريباً في جميع المستويات العلمية بخلاف التعليم العالي.

"أظن أنه فكّر في إمكانية توجيهي على النحو الذي يريد. فهي نظيفة وطيبة وأستطيع أن أديرها كما يحلو لي وأشياء من هذا القبيل. ستجلس عندما أقول لها أجلسي وتقف عندما أقول قفي...مثلاً كان السبب في الإنفصال هو أننا ذهبنا إلى الجولة بجوار أسرته في القرية. لم يكن يعمل بطبيعة الحال. قال لي أنني سأمكث في ذاك المكان. حيث كان سيدخل إلى إمتحانات الحراسة هنا. أخبرني أنني سأمكث هنا. أخبرته بأنني لا أريد ذلك وأنا مازلت عروس جديدة لفترة شهرين فقط...". (إمرأة، شرق مرمرة، *33* عام، خريجة مرحلة ثانوية، إتخذت قرار الطلاق بنفسها).

"كان لديها حرية إقتصادية وكانت لديها إمكانياتها الخاصة. كانت تعمل. مديرة في شركة كبيرة. لهذا كانت

الجدول 26. الشخص المتّخذ لقرار الطلاق بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية(%)

	العدد	الذين إتخذوا القرار بأنفسهم	الذين إتخذوا القرار بالإتفاق	الزوجة التي إتخذت القرار بنفسها	أخرى	لا يوجد جواب	المجموع
المجموع	*410*	48,8	14,6	35,6	0,7	0,2	100
الجنس							
النساء	*210*	67,1	12,4	19,5	0,5	0,5	100
الرجال	*200*	29,5	17,0	52,5	1,0	0,0	100
مجموعات الأعمار							
سن 34 سنة فما دون	*115*	47,8	15,7	35,7	0,9	0,0	100
سن 34 سنة فما فوق	*295*	49,2	14,2	35,6	0,7	0,3	100
التعليم							
غير متعلم – تعليم إبتدائي	*224*	49,6	12,5	37,5	0,5	0,0	100
تعليم ثانوي	*116*	48,3	11,2	38,8	0,9	0,9	100
تعليم عالي	*70*	47,1	27,1	24,3	1,4	0,0	100
فترة الزواج							
أقل من 3 سنة	*67*	49,3	17,9	29,9	0,0	0,0	100
4 – 5	*51*	56,9	7,8	35,3	1,9	0,0	100
6 – 10 سنة	*97*	46,4	19,6	34,0	0,0	0,0	100
أكثر من 10 سنة	*195*	47,7	12,8	38,5	0,5	0,5	100
إنجاب الأطفال							
لا يوجد أطفال	*47*	44,7	27,7	25,5	2,1	0,0	100
1 – 2 طفل	*264*	49,2	13,6	36,7	0,4	0,0	100
2 طفل فما فوق	*99*	49,5	11,1	37,4	1,0	1,0	100

تمت الإشارة إلى أن هذا الوضع ينتج وفق أنواع ردود الأفعال المختلفة التي تنتج من الأفراد من المستويات العلمية العالية عند النقاشات مع الأزواج حيث يرتبط هذا الوضع معها بشكل مباشر. وفق هذه العلاقة فإنه مع زيادة المستوى العلمي تنخفض أنواع السلوكيات اولتصرّفات التي تعمل على إهانة الزوج أو التحقير منه أو الإكراه والضغط. تعليق الفترة في إتخاذ القرار بين الأفراد من أصحاب المتويات العلمية العالية يساعد في توفير تفكير كل من الطرفين بالإضافة إلى وصولهم إلى المحكمة بعد الحصول على النقطة المشتركة (Beşpınar 2014). عند الاخذ في الإعتبار هذه التعليقات يتضح ان إمكانية الحصول على القرار بالمشترك بالإتفاق المتبادل بين الأفراد من أصحاب المستويات العلمية العالية يكون مرتفعاً بالمقارنة مع الأفراد من المستويات العلمية الأخرى حيث يتم تفسير ذلك في إمكانيتهم الإتفاق والوصول إلى نقطة مشتركة وفق الإتجاهات العديد في وجهات النظر.

"لم نكن نتفق كثيراً. تحدّثنا بشكل متبادل عن عدم إحساسنا بالسعادة. منحنا نفسنا بعض الوقت وإنفصلنا عند مرعفتنا بعدم نجاح الامر. لم نكن نقضي الوقت الممتع كما هو الحال في السابق. حيث إنتهى العشق. لم نكن نغذّي بعضنا البعض بالحب مثل الذي يجب أن يكون بين الرجل والمرأة ولكنّنا كنا مثل الأصدقاء الذين تحوز على حرية نابعة من هذا الأمر. كانت تشعر بالراحة بشكل اكبر على ما أظن. أنا لم أكن أضغط عليها ولكن أظن أنها كانت ترغب في مزيد من الراحة". (رجل، شرق مرمرة، *39* عام، خريج مرحلة ثانوية، إتخذ قرار الطلاق بنفسه).

"قالت لي لايمكن ذلك. سنذهب إلى المحكمة. أمّا أنا فقلت لها لن أعطيك الإن بالطلاق. مثال على ذلك كانت تبحث عن المشاكل في كل شئ. كانت تقول لي أنت لاتعمل. كانت تحدث أشياء غريبة في المنزل بالأخص عندما كانت تحضر من والدها. كانت تقول أنني لا أعمال ولا أفعل ذلك وأشياء من هذا القبيل". (رجل، جنوب شرق الأناضول، *40* عام، خريج مرحلة إبتدائية، قرار الطلاق من زوجته).

من الناحية الاخرى ترتفع نسبة إتخاذ القرار بالطلاق بشكل مشترك من الأزواج بين خريجي التعليم العالي (27٪) بالمقارنة مع الخريجين من المستويات العلمية الأخرى. يمكن تفسير ظهور الحصول على القرار المشترك بين الخريجين من التعليم العالي بصفة أكثر وفق إمكانيتهم الوصول إلى نقطة الإتفاق المشترك والمتبادل بين الطرفين. وفق دراسة تايا TAYA التي تم فيها تقديم المقترحات والتوصيات من بيشبينار Beşpınar

يعيشون في نفس المنزل. كان هذا هو السبب الأساسي في إنفصالنا...". (رجل، إسطنبول، *37* عام، خريج ماجستير).

"كنّا معاً في الأسبوع الماضي وتحدّثنا في هذه الأمور. أمّا هي فقد جلست وبدأت في البكاء. قلت لها أن ماحدث قد حدث وإنتهى وليس في وسعنا فعل شئ". (رجل، إسطنبول، *38* عام، خريج مرحلة ثانوية)

4.3.6. تقرّب الزوج من قرار الطلاق

تم سؤال الأفراد عن ردود أفعالهم تجاه أنواع القرارات بالطلاق سواء كانت التي تم إتخاذها عن طريقهم او من أزواجهم. أفاد نصف الأفراد الذين إتخذوا قرار الطلاق بأنفسهم أن أزواجهم عارضوا هذا القرار. كما ان نسبة ثلث فقط من الازواج دعموا القرار بالطلاق. كما أن نصف نسبة الأفراد الموضّحين بأن قرار الطلاق تم إتخاذه عن طريق أزواجهم عارضوا القرار بالطلاق كما أفاد الربع فقط بأنه دعم القرار. بإختصار يظهر ميل الفرد إلى معارضة القرار بالطلاق في حالة عدم صدور القرار عن طريقه (الجدول 27)

"لم ترغب في الطلاق. أعطيتها كل شئ حتى الحلى التي تم منحنا إياها في الزواج. أصبحت راضية بعد ذلك". (رجل، غرب مرمرة، *32* عام).

لم أقبل في أي وقت على الإطلاق، إتخذت القرار وفق توجيهات المحامي ووفق القول بأنه يجب عدم الربغة في شخص لايرغبك...بعد ذلك ظهرت الضغوطات من بيئة القريبة والأشياء الاخرى..." (إمرأة، شرق مرمرة، *33* عام).

بالإضافة إلى ذلك تتواجد نسبة من الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات ممن أشار إلى أنه يظهر نوع التقرّب المختلط / المتوسط بدلاً من الدعم أو المعارضة للقرار سواء كان تم إتخاذه منه أو من الزوج حيث تشكّل هذه النسبة عشرين بالمئة من الأفراد.

"تتخذين قراراً ولكن لدينا طفلين من هذا الزواج. لننفصل قليلاً. ونعش منفصلين لفترة. قال لا. لقد قرّرت ذلك. وسيتم تطبيقه. قلت نعم. ليكن كما ترغب ولم أصر على الامر". (إمرأة، غرب الأناضول، *34* عام).

"لقد أعددّت أغراضها منذ المساء وفي الصباح طلبت سيارة وفرّغت المنزل ولم أنبس بأي كلمة. شاهدت فقط. لم أعش أي شئ. هي ذهبت وأنا قبلت ذلك. لم أبذل الجهد في أن ترجع مرة أخرى على الإطلاق". (رجل، شرق مرمرة، *59* عام).

"كنّا نتحدث لفترة سبعة أو ثمانية ساعات. أعطيتها فرصة حتى الصباح. قلت لها عليك بالتفكير. عليكي أن تجدي حكاية منطقية للكذبة التي قلتيها. أنا سأذهب إلى تقديم المذكّرة في الصباح. كان هذا هو موقفي. صافحتها، شكرتها، حملت جميع أغراضي وخرجت من المنزل". (رجل، غرب مرمرة، *37* عام).

5.3.6. العلاقة مع الزوج قبل الطلاق

1.5.3.6. وضع ترك المنزل

تم توجيه السؤال إلى الأفراد الذين اجريت معهم المقابلات فيما إذا كان قد ظهر لديهم وضع ترك المنزل قبل حدوث الطلاق. الغالبية العظمى من الأفراد أشاروا إلى إنه قد حدث ترك المنزل على الأقل مرة واحدة قبل الطلاق. إحدى النقاط المثيرة للإهتمام أن معظم الأفراد الذين تركوا المنزل هم من النساء مع إنخفاض نسبة الرجال الذين يتركون المنزل قبل الطلاق. هذا الوضع يظهر بشكل مغاير في الدراسات الاخرى حيث تتواجد أنواع الدراسات التي توضّح ان معظم انواع أوضاع ترك المنزل تنتج من الرجل ولهذا السبب يكون الإنفصال ناتج عن هذا النوع من التصرّفات والسلوكيات الناتجة من الرجل (Ahrons, 1980).

عند فحص أسباب ترك الأفراد للمنزل يمكن القول أن السبب الأساسي فيها يعود إلى الإختلاف في النوع الإجتماعي. أمّا الأسباب في ترك النساء للمنزل بصفة عامّة فيكون في ممارسة العنف من الأزواج أو تواجد المناقشات الشديدة أو الخيانة.

"أنتهيت من الامر عند حدوث نفس الفعل للمرة الرابعة والخامسة. من التعرّض للضرب. في الليلة التي خضعت فيها للولادة رجعت إلى المنزل لاجد والدتي ووالدة زوجي قد تشاجرا. طبعاً كانت نتيجة هذا الشجار على رأسي". (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *31* عام).

الجدول 27. تقرّب الزوج من قرار الطلاق بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية المتنوّعة(%)

	العدد	دعمته الزوجة / دعمته أنا	عارض/عارضت	بالتقارب فيما بينهم / أنا الذي دعمه	المجموع
"أنا التي إتخذت قرار الطلاق"	*200*	30,0	48,0	20,0	100
"زوجتي هي التي إتخذت قرار الزواج"	*146*	26,0	51,4	17,8	100

"إنفصلت لأنني تعرّضت للعنف ولأن زوجي لم يكن يعمل. كنت أذهب مع الأطفال في بعض الأحيان إلى أمّي. ولكّني كنت أرجع على الدوام". (إمرأة، منطقة إيجة، *43* عام).

"كان ذلك في العام *2002* حيث ذهبت مرتين. كنّا متزويجين حديثاً في ذلك الوقت. لم ننفصل بعد . (...) كنت أسكن في القرية في ذلك الزمان. أذكر ذلك جيداً. كنت قد حضرت من الخدمة العسكرية حديثاً. حيث تركني لفترة واحد عام وسكنت مع والدها". (رجل، غرب البحر الأسود، *44* عام).

"لم يكن لدينا مثل هذه الأفعال ولكنّها فعلتها. حدثت بيننا مشكلة وذهبت إلى أمها. كان هنالك مرض بعد العام الثالث من زواجنا. كان يجب عليها الذهاب إلى الطبيب. لم أذهب بها إلى الطبيب. لذا ذهبت إلى أمّها حوالي أسبوع ولم ترجع". (رجل، البحر الأبيض المتوسط، *35* عام).

في معظم الاحيان فإن الطرف الذي يترك المنزل يذهب إلى منزل الأم/الأب أو الاخوان. تختلف الفترات التي يتم فيها ترك المنزل. حيث يمكن أن تكون هذه الفترات قصيرة ويمكن ان تستمر لفترات أشهر مختلفة. الزيجات التي حدث فيها وضع ترك المنزل خلال فترة الزواج يختلف من مرّات متعددة بفترات قصيرة إلى مرّات قليلة بفترات طويلة.

"في السابق كان هناك ذهاب ومجئ لمرّات عديدة. حيث مكث مع أمه أسبوع واٍسبوعين وثلاثة الأمر الذي كان كثيراً". (إمرأة، جنوب شرق الأناضول، *32* عام).

"هو لم يترك المنزل ولكنني ذهبت إلى أمي عندما كنت حامل وذلك للقيام بأعمال المراقبة في المستشفى. مكثت هناك عامين". (إمرأة، شرق مرمرة، *37* عام).

"غضبت وذهبت في مرات مختلفة. طبعاً ليس كذباً. تركت المنزل. كما قلت كنا نتشاجر كثيراً. لم أستطع التحمل ولم أستطع المقاومة. أخذت الأطفال وذهبت. أخذت الاطفال وذهبت لا أعلم إن كان ذلك مرتين أو ثلاثة مرات. لم أكن اتركهم. مكثت مع أبي أربعة أعوام". (إمرأة، وسط لأناضول، *37* عام).

"كانت تذهب إلى إمها وتمكث هناك حوالي واحد شهر. ثم يتم الإجتماع بيننا مرة أخرى. كان تتصرف كما يحلو لها. في السابق كانت تذهب عندما كنت في العمل. أسألها أين أنت ؟ فتقول أنا موجودة هنا. أعطني خبراً بذلك. كانت تذهب وأنا امكث في المنزل. بعد ذلك يدخل الكبار في الوساطة. ليتم جمعنا مرة أخرى". (رجل، وسط الأناضول، *35* عام).

"حدث ذلك كثيراً في واقع الأمر. حوالي *10* أعوام وربّما أكثر من ذلك. (...) كان علينا أن ننهي الموضوع. لأنها كانت تذهب. وكانت تمكث هناك ١ أسبوع وترجع". (رجل، شرق مرمرة، *59* عام).

من الناحية الأخرى فإن حوالي ثلث الأفراد المطلّقين أشاروا إلى أنهم لم يتركوا منازلهم قبل الطلاق. حيث أعرب كل من النساء والرجال على أنهم بعد انواع المشاجرات التي كانت تحدث مع الأزواج فإنهم يخرجون من المنزل لفترة بضع ساعات ثم يعودون مرة أخرى إلى المنزل. كما أن جزء قليل من الأفراد أشار إلى أنه لم يترك المنزل ولكنه لم يغادر الفراش لفترات معيّنة.

"كما قلت. لم يكن يعرف كيفية المشاجرة. كان يترك المنزل بدلاً من المشاجرة. لم يكن يحضر ليلة واحدة بصفة عامة. كان يذهب إلى مكان عمله. أو أن يذهب فترة ساعة أو ساعتين ويحضر مرة أخرى". (إمراة، جنوب شرق الأناضول، *37* عام).

"أبداً. على العكس تماماً. كان في المنزل دائماً. يذهب ليكمل أعماله ثم يرجع. يذهب يكمل العمل ويرجع. كان يرجع. لم يكن يذهب...". (إمرأة، جنوب شرق الأناضول، *38* عام).

"كانت تخبرني أنها تذهب إلى جوار أختها. بالإضافة إلى ذلك كانت لاتغادر من الفراش عندما تغضب. لم تكن تأتي بجواري. كانت تغضب". (رجل، شرق مرمرة، *59* عام).

بعد حوالي فترة *5,5-5* عام. لهذا السبب فإن غضبي لايكون له أهمية. ليس هناك إختلاف من ناحيتها إذا كنت حزيناً. لم تخبرني بالأمر...كنت أفهم ذلك. بدأت في إنهاء العلاقة تماماً بعد فترة *5.5* عام. كما كنّا ننام بشكل منفصل في آخر عامين". (رجل، غرب البحر الأسود، *42* عام).

2.5.3.6. وضع الصلح مرة أخرى

تم توجيه السؤال للأفراد فيما يتعلّق بحوث الصلح مرة أخرى بينهم وبين أزواجهم بعد إتخا قرار الطلاق. حيث أفاد الغالبية العظمي من الأفراد بأنهم لم يتصالحوا مع أزواجهم بعد إتخاذ القرار بالطلاق. تم تفسير هذا الوضع بشكل الخصومة والعداء الذي يصبح في ه الأزواج بعد إتخاذ القرار بالطلاق. كما أشار عدد قليل جداً من الأفرد أنهم إتجهوا إلى المراحل القضائية

والقانونية من الطلاق فيما كانت بينهم علاقة جيّدة مع أزواجهم.

"أبداً. لم تتحدث معي على الإطلاق بعد تلك الفترة. مضى عام على ذلك. دون حديث على الإطلاق. هربت حتى لانواجه بعضنا البعض". (رجل، غرب البحر الأسود، *53* عام).

"لم نتحدث على الإطلاق. حاولت الحديث في المحكمة ولكنها إبتعدت. تدخل والدها وجاء أحدهم وسحبني إلى مكان آخر. كان الامر بهذا الشكل. كان الامر مثل العداء بالنسبة لهم". (رجل، البحر الأبيض المتوسط، *56* عام).

"أبداً. لم نتقابل. لم أراها...ولم يكن نواياي في ذلك الإتجاه أيضاً". (رجل، غرب مرمرة، *51* عام).

"لم نتقابل على الإطلاق بعد إتخاذ القرار. لقد أعرض بنفسه وذهب حتى لايرجع مرة أخرى. كان مغروراً جداً وعنيداً جداً. دعوته في الخارج للمرة الأخيرة. للمرحلة الأخيرة. أخبرته أنني أريد الحديث معه. الغريب في الأمر في أنه لم يكسرني وحضر. لأنه كان هنالك أطفال بيننا. كنت قد تركت المنزل قبل الطلاق. قبل الأمر وحضر للمقابلة. قدّمت له عرضاً للمرة الأخيرة. قلت له أريد العودة وبكيت في تلك المقابلة. لم يكن يهتم بالأمر. كان ذلك حديثنا الأخير". (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *41* عام).

كما ان هناك جزء صغير من الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات أشاروا إلى أنهم بدأوا في مقابلة أزواجهم مرة أخرى بعد إتخاذ القرار وذلك نسبة لتواجد الاطفال. في هذا الإطار يكون أكثر العوامل أهمية في مرحلة الطلاق هو الأطفال. حيث أظهر الأفراد أنهم بذلوا الجهد في التمسّك بأنواع العلاقات مع الازواج في فترة الطلاق وذلك لمصلحة الأطفال. حيث حاولوا الحفاظ على أدوار "الأم-الأب" وفق خطوات كثيرة حتى وإن كانت العلاقة قد إنتهت من حيث وضع "الزوج".

"كل ما فكرت فيه هو الاطفال حتى لاتحدث لهم مشاكل من الناحية النفسية. كنت أتحدث معه وأقابله مرات أخرى من أجل الاطفال. يجب علينا فعل ذلك من أجل الأطفال حيث لاينتهي دور الأب والأم مهما حدث حتى وإن إنفصل الأزواج". (إمرأة، شرق مرمرة، *44* عام).

"كنا نتقابل فيما يختص بالطفل وفيما يختص بأنواع المشاكل الأخرى. كنا نتقابل مرة أو مرتين على مدار شهرين. مثال ان نذهب إلى السينما أو إلى مكان آخر...". (رجل، غرب مرمرة، *44* عام).

لم نجتمع معاً ولكننا لم نكن أعداء وذلك لأنه كان واجباً علينا اللقاء نسبة لتواجد الطفل. طبعاً لم يكن لدينا إجتماع مرة أخرى". (إمرأة، منطقة إيجة، *36* عام).

من الناحية الاخرى فإن جزء قليل من الأفراد أشار إلى أنه تم الصلح مع الازواج مرة أخرى بعد إتخاذ قرار الطلاق بالكامل. يجب أن تتم الإشارة إلى أن معظم حالات الصلح تمّت وفق الأخذ في الإعتبار وضع الأطفال ومستقبلهم. كما يظهر أيضاً أنه يحدث صلح الأزواج "ومنح الفرصة مرة أخرى" وفق انواع التدخلات التي تحدث من الأسرة والكبار في الأسرة.

"كان يجب عليه المجئ والإعتذار. أمي وأبي قالوا لي يا أبنتي لديك ثلاثة أطفال. الجميع يُخطئ. نظن أنه أصبح عاقلاً". (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *36* عام).

"تم الصلح مع دخول الأقارب في الوساطة. كان الطفل صغيراً في تلك الاوقات". (رجل، غب البحر الأسود، *44* عام).

"نعم تصالحنا بعد إتخاذ القرار الاول. لأنه كان هناك طفل...كان ذلك أكبر المؤثرات في واقع الامر". (رجل، إسطنبول، *30* عام).

6.3.6. الحالة النفسية والصعوبات التي يواجهها الأفراد خلال مرحلة الطلاق

تم سؤال الأفراد عن سرد أنواع الحوادث التي عاشوها إبتداءاً من إتخاذ القرار بالطلاق والفترة القضائية والقانونية للطلاق وحتى نهاية هذه الفترة. حيث ظهر تواجد أنواع الأفراد الذي قضوا هذه الفترة بشكل جيد ومستقر من الناحية العاطفية دون حدوث الأضرار كما أن هنالم من أشار إلى حدوث الخسائر والمشاكل من الناحية العاطفية طوال مراحل الطلاق. بالإضافة إلى انواع المشاكل العاطفية التي حدثت في مراحل الطلاق تم أيضاً مشاركة أنواع المشاكل والصعوبات المادية وموضوع مقاومة الضغوطات من الأسرة وموضوع الخوف من الأمان والقلق.

هناك جزء كبير من الأفراد أشار إلى أنه إستمر في حياته الطبيعية دون مشاكل في الفترة بعد إتخاذه القرار بالطلاق. كما أشار الأفراد إلى أنه في خلال هذه الفترة وخلال الدخول إلى فترات المحاكمة أو عند الإعتناء بأنواع الأعمال القانونية أو عند تنظيم أعمال المسكن والأغراض فإنه في خلال هذه الفترات قد

مكثوا في أماكن مختلفة لفترات مؤقتة.

"لم يحدث تغيير كبير في حياتي. واصلت الحياة في نفس المنزل. وهي خرجت إلى منزل جديد. لم يحدث أي تغيير في حياتي اليومية". (رجل، إسطنبول، *37* عام).

"كنت أعمل في ذلك الوقت. كنت أذهب إلى العمل بإستمرار. كان عقلي متعباً. لم أكن في حالتي الطبيعية في يوم الطلاق...". (إمرأة، منطقة إيجة، *52* عام).

"أنا حضرت بجوار أسرتي أبي وأختي. كنت أذهب مرة أو مرتين إلى المنزل طوال شهر يوليو. هي كانت في المنزل. تحدّثنا وأخذ الجميع أغراضه. كانت قد فرّغت المنزل بالكامل قبل يوم واحد من حضوري". (رجل، البحر الأبيض المتوسط، *56* عام).

أفاد جزء من الأفراد أن تلك الفترة كانت محزنة وصعبة من حيث النواحي العاطفية. حيث أفاد الأفراد في هذه النقطة أنهم كانوا في المستوى الأسفل من العواطف في هذه الفترة حيث أفادوا أنهم كانوا في حالة تحقيق وحلول وإستفسارات طوال هذه الفترة للخروج من هذا الوضع المختلط. يظهر أن معظم الأفراد من الرجال والنساء الذين أفادوا أنهم تعرّضوا للعديد من المشاكل في هذه الفترة يعتبرون من أصحاب المستويات العلمية السفلية والمتوسطة (خريج مرحلة ثانوية بالحد الأقصى). كما يظهر بأنه بغض النظر عن كيفية حدوث الطلاق فإنه تتواجد الدراسات التي أظهرت فترة الإنفصال والطلاق تعتبر أيضاً من أكثؤ الفترات المتعبة من الناحية الجسدية والتي يحدث فيها الكثير من الجهد والتوتر بإعتبارها الاكثر دراماتيكية (Crosby, Gage, & Raymond, *1983*; Goode, *1956a*; Kessler, *1975*). يمكن القول أن هذه الفترة هي فترة حلول جميع المشاكل التي عاشها الأفراد في فترة الزواج.

"كما قلت فأنا تدمّرت بالكامل. خضعت لعلاج السرطان. فكّرت في الأمر كثيراً. أنا خائف حتى الآن حيث يمكن أن يحدث نفس الشئ في حالة الزواج من جديد. سيكون من الصعب التمسّك بالحياة في هذه الحالة. الأمر صعب جداً". (رجل، البحر الأبيض المتوسط، *31* عام، خريج مرحلة ثانوية).

"كنت أستمع إلى أغنية للفنان مسلم جورسيس عندما بدأت في البكاء والنحيب، أنا لا أبكي في العادة. بكيت عندما توفّ والدي. وفي ذلك الوقت...". (رجل، منطقة إيجة، *45* عام، خريج مرحلة متوسطة).

إتجهت إلى تناول الكحول. بدأت العلاقة في الإنتهاء رويداً رويداً. أما هي فقد قطعت العلاقة نهائياً". (رجل، غرب البحر الأسود، *62* عام، خريج مرحلة إبتدائية).

"كنت في نزاع شديد في دواخلي وقاومت نفسي كثيراً. أقولها بصراحة كانت حالتي النفسية أنني لم أكن أحتمل رؤية أسرة سعيدة في الخارج وذلك لأنني بعيدة من أطفالي. كنت أشعر بالنقص والحزن من هذا الامر. قاضيت نفسي وسألتها كثيراً وبدأت أقول لنفسي أنني لست أم جيّدة على الإطلاق". (إمرأة، وسط الأناضول، *38* عام، خريجة مرحلة ثانوية).

"فكّرت كثيراً في الأمر. هل أنا أفعل الشئ الجيد أم السئ. كنت أفكر في ذلك طوال ليالي طويلة. لم أستطع النوم. لحثت عن المشكلة في نفسي...". (إمرأة، جنوب شرق الأناضول، *32* عام، خريجة مرحلة إبتدائية).

"قضيت تلك الفترة بتوتر شديد وعصبية. سألت نفسي لماذا تزوجت؟ سألت هذا السرال دائماً". (إمرأة، غرب الأناضول، *32* عام، خريجة مرحلة إبتدائية).

أمّا الأفراد الذين فصلوا المنازل بعد إتخاذ القرار بالإنفصال فقد واجهوا المشاكل والصعوبات المالية بالأخص النساء. كما تم ذكره في القسم الرابع من هذا التقرير فإن نسبة النساء اللاتي يتعرّضن إلى الصعوبات في الوضع المعيشي بعد الطلاق ترتفع من 50٪ إلى 60٪، كما ترتفع نسبة الرجال من 35٪ إلى 46٪. عاش الأفراد العديد من المشاكل والمصاعب سواء كان ذلك في مرحلة العثور على المنزل الجديد أو في مرحلة تقاسم الأغراض في المنزل القديم بالإضافة إلى حدوث المشاكل مع الأزواج السابقين ومع أسر الأزواج في أحيان أخرى. النساء اللاتي أشرن إلى حدوث المشاكل والصعوبات المادية خلال فترة الطلاق يربطن الامر بمحدودية عملهن أو عدم عملهن على الإطلاق حيث يعتبرن ذلك السبب الرئيسي في الأمر. بالإضافة إلى ذلك فإنه حتى في حالة تواجد النساء في إطار المهن الوظيفية فإن هنالك من أفد بانه كان من الصعب الحفاظ على نفس المستوى المعيشي بعد الطلاق بمفردهن نسبة لتواجد الأطفال.

وكأنني كنت مجبرة على ذلك ؟ لم يكن لدي مال ولم تكن لدي حرية إقتصادية. كنت أرغب في العمل ولكنه لم يكن يمنح الإذن بذلك. كنت أرى نفسي خادمة فقط في ذلك المنزل...لم يكن لدي أي أموال بعد إتخاذ القرار بالطلاق. كان لدى أمّي ألفي ليرة. إنتقلت من المنزل بإستخدام هذا المبلغ. وإستأجرت منزلاً آخر. كانت طفلتي تقرأ في الجامعة. بالطبع كنت أرغب في تلبية إحتياجاتها في المقام

الاول". (إمرأة، منطقة إيجة، *47* عام، خريجة مرحلة ثانوية، لاتعمل).

"بذلت الكثير من الجهد للعثور على عمل. كان علي العمل بعد إتخاذ القرار. كان هناك حوجة للمال. كان علي أن أعتني بنفسي. إستأجرنا منزلاً. دفع أبي الإيجار. أحضر الجيران البطانيات والأواني والأواعي. لأنني حضرت إليه بدون شئ. إنها روح". (إمرأة، غرب مرمرة، *46* عام، خريجة مرحلة إبتدائية، تعمل في الحقول بشكل موسمي/ عند تواجد العمل).

"أعيش بمفردي. حدثت مشاكل كثيرة في تلك الفترة لأنني لم أكن أرغب في مشاركتها مع أسرتي. من الصعب العيش مع الطفل بمفردك بالأخص إذا كان طفل صغير. هذا ليس قراراً سهلاً يمكن إتخاذه عن طريق المرأة. ولكنني لم أعد أحتمل. ماذا كان علي فعله؟". (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *31* عام، خريجة مرحلة جامعية، تعمل).

"لم يكن الأمر سهلاً جداً. خططت في أن أطلب تعيين جديد لأحضر بجوار أسرتي. بعد ذلك حدث التعيين وحضرت إلى هنا. كنت أعتقد أنني لن أكون كافية لطفلي من الناحية الإقتصادية". (إمرأة، غرب مرمرة، *40* عام، تعمل).

جزء كبير من الأفراد الذين إتخذوا القرار بالطلاق أفادوا بأن السرة تقرّبت من الموضوع بالإنتقادات وأنها رغبت في الصلح. بشكل مشابه أشارت نتائج دراسات TBNA للعام 2008 إلى أن كل من الأب والأم والأقارب يعتبروا من العوائق في طريق الطلاق. يظهر هذا الوضع بشكل أكثر بالأخص في الأفراد في الفئة العمرية بين 25-34 من المتزوجين لفترة أقل من 5 أعوام (ASAGEM, 2008). يمكن تفسير هذه النتيجة بان حوالي نصف عدد الأفراد المطلّقين لايتواجد من حولهم من حدث معهم الطلاق من قبل بالإضافة إلى عدم رغبة الأسرة في أن تكون أولى الأسر التي يحدث معها الطلاق في البيئة الإجتماعية القريبة مما يفسّر بدوره سلوكيات وتدخّلات الأسرة والكبار في الأسرة. من الناحية الاخرى يمكن ان يكون هذا الوضع مرتبطاً بمفهوم "الأسرة" في أساس المجتمع ومدى الأهمية التي يتم منحها لهذا المفهوم (Metintaş, 2007) بالإضافة إلى أنواع الوظائف التي يتم تحميلها للأسرة في داخل المجتمع وتوفير تنفيذها بشكل صحي للحصول على الادوار الكاملة للأسرة (Turan, 2008). عند الاخذ بالإعتبار هذه المواضيع والظواهر يظهر أن سلوكيات الأسرة في التدخّل يمكن تفسيره بأنهم غير معتادون على هذا الوضع بالإضافة إلى أنه صادر من الأهمية الكبيرة التي يتم منحها للأسرة لهذا السبب يحدث أن يتم توجيه الأزواج للتجربة مرة أخيرة.

"حاول كل من الام والأب الحديث في الأمر. حتّى أن أسرته عارضته تماماً في الأمر وذلك لأنهم يعرفون شخصيتي". (إمرأة، شرق البحر الأسود، *32* عام، فترة الزواج *6* أعوام).

"لم تعترض على الإطلاق ولاحتّى التعليق على الأمر. كان هناك هي ووالدها وأمي في الأمر. لأن الحادثة كانت كبيرة وإنفجرت. إجتمع الكبار في الأسرة. حيث تباحثوا ماذا يمكنهم فعله وكيف يمكنهم إنقاذ الوضع". (رجل، البحر الأبيض المتوسط، *30* عام، فترة الزواج *3* أعوام).

"لم يقبل عمومتي الوضع على الإطلاق. حتى إنهم كانوا يقولون أن يتم ضربي وقتلي ولكن أخوتي كانوا في صفّي". (إمرأة، جنوب شرق الأناضول، *26* عام، فترة الزواج *10* أعوام).

بالإضافة إلى جميع هذه العوامل فإنه يتواجد أنواع النساء اللاتي عشن هذه الفترة ليس فقط من حيث المصاعب في العواطف الداخلية وإنما من خلال أنواع المشاكل الجسدية والقلق والاحداث. يعتبر العنف من الأسباب التي يمكن ان تكون مبرّراً في الطلاق كما انه من الأشياء التي تظهر مع إتخاذ القرار بالطلاق. ظهر في بعض الحالات أن بعض حالات العنف التي كانت تحدث خلال الزواج تكرّرت مرة اخرى قبل الطلاق حتى إن الوضع كان يولّد نوع من الخوف والقلق من وضع العنف في الجانب المبرّرات الاخرى في الطلاق. الجزء الكبير من النساء اللاتي تعرّضن للعنف في هذه الفترة أو اللاتي كن خائفات من هذا الموضوع هم من خريجات المراحل الإبتدائية أو من الأعمال أكبر من أربعين عام أو المتزوجات لفترات طويلة. تتواجد نقطة أخرى مثيرة للإهتمام هي أن هذا النوع من الأفراد هم الذين إتخذوا القرار بالطلاق.

"كما كان الوضع دائماً..كان سيئاً مع الضرب والتكسير والضرب المبرح طوال فترة سبعة أعوام. كان يحضر إلى مكان العمل وكان يقاطعني في الطريق كان شخصاً مزعجاً جداً". (منطقة إيجة، إمرأة، *49* عام، فترة الزواج *20* عام).

"كان يجب علي حماية الطفل منه لأنه كان يهدد بإختطافه. لأحتمي بنفسي منه. كان يقول أنه سيضع علي الحمض وانه سيفعل أشياء اخرى. كنت أعيش بالخوف. أعرف أنني لم أنم حتى الصباح في أيام عديدة. كان المنزل في طابق البدروم. كنت أفكر في أنه يمكن ان يحضر من النافذة ويحدث بنا الأضرار". (إمرأة، شرق مرمرة، *44* عام، فترة الزواج *7* أعوام).

"حدثت العديد من حوادث العنف. وأنواع التحقير والإهانة

والشـتائم والمشـاجرات الكثيرة بعـد ذلـك بـدأ الجميـع في أن يـرى نفسـه محـق في كل شـئ. لم أكـن أسـتطيع النـوم دون قـراءة شـئ وذلـك لأنني كنـت أخـاف مـن ان يقتلني. بـدأت في الحصـول عـلى الدعـم المعنـوي...“ (إمـرأة، إسـطنبول، *37* عـام، فـترة الـزواج *9* أعـوام).

7.3.6. أسـاليب التعامل مع مرحلة الطلاق - آليات الدعم

بعـد إتخـاذ القـرار بالطـلاق تـم التحقيـق في مواضيـع لفهـم كيفيـة تعامـل الأفـراد مـع هـذا الوضـع مثل مـن الذيـن شـاركوهم بالقرار وماهـي أنـواع ردود الأفعـال التـي حصلـوا عليهـا مـن هـؤلاء الأفراد بالإضافـة إلى حصولهـم أو عـدم حصولهـم عـلى الدعـم الإحترافي.

1.7.3.6. الدعم غير الرسـمي: البيئة القريبة

تحتـوي آليـات الدعـم غـير الرسـمي تقييـم الأفـراد لأنـواع الدعـم الـذي تـم الحصـول عليـه مـن البيئـة القريبـة بعـد إتخـاذ القـرار بالطـلاق (الأسرة، الأقـارب، الأصداقـاء وغيرهـم). الغـرض مـن الدعم غـير الرسـمي هـو عـدم معارضـة الأفـراد لانـواع الدعـم التـي يتـم تقديمهـا ومقابلتهـا بشـكل سـلبي. الغالبيـة العظمـى مـن الأفـراد الذيـن أجريـت معهـم المقابـلات أشـاروا إلى مشـاركتهم هـذا القرار مـع أفـراد الأسرة القريبـة (الأمهـاء، الآبـاء والأخـوان) كـما أن جـزء أصغـر أفـاد بمشـاركة القـرار مـع الأصدقـاء. وفـق دراسـات تايـا TAYA في العـام 2011 تـم توضيـح انـه في حالـة انـواع المشـاكل مـع الأزواج فـإن الأفـراد يميلـون إلى مشـاركة هـذا الأمـر بصفـة أكـبر مـع الكبـار في الأسرة (21,9٪). كـما يـأتي الاطفـال في المرحلـة الثانيـة بعـد الكبـار في موضـوع المشـاركة (4.4٪).

”شـاركت الأمـر مـع الأسرة والأصدقـاء. لـدي صديقـي المقـرّب إسـمه أحمـد شـاركته بالأمـر. لم يقولـوا أي شـئ في مرحلـة الطـلاق ولكنهـم قالـوا أنـني صنعـت خـيراً بعـد الطـلاق“. (رجـل، البحـر الأبيـض المتوسـط، *44* عـام).

”كانـت أسرتي فقـط هـي التـي تعلـم بالأمـر في البيئـة القريبـة. شـعروا بالصدمـة عنـد معرفـة الأمـر. صدمـة مـن الأشـياء التـي عشـتها. منحـوني الحـق في ذلـك. كنـت قـد وضّحـت الموضـوع لأخـي فقـط في البدايـة“. (إمـرأة، شرق وسـط الأناضـول، *32* عـام).

”شـاركت الأمـر مـع أبي قبـل إتخـاذ هـذا القـرار. يحـترم قـراراتي دائمـاً. كـما اننـا نفـس الشـئ نسـبة لقربنـا مـن بعضنـا البعـض فنحـن أب وولـده في نهايـة المطـاف“. (رجـل، جنـوب شرق الأناضـول، *27* عـام).

الأفـراد الذيـن أشـاروا إلى حصولهـم عـلى الدعـم مـن الأسر في هـذا الموضـوع يعتقـدون أنهـم لم يكونـوا وحيديـن في مراحـل الطـلاق. في هـذا السـياق يتـم تحديـد مـدى فاعليـة الدعـم غـير السـمي بالتوافـق مـع المسـتوى العلمـي للفـرد والوضـع الإقتصـادي. مـن الناحيـة الأخـرى فـإن جـزء أقـل مـن الأفـراد أشـار إلى أن الأسر عارضـت القـرار الـذي تـم إتخـاذه وأن الأسر مارسـت الإصرار والضغـوط في موضـوع إسـتمرار الـزواج.

”بالطبـع كانـت هنـاك ثقـة كبـيرة بي...كانـت معي أمـي في هذا الأمـر. حيـث كانـوا يقولـوان أنـه مـن الصعـب الحصـول عـلى الاطفـال بعـد الطـلاق ومـن الصعـب الإعتنـاء بهـم بالأخـص إذا كان طفـل ذكـر. أمّـا أمـي فقالـت إذهبـي واحضريـه إذا كنـت تسـتطيعين ذلـك وإن منحـوك إيـاه سـنقدّم لـه مايلـزم مـن الرعايـة. كان لأسرتي الدعـم الكبـير في الأمـر“. (إمـرأة، جنـوب شرق الأناضـول، *36* عـام).

”دعمتنـي الأسرة في الأمـر. صدقتنـي في الأمـر“. (إمـرأة، البحـر الأبيـض المتوسـط، *31* عـام).

”تشـعرين بقـوة اكـبر. عندمـا سـألت مـاذا تشـعرين بـه في مرحلـة الطـلاق. يكـون مـن الصعـب التفكـير في الوحـدة أمّـا عنـد رؤيـة الأشـخاص الذيـن يحبونـك ويعملـون عـلى راحتـم ويدعمونـك فإنـك تشـعرين بالقـوة إلى حـد مـا. بالطبـع لايمكـن أن يكـون الأمـر مثـل الأسرة التـي تـم تأسيسـها في السـابق“. (إمـرأة، وسـط الأناضـول، *38* عـام).

”قالـوا لي عليـك بالمواصلـة مـن أجـل الأطفـال ولاتـترك الأسرة ولاتنفصـل وأشـياء مـن هـذا القبيـل“. (رجـل، منطقـة إيجـة، *42* عـام).

أشـار جـزء مـن الأفـراد إلى أنهـم لم يشـاركوا القـرار مـع أحـد. تـم توضيـح هـذا الامـر في دراسـات تايـا TAYA في العـام 2011. عنـد فحـص هـذه النتائـج يظهـر أن نسـبة الأفـراد الذيـن لم يشـاركوا القـرار مـع أحـد مـن البيئـة القريبـة يصـل إلى نسـبة 62٪. حيـث ان بعـض الأفـراد المطلّقـين كانـوا يعتـبرون أن البيئـة القريبـة الإجتماعيـة لـن تتوافـق بشـكل إيجـابي مـع القـرار كـما ان الجـزء الآخـر لم يرغـب في التأثـير عـلى الأفـراد مـن البيئـة القريبـة مـن الناحيـة العاطفيـة او لم يرغـب في تدخلهـم في الأمـر.

”لم يكـن ليتـم منـح الإذن عـلى الإطـلاق. عـلى الإطـلاق“. (إمـرأة، جنـوب شرق الأناضـول، *38* عـام).

”أبـداً. لم أشـارك الموضـوع مـع أحـد. بالطبـع لم أخـبر أحـداً بهـذا النـوع مـن المشـاكل وفـق أنـواع الأفـكار والعـادات

والتقاليـد“. (رجـل، وسـط الأناضـول، *49* عـام).

” أبـداً. لم أشـارك الموضـوع مـع احـد عـلى الإطـلاق. مثـلاً لم أشـارك أحـداً أبـداً بمواضيـع ماعانـاه إبنـي. لم أخـبر أمـي ولم أخـبر أسرتي...لا أسـتطيع إخبارهـم بمثـل هـذه الأشـياء“. (رجـل، جنـوب شرق الأناضـول، *36* عـام).

”المحافظـة التـي أعيـش بهـا سـيئة...الجميع يبـدأ في توجيـه الألفـاظ إليـك مـن جميـع النواحـي عنـد معرفتهـم بالأمـر. والعديـد مـن الشـائعات...“. (إمـرأة، وسـط الأناضـول، *39* عـام).

2.7.3.6. الدعـم الرسـمي: المشـاركة في الإستشـارات الزوجيـة او عـلاج الازواج

تـم سـؤال الأفـراد المطلّقـين عـن مشـاركتهم في الإستشـارات الزوجيـة أو عـلاج الأزواج. يحتـوي الدعـم الرسـمي عـلى الإستشـارات الزوجيـة أو عـلاج الأزواج. أشـار الغالبيـة العظمـى مـن الأفـراد الذيـن أجريـت معهـم المقابـلات إلى أنهـم لم يذهبـوا إلى عـلاج الأسرة/الأزواج قبـل الطـلاق. يعتـبر هـذا الوضـع مـوازي للنتائـج التـي تـم الحصـول عليهـا مـن دراسـات تايـا TAYA في العـام 2011 حيـث تـم توجيـه السـؤال إلى الأفـراد فيـما يختـص أنـواع الأشـخاص والمؤسسـات التـي يمكنهـم مـن خلالهـا الحصـول عـلى الدعـم عنـد حـدوث المشـاكل مـع الـزوج حيـث تـم إظهـار أن مشـاركة الأزواج في الدعـم مـن الأشـخاص الإحترافيـين يعتـبر منخفضـاً جـداً (2,7٪). تنخفـض نسـبة الحصـول عـلى الدعـم من انواع الطبيـب النفسي أو إستشـاريي الأسرة والزواج وغيرهـم مـن الاختصاصيـين سـواء كانـوا مـن الأفـراد والمؤسسـات حيـث تنخفـض في كل مـن SES والمسـتويات العلميـة المتدنّيـة حيـث تـم تسـجيلها بنسـبة 0,6٪ و 0,3٪ عـلى التـوالي (TAYA 2011). وفـق المقابـلات المتعمّقـة التـي أجريـت مـع الأفـراد يظهر وجـود إختلافـات في هـذا النـوع مـن الدعـم مـن حيـث النـوع الإجتماعي. حيـث ان جـزء مـن النسـاء رغـبن في الذهـاب إلى عـلاج الأسرة/الأزواج إلّا أن الـزواج مـن الرجـال لم يهتمّـوا بالأمـر أو لم يرغبـوا في الذهـاب إلى العـلاج لهـذا السـبب كان هـذا الموضـوع بلانتيجة.

”أنـا قبلـت بالأمـر ولكـن زوجـي لم يقبـل. لم يقبـل حتـى أن أذهـب بمفـردي“. (إمـرأة، منطقـة إيجـة، *36* عـام).

”كنـت أرغـب في الذهـاب كثـيراً. كنـت أقـول لـه ذلـك. لنذهـب إلى الاطبـاء. لنذهـب إلى الاطبـاء النفسـيين. لم أكـن أخـبره فقـط بذلـك وإنمـا اخـبرت أختـه الكـبرى أيضـاً بذلـك... لم يرغـب بالأمـر ولم نذهـب“. (إمـرأة، البحـر الأبيض المتوسـط، *25* عـام).

”كنـت أقـول لـه لنذهـب إلى الطبيـب النفـسي لمـرة واحـدة. كان يقـول انـه ليـس مجنـون وإنمـا أنـا المجنونـة“. (إمـرأة، غـرب مرمـرة، *39* عـام).

”الرجـل لم يكـن يقـترب مـن هـذا النـوع مـن المواضيـع. كان غرضـه الوحيـد هـو الطـلاق مني في أقـرب فرصـة...“. (إمـرأة، غـرب البحـر الأسـود، *39* عـام).

مـن الناحيـة الأخـرى يتواجـد عـدد محـدود مـن الأفـراد الذيـن أجريـت معهـم المقابـلات الذيـن أشـاروا إلى أنهـم ذهبـو إلى عـلاج الأسرة/الأزواج. أوضـح الأفـراد إلى أن المشـاركة في هـذا النـوع مـن العلاجـات لم يكـن لـه أي نـوع مـن الفوائـد وأن هـذا النـوع مـن الآليـات لم تكـون ذات جـدوى مـن حيـث الفـترة بعـد إتخـاذ القرار بالطـلاق طالمـا لم يتـم بـذل الجهـد عـن طريـق الأطـراف. أشـار الأفـراد إلى أنهـم شـاركوا بنسـبة أكـبر مـع الطبيـب النفـسي بـدلاً عـن العـلاج الأسري/الـزواج.

”أبـداً يمكنـك الذهـاب إلى الطبيـب النفـسي كـما تحبـين ولكـن كالمـا لم يتغـيّر الشـخص الـذي معـك فلـن يحـدث شـئ عـلى الإطـلاق. لـن يحـدث شـئ طالمـا ان الرجـل هـو نفـس الرجـل“. (إمـرأة، شرق وسـط الأناضـول، *38* عـام).

”أبـداً. لم يحـدث تقـدّم في الأمـر. وعـدت وقبلـت خطأهـا وقالـت أنهـا أخطـأ. ولكننـا حضرنـا إلى المنـزل ليكـون الوضـع كـما هـو. كنـت أصمـت وأحـاول عـدم المشـاجرة. الوضـع نفـس الشـئ“. (رجـل، وسـط الأناضـول، *31* عـام).

”ذهبنـا جلسـتين. قالـت زوجتـي هـل نحـن مجانـين يمكننـا حـل الأشـياء مـن خـلال الحديـث فيـما بيننـا“. (رجـل، شرق مرمـرة، 39 عـام).

”ذهبـت إلى طبيـب نفـسي مـرة واحـدة عنـد أخـذ القـرار بالطـلاق“. (إمـرأة، البحـر الأبيـض المتوسـط، *39* عـام).

”ذهبنـا. ذهبنـا إلى طبيـب نفـسي. ثلاثـة أطبـاء مختلفـين. بعـد الإنفصـال للمـرة الأولى. وفي وسـط الفـترة وذهبنـا في خـلال تواجـد المشـاكل. كان الأمـر برغبتـي“. (رجـل، البحـر الأبيـض المتوسـط، *39* عـام).

عالم أحاسيس الأفراد بعد الطلاق
أشكال التوصيات في الطلاق

الفصل 7

دراسة نوعية: عالم أحاسيس الأفراد بعد الطلاق ومنهج

في هـذا القسـم تمّـت مناقشـة عـالم أحاسـيس الفـرد بعـد حـدوث الطـلاق بالإضافـة إلى تكيّفـه مـع الحيـاة اليوميـة ونظرتـه إلى المسـتقبل سـواء كان ذلـك عـن طريـق إفادتـه الخاصـة أو بإسـتخدام منظـور نظريـة العـزو الـذاتي. بالإضافـة إلى ذلـك تـم سرد منهـج التقـرّب مـن الـزواج في البيئـة القريبـة بالإضافـة إلى الإقتراحـات والتوصيـات مـن الأفـراد.

1.7. عالم أحاسيس الأفراد بعد الطلاق

أنـواع الدراسـات التـي تـم إجرائهـا بهـدف فهـم أوضـاع الأفـراد بعـد الطـلاق إسـتخدمت منظـور علـم الإجتمـاع بالإضافـة إلى مناقشـتها في إطـار أنـواع النظريـات التـي تـم تطويرهـا في مجـالات علـم الإجتمـاع وعلـم النفـس بصفـة أكـبر. في هـذه الدراسـات تمـت مناقشـة تكيّـف الشـخص إلى الحيـاة اليوميـة بعـد الطـلاق. كـما تـم أيضـاً إجـراء دراسـات بهـدف سرد التوتـر الـذي يخضـع إليـه الأفـراد بعـد الطـلاق مـن الناحيـة العاطفيـة والجسـدية بالإضافـة إلى تحديـد مـدى نظـرة الأفـراد إلى أنفسـهم بعـد الطـلاق فيـما يختـص بنظرتهـم إلى وظائفهـم في الحيـاة بعـد الطـلاق (Spanier & Hanson, 1981; White & Mika, 1983). أظهـرت هـذه النتائـج أن الأفـراد المطلّقـين يكونـون أكـثر عرضـة لانـواع الإكتئـاب مـع إنخفـاض مسـتوى رضاهـم مـن الحيـاة مـع الإشـارة إلى تعرّضهـم للمشـاكل الصحيّـة بشـكل متكـرّر. (Amato, 2000).

بعـض أنـواع الدراسـات التـي تـم إجرائهـا فيـما يتعلّـق بالوضـع النفـسي للأفـراد بعـد الطـلاق توضّـح تواجـد علاقـة بـين مرحلـة إتخـاذ القـرار بالطـلاق وبـين توفـير التناسـب في فـترة مابعـد الطـلاق. بنفـس الطريقـة تشـير هـذه الدراسـات إلى أن طـول الفـترة اللازمـة لإتخـاذ القـرار بالطـلاق والتفكـير الحـذر يـؤدي إلى تقليـل أنـواع الصدمـات التـي يمكـن أن تنشـأ بعـد الطـلاق (Goode, 1956; Krantzler, 1975; Weiss, 1975).

أظهـرت الدراسـات التـي تـم إجرائهـا عـن طريـق كيلي وكروسـبي Kelly, Crosby وآخـرون في فـترة الأعـوام ١٩٨٢ و ١٩٨٣ أنـه يمكـن تأسـيس علاقـة سـببية بـين التناسـب بعـد الطـلاق وبـين الطـرف المتخـذ لقـرار الطـلاق حيـث تـم تحديـد أنـه يمكـن القـول أن الطـرف المتخـذ لقـرار الطـلاق (النشـط) يكـون لـه فـترة تناسـب وتعـافي وتكيّـف بشـكل أسرع بعـد الطـلاق بالمقارنـة مـع الطـرف االآخـر. كـما أن القـراءات التـي تمـت فيـما يختـص بالتكيّـف بعـد الطـلاق مـن حيـث النـوع الإجتماعـي تعطـي نتائـج مختلفـة. حيـث تتواجـد أنـواع الدراسـات التـي توضّـح أن الرجـال لايفقـدوا التواصـل والعلاقـات مـع منازلهـم أو مـع أطفالهـم فقـط بعـد الطـلاق ولكنهـم يفقـدوا أيضـاً الإنتظـام في تدفّقـات الحيـاة اليوميـة لـذا يكـون مـن الصعـب أكـثر عليهـم تجـاوز هـذه المرحلـة (Bernard, 1979) بالإضافـة إلى تواجـد أنـواع الدراسـات الاخـرى التـي توضـح أن النسـاء يتعرّضـن بصفـة أكـثر إلى أنـواع الإكتئـاب وفقـدان الثقـة بالنفـس والمشـاعر السـلبية بعـد الطـلاق (Wise, 1980).

في المقابـلات التـي أجريـت مـع الأفـراد تـم توجيـه الطلـب بتفسـير إحسـاس الأفـراد بأنفسـهم بعـد جميـع الحـوادث التـي عاشـوها حيـث تـم جمـع أنـواع المشـاعر التـي يشـعرون بهـا في مجموعـات مختلفـة هـي المشـاعر الإيجابيـة، السـلبية والمشـاعر المحايـدة ليسـت بالإيجابيـة أو السـلبية. أعـرب جـزء مـن الأفـراد عـن مشـاعرهم السـلبية والإيجابيـة في آن واحـد بعـد الطـلاق. تـم دعـم كل شـعور وإحسـاس بتفسـيرات مختلفـة.

الجدول 28. المشاعر بعد الطلاق[9](%)

	شعور إيجابي	شعور سلبي	ليس بالشعور الإيجابي أو السلبي
المجموع	62,0	45,6	12,0
الجنس			
النساء	71,0	39,5	11,4
الرجال	52,5	52,0	12,5
مجموعات الأعمار			
سن 34 سنة فما دون	73,0	35,7	11,3
سن 35 فما فوق	57,6	49,5	12,2
المستوى التعليمي			
غير متعلم – تعليم إبتدائي	60,3	45,5	11,6
تعليم ثانوي	65,5	44,8	15,5
تعليم عالي	61,4	47,1	7,1
فترة الزواج			
أقل من 5 سنوات	61,9	41,5	13,6
5 – 10 سنة	63,9	48,5	12,4
أكثر من 10 سنة	61,0	46,7	10,8
إنجاب الأطفال			
لا يوجد أطفال	78,7	29,8	8,5
1 – 2 طفل	59,9	49,2	12,9
3 أطفال فما فوق	59,6	43,4	11,1

9 تشير المعدّلات التي تم تحديدها باللون الاحمر في جدول المشاعر بعد الطلاق إلى إختلاف كبير في فواصل الثقة 95

ذكـر أكـثر مـن نصـف الأفـراد الذيـن أجريـت معهـم المقابـلات عـلى أن مشـاعرهم **إيجابيـة** بعـد الطـلاق. مثـال للمشـاعر الإيجابيـة هـي الشـعور بشـكل أفضـل، الشـعور بالراحـة، الشـعور بالسـعادة والسـلام والشـعور بالأمـل نحـو المسـتقبل. عنـد المقارنـة مـع المـاضي أشـار الأفـراد المطلّقـون إلى أنهـم في وضـع نفـسي أفضـل بالمقارنـة مع المـاضي وأنهـم يشـعرون بالقوّة الآن مـع إنتهـاء أنـواع المشـاكل التـي كانـت موجـودة في المـاضي وأنهـم حصلـوا عـلى التجـارب مـن المشـاكل التـي عاشـوها في المـاضي. كـما أعـرب جـزء مـن الأفـراد إلى انهـم يشـعرون بشـكل إيجـابي سـواء كان مـن الناحيـة النفسـية أو العقليـة مـع إنتهـاء انـواع الحـوادث السـيئة التـي عاشـوها في فـترة الـزواج.

”مـن الجيّـد أننـي إنفصلـت عنـه. لا أدري إلى أي مـدى كان يمكننـي التحمّـل. لم أكـن لأحتمـل ذلـك لـولا تواجـد الاطفـال. إسـتطعت المقاومـة لفـترة أربعـة أعـوام. مـن الجيّـد أنـني كافحـت. عـلى الأقـل لا أشـعر بالنـدم. الحمـد للـه“. (إمـرأة، شرق البحـر الأسـود، *36* عـام).

”أنـا الآن بخـير والحمـد للـه. ليـس لـدي مـا أشـعر بالسـوء تجاهـه. عمـلي جيّـد وأسـتطيع رؤيـة طفـلي، أنـا سـعيد، أشـعر بالسـلام. أعتقـد أننـي في سـلام“. (رجـل، شرق وسـط الأناضـول، *34* عـام).

”أشـعر بحالـة جيّـدة الآن. بعـد أنـواع المشـاكل التـي عشـناها أنـا وأسرتي في مرحلـة الطـلاق التي إسـتمرت لعـام أشـعر أنـني ولـدت مـن جديـد بعـد التخلّـص مـن المصائـب والويـلات. وكأننـي لم أتـزوّج عـلى الإطـلاق. أنـا سـعيد“ (رجـل، إسـطنبول، *27* عـام).

يعتـبر كل مـن الإحسـاس والشـعور بالسـلام والحريـة، إسـتعادة الثقـة بالنفـس لـدى الفـرد وعـدم الإحسـاس بالنـدم بعـد الطـلاق والتفكـير في الحصـول عـلى التجـارب جميعهـا هـي المكوّنـات العاطفيـة الأخـرى التـي تسـاعد في حصـول الشـخص عـلى المشـاعر الإيجابيـة. كـما أن السـبب الآخـر في إحسـاس الفـرد بشـكل أفضـل يكـون مرتبطـاً بإحسـاس وشـعور الفـرد بالراحـة.

”أنـا الآن حـرّة عـلى الأقـل. أشـعر بالسـلام، حيـث لايحـضر شـخص ليتكلّـم معـك بشـكل مهـين لخفـض روحـك المعنويـة“. (إمـرأة، منطقـة إيجـة، *46* عـام).

”أقولهـا بـكل صـدق. أشـعر براحـة كبـيرة بعـد طلاقـي مـن زوجتـي وكأنـه قـد إنـزاح حمـل مـن عـلى ظهـري. لأنـه كان هنـاك دائمـاً إنزعـاج مـن الناحيـة النفسـية وكنـت أفكّـر فيـما سـيحدث اليـوم مـن أنـواع المشـاكل. لقـد كنـت قـد بـدأت في عيـش المشـاكل في مـكان العمـل أيضـاً“. (رجـل، البحـر الأبيـض المتوسـط، *30* عـام).

يظهـر وضـع الإحسـاس والشـعور بشـكل إيجـابي بعـد الطـلاق بشـكل أبـرز لـدى النسـاء بالمقارنـة مـع الرجـال. حيـث أن عـدد 7 مـن كل 10 نسـاء أشرن إلى أنهـن في وضـع مشـاعر إيجابيـة بعـد الطـلاق. تعتقـد النسـاء أنهـن في وضـع وحالـة أفضـل نتيجـة لإنتهـاء أنـواع المشـاكل التـي عشـنها في الـزواج وإمكانيـة المقاومـة والوصـول إلى ”يومنـا الحـالي“. يعتقـد نصـف الرجـال فقـط أنهـم بحـال أفضـل في اليـوم الحـالي. كـما يمكـن القـول ان السـبب في ذلـك لـدى الرجـال هـو تغيـر حياتهـم بعـد الطـلاق وإحساسـهم بالوحـدة بشـكل أكـبر.

إحـدى أهـم النقـاط التـي تجـدر الإشـارة إليهـا في هـذا الصـدد هـو عـدم إشـارة أي مـن الرجـال تقريبـاً إلى إحساسـه بالقـوّة بعـد الطـلاق. هـذا الإختـلاف مـن حيـث النـوع الإجتماعـي يظهـر أيضـاً في الإفـادات بالمشـاعر الأخـرى التـي تـم توضيحهـا مـن الأفـراد بعـد الطـلاق. حيـث تشـعر النسـاء بعـد الطـلاق بالسـعادة والحريـة والثقـة بالنفـس بشـكل أكـبر بالمقارنـة مـع الرجـال.

”أشـعر بأنـني أكـثر قـوة، أكـثر قـوّة مـع الإحسـاس بتطويـر نفـسي ومعرفـة مـاذا يحـدث ومتـى سـيحدث مـع سـلوكي بالتوافـق مـع المعطيـات الموجـودة. تمـضي الحيـاة بشـكل جيّـد. أصبحـت إمـرأة ناضجـة في واقـع الأمـر“. (إمـرأة، غـرب البحـر الأسـود، *29* عـام).

”أعتقـد أننـي قويـة، أشـعر أننـي بحالـة جيّـدة في واقـع الأمـر. أكـبر الأسـباب في إحسـاسي بشـكل أفضـل هـو دعـم أسرتي لي. أعلـم أن هنـاك العديـد مـن النـاس الذيـن إضطـرّوا إلى التواجـد في مثـل هـذا الـزواج نسـبة لعـدم تواجـد مـن يدعمهـم. أعتقـد أننـي محظوظـة جـداً لأننـي لم أكـن مـن هـؤلاء الأشـخاص“. (إمـرأة، إسـطنبول، *34* عـام).

أشـار نسـبة منخفضـة مـن الأفـراد إلى نظرتهـم إلى المسـتقبل بآمـال كبـيرة. عنـد ذكـر ”الإحسـاس بالأمـل“ يكـون المقصـود هـو تخطيـط الأفـراد فيـما يتعلّـق بالمسـتقبل والتفكـير في الحيـاة الزوجيـة الجديـدة والإيمـان بالتوقّعـات بقـدوم أيـام أفضـل مـن التـي كانـت في السـابق. أشـار الرجـال إلى رؤيتهـم بنظـرة مليئـة بالآمـال إلى المسـتقبل بنسـبة أكـبر مـن النسـاء. تتواجـد علاقـة عكسـية بـين زيـادة فـترة الـزواج وبـين الرؤيـة المليئـة بالآمـال تجـاه المسـتقبل.

"أنـا بحـال جيّـدة. ممتـازة ! أحمـد اللـه آلاف المـرّات. سـأتزوّج للمـرة الثانيـة". (رجـل/ جنـوب شرق الأناضـول، *31* عـام).

"أعتقـد أن هـذه الأشياء كانـت مـن قـدري المكتـوب. أروّح عـن نفـسي بهـذه الطريقـة. أتطلّـع إلى المسـتقبل. يمكننـي أن أقـول ذلـك. أنظـر إلى المسـتقبل بنظـرة مليئـة بالآمـال. أنـا راضي عـن حيـاتي. سـتكون أفضـل إنشـاء اللـه". (رجـل، البحـر الأبيـض المتوسـط، *31* عـام).

"وصلنـا إلى اليـوم بعـد جميـع المشـاكل التـي عشـتها في السـابق. أنـا بخيـر كـما ترى...لـدي آمـال بالـزواج مـرّة أخـرى في الغـد". (رجـل، شرق مرمـرة، *49* عـام).

تواجـد الأطفـال أيضـاً يعتـبر مـن العوامـل التـي تـؤدي إلى الإختلافـات في مشـاعر الأفـراد. حيـث يظهـر أن الأفـراد بـدون الأطفـال تكـون لديهـم مشـاعر إيجابيـة بصفـة عامّـة أكـثر مـن الأفـراد الذيـن لديهـم أطفـال بعـد الطـلاق حيـث يشـيرون إلى فـترة الـزواج بإعتبارهـا مـن التجـارب.

"جيّـد. لاتوجـد مشـاكل. أشـعر بالسـلام وأسـعد لعـدم وجـود الأطفـال. ليـس لدينـا أي إرتبـاط عـلى الإطـلاق. لانتقابـل عـلى الإطـلاق. أنـا غـير مجـبر عـلى الذهـاب للزيـارة. إذا كان هنـاك أطفـال كان سـيكون هنـاك ضرورة للزيـارة والذهـاب. أنـا جيّـد. أشـعر بالسـلام". (رجـل، شرق مرمـرة، *32* عـام).

"أواصـل حيـاتي الطبيعيـة بشـكل إعتيـادي. هـل سـأتزوج مـرّة أخـرى ؟ نعـم. ولكـن هـذه المـرّة سـتكون مختلفـة جـداً. أصبـح جميـع ماحـدث تجربـة بالنسـبة لي. يجـب عـليّ معرفـة الشـخص الـذي سـأتزوّجه تمامـاً". (رجـل، وسـط الأناضـول، *32* عـام).

أمّـا النصـف الآخـر مـن الأفـراد الذيـن أجريـت معهـم المقابـلات فيشـير إلى المشـاعر السـلبية بعـد الطـلاق. الأفـراد المتواجديـن في هـذه المشـاعر السـلبية يشـعرون بالنقـص في يومنـا الحـالي بعـد الطـلاق مـع إحساسـهم بالخـوف والوحـدة والنـدم. بالإضافـة إلى جميـع هـذه المشـاعر يتواجـد الإحسـاس بالإنكسـار مـن الناحيـة العاطفيـة بالإضافـة إلى الضيـق والإنزعـاج والتعـب والإحسـاس بعـدم السـلام مـع إحساسـهم بـأن الكفـاح في الحيـاة اليوميـة يعتـبر عائقـاً أمـام تجاوزهـم لهـذه المرحلـة.

"مـا الـذي يمكننـي أن أشـعر بـه. أشـعر بالنقـص. كانـت الأمـور سـتكون مختلفـة لـو كانـت زوجتـي بجـواري. أشـعر بالنقـص مـن الناحيـة المعنويـة". (رجـل، شرق مرمـرة، *51* عـام).

"لم أتمكّـن مـن تجـاوز صدمـة الأحـداث حتـى هـذه اللحظـة. حالتـي النفسـية ليسـت عـلى مايـرام عـلى الإطـلاق وخضعـت إلى العـلاج في إحـدى الفـترات". (رجـل، وسـط الأناضـول، *41* عـام).

"سـيئة. تعبـت جـداً. مـازال زوجـي يعمـل عـلى وضـع العوائـق والصعوبـات في حيـاتي بـكل مـا أوتي مـن قـوّة. يحـاول أن يجعلنـي أمـل مـن الحيـاة. أقـف صامـدة حتـى لا أنهـدم. أقـاوم بصعوبـة...". (إمـرأة، شرق وسـط الأناضـول، *40* عـام).

"أنـا في هاويـة مـن الناحيـة النفسـية. تتدهـور حالـة الإنسـان لأن ذلـك ليـس تحـت سـيطرته. لايمكننـي فعـل أي شـئ مـن الناحيـة العاطفيـة. ليـس لـدي ثقـة في النـاس. لم تعـد هنـاك ثقـة عـلى الإطـلاق. أكـون منزعجـة مـن علاقـات الصداقـة سـواء كانـت مـع إمـرأة او رجـل". (إمـرأة، شـمال شرق الأناضـول، *35* عـام).

تظهـر المشـاعر السـلبية بعـد الطـلاق بشـكل أكـبر عـلى الرجـال مـما هـو الحـال لـدى النسـاء. حيـث أشـار نصـف عـدد الرجـال الذيـن أجريـت معهـم المقابـلات بإحساسـهم بالتعـب والإسـتهلاك، الوحـدة، النقـص، التوتـر، الحاجـة إلى الحـب والإحسـاس بالفشـل، عـدم الشـعور بالسـلام والشـعور بالإنزعـاج. كـما يزيـد عـدد الرجـال الذين أشـاروا إلى إحساسـهم بالوحـدة والشـعور بالمقارنـة مـع النسـاء وذلـك لشـعورهم بشـكل سئ نسـبة لعـدم تواجـد الأسرة الخاصـة بهـم بعـد الآن وعـدم تواجـد الإنتظـام الخـاص بهـم. بنفـس الطريقـة أشـار الرجـال بصفـة أكـبر بتعرّضهـم للظلـم وأن جميـع الاحـداث حدثـت وفـق أسـباب غـير معروفـة وأن الطـلاق هـو أكـبر انـواع الظلـم التـي تمـت ممارسـتها عليهـم. أمّـا في الدراسـة التـي تمّـت عـلى الأسر ذات العائـل الواحـد فقـد تـم توضيـح أن الأمهـات التـي تعيـل الأسر لمفردهـا تتغيّر معظـم أفكارهـا وأحاسيسـها في الإتجـاه الإيجـابي مـع مـرور الوقـت كـما ان الآبـاء الذيـن يعيلـون الأسر بمفردهـم يشـعرون بالوحـدة والفـراغ نسـبة لعـدم وجـود الزوجـة (ASAGEM, 2008).

"أشـعر بالتوتـر كلّـما أفكّـر في الأمـر. فهـذا الأمـر يزعجنـي. أعتقـد أننـي تعرّضـت إلى

الظلـم في هذا الأمـر". (رجل، منطقة إيجة، *33* عام).

"سـيئ للغايـة. ليـس هنالـك إنتظـام. تذهـب إلى المنـزل وليـس هنـاك طعـام سـاخن لتتناولـه. تُحـضر المسـتلزمات إلى المنـزل، أمّـي عمياء. تعمـل عـلى غسـيل الملابـس. جميـع هـذه الأشـياء ليسـت مشـكلة. جميعهـا مشـاكل بالطبـع...". (رجـل، جنـوب شرق الأناضـول، *43* عـام).

"كيـف أشـعر ؟ وكأنـه تمـت هزيمتـي حيـث أشـعر بأننـي لم أدافـع عـن أطفـالي. أبنتـي بـدون حـول. أنـا متأكـد مـن انهـا تنتظـر منـي بعـض الأفعـال. الوضـع سـئ حيـث أننـي لم أسـتطع فعـل شـئ مـن أجـل طفـلي. بذلـت الجهـد ولكننـي لم أسـطتع فعـل شـئ لطفـلي. سـيظل أثـر هـذا الامـر في دواخـلي عـلى الـدوام. حتـى نهايـة حيـاتي..." (رجـل، البحـر الأبيـض المتوسـط، *36* عـام).

تزيـد المشـاعر السـلبية مـع التقـدّم في السـن. حيـث أفـاد نصـف الأفـراد مـن الفئـة العمريـة 35 عـام وأكـثر بـان مشـاعرهم سـيئة وسـلبية. حيـث يظهـر ذلـك في الشـعور بالتعـب، عـدم الرغبـة في الكفـاح أكـثر مـن ذلـك ومواجهـة الصعوبـات في مواجهـة انـواع المشـاكل في الحيـاة اليوميـة جميعهـا مـن الأحـوال التـي يتـم ربطهـا بالعمـر.

"أشـعر بالتعـب الشـديد. تعـب *22* عـام. لم يكـن لزوجـي السـابق أي فوائـد ولكنـه كان يقـدّم الدعـم المعنـوي. يمكنـك فهـم ذلـك. كنـت أعـد المائـدة في المسـاء، وكنـت أنتظـر زوجـي ليحـضر حتـى نتنـاول الطعـام جميعـاً سـوياً. الآن ليـس هنـاك مـن يحـضر أو يذهـب". (إمـرأة، إسـطنبول، *38* عـام).

"تعـب. تعـب شـديد في واقـع الأمـر. أنـا متعبـة ولكـن أشـعر أننـي قويـة. يمكننـي المقاومـة. دائمـاً أقـول أنـه مـن الجيـد أن لـدي طفـل حيـث أظـن أنـه يضيـف القـوة لنفـسي". (إمـرأة، غـرب الأناضـول، *47* عـام).

يعتـبر فقـدان الشـعور بالثقـة مـن المشـاعر الأخـرى التـي تظهـر بعـد الطـلاق. حيـث ذكـر الأفـراد انهـم فقـدوا الشـعور بالثقـة في النـاس بسـبب الحـوادث التـي أدّت إلى الطـلاق. يظهـر فقـدان الثقـة مـع مشـاعر الخـوف أيضـاً. حيـث أن الأفـراد وبالأخـص النسـاء يتحرّكـن في اليـوم الحـالي بخجـل وخـوف مـع نظـرة إلى المسـتقبل مليئـة بالقلـق وفـق الشـعور بالإسـتهلاك والتعـب مـن الاحـداث التـي عشـنها في حياتهـن. الشـعور بفقـدان الثقـة وعـدم تواجـد الأمـان ليـس فقـط مـن الناحيـة النفسـية وإنمـا يكـون مرتبطـاً أيضـاً بأنـواع المشـاكل التـي حدثـت مـن النواحـي الإقتصاديـة.

"لم يتبقّـى هنـاك أي شـئ أسـمه الأمـان أو الثقـة. لأن زواجـي للمـرّة الثانيـة إنتهـى أيضـاً. لم أعـد أثـق في أي شـخص عـلى الإطـلاق بعـد الآن". (رجـل، شرق مرمـرة، *41* عـام).

"أشـعر بالتعـب والخـوف والخجـل. الوحـدة صعبـة وسيسـئة للغايـة. يمكنـك فهـم ذلـك فهـو أمـر يصعـب وصفـه. جميـع الأمـور مختلطـة والأمـر الوحيـد الـذي تعلمينـه هـو انـك مازلـت عازبـة". (إمـرأة، شرق وسـط الأناضـول، *38* عـام).

"أنـا حزينـة، غـير سـعيدة ولا أشـعر بالسـلام عـلى الإطـلاق. ليـس لـدي ثقـة في أي أحـد عـلى الإطـلاق، ليـس لـدي مسـتقبل أو تأمـين. لـدي عمـل الآن ولكنّـه مؤقـت. كنـت أتمنّـى أن يكـون لـدي أمـان وأن يكـون لي تأمـين. مـا زلـت خائفـة". (إمـرأة، غـرب البحـر الأسـود، *39* عـام).

"مـازال هنـاك الكثـير مـن التوتّـر حتـى هـذه اللحظـة. أشـعر وكأنـه الموت مـع النظـرة إلى يـدي الأم أو إلى يـدي الأب". (إمـرأة، جنـوب شرق الأناضـول، *32* عـام).

يظهـر أنـه يقـل أن ينقطـع الإتصـال والتواصـل بـين الأزواج بعـد الطـلاق كـما يظهـر ان رؤيـة الأطفـال تـؤدي إلى أنـواع المشـاعر السـلبية في حالـة تواجـد الأطفـال بـين الـزواج. حيـث أن أنـواع الأحاسـيس بعـدم تواجـد الأسرة بعـد اليـوم أو الشـعور بالشـوق تجـاه الاطفـال جميعهـا تـؤدي إلى إحسـاس الأفـراد بالوضـع النفـسي السـئ.

"طفـلي ليـس موجـوداً. أشـتاق إليـه. تركـت مكانـاً مثـل إسـطنبول وحـضرت إلى هنـا. ليـس لـدي زوجـة أو طفـل. بالإضافـة إلى المواضيـع الخاصـة بمسـتقبل طفلتي...أفكّـر في هـذه الأمـور كثـيراً. وكأنـك تركـب إلى السـفينة والبحـر محيـط بـك مـن كل الجوانب...ليـس هنالـك أي شـئ". (رجـل، غـرب البحـر الأسـود، *46* عـام).

"مثـلاً أنـا طفـلي هنـاك ولا أسـتطيع رؤيـة طفـلي. الطفـل يحبّـني جـداً. يحبّـني أكـثر مـن أمّـه. لايرغـب في الذهـاب عنـد حضـوره إلى هنـا. لأنـه يحصـل منـي عـلى الإهتـمام الـذي لايحصـل عليـه مـن أمّـه". (رجـل، جنـوب شرق الأناضـول، *40* عـام).

على الرغم من عدم ظهورها بشكل متكرّر إلّا انه تتواجد أنواع الحالات التي يوضّح فيها الأفراد أنهم ليسوا منزعجين من الناحية العاطفية فقط وإنما يشعرون بالإنزعاج من نظرة أسرتهم والمجتمع إلى الطلاق أيضاً. بالإضافة إلى ذلك يتواجد أنواع الأفراد الذين أشاروا إلى أن تواجدهم في المصاعب المادية من ناحية والتدهور من الناحية النفسية بالإضافة إلى الضغوطات من المجتمع جميعها جعلتهم يشعرون بشكل سئ.

"أشعر بالوحدة والحزن. لا أعرف. تختلف نظرة المجتمع إليك. حتّى الجيران يكونوا مختلفين معك عندما تكون متزوّجاً أو عازباً". (رجل، شرق مرمرة، *45* عام).

"أشعر بشكل سئ ولكن علي الظهور بمظهر جيّد. سيكون من الجيّد عدم تواجد هذه الأمور. فالمجتمع ينظر إليك وهذا وذاك ينظرون إليك. أصبحت رجلاً طلّق ثلاثة نساء. أصبحت وحشاً. سيقولون أن هذا الرجل طلّق ثلاثة نساء لذا فهو كثير المشاكل وليس منه نفع ولم يكن ليطلّق لو كان رجلاً. هذه الأقوال تسحقني وتجعلني أشعر بالسوء. لايعرفون ما مررت به من التجارب ومدى كفاحك في الأمر. لا يعرف أحدهم أي شئ فهم ليسوا في حريق النيران...". (رجل، البحر الأبيض المتوسط، *56* عام).

"أنا سيئة من الناحية المادية ولكنني جيّدة من الناحية النفسية. أنا سعيدة حتّى وإن نعتني الناس بالمطلّقة". (إمرأة، إسطنبول، *35* عام).

يظهر جزء من الأفراد المطلّقين وهو يعيش في عواطف مختلطة أو في فراغ عاطفي. هذا النوع من الإختلاط في العواطف في الأفراد يظهر من الأحداث التي المتقلّبة التي عاشها الأفراد خلال فترة الزواج. حيث أنها السبب في ملء هذا النوع من المشاعر والعواطف المتقلّبة مثل الإحساس بشكل جيّد في يوم والإحساس بشكل سيئ في اليوم الآخر أو الإحساس بالقوّة في أحيان والتعب في أحيان أخرى.

"ليس سيئاً وليس جيّداً جداً. لم أكن أرغب في نهاية زواج إستمر لفترة *11* عام في لحظة واحدة. ولكن هل كان من الممكن الإستمرار بهذا الشكل ؟ لم يكن ليستمر بهذا الشكل على الإطلاق". (رجل، غرب الأناضول، *38* عام).

"يرتبط ذلك بالوضع في تلك اللحظة بمعنى انه مرتبط بالحالة العاطفية. في أحيان يكون الأمر جيد. في بعض الاحيان لايمكنك التصديق في ذهاب *20* عام سدى ودون جدوى. تغضب وأحياناً تحزن. مشاعر مختلطة. لا أستطيع التعبير عنها بشكل كافي. مختلطة...". (رجل، غرب مرمرة، *44* عام).

من بين أقوى أنواع المشاعر التي لايمكن التعبير عنها بانها إيجابية أو سلبية هي ضرورة المقاومة والكفاح. يظهر هذا النوع من المشاعر في الرجال بصفة أكثر من النساء. يرتبط هذا الوضع بعدم إحساس الأفراد بالأمان في الحياة الإجتماعية والإقتصادية بالإضافة إلى إرتباطه بالحياة المستقبلية.

"أنا الآن أثق في نفسي. وأحاول الوقوف على أقدامي مرة أخرى. أكافح في الحياة. وأرغب أن يكافح الجميع مثلي. حتى آخر قطرة. لن أتنازل عن الكفاح حتى ألفظ أنفاسي الأخيرة. تقول لي إبنتي أنها لن تسمح بعملي بعد تخرّجها. وأنا أقول لها أبداً. سأظل أعمل طالما أستطيع الوقوف على أقدامي". (إمرأة، غرب البحر الأسود، *47* عام).

"جيّدة. أنا الآن جيذدة بعد الأشياء التي عانيت منها في الماضي. لدي مدفأة ساخنة. لدي خبز. أطفالي بجواري يدرسون. هناك العديد من النساء اللاتي يتركن أطفالهن ويذهبن ويهربن مع رجال آخرين. أنا لست كذلك. أنا أكافح من أجل أطفالي". (إمرأة، منطقة إيجة، *37* عام).

1.1.7. تحليل العلاقة بين مبرّرات الطلاق وأحاسيس الأفراد بعد الطلاق وفق نظرية العزو الذاتي

في إطار دراسة أسباب الطلاق في تركيا للعام 2014 تم فحص وجود أو عدم وجود علاقة بين أسباب الطلاق وبين أنواع المشاعر وأحاسيس الأفراد بعد الطلاق. تم تحليل نوعية العلاقة بين أسباب الطلاق التي تم ترميزها بإستخدام نظرية العزو الذاتي وبين مشاعر وأحاسيس الأفراد بعد الطلاق حيث تم تحليل العلاقة بإستخدام التحليل متعدد الأبعاد[10].

الأفراد الذين يعتقدون أن الطلاق حدث "بسببهم" يشعرون اليوم بمشاعر "مختلطة" بمعنى أنها ليست إيجابية وليست سلبية في آن واحد. يتواجد معظم هذا النوع من الأفراد في وسط مشاعر وأحاسيس مختلطة

10 التحليل متعدد الأبعاد هو طريقة لتحليل المعلومات تتم بإستخدام البيانات ومقارنتها مع انواع العلاقات المختلفة في الأبعاد المختلفة.

الرسم البياني *5*. العلاقة بين الأحاسيس بعد الطلاق وبين مبرّرات الطلاق

بعد الطلاق مع إعتقادهم بتواجدهم في الفراغ أو محاولتهم إستمرارهم في حياتهم الطبيعية. أمّا الأفراد الذين يعتقدون أن الوضع/الأوضاع التي أدّت إلى الطلاق هي أوضاع ناتجة عن "أزواجهم" فيظره أنهم أقرب إلى التواجد في انواع الأحاسيس والمشاعر الإيجابية. حيث قد يكون هذا الوضع مرتبطاً بإلقاء المسؤولية على الزوج بدلاً من إلقاء الشخص اللائمة على نفسه. يعتبر إحساس الأفراد بمشاعر سلبية على الرغم من إعتقادهم بأن السبب من أزواجهم من الاوضاع التي تظهر ولكن بشكل غير متكرّر. إحدى النتائج الهامّة التي تم الحصول عليها من التحليل هي أن مشاعر وأحاسيس الأفراد تكون واضحة في إحدى المحورني سواء السلبي أو الإيجابي ولاتكون مختلطة في أنواع الطلاق التي تكون أسبابه ناتجة من الزوج.

بشكل مشابهه فإن الأفراد الذين يعتقدون أن الأوضاع التي كانت سبباً في الطلاق ناتجة من "العلاقة" يكون لهم ميل أكثر للشعور بالأحاسيس والمشاعر الإيجابية بعد الطلاق. كما تم ذكره سابقاً فإن الأفراد يذكرون بشكل متكرّر إنتهاء علاقة الحب مع أزواجهم السابقين. عند اخذ هذا الوضع في الإعتبار يمكن القول أن عدم إستمرار الأفراد لحياتهم مع شخص لم تعد تربطهم معه علاقة حب يؤدي إلى إحساسهم بشكل أفضل بعد الطلاق. أحد أهم النتائج الاخرى من التحليل أن الأفراد الذين حدث بينهم الطلاق وفق أنواع الاوضاع الناتجة من العلاقة لايشعروا بانواع المشاعر والأحاسيس السلبية بعد الطلاق.

الأفراد الذين يربطون بين الطلاق وبين أنواع "العوامل الخارجية" يكون لهم ميل للشعور بالأحاسيس والمشاعر السلبية بصفة أكثر بعد الطلاق. يحدث هذا الوضع بسبب إحساسهم بحدوث الطلاق وفق أنواع الأسباب الخارجة عن سيطرتهم مما أدّى إلى إنفصالهم على الرغم من عدم رغبتهم في ذلك أو يمكن تفسيره نسبة لعدم مقدرتهم على تجميع قواهم بعد الطلاق. أحد النقاط الهامّة التي أشار إليها التحليل هي أن شعور الأفراد بشكل إيجابي على الرغم من طلاقهم وفق أنواع الاوضاع الناتجة من العوامل الخارجية يعتبر من الاوضاع التي تحدث بإحتمالات منخفضة جداً.

2.7. أشكال التوصيات في الطلاق

تم توجيه السؤال إلى الأفراد المطلّقين عن انواع التوصيات التي سيقدّمونها في حالة رغبة الأشخاص في البيئة القريبة منهم في الطلاق. جميع الإجابات كانت بشكل مشترك في محالوة معرفة مبرّرات الطلاق، معرفة مدى تطوّر الوضع، الإستماع إلى المشاكل ومحاولة إستيعاب فكرة ومشاعر كل شخص.

"سأتحدّث مع الطرفين بشكل متبادل وفي آن واحد. لن أتحدّث مع طرف واحد بمفرده على الإطلاق. سأقدّم لهم أمثلة من حياتي. لا أرغب في حزن الطرفين". (إمرأة، وسط الأناضول، *30* عام).

"سأستمع إليه من خلال الحوادث التي عشتها في الماضي. في حالة تواجد أمور وحوادث مشابهه سأطلب منه التجربة مرة أخرى ولكن لن يكون هناك ضرورة في حالة عدم إمكانية الإتفاق المتبادل بين الطرفين". (رجل، جنوب شرق الأناضول، *26* عام).

أفاد معظم الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات أنهم لن يوصوا بالطلاق مباشرة في حالة تواجد من يرغب من الطلاق في البيئة القريبة. يظهر هذا النوع من المواقف بشكل أكثر لدى الرجال وأصحاب الأطفال. يتم تقديم هذا الإقتراح بشكل أكثر من خلال فكرة "عدم هدم عش الزوجية" بإعتباره وضع يؤدي إلى الأضرار في الأفراد مع إعتباره وضع يصعب تحمّله. بالإضافة إلى ذلك يتم ذكر صعوبة تأسيس عش الزوجية أيضاً.

"أنا لن أرغب في ذلك بالطبع. حيث لا أشجّع الطلاق. ولكن سأرغب في معرفة الأسباب في البدء. حتى لايتم هدم عش ومنزل شخص وفق أسباب هباء. بالأخص في حالة تواجد الاطفال...". (رجل، شمال شرق الأناضول، *45* عام).

"في البدء أطلب منها تصحيح منزلها. إذا كانت تحب زوجها وفي حالة تواجد أطفال بينهم فإنني سأطلب تصحيح المنزل بالأخص من أجل الأطفال". (إمرأة، منطقة إيجة، *28* عام).

"سأقول له إياك وأن تفعل ذلك فأنت تهدم منزلك حرام عليك فعل ذلك. في النهاية ستذهب. هل سيكون هذا أمر جيد. هذه هي ام أطفالك. سأخبره أن ذلك حدث معي فلاتدعه يحدث معك". (رجل، جنوب شرق الأناضول، *42* عام).

إحدى أهم التوصيات التي تم تقديمها للأفراد الذين يفكّرون في الطلاق هو إتخاذهم لهذا القرار مع الاخذ في الإعتبار العوامل المحيطة بهم. كما تم تقديم التوصيات بعدم ضرورة إتخاذ مثل هذا القرار في وضع التسرّع او وفق مبرّر واحد فقط. إحدى التوصيات الاخرى هو ضرورة كفاح وصراع كل من الزوجين لإنقاذ عش الزوجية. يمكن التعريف عن الكفاح والصراع بأنه حل الخلافات والمشاكل بين الأزواج، محالة فهم كل طرف للآخر وبذل الجهد لتصحيح العلاقات والعودة إلى بعضهم البعض مرة أخرى. من ناحية أخرى ظهرت فكرة بأنه في حالة تواجد فرد يرغب بالتوصيات والنصائح في هذا الموضوع فهذا يعني أنه قد فكّر مسبقاً بتفصيل في إتخاذه لهذا القرار وأنه يرغب بالحصول على الدعم في القرار الذي تم إتخاذه.

"أقول لها أنه يجب عليها التفكير جيّداً. حيث أن ذلك ليس بالعمل السهل. سأطلب منها التجربة بالطبع في حالة تواجد انواع الأشياء التي يمكن تصحيحها". (إمرأة، منطقة إيجة، *38* عام).

"أنا لا أدعم فكرة الإنفصال بأي حال من الأحوال. يا ليتهم يستطيعون التصحيح. يا ليتهم فكّروا حتى نهاية الامر. لا أعرف. لأن هذا الوضع صعب فعلاً. فالطلاق شئ سئ". (إمرأة، شرق وسط الأناضول، *29* عام).

"سأقول لهم لاتستعجلوا بالطبع تتواجد قضايا مختلفة ولكن ليحاول كل شخص تقييم نفسه في هذه الفترة. ليفكر في الصواب والخطأ حيث لا أرغب في هدم منزل على الإطلاق". (رجل، شرق مرمرة، *39* عام).

بالإضافة إلى ذلك يتواجد الأفراد الذين أشاروا إلى أنه في حالة طلب التوصيات منهم فيما يتعلّق بالطلاق فإنهم سيعملون على ذكر صعوبات الطلاق وانواع الصعوبات والمعوّقات التي تحدث بعد الطلاق وأنواع التدهور النفسي الذي يحدث خلال مراحل المحاكمة والمراحل القانونية بالإضافة إلى الشعور بالوحدة والضائقة المالية والإقتصادية بعد الطلاق. يظهر ان أنواع التغييرات في إنتظام المنزل والحياة الإجتماعية بعد الطلاق يعتبر من الامور التي تمّت تجربتها بشكل أكثر عن طريق الرجال. حيث يظهر أن الأوضاع مثل محاولة تأسيس نظام منزل جديد بعد الطلاق وعدم تواجد شخص بالمنزل عند العودة من العمل والشوق للأطفال جميعها تعتبر من الاوضاع التي يصعب التعامل معها. من ناحية أخرى يظهر أن أكثر انواع الاوضاع التي تظهر لدى النساء بعد الطلاق هي المصاعب الإقتصادية لذا فإنهن سيقدّمن التوصيات والتحذيرات إلى الأخريات في هذا الأمر.

"سأخبره بألّا يطلّق. لأنه عند حدوث الطلاق ستكون لوحدك وستكون المشاكل أكثر. تنفصل عن أسرتك ولاتشعر بشكل أفضل عند إنفصالك عن أطفالك". (رجل، البحر الأبيض المتوسط، *39* عام).

"سأخبره بضرورة تفكيره جيّداً في الأمر. وبضرورة تفكيره جيداً وإتخاذه القرار الجيّد. سأخبره أن هذا الأمر ليس بسيطاً. وسأخبره بأن جميع القرارات التي يتخذها ستؤثر على حياته بالكامل". (رجل، شرق مرمرة، *39* عام).

"أنا لا أدعم فكرة الإنفصال بأي حال من الأحوال. يا ليتهم يستطيعون التصحيح. يا ليتهم فكّروا حتى نهاية الامر. لا أعرف. لأن هذا الوضع صعب فعلاً. فالطلاق شئ سئ". (إمرأة، شرق وسط الأناضول، *29* عام).

"سأقول لها فليساعدك الله لان ذلك شئ صعب حقاً. لان ذلك يستدعي القوّة والمال في آن واحد بالإضافة إلى الدعم في تلك اللحظات". (إمرأة، غرب مرمرة، *36* عام).

هناك إتجاه بعدم التوصية بالطلاق للفرد نسبة لفكرة نظرة المجتمع السلبية تجاه الطلاق. حيث يظهر أن صورة "المرأة المطلّقة" تؤدي إلى التفكير في النواحي السلبية بغض النظر عن المناطق كما يظهر أن هذا الوضع يؤثر على نظرة النساء تجاه الطلاق. أكثر العناصر التي تغذّي مفهوم "المرأة المطلّقة" هو بداية تدخل البيئة القريبة من النساء المطلّقات في طريقة حياتهن وإختياراتهن وملابسهن. عملها في وظيفة قد يؤدي إلى إعاقة الامر إلى حد ما إلّا ان النساء المطلّقات أعربن عن إضطرارهن لمجابهو مثل هذه الضغوط التي يتم خلقها من المجتمع المحيط نتيجة الطلاق.

"الطلاق في هذه الظروف صعب جداً. نعم أنا تطلّقت ولكنني كنت أعمال. يكون من الصعب عليك التجوّل في الأسواق أو الجلوس في مكان وأنت إمرأة مطلّقة...". (إمرأة، غرب البحر الأسود، *37* عام).

"أنت إمرأة مطلّقة أولاً. سيكون لديك أرعين زوج في حالة رغبتك بالعمل. الجميع سيتدخل في ملابسك وزيّك. صعب جداً أن تكوني إمرأة مطلّقة...". (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *31* عام).

درجة أهمية مبرّرات الطلاق تلعب دوراً كبيراً في قرار التوصية بالطلاق. في هذا النطاق فإن انواع الحوادث التي تكون بخلاف الخيانة وعدم الوفاء والعنف والسلوكيات المهينة جميعها تخضع إلى القول "بالتجربة مرة اخرى" حيث انها ستكون تجارب مفيدة وأن الامور بخلاف المذكور ليس من المبررات التي تستدعي الطلاق. عند النظر من هذا المنظور يعتبر أن الطلاق هو "آخر السبل" التي يجب التوجّه إليها في الحلول. من ناحية أخرى تم إعتبار كل من العنف والخيانة وإدمان الكحول من المبرّرات المعقولة للطلاق بالأخص من جانب النساء. الحصول على هذا النوع من التجارب يوفر مبرّر للمفهوم أيضاً.

"سأقول لها عليكي بالتفكير جيّداً. فليس عليك هدم منزلك في حالة عدم تواجد العنف الشديد". (إمرأة، غرب البحر الأسود، *31* عام).

"سأقلو له لاتطلّق. حاول الفهم والإستماع. حاول سرد المشاكل مع الكبار. حاول فهم ما إذا كان يمكن إستمرار هذا الزواج من عدمه. وذلك لان المشكلة بعد ذلك ستكون كبيرة. الطلاق ليس جيّداً في حالة عدم تواجد الخيانة والأشياء من هذا القبيل...". (رجل، شرق مرمرة، *59* عام).

"الشئ الوحيد الذي سأقوله هو ان الطلاق أمر صعب. لايكون الطلاق الحل في أصغر أنواع المشاكل طالما لم تحدث الخيانة او في حالة عدم تواجد المشاكل الكبيرة". (رجل، وسط الأناضول، *31* عام).

سأطلب منها الطلاق فوراً في حالة تواجد النزاع الشديد. وذلك لأنني قضيت عشرين عاماً هباءاً وعندي طفلين. الحمد لله. على الأقل هذا ما تبقّى لي. سأطلب الطلاق فوراً في حالة تواجد النزاع الشديد أو الخيانة". (إمرأة، غرب مرمرة، *46* عام).

"سأقول عليكي بالطلاق فوراً في حالة تواجد العنف أو

الكحول...” (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *39* عام).

”إذا كان الامر يستحق وفي حالة تواجد المشاكل الشديدة وإذا كان يتصرف مثل زوجي سأقول لها عليكي بالطلاق. حتى لاتّصاب بالألم...“. (إمرأة، جنوب شرق الأناضول، *32* عام).

أمّا الأفراد الذين دعوا إلى ضرورة وجود التواصل والإتصال بين الأزواج فقد أشاروا إلى انهم سيوجّهون الأفراد الراغبين في الطلاق للحصول على آليات الدعم الإحترافية في الأمر.

”عليها بالحصول على المساعدة أولاً. سأتحدّث معها ومع زوجها بشكل منفصل. يكون من السهل هدم المنزل ولكن مابعد ذلك هو الصعب. رغبت العديد من صديقاتي في الطلاق. جلست وتحدّثت معهن وأخبرتهن عمّا سيحدث في حالة الطلاق وماذا لن يحدث في حالة عدم الطلاق“. (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *31* عام).

” على الأقل يمكنني منح معلومة عن ضرورة ذهابهم إلى مركز إستشارات الأسرة. بالطبع لن يمكنني معرفة مدي كفايته ومدي فائدته“. (رجل، غرب مرمرة، *51* عام).

عند ذكر أن الزواج أصبح بشكل لايطاق وأن أنواع المشاكل التي حدثت هي من المشاكل التي أدّت إلى انواع ”الجروح“ التي لايمكن تصحيحها فإنه تتم الإشارة إلى أن الطلاق سيكون مفيد أكثر من ناحية الأزواج لهذا السبب يظهر أن البيئة القريبة ستدعم قرار الطلاق. في موازاة لذلك يظهر أيضاً أنه يمكن إستعادة الحياة التي تم وضعها في المقام الثاني نتيجة انواع المشاكل كما يمكن مواصلة الحياة مع قرار الطلاق حتى وإن ”كان ذلك متأخراً“.

يجب عليهم الطلاق إذا كان من الواجب عليهم ذلك. لماذا قد يرغب الناس في العيش بدون سعادة ؟ أو لماذا عليهم الإحساس بالضرورة في هذا الأمر ؟ يبدأ الماء في التسريب في حالة تشقّقات العلاقات...“ (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *37* عام).

”سأقول لها لا تتأخري في الأمر. لأنني أبلغ الآن ٤٢ عام من العمر ولم أستطع فعل أي شئ كنت أرغب به حتى اليوم. حياتي فارغة تماماً...“. (إمرأة، منطقة إيجة، ٤٢ عام).

”يجب عدم الإستمرار في شئ لايمكن مواصلته. سيكون من المفيد إيقافه في الحد المطلوب. أنا قضيت ثمانية أعوام بشكل فارغ...“. (إمرأة، غرب مرمرة، *42* عام).

”عليهم بالطلاق على الفور إذا لم يكن بإستطاعتهم المواصلة والإستمرار. في واقع الأمر أنا ضد الطلاق ولكن إذا لم يفلح الامر عليهم بالطلاق فالحياة قصيرة جداً ولاتستحق ذلك“. (رجل، غرب البحر الأسود، *61* عام).

”المرحلة هامّة جداً. حيث انها إذا كانت القطرة الاخيرة فإن وصيتي ستكون على النحو التالي. تستمر الحياة بعد الطلاق. أنت كنت شخص وبالطبع ستكون كافياً لنفسك بإعتبارك هذا الشخص. أنت لست الشخص الأول الذي يحدث معه هذا الحدث. ولن تكون آخرهم. يجب عليك الإستمرار في حياتك من مكان توقّفك“. (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *28* عام).

من الناحية الاخرى يتواجد جزء أشار إلى أنه لن يتدخّل في هذه المرحلة على الإطلاق. حيث أن السبب الأساسي في هذه الفكرة هو عدم المقدرة على معرفة نوعية الحياة المنزلية وديناميكية العلاقة بين الأفراد الراغبين بالطلاق. حيث يظهر القول بأن أنواع المشاكل التي تحدث بين الأفراد يجب أن تكون في إطار الخصوصية مع الإشارة إلى أن جميع الحوادث التي تحدث في المنزل يجب أن تظل في المنزل.

”لايمكنني معرفة حياتهم الداخلية. لذا لايمكنني ان أتدخل.لايمكنني القول أن عليك الطلاق لأنها خانتك أو تصرّف في الحل...“. (رجل، البحر الأبيض المتوسط، *45* عام).

”لايمكنني معرفة ماعاشوه مع بعضهم البعض. فصوت الطبل يكون جميلاً من على البعد ولكن لايعرف أحد مايحدث في داخل المنزل“. (إمرأة، البحر الأبيض المتوسط، *28* عام).

”لن أتدخّل على الإطلاق لأن هذا الامر شخصي جداً. سأحاول عدم تقديم أي نوع من التعليقات أو التوصيات فيما يختص بزواج شخص آخر أو إهتزاز وتدهور حياته الزوجية طالما مازال لدي أنا نفسي تساؤلات حول الزواج“. (إمرأة، إسطنبول، *32* عام).

- أوضاع الأزواج قبل الزواج والتوقّعات من الزواج
- تحليل مقارن بين المشاكل التي عاشها الأزواج في الزواج وبين مبرّرات الطلاق
- عالم العواطف بعد الطلاق والميل للتوصية في الطلاق

الفصل 8

دراسة نوعية: تحليل مقارن على الأزواج المطلّقين

1.8. أوضاع الأزواج قبل الزواج والتوقّعات من الزواج

تم في نطاق الدراسة إجراء المقابلات مع 6 أعداد من الأزواج الذين كانوا متزوجين سابقاً فتطلقوا، فتحليل تصوراتهم وتجاربهم حول الطلاق بشكل مقارن. وفي هذا الإطار تم تدقيق مدى معرفة بعضهم البعض قبل الزواج، وقراراتهم حول الزواج، وتوقعاتهم منه، وتقييماتهم العامة حول الزواج تحت عناوين مختلفة، وإجاباتهم المتعلقة بمبرراتهم للطلاق.

أستقيصت بروفيلات الأزواج العامة للتمكن من شرح نتائج التحليل المقارن بشكل أكثر تعمقاً. معدل أعمار الأزواج هو 41 من النساء، و45 من الرجال. وفترة الزواج هي فوق 10 سنوات. يشاهد ان سن الزواج بالنسبة للنساء من الأزواج يتراوح فيما بين 14-20 سنة، بينما هو متراوح فيما بين 25-17 من العمر بالنسبة للرجال. وأما اتخاذ قرار الزواج فيختلف في الأزواج؛ يوجد هناك من تزوج عن طريق الزواج المدبر كما يوجد من تزوج بمن أختباره او عن طريق الهروب. وقد بيّن جميع الأزواج أنهم تزوجوا عن رضى إلا إمرة قالت بأنه تم تزويجها بدون الحصول على رضاها.

تم سؤال الأفراد عن مدى معرفتهم لبعضهم البعض قبل الزواج. يعتقد جميع الأزواج من النساء والرجال أنهم تزوّجوا دون معرفة الزوج بالقدر الكافي. حيث أفاد الغالبية العظمى منهم أنهم قابلوا الزوج بضع مرّات فقط قبل الزواج، كما أفاد البعض الآخر أنه على الرغم من إستمرار فترة التعارف لبضعة أشهر إلّا أنه لم يكن لديهم الفرصة لإقامة العلاقة التي توفر معرفة بعضهم البعض بشكل كافي. أكثر الأسباب البارزة لحدوث هذا الوضع هو الضغط من الأسرة والبيئة القريبة. حيث أشار الأزواج إلى أن العديد من اللقاءات التي كانت تتم بينهم كانت تتم بشكل سرّي او محدود نسبة لعدم منح الإذن من الأسرة أو البيئة القريبة. كما تتواجد إمرأة واحدة تعتبر إستثناء من هذا الوضع أشارت إلى أن فترة الخطبة إستمرّت لفترة عام وأنها لاحظت الأوجه السيئة لخطيبها ولكنّها تحاشت مشاركة الوضع مع الأسرة. من الناحية الاخرى فكما هو الحال في هذا المثال يعتبر الضغط أو الخوف من الأسرة قد لعب دوراً سلبياً في مرحلة تأسيس الزواج.

"في الواقع لم يكن الامر مثل الهرب. لقد خرجنا سوية. كان هناك عيد ميلاد إبن أخته. ذهبنا إلى عيد الميلاد. بعد ذلك أظلم الليل جداً. لم أذهب إلى المنزل من خوفي. مكثت هناك وكانت تلك بداية المكوث...لم نعش الأوقات مثل أن نخرج إلى المحلّة ونلعب الكرة مع الرجال أو يكن لدينا حبيب أو شئ من هذا القبيل... كان أبي صارماً بعض الشئ وكان الزواج هو الخلاص بالنسبة لي". (إمراة، إسطنبول، *49* عام)

"كانت أمي تعرف أسرتها. جاءت في أحد الأيام وأخبرتني عن أوصافها. حضرنا لنراها. هل يكون من الممكن معرفة الشخص عن طريق الحضور والرؤية مرتين او ثلاثة مرّات؟ كانت هذه هي الظروف في ذلك اليوم، وكانت أمي مريضة بعض الشئ، كان من الضروري تواجد الدعامة التي تحيط بالمنزل في القرية. كان الأمر بإصرار الأسرة أكثر... وكانت الشروط كذلك. قبلت بالأمر. بالطبع عندما يكبر الإنسان يتوقع أشياء أكثر". (رجل، وسط شرق الأناضول، *40* عام).

يتّضح أن عدم معرفة الازواج لبعضهم البعض بالقدر الكافي قبل الزواج ينتهي بعيش الأزواج للمشاكل الأساسية. حيث أن الأزواج الذين لم يقضوا الوقت الكافي مع بعضهم البعض يدركون عدم التوافق فيما بينهم من حيث المنطور الأساسي في الحياة والأذواق كما يواجهون انواع الاوضاع التي تؤدي إلى المشاكل في داخل منزل الزوجية.

"يعتقد الإنسان انه عرف كل منهم الآخر، بعد ذلك يعرف في الزواج العادات التي لم يعرفها في السابق". (إمرأة، شرق مرمرة، *44* عام).

أمّا الخاصية المشتركة الأخرى لجميع الأزواج فهي إعتقادهم أنهم تزوّجوا في عمر مبكّر. حيث أشار العديد من الأفراد إلى أنفسهم بأنهم كانوا "جهلاء" و "أطفال" في الفترة التي تزوجوا فيها. كما يتواجد الأفراد الذين أشاروا إلى أن زواجهم في الأعمار المبكّرة إنتهى بعد تلبية توقّعاتهم من الحياة خلال فترة الزواج.

"لا أعلم. إذا كان لدي عقلي الموجود الآن. لكنت لأعرفه بشكل أفضل. أحياناً أشعر بالندم وأقول أنه لكن سيكون من الأفضل لو درست وأكملت تعليمي. أنا أقول نفس الشئ لأطفالي. أقول لهم عليكم بالدراسة. لأنه لايوجد ما هو أفضل من الدراسة. وذلك لأنني لو كنت درست ولو كان لدي مهنة لكانت حياتي لتكون أكثر إختلافاً. (إمرأة،

شرق وسط الأناضول، *37* عام).

بالتوازي مع هذا الوضع فإن غالبية الأفراد لم يمنحوا الإجابات الواضحة فيما يتعلّق بتوقّعاتهم من الزواج حيث ربطوا الوضع بأنهم كانوا في سن الشباب عند الزواج. يظهر من هذا الوضع عدم نضوج المعايير اللازمة فيما يتعلّق بالتوقّعات من الزوج وفي إختيار الزوج بالقدر الكافي. أوضح الأفراد المطلّقين أنهم لم يتحدّثوا قبل الزواج عن التوقّعات من الزواج كما أشاروا في العديد من الاحيان إلى عدم تواجد الظروف المناسبة للحديث في الأمر.

"في ذلك الوقت كنت في سن *18* عام، ولايكون تفكيرك صائباً. نعم انت راشدة ولكنك تنظرين إلى الحياة بمنظار وردي. ولاتعرفين مسؤولية الزواج. لا أعلم كيف يمكنني التعبير عن ذلك. ظننت أن الأمر سيكون جيّداً عندما تعرّفت به. ظننت أن كل شئ سيكون جميلاً". (إمرأة، شرق مرمرة، *44* عام).

"كنت بعمر *14.5*، تزوّجت في سن صغيرة جداً. ولدت طفلتي في عمر *15.5*، الفرق في العمر بيني وبين طفلتي *15* عام ... التوقّعات من الزواج؟ لم نتحدث في مثل هذه المواضيع مع زوجي. كنت أتوقّع أسرة سعيدة. طبعاً هذه إجابة كلاسيكية ولكن ... ربمّا لم أكن أستوعب الزواج في سن *14.5*، ربمّا تعلّمت كل شئ بعد سن *21* عام بعد كبر الأطفال خلال الزواج". (إمرأة، إسطنبول، *38* عام).

يتضح أن أوضاع الزواج في سن مبكّرة وعدم الحديث في التوقّعات من الزواج مع الزوج يؤثر على توضيح الأفراد لتوقّعاتهم من الزواج بمفاهيم أكثر تقليدية. تظهر توقّعات النساء من الزواج في شكل "المنزل السعيد"، "المشاركة السعيدة" أمّا التوقّعات من الزوج فيتم توضيحها في "المعاملة الجيّدة"، "الإمساك بيدهم" والتي تشير جميعها إلى هيمنة الرموز التقليدية على العلاقة. جزء من النساء أفاد إلى ان الزواج كان وسيلة في التخلّص والهرب من المنزل. أمّا الزواج بالنسبة للرجال فيعني توفير الإنتظام في الحياة، الخروج من مرحلة الطفولة، الحصول على الأطفال، "الحصول على الإستقرار والمسؤولية" بالإضافة إلى إحتوائه على المعاني مثل دخول شخص إلى المنزل لتوفير القيام بالأعمال المنزلية (نظافة المنزل، أعمال العناية والرعاية مع الأفراد الآخرين في المنزل). من الناحية الأخرى يتضح أنه لم يتم التفكير في المسؤوليات التي يحملها معه الزواج سواء كان ذلك من النساء أو الرجال.

"لا أعلم فأنا قبل كل شئ كنت أرغب في أن أكون سعيدة. وان يكون لدي منزل، وان يكون لدي طفل، وأن يتعامل معي زوجي بشكل جيّد، وأن يكون كل شئ جيّد. هذه هي التوقّعات من الزواج. ماذا يمكن أن تكون أيضاً". (إمرأة، شرق وسط الأناضول، *37* عام).

"كنت انتظر أن يكن زوجي الإحترام لي قبل كل شئ. وان يكون عوناً في كل شئ". (إمرأة، شمال شرق الأناضول، *38* عام).

"لماذا يتزوّج الإنسان، يتزوّج لمشاركة الوحدة وتأسيس الأسرة. لتوفير الأسرة الواحدة والحصول على الأطفال..." (رجل، شرق مرمرة، *51* عام).

"كنت أتوقع هذا الشئ من زوجي. الحصول على الحياة الجميلة. وتوفير المستقبل الجيّد لأطفالنا. كنت أرغب في ذلك". (إمرأة، شرق وسط الأناضول، *42* عام).

2.8. تحليل مقارن بين المشاكل التي عاشها الأزواج في الزواج وبين مبرّرات الطلاق

في الجدول *29* تتواجد مبرّرات الطلاق التي تم توضيحها عن طريق كل من النساء والرجال في الأزواج. يوضّح كل من الرجال والنساء أنواع مختلفة من المواضيع في شكل مبرّرات الطلاق. كما يتم تفسير المواضيع في شكل مختلف حتّى في حالة الإشارة إلى نفس المواضيع. عند التحقّق من الأمثلة الواردة يتضح ظهور الوضع الشائع الذي يوضح أن الأزواج المطلّقين يوضحون انواع الأسباب المختلفة في الطلاق بالإضافة إلى منحهم الدرجات المختلفة لهذه الأسباب (Hurowitz, 1981; Kitson & Sussman,1982). التفسيرات التي يتم تطبيقها في هذا الموضوع ترتكز على أساس نفسي. حيث يتم إعتبار الطلاق في شكل أزمة تؤثر على تصوّرات الأفراد فيما يختص بأنفسهم أو في العلاقات لذا يتم التقييم في شكل إنشاء العلاقة السببية منذ الأول التي يتم إنشائها عن طريق الأفراد والأزواج المتواجدين في نفس العلاقة وذلك إعتقاداً بأنها ستوفّر الراحة (Guttmann, 1993).

الجدول 29. مقارنة مبرّرات الطلاق بين الأزواج

الشخص المتخذ لقرار الطلاق	النساء	الرجال
الزوج 1 إمراة	خيانة الرجل	الذكب المستمر من المرأة
الزوج 2 رجل	ظهور النزاع بسبب ضرورة الإعتناء بوالدة الزوج واخته	عدم الحصول على النظرات المتشابه في النظرة إلى الحياة
الزوج 3 رجل	عدم التهاون من الرجل	عدم حديث المرأة الكذب من المرأة
الزوج 4 رجل	خيانة الرجل	عدم الإحترام من المرأة
الزوج 5 إمراة	عدم مسؤولية الرجل عدم سؤال الرجال لرأس المرأة	المشاكل الإقتصادية وعدم رغبة المرأة في الإنتقال غلى منزل أسرة الرجل التأثير من البيئة القريبة
الزوج 6 إمراة	تطبيق الرجل للعنف الجسدي واللفظي والجنسي، الخيانة	الإدمان على الكحول تدخّل أسرة المرأة في الزواج

الأزواج الموضّحين في الزوج 1 والزوج 4 أشاروا إلى مبرّرات مختلفة بالكامل فيما يختص بمبرّرات الطلاق. في هذا المثالين تم تحديد مبرّر الطلاق الذي تم تعيينه من النساء في شكل "الخيانة"، من الناحية الأخرى يقبل الأزواج خيانتهم لزوجاتهم ولكنهم أدّعوا أنه لم يحدث الطلاق وفق هذا السبب. حيث تم تحديد مبرّرات الطلاق وفق الرجال بأنها الكذب المستمر من الزوجة وإدخالهم في الديون" و"عدم إحترام الزوجة إليهم وعدم إطاعتها للزوج".

في الزوج 1 تم توضيح أنواع المشاكل التي حدثت في فترة الزواج بشكل مختلف عن طريق كل من النساء والرجال. كما تظهر أيضاً التناقضات في التوضيحات التي تم تقديمها فيما يختص بمشاعرهم تجاه أزواجهم. حيث أفاد الفرد الرجل بأن لديه مشاعر سلبية تجاه زوجته التي تطلّق منها وان هذا الوضع كان مستمراً خلال فترة الزواج أيضاً. أمّا بالنسبة للمرأة فقد أفادت إلى أن زوجها الذي تطلّق منها كان يحبّها وأنه لم تحدث مشاكل من حيث المشاعر والعواطف.

"كان يقول أنني كاملة بالنسبة له. وكان يحبّني كثيراً حتى ذهابي. كما قلت لك. كان يعجبه طعامي. نعم لدينا ثلاثة أطفال. لم يكن لدينا شئ مثل هذا على الإطلاق. كان معجباً بي". (الزوج:*1*، إمرأة، إسطنبول، *38* عام).

"لم أحب أي من خصائصها. كانت تدخّن. وكانت لديها عادات الكذب. كانت غير محترمة تجاه أسرتي. ولم تكن تطيعني. وكانت قاسية...هذا النوع من العادات...". (الزوج:*1*، رجل، إسطنبول، *43* عام)

بالإضافة إلى ذلك، يظهر أن الزوج 1 قد واجه المشاكل الإقتصادية طوال فترة الزواج. تختلف التعليقات الصادرة من الازواج فيما يختص بالحالة الإقتصادية التي عاشوها خلال فترة الزواج. مما يجذب الإنتباه هو أن الرجل يُلقي باللائمة على المرأة فيما يختص بتقييماته تجاه الحالة الإقتصادية خلال فترة الزواج حيث أن أنواع المشاكل الإقتصادية في المنزل ظهرت بسبب عدم إهتمام الزوجة بالنفقات. من الناحية أفادت المرأة بوجهة نظر في الإتجاه المعاكس.

"مثلاً كانت تأخذ بطاقتي الإئتمانية. كنت أقول لها يجب أن لاتتجاوز نفقاتك *300-200* ليرة. ولكن كانت تأتي النفقات فائضة بمقدار *100* ليرة ... أنفقت *1500* ليرة ومازالت تكذب حتى الآن على الرغم من منحي المال إليها في كل يوم". (الزوج:*1*، رجل، إسطنبول، *43* عام)

"كنت أنا التي أحافظ على المنزل مستنداً على الأقدام. لم يكن زوجي قادراً على توفير المتابعة في الأمر. كان يمنحني الاموال مرة واحدة في الشهر...لم يكن هناك أشياء غير ضرورية. مثل أن نشتري الملابس او أن أرغب في شراء حقيبة وشئ من هذا القبيل"...(الزوج:*1*، إمرأة، إسطنبول، *38* عام).

لم تقتصر المواضيع التي كانت سبباً في الخلاف على هذه الأمور فقط في الزوج 1. حيث أشار الرجل أن زوجته لم تكن ترغب في إستقبال الضيوف في المنزل وانها كانت تنزعج بشكل عام من تواجد الضيوف في المنزل (مثل الجيران، الأقارب) حيث أشار إلى أن هذا الامر قد أثّر على العلاقة أيضاً. أمّا المرأة فقد أفادت على العكس تماماً بأنه لم يكن هناك شئ من هذا القبيل. وأشارت إلى أن زوجها كان مقيّداً في هذه المواضيع.

"عندما أحضر من العمل أرغب في أن لايكون هناك شخص في المنزل حيث أرغب في إرتداء الشورت والتجوّل براحة في المنزل أو الإستلقاء ومشاهدة التلفاز. بمعنى أنني لا أرغب في تواجد الأشخاص بدون سبب في المنزل. كانت تقول لي هذا الأمر لايخصك. فهذه صديقتي وستحضر في كل الاحوال". (الزوج:١، رجل، إسطنبول، *43* عام)

"كان يقول لي يجب عدم مجئ وذهاب أسرتك على الدوام. لم نكن نخرج إلى الشارع. ولم يكن لدينا جيران أو شئ من هذا القبيل". (الزوج:*1*، إمرأة، إسطنبول، *38* عام).

في الزوج 2 تم إتخاذ قرار الطلاق عن طريق الرجل. حيث أشار الرجل خلال المقابلة أنه حدث بينهم الطلاق وفق مبرّر تواجد وجهات النظر المختلفة للحياة فيما بينهم. حيث أفاد بإختلاف الأذواق وعدم تواجد نقاط مشتركة بينه وبين زوجته. من الناحية الاخرى فإنه في المقابلة التي تمت مع زوجته أشارت المرأة إلى أنها كانت على علم بمبرّر الطلاق من زوجها ولكنها لم تقتنع بالامر. حيث أنه وفقاً للمرأة فإنه قد إنتهى الزواج نسبة لحدوث المشاكل لأن الزوج كان عليه الإعتناء بوالدته واخته وأنه كان عليه الإنتقال للعمل في إسطنبول. يظهر أن المرأة لم تكن راضية عن الطلاق لفترة طويلة نسبة لعدم قبولها لهذا المبرّر إلّا أنها قبلت الامر نسبة لحدوث وتواجد المشاكل المادية.

"تنظرون إلى الامر من نواحي مختلفة ... مثلاً أن تكون راغباً في الذهاب إلى مكان ما ولكنها ترغب في الجلوس في المنزل. مثلاً عندما كنت أرغب في قراءة كتاب، كانت هي مختلفة، حيث كانت تقول لماذا تقرأ الكتاب هنا بدون سبب، لم تكن تفهم حتّى هذا الأمر". (الزوج:*2*، رجل، شرق وسط الأناضول، *40* عام)

"لم يكن أبي يستطيع الرؤية جيّداً. وكانت أخت زوجي تعاني من المشاكل النفسية. كنت أقول له لماذا علينا الإعتناء بها. كانت تحدث مشاكل في الموضوع. كنّا نتشاجر على الدوام...بعد ذهاب الرجل إلى إسطنبول للعمل تغيّرت الكثير من الأشياء. أظن أنه رأى الوضع هناك، لا أعلم إذا كان ذلك هو السبب. كان يقول لا أريد ولا أحب. كان يقول أن أفكارنا ليست نفس الشئ. وكان يقول أنت لست مثل ما كنت أظن. لماذا تزوّجت إن كنت لاتحب إذن ؟ كنت أقول له أن لديه طفلين الآن، وانت متزوج لفترة *14-15* عام، وأحببت في ذلك الوقت، ماذا حدث الآن؟ أنا أوضح سبب الطلاق في أنه الذهاب إلى مكان جديد ورؤية ناس جدد". (الزوج:*2*، إمرأة، شرق وسط الأناضول، *37* عام)

أمّا في المقابلات التي تم إجرائها مع الأفراد في الزوج 3، الزوج 5، الزوج 6 فقد تطرّق كل من النساء والرجال إلى المواضيع المتشابهه في مبرّرات الطلاق مع تفسير المواضيع بوجهات نظر مختلفة. مثلاً في المقابلة التي تمت مع الزوج 3 أشارت الزوجة إلى أن الزوج لم يكن ينكر ذاته على الإطلاق وأنه كان يركز على متطلّباته على الدوام. أمّا الرجل فقد أشار إلى أن الزوجة لم تكن تطيعه في أي شئ. على الرغم من أن الزواج لديه أفكار متشابهه في موضوع مبررات الطلاق إلّا أنهم يعتقدون ان مصدر هذه المشكلة كانت من الطرف الآخر وليس منهم.

في الزوج 3 تم تحديد حدوث أنواع مختلفة من المشاكل خلال فترة الزواج مع إختلاف وجهات النظر بين الطرفين فيما يختص بالنظرة إلى المواضيع. حيث تتواجد وجهات نظر مختلفة للأزواج فيما يختص بالوضع الإقتصادي وأنواع المشاكل الإقتصادية التي حدثت أثناء الزواج. هذا الوضع لايشمل عدم مقدرة الرجل على توفير إحتياجات المنزل وإلقاء اللائمة عليه فقط وإنما يمكن ان يتم تفسيره بسلوكيات وتصرّفات الزوجة أيضاً.

"عشنا العديد من المشاكل لأنه لم يكن لدينا أي دعم عند زواجنا. كنا نفعل كل شئ لوحدنا. كانت لدينا فترات مختلفة. كانت لدينا العديد من المشاكل المالية كما عشنا الكثير من المشاكل". (الزوج:*3*، إمرأة، شرق وسط الأناضول، *38* عام).

"لم يكن لدينا أي نوع من المشاكل المادية. ولكنها كانت تكذب بإستمرار. أصبح الأمر في شكل عادة بالنسبة إليها. كانت تكذب لدرجة كبيرة حتّى أنني دفعت ديون توازي ثمانين ألف ليرة". (الزوج:*3*، رجل، شرق وسط الأناضول، *42* عام).

الوضع الهام الآخر في علاقات الزوج 3 هو خيانة الرجل لزوجته التي تطلّق منها. يظهر أن موضوع الخيانة يتم النظر إليه بشكل طبيعي عن طريق الرجال في المقابلات وانه لايتم التعريف عنه بإعتباره من المشاكل التي أدّت إلى نهاية الزواج. يظهر أن هذا النوع من الفهم يكون ضاغط أكثر في العلاقات الجنسية بخلاف الزواج. مثلاً في الزوج 3 يعتبر الفرد الرجل أن هذا الوضع يجب ان يتم قبوله بإعتباره وضع تم عيشه بالفعل وانه يجب عدم النظر إلى الموضوع بصفة "التهويل" .

"نعم لقد حدثت الخيانة ولكنها لم تحدث بالقدر الكبير..." (الزوج:*3*، رجل، شرق وسط الأناضول، *42* عام).

"كان شيئاً يحدث بشكل متكرّر. في الأسبوع الأول من زواجنا كنّا في ولاية x. حيث كانت وظيفته في تلك المنطقة، علمت أنني تعرّضت للخيانة في تلك المنطقة، حدث تغيير في الوظيفة، وحدث الأمر في تلك الفترة. كما حدث في كل مكان ذهبنا إليه". (الزوج:*3*، إمرأة، شرق وسط الأناضول، *38* عام).

أمّا في مقابلة الزوج 5 فإن المرأة تنظر إلى علاقة الأسباب – النتائج من مشاكل الزواج بشكل مختلف. حيث أشارت المرأة التي أجريت معها المقابلة ان الزوج لم يكن مسؤولاً وأنه لم يكن لديه المعرفة في العديد من الامور. تعتقد أيضاً أن عدم مسؤولية الزوج إنعكس في حياته العملية وبالتالي إنعكس على الأوضاع في الحياة العملية. أمّا الفرد الرجل الذي أجريت معه المقابلة فيعتبر أن مبرّر الطلاق كان هو الحالة الإقتصادية. حيث يعتقد بإهتزاز الرابطة الزوجية مع بداية حدوث المشاكل الإقتصادية. بالإضافة إلى ذلك يعتقد ان زوجته إتخذت قرار الطلاق نتيجة إنتقال الام- الاب إلى المنزل وفق أنواع المشاكل الإقتصادية. أمّا المرأة فترتبط هذا القرار بنوع القرارات الهامّة التي تم إتخاذها دون الحصول على رأيها في الموضوع. بلفظ آخر فإن الوضع الإقتصادي أو إنتقال أسرة الرجل إلى المنزل هي المواضيع التي يتم إعتبارها مبرّرات الطلاق وفق الرجل، امّا بالنسبة للمرأة فإن هذه المواضيع لم تكن الأسباب الرئيسية في الطلاق وإنما يتم تفسير الأسباب الرئيسية بإعتبارها عدم مسؤولية الرجل وعدم المشاركة منه.

إحدى المشكلات التي حدثت خلال الزواج بالنسبة للزوج 5 ترتبط بالخيانة. أشارت المرأة إلى أنها تعتقد أنها تعرّضت إلى الخيانة خلال فترة الزواج، حيث أشارت إلى أنها شعرت بالخيانة من زوجها وفق مختلف انواع العلامات من زوجها. امّا الفرد الرجل فقد أفاد إلى أن هذا الوضع غير حقيقي ولم يقبل تهم الخيانة. في هذا السياق يظهر أن الخلاف بين الأزواج يتجسّد في إطار عناوين مختلفة.

"لا أعلم كم مرة حدثت الخيانة ولكن أعتقد أنها كانت موجودة. وذلك نسبة لعد إهتمامه وعدم حبّه ... كنت أقول أن ذلك لأنه لم يكن يحبّني، وأن ذلك يعني تواجد إمرأة أخرى في حياته. لهذا السبب إنتهى حبّي تجاهه". (الزوج:*5*، إمرأة، شرق مرمرة، *44* عام).

"كانت تحدث مشاكل في الأيام الأخيرة لانها كانت تقول أن زوجها السابق كان يصرف الأموال مع النساء في الخارج. ولكن لم تحدث حالة الخيانة على الإطلاق". (الزوج:*5*، رجل، شرق مرمرة، *51* عام).

كما هو الحال في الزوج 1، يتواجد لدى الزوج 5 أفكار متنازعة فيما يختص بتأثير البيئة القريبة على العلاقة. عند مقارنة الإجابات التي تم منحها من الزوج 5 يتضح عدم وجود فكرة مشتركة حول هذا الموضوع وانه يتواجد طرف واحد فقط أشار إلى تواجد مثل هذا الوضع.

"زوجتي تأثرت من الخارج لدرجة بعيدة. حيث أصبحنا في محيط من الفتن. أعتقد انها دخلت في هذه المواضيع". (الزوج:*5*، رجل، شرق مرمرة، *51* عام).

"لم يكن هناك أي تدخّل من الخارج، لم يحدث شئ مثل ذلك على الإطلاق. كانت المشكلة بيننا نحن فقط. لم نتفق، وإنفصلنا". (الزوج:*5*، إمرأة، شرق مرمرة، *44* عام).

أمّا في مقابلة الزوج 6 فإن المرأة توضّح ان المبرّر الأساسي في الطلاق هو تطبيق العنف عن طريق الزوج. أمّا الزوج فقد تطرّق إلى هذا الوضع بشكل غير مباشر وأوضح ان المبرّر الأساسي كان تناوله الكحول في الخارج في تلك الفترة وتدخّل أسرة الزوجة في حياتهم الخاصة. لم يشير الرجل إلى أبعاد العنف الذي كان يتم تطبيقه على الزوجة على الرغم من ذكره التصرّفات السلبية التي كانت تصدر منه نتيجة الكحول كما ذكر موضوع العنف بإعتباره موضوع طبيعي.

كما ذكر بشكل أكثر المواضيع مثل أن والدة الزوجة شرعت في صنع التمائم والتعويذات لفشل الحياة الزوجية وانها حاولت فصلهم عن بعضهم البعض. المواضيع التي تم ذكرها من الفرد الرجل والتي تختص بتدخّل أسرة الزوجة في حياتهم الزوجية يتم تفسيرها في شكل مجهودات للحماية والمساعدة في التخلص من المشاكل عن طريق المرأة.

بالإضافة إلى ذلك فإن أحد المتغيّرات الاخرى الهامّة في علاقات الزوج 6 هو خيانة الفرد الرجل لزوجته. تختلف الأحداث والتجارب التي تم ذكرها من طرفي الزوج 6 فيما يتعلّق بالخيانة. على الرغم من قبول الفرد الرجل حدوث الخيانة طوال فترة الحياة الزوجية إلّا أنه أن هذا الوضع لم ينعكس على العلاقة وان زوجته لم تكن على علم بهذا الأمر. إلّا أن المرأة أشارت إلى انها كانت على علم بوضع الخيانة وان هذا الوضع كان يعتبر نقطة تحوّل بالنسبة لها. في هذا السياق يظهر أن الخيانة تعتبر أيضاً من المواضيع التي لايكون فيها صوت مشترك للأزواج.

"وصل الامر إلى حد بعيد مع ظهور الزوجات الاخريات... كانت الحياة عبارة عن الذهاب إلى النساء وصرف الأموال. جلب زوجة اخرى من بعدي. خرج الموضوع من يدي عندما رأيت أنه نام معها". (الزوج:*6*، إمرأة، شمال شرق الأناضول، *38* عام).

"حدث موضوع الخيانة كثيراً ولكن أسرتي لم تسمع بالأمر. زوجتي لم تعلم بالأمر على الإطلاق. نعم كان هناك حبيبة في الحياة ولكنّي كنت أهتم بزوجتي في السابق. رأيت أن الامر ليس منه فائدة. ولم يكن هناك من هو أفضل من أسرتي لذا إنفصلت من زوجتي". (الزوج:*6*، رجل، شمال شرق الأناضول، *46* عام).

يختلف نهج تقرّب الطرفين في الزوج 6 من موضوع العلاقة الجنسية. حيث يظهر ان تجارب الطرفين مختلفة أيضاً في العلاقة الجنسية كما هو الحال في المواضيع الأخرى. حيث تشير المرأة إلى تواجد أنواع السلوكيات التي توفر الإكراه في موضوع الجنس كما يفيد الرجل بان الحياة الجنسية كانت طبيعية ولم يحدث شئ من هذا القبيل.

"كان يرغب في العلاقة كل يوم ولكنني لم أرغب في ذلك، كان أيضاً يرغب في ضربي وإلقائي على السرير..." (الزوج:*6*، إمرأة، شمال شرق الأناضول، *38* عام).

"لم يكن هناك مشكلة في الحياة الجنسية على الإطلاق ..." (الزوج:*6*، رجل، شمال شرق الأناضول، *46* عام).

بخلاف رجل واحد فقط فإنه في جميع انواع المقابلات التي أشارت فيها النساء إلى تعرّضهن للعنف أشار جميع الرجال إلى موضوع العنف بشكل سطحي مع ملاحظة ذكرهم للموضوع بشكل غير مهم. من الناحية الأخرى فإن عدد 5 نساء تعرّضن إلى العنف الجسدي، العاطفي، الجنسي او الإجتماعي حيث يعتبرن ان هذا الموضوع كان هو نهاية الزواج إلّا أن الموضوع كان المبرر في الطلاق لعدد 1 إمرأة فقط.

"كنت مجبورة على الطلاق وذلك لأن الرجل ضربني بالسكين في ذراعي. كنت أتعرّض إلى الضرب في كل يوم، أو مرة في كل ثلاثة أيام أو مرة في الشهر. كان يضربني ويتناول الكحول. كان مختلاً عقلياً بمعنى الكلمة. مثلاً ما زالت تتواجد الآثار في ذراعي حتى الآن. كان يرغب في الدخول في العلاقة الجنسية كل يوم ولكنني لم أرغب بذلك. هذا الامر كان يسوقه إلى الجنونح يث كان يتناول الكحول بكثرة او يضربني". (الزوج:*6*، إمرأة، شمال شرق الأناضول، *38* عام).

"كنت أذهب إلى المنزل متأخراً بعض الشئ. كنت أتصرّف بشكل مسئ في بعض الاحيان وكانت تواجهني في ذلك. كنت اتجنّن من ذلك...لم يحدث الأمر الكبير بالحد الذي ضربتها بالركلات. كنت أتجنن من الأمر عندما كانت تتجاوز حدودها وكنت أضربها وليس كثيراً. كنت أنهض في الصباح لأحصل على الرضا منها. لم يكن ضربي لها بالشكل العنيف. كان مثل المزاح..." (الزوج:*6*، رجل، شمال شرق الأناضول، *46* عام).

بإختصار، تم تحديد تواجد التعليقات المختلفة من الازواج فيما يختص بمواضيع تدخّل البيئة القريبة في العلاقة، الوضع الإقتصادي ووضع عمل الأفراد، الخيانة، الحياة الجنسية. كما ان تواجد الإختلافات في وصف الاوضاع من الأفراد يوضح تواجد نقصان التواصل والإنقطاع. يظهر عدم وجود التواصل بين الاطراف بشكل كبير سواء كان من حيث عدم التوازن في نظرة الازواج إلى المشاكل التي عاشوها خلال فترة الزواج أو عدم التوازن في الأسباب التي أوضحوها بإعتبارها من مبرّرات الطلاق. أوضح الأزواج التجارب التي عاشوها خلال فترة الزواج من خلال الإختلافات في العديد من النقاط.

عن الأخذ في الإعتبار التوصيات الصادرة من نظرية العزو الذاتي يظهر انه يتواجد إحتمال منخفض في تحمّل مسؤولية الأفراد وقبولهم النتائج على أنفسهم في إنتهاء الزواج وحدوث الطلاق. وعند تناول الموضوع من هذا المنظور

يظهـر أن المشـاكل التـي حدثـت في فـترة الـزواج وبالأخـص الأوضـاع التـي تـم توضيحهـا في شـكل مـبرّرات للطـلاق يتـم توضيحهـا في شـكل مشـاكل غـير صـادرة منهـم. مـن الناحيـة الاخـرى يجـذب الإهتـمام التفسـير والتعليقـات المختلفـة بـين كل مـن الرجـال والنسـاء فيـما يختـص بانـواع المشـاكل المختصـة بمواضيـع الخيانـة التـي حدثـت بـين الأزواج والعنـف والحيـاة الجنسـية.

3.8 عـالم العواطف بعـد الطلاق والميل للتوصية في الطلاق

تختلـف العواطـف التـي يشـعر بهـا الازواج بعـد الطـلاق بالتوافـق مـع نظرتهـم المختلفـة إلى انـواع المشـاكل التـي حدثـت في الحيـاة الزوجيـة ومواضيـع مـبرّرات الطـلاق. حيـث أن أزواج الأفـراد الذيـن أشـاروا إلى أحاسيسـهم الجيّـدة جـداً خـلال فـترة الـزواج أشـاروا إلى انهـم يحسّـون بالوحـدة، التعـب والإنكسـار في الفـترة بعـد الطـلاق.

"بعـد الطـلاق أشـعر أننـي مثـل الطيـور، أشـعر بحـال جيّـدة جـداً. أنـا حليـاً في وضع جيـد جـداً. يمكنني ان أقـول أن حيـاتي تغـيّرت بالكامـل. أذهـب إلى خـارج البـلاد. نعـم أنـا جيّـد جـداً". (الـزوج:*1*، رجـل، إسـطنبول، *43* عـام).

"أشـعر بالتعـب الشـديد جـداً. لم يكـن هنـاك فائـدة مـن الرجـل تجاهـي. ولكـن كان يقـدّم الدعـم المعنـوي. تفهمـين ذلـك، في المسـاء أحضّر المائـدة وتقولـين ان زوجـي سـيحضر لنـأكل جميعـاً مـع بعضنـا البعـض، ولايوجـد هنـاك مـن يـأتي أو يذهـب..." (الـزوج:*1*، إمـرأة، إسـطنبول، *38* عـام).

"سـيئة. في الواقـع أشـعر بحالـة سـيئة جـداً. حتـى إن كان هنـاك ألـف سـبب وحتـى إن كانـت أسرتـك بجانبـك. تأكـدي أن الامـر لايكـون مثـل زوجـك. لايكـون بمختلـف الاحـوال. أنظـر إلى الاطفـال وأرى الفـراغ في الأطفـال. هنـاك إنكسـار. أرى الامـر فيهـم..." (الـزوج:*2*، إمـرأة، شرق وسـط الأناضـول، *37* عـام).

"حاليـاً يمكننـي أن أفكّـر بشـكل أكـثر راحـة عـلى الأقـل". (الـزوج:*2*، رجـل، شرق وسـط الأناضـول، *40* عـام).

لايمكـن القـول بتواجـد الصـوت المشـترك بـين كل مـن الرجـال والنسـاء فيـما يختـص بالمشـاعر والعواطـف بعـد الطـلاق. حيـث يشـير نصـف النسـاء إلى تواجدهـم في مشـاعر سـيئة، مـع إنخفـاض نسـبة النسـاء الـلاتي أوضحـن انهـن بوضـع جيّـد. أمّـا بالنسـبة للرجـال فالوضـع ليـس مختلفـاً. فالنتيجـة الوحيـدة

الجدول 30. مقارنة بين العواطف بعد الطلاق والميل للتوصية في الطلاق

	العواطف بعد الطلاق		التوصية بالطلاق	
	إمرأة	رجل	إمرأة	رجل
الزوج 1	متعبة جداً هناك شوق	جيد جداً	فكـر جيـداً. لا تقـم بالطـلاق إذا كان السـبب غـير مهـم	عليك بالطلاق
الزوج 2	سيئ ووضع الأطفال يؤثر أيضاً	راحة أكثر من الناحية الذهنية	أذكـر مصاعـب الطـلاق وأقـول لاتطلـق في حالـة تواجـد الاطفـال	أذكـر مصاعـب الطـلاق وأقـول لا تطلـق
الزوج 3	التعـب والخـوف مـع التفكـير بـأن الوحـدة صعبـة	جيـد مـع الراحـة مـن النواحـي الماديـة والمعنويـة	فكـر جيـداً واحصـل عـلى المسـاعدة الإحترافيـة	أسأل وأقول عليك بالكفاح
الزوج 4	متعبة ولكن مكسورة	الوحدة	عليك بالطلاق	أستفسر وأسأل
الزوج 5	سعيدة ، أكثر راحة	النقص من الناحية المعنوية	فكر جيدا وكافح ولاتطلّق	أسـتفسر وأسـأل، فكـر جيـدا أذكـر مصاعـب الطـلاق وأقـول لاتطلـق
الزوج 6	حرية وسعادة	عواطـف مختلطـة (الإبتسـامة في الوجـه والحـزن في القلـب)	عليـك بالطـلاق إذا كان هنـاك مـبرر وسـأدعم ذلـك	أضرب مثالاً بنفسي وأقول لاتطلق

التـي تظهـر بشـكل بـارز هـي إختـلاف حيـاة الازواج بعـد الطـلاق بالكامـل وتواجدهـم في مشـاعر وأحاسـيس مختلفـة جداً. (الجدول 30)

يختلـف مسـتوى ميـل الأفـراد المطلّقـين للتوصيـة بالطـلاق إلى الأفـراد المتواجديـن في محيطهـم. حيـث يظهـر أن الغالبيـة العظمـى مـن الأفـراد المطلّقـين لايدعمـون إتخـاذ

القـرار بالطـلاق الفـوري للأفـراد المتواجديـن في محيطهـم. حيـث يتـم التشـديد عـلى أنهـم يخبرونهـم بـضرورة التفكـير الجيّـد، تقديـم الامثلـة منهـم مـع توضيـح ضرورة حصولهـم عـلى المسـاعدة الإحترافيـة إذا لـزم الأمـر. مـن حيـث الجنـس الإجتماعـي، يظهـر ان الأفـراد مـن الرجـال يوصـون "بالطـلاق" بشـكل أكـثر للأفـراد المتواجديـن في بيئهـم المحيطـة. كـما يظهـر أنـه بالأخـص النسـاء الـلاتي يشـعرن بحالة جيّـدة بعد الطـلاق يقدّمـن التوصيـة "بالطـلاق" إلى جميـع مـن يحصـل عـلى إستشـارتهن. أمّـا مـن ناحيـة الرجـال فلايكـون مـن الممكـن الحديـث عـن هـذا النـوع من النمط.

الفصل 9

دراسة نوعية: تقييمات الأفراد المطلّقين فيما يختص بالمرحلة القضائية

- تقديم الطلب بالطلاق
- مبرّرات الطلاق التي يتم تقديمها للمحكمة
- فترة المحكمة وعدد الجلسات
- تأثير مطبّقي القانون على الفترة القضائية
- تقييم عام فيما يختص بالمرحلة القضائية
- المواضيع القانونية التي تظهر خلال مرحلة المحاكمة
- آليات الدعم الرسمي خلال المرحلة القضائية (خبراء المحاكم)
- تقييمات فيما يختص بمراكز الخدمات الإجتماعية

تـم الطلـب مـن الأشـخاص مطلقـين بـأن يقدمـوا تجاربهـم حـول العمليـة القانونيـة في مرحلـة الطـلاق. و قـد تـم في هـذا النطـاق دراسـة التقييـمات المتعلقـة بطلبـات الطـلاق و مـبررات الطـلاق المقدمـة للمحكمـة و نـوع القضايـا و مـدة المحاكمـة و عـدد الجلسـات و تأثـير منفـذي و مطبقـي القانـون عـلى العمليـة و النفقـة و الولايـة و التعويضـات و نظـام الملكيـة و آليـات الدعـم في العمليـة القانونيـة و الخدمـات الإجتماعيـة التـي تقدمهـا مراكـز الخدمـة الاجتماعيـة ASPB.

1.9. تقديـم الطلب بالطلاق

تبـين أنـه بعـد أن يتخـذ الأفـراد قـرار الطـلاق يقـوم نصفهـم تقريبـاً بتقديـم طلـب الطـلاق للمحكمـة و متابعـة كافـة إجـراءات العمليـة القانونيـة حيـث يتـم ذلـك دون تعيـين أي محامـي. وقـد تمـت الملاحظـة بـأن تقديـم الطلبـات الشـخصية أي بـدون تعيـين محامـي تتـم غالبـاً مـن قبـل الأفـراد الغـير متعلمـين تعليمـاً عاليـاً أي أنهـم أتمـوا المراحـل الأولى مـن دراسـتهم فقـط. و أنّ مـن يقومـون بتعيـين محامـين مأجوريـن هـم ممـن تلقـوا التعليـم العـالي، و إن الاختـلاف فيـما بـين الأفـراد مـن حيـث الجنـس هـو أن أغلـب مـن عُـيّن لهـم محامـين مـن النقابـة هـم مـن النسـاء. (الجـدول رقـم 31)

”قدمـت الطلـب بنفـسي ورأيـت المحامـي بجانبـه في أول حضـور لي في المحكمـة، إنـه محامـي لشخص لا يملـك شـيئاً... جـاء المحامي، كنـت قـد حـضرت لوحـدي، و كان القـاضي امـرأة و سـألتني أليـس لديـك محامـي، قلـت لهـا لا، ألا يمكننـي أن أدافـع عـن نفـسي بمفـردي؟ أجابتنـي بالرفـض و قالـت لـن تسـتطيعي ذلـك. قالـت لي سأرسـلك إلى نقابـة المحاميـين لتجـدي مـن يدافـع عنـك هنالـك. تواصلـت القاضيـة معـي و قدمـت طلبـي و تمـت الموافقـة عليـه و تعيـين محامـي بعـد فـترة *1.5-1* شـهر. (امـرأة، شرق البحـر الأسـود ، *38* عـام)

”ذهبـت إلى النقابـة أولاً، و تقدمـت بالطلـب و إنقضت فـترة أسـبوع إلى عـشرة أيام ثم تم تعيـين محامي لي من قبـل النقابـة، و بعد ذلك ذهبـت إلى المحامي“ (امرأة، البحـر الأبيض المتوسـط، *36* عام)

الجدول 31. تقديم طلب الطلاق بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية (%)

	العدد	لم يوجد محامي، قدم الطلب بنفسه	المحامي المجاني من النقابة	المحامي المتطوّع	محامي بالأجر	ليس هناك جواب	المجموع
المجموع	*410*	48,8	12,4	3,2	31,2	4,4	100
الجنس							
إمرأة	*210*	47,6	20,5	4,3	24,8	2,9	100
رجل	*200*	50,0	4,0	2,0	38,0	6,0	100
الفئة العمرية							
٣٤ - عام	*115*	47,0	12,2	1,7	33,9	5,2	100
+٣٥عام	*295*	49,5	12,5	3,7	30,2	4,1	100
المستوى العلمي							
غير متعلم-خريج مرحلة إبتدائية	*224*	55,4	19,6	2,7	18,8	3,6	100
خريج ثانوي	*116*	37,9	5,2	4,3	44,0	8,6	100
خريج تعليم عالي	*70*	45,7	1,4	2,9	50,0	0,0	100
فترة الزواج							
أقل من ٣ أعوام	*67*	40,3	4,5	6,0	41,8	7,5	100
٥-٤ عام	*51*	49,0	7,8	0,0	35,3	7,8	100
١٠-٦ عام	*97*	55,7	11,3	1,0	27,8	4,1	100
أكثر من ١٠ أعوام	*195*	48,2	16,9	4,1	28,2	2,6	100
تواجد الأطفال							
لايوجد طفل	47	38,3	8,5	2,1	44,7	6,4	100
١-٢ طفل	264	49,6	9,5	4,2	33,0	3,8	100
+٢ طفل	99	51,5	22,2	1,0	20,2	5,1	100

تـم إجـراء معظـم دعـاوى الطـلاق التـي تكـون بالنـزاع أو التـي لا تتـم بالتفـاوض عـبر تعيـين محامـي و ذلـك بنسـبة 51٪ مـن الدعـاوي المرفوعـة. أمـا بالنسـبة لحـالات الطـلاق التـي تمـت بالتفـاوض بـين الطرفـين فقـد تـم معظمهـا مـن خـلال التقـدم بطلـب الطـلاق بشـكل فـردي و ذلـك بنسـبة 68٪. (الجـدول 32)

الجدول 32. تقديم طلب الطلاق وفق نوع الدعوى (%)

	العدد	لم يوجد محامي، قدم الطلب بنفسه	المحامي المجاني من النقابة	المحامي المتطوّع	محامي بالأجر	ليس هناك جواب	المجموع
عام	*410*	48,8	12,4	3,2	31,2	4,4	100
بالتفاوض	*292*	56,9	11,3	3,4	23,3	5,1	100
التوجيه من المحامي	*66*	18,2	24,2	3,0	48,5	6,1	100
الإتفاق المتبادل	*226*	68,1	7,5	3,5	15,9	4,9	100
النزاع	*118*	28,8	15,3	2,5	50,9	2,5	100

قـد تـم توجيـه سـؤال للأفـراد المطلقـين أو لنصـف الأفـراد المطلقـين الذيـن اجريـت عليهـم الدراسـة و كان السـؤال“ هـل سـيكون هنالـك أي اختـلاف في العمليـة القانونيـة لـو انـه تـم تعيـين محامـي للقضيـة” و كان جـواب أغلبيـة الأفـراد الذيـن أجريـت عليهـم الدراسـة مـن الذيـن لم يكملـوا المراحـل التعليميـة/خريجـي المراحـل الإبتدائيـة بأنـه سـيكون هنالـك تغيـر حتـماً في العمليـة القانونيـة حيـث سـيكون هنالـك تغيـر في النتائـج التـي يحصلـوا عليهـا مـن المحكمـة في مواضيـع الولايـة والمواضيـع الماديـة في حالـة توكيـل محامـي.

”بالطبـع كان الوضـع ليكـون مختلفـاً لـو أنـني قمـت بتعيـين محامـي لكننـي لم أكـن أمتلـك النقـود لذلـك. و لم أشـارك أحـداً بالأمـر لأننـي لم اكـن أمتلـك معلومـات كافيـة. ولكننـي أظـن بأنـه كان بالإمـكان أن أحصـل عـلى نصائـح لـو أننـي إسـتشرت أحـداً مـا حـول مـا يجـب أن أفعلـه ومايجـب عملـه ومايجـب قولـه” (امـرأة، غـرب البحـر الأسـود ، *42* عـام، خريجـة تعليـم ابتـدائي)

”لـو اننـي عينـت محامـي لـكان الوضـع مختلفاً عندهـا إلا أن فـترة القضيـة سـتكون أطـول. كانـت النتيجـة لتكـون مختلفـة في موضـوع منـح ولايـة الطفـل للأب. لم يكـن لزوجتـي دخـل في ذلـك الزمـان ولكـن تـم منـح الولايـة إليهـا” (رجـل، البحـر الأبيـض المتوسـط، *53* عـام، خريـج تعليـم ابتـدائي)

عنـد دراسـة نظـرة النسـاء المختلفـات مـن حيـث الوضـع التعليمـي حـول هـذا الموضـوع يتضـح بـأن أكـثر الأسـباب التـي منعتهـم مـن تعيينهـم لمحامـي يتـم ربطهـا نتيجـة للوضـع المـادي. و قـد أشـارت النسـاء اللـواتي تـم سـؤالهن بأنهـن لـو قمـن بتعيـين محامـي لـكان وضعهـم المـادي ليصبـح بشـكل أفضـل لا سـيما وأنهـن كـن سـيحصلن عـلى النفقـة بشـكل أفضـل. في هـذا السـياق تظهـر نتيجـة إعتقـاد النسـاء بـأن حياتهـن سـتكون أفضـل في ظـل النصائـح التـي سـتقدم لهـن مـن قبـل المحامـين.

”نعـم، كنـت افكـر بأنـه كان يمكـن أن أحصـل عـلى النفقـة لأطفـالي عـلى الأقـل. لقـد أعطـاني زوجـي *100* ليـرة للأطفـال مـاذا أصنـع بهـذه *100* ليـرة؟ هـل أرسـلهم للمدرسـة؟ هـل أشـتري احتياجاتهـم؟ مـاذا أفعـل؟ بالإضافـة إلى أنـه لا يتـم دفـع هـذه القيمـة بشـكل منتظـم” (امـرأة ، منطقـة إيجـة، *34* عـام)

”كان كل شيء سـيصبح مختلفـاً لأنـه قـد خاننـي، و كنـت أمتلـك الأدلـة، كنـت قـادرة عـلى إثبـات مـا فعلـه، كان يمكننـي أن أخـذ كل مـا أريـد منـه، الأرض والسـيارة والنقـود، كل شـئ...” (امـرأة ، البحـر الأبيـض المتوسـط، *32* عـام)

مـن الناحيـة الأخـرى فـإن مجموعـة صغـيرة مـن الذيـن نفّـذوا الطـلاق بالتفـاوض مقتنعـين بأنـه لـن تتغـير النتيجـة حتـى لـو قامـوا بتعيـين محامـي. هـذا النـوع مـن الإعتقـاد يظهـر في الغالـب بـين الأفـراد الذيـن لم يتلقـوا التعليـم الـكافي (خريجـي المرحلـة الابتدائيـة و الأسـاس والمتوسـطة). وربـط أغلبهـم هـذا بالوضـع بالحالـة الماديـة السـيئة لأنفسـهم او أزواجهـم الذيـن تطلّقـوا منهـم.

” لـن يختلـف الوضـع، أمـوال فائضـة! حـدث الطـلاق، مـا الـذي يمكننـا فعلـه، لم يكـن هنـاك شـئ ليتـم تقاسـمه...“ (رجـل، البحـر الأبيـض المتوسـط، *48* عـام ، خريـج مرحلـة ابتدائيـة)

” لا، كنـت سـأقول نفـس الأشـياء أيضـاً، لم يكـن لـدي دخـل، لم يكـن لـدي إمكانيـات ماديـة، ” (امـرأة، غـرب الأناضـول، *35* عـام ، خريجـة مرحلـة ابتدائيـة)

”لم يكـن ليتغـير أي شيء لأنـه لا يمتلـك شيء، لا يوجـد أي شيء، تـرك القـاضي الملـف مفتوحـاً لأقـدر عـلى الحصـول عـلى النفقـة فقـط لا غـير” (امـرأة، إسـطنبول *37* عـام، خريجـة

مرحلة ابتدائية)

ذكر الأفراد الذين عينوا محامي في العملية القانونية للطلاق بانهم اختاروا تعيين المحامي ظنّاً منهم بأنه سيساعدهم في القضية و في الدفاع عن وضعهم.

"ذهبت للمحكمة، و قد تطلب مني الوضع تعيين محامي لأنني كنت أريد الحصول على تعويضات، و قد دلّني أبي على محاميه الخاص" (امرأة، غرب مرمرة ، *39* عام)

" وصل الجواب وتم تعيين يوم الجلسة للمحاكمة, و كان لا بد من وجود محامي لأنه لا يمكنني الدخول بدونه. قدمت طلباً على الفور وتم تعيين محامي من المحافظة × ، و ذهبنا إلى المحكمة سوياً" (امرأة ، غرب الأناضول ، *34* عام)

"الآن تفتح لي دعوة بتعويض ٥٠ مليار، و أنا لا أمتلك مبلغ *50* مليار... قمت تعيين محامي أيضاً خلال منح قرار الطلاق. لم أكن لأستطيع الدفاع عن نفسي. لهذا السبب ..." (رجل، منطقة ايجة، *46* عام)

قام الأفراد بتقديم مذكرة طلب الطلاق بعد تعيين المحامين بمدة قصيرة. التوضيحات التي تم تقديمها في هذه النقطة، يمكن تفسيرها بأنه مع تعيين المحامي فقد إتخذ الأفراد قراراتهم بشكل حاسم، و انهم قد أجروا العملية القانونية من أجل الطلاق بشكل قطعي.

"مرّ أسبوع بين اتخاذ قرار الطلاق و تعيين المحامي، ذهبنا إلى المحامي، منحت المحامي توكيلاً في القضية ووقعت" (رجل، غرب مرمرة ، *60* عام)

"اتخذت قرار الطلاق، ذهبت فوراً" (امرأة ، غرب الأناضول ، *30* عام)

" منحت المحامي توكيلاً في ذات اليوم. كان المحامي صديقي، تكلم معي يومها فوراً، شرحت له الوضع. قال لي هل أنت متأكدة قلت نعم، كتب الطلب، وقدمته بدوري" (امرأة ، غرب مرمرة ، *44* عام)

2.9 مبرّرات الطلاق التي يتم تقديمها للمحكمة

تم سؤال الأفراد عن المبرّرات التي كتبوها في طلب الطلاق للمحكمة. و قد كان جواب الأغلبية بأن الأسباب كانت في الطلاق بسبب النزاع الشديد، ولكن يظهر أن هذا المبرّر ليس سببا رئيسياً في الطلاق. حيث يمكن اعتبار "النزاع الشديد" جملة يتم استخدامها بشكل دائم في المحاكم من قبل الجميع في شكل قالب تطبيقي. يظهر بأن هنالك أسباب مختلفة لهذا الوضع. تجنّب الأفراد في المحكمة توضيح تفاصيل متعلّقة بالحياة العاطفية (حوادث الخيانة، العنف، أوضاع العنف الجنسي و عدم التوافق الجنسي) حيث رجحوا الإحتفاظ بها فيما بينهم. يظهر من ذلك نتيجة إستخدام عبارة "النزاع الشديد" من أجل تسيير عملية الطلاق القانونية بشكل سريع وعدم مواجهة الصعوبات في المحكمة في شكل قالب تطبيقي مستخدم في جميع حوادث المحاكم.

"عدم التفاهم، قدّمنا مبرراً بأنه لا يستطيع الطرفان العيش مع بعضها إن لم يكن هنالك وضع للتفاهم، ولم يكن هناك وضع بعد التفاهم على الإطلاق" (امرأة ، جنوب شرق الأناضول ، *38* عام ، طلاق بالتفاوض)

"النزاع الشديد، بالطبع هناك الكثير من الأسباب الاخرى الكامنة وراء ذلك ولكن بالطبع لايمكن إخبار القاضي بكل منها بشكل مفصّل" (إمرأة، غرب البحر الأسود، *46* عام، طلاق بالتفاوض)

" النزاع الشديد، أنا برأي عدم القدرة المادية، فإن النقود تغطي الكثير من المشاكل، لو كان لدينا النقود لكنا في وضع أفضل" (رجل، البحر الأبيض المتوسط، *53* عام، طلاق بالتفاوض)

" النزاع الشديد، السبب الرئيسي هو إختلاف وجهات النظر للحياة بالإضافة لعامل الجنس، أوضحت المبرر في شكل إختلاف وجهات النظر" (امرأة ، شمال شرق الأناضول ، *24* عام، طلاق بالتفاوض)

" النزاع الشديد لم يكن موجوداً بيننا، لكن لا يمكنكم أن تكتبوا في طلب الطلاق بأن الحب قد إنتهى بينكم، انتم مجبرين على كتابة شيء ما، الشئ الذي فهتمه من دعاوى الطلاق بالتفاوض هو انه لا أهمية لما تكتبه. تم توجيهي بأن الطلاق يتم في جميع الأحوال إذا تم الإتفاق" (رجل، *37* عام، طلاق بالتفاوض)

" النزاع الشديد، نحن كنا متفقين على الطلاق و لذا لم نذكر الخيانة " (امرأة ، غرب الأناضول ، *31* عام، طلاق بالتفاوض)

من ناحية أخرى فإن بعض الأزواج قد أوضحوا بأن مبرر طلاقهم كان النزاع الشديد وفق التوجيه من قبل المحامين. وذلك لأن المحامين يلجئون إلى مثل هذه الطرق لتوفير الحصول على مراحل المحاكمة بشكل أكثر سهولة.

الجدول 33. نوع الدعوى بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية (%)

	العدد	طلاق بالتفاوض وفق التوجيه من المحامي	طلاق بالتفاوض وفق الإتفاق المتبادل بين الاطراف	طلاق بالنزاع	المجموع
المجموع	*410*	16,1	55,1	28,8	100
الجنس					
إمرأة	*210*	13,8	55,7	30,5	100
رجل	*200*	18,5	54,5	27,0	100
الفئة العمرية					
34- عام	*115*	16,5	51,3	32,2	100
35+عام	*295*	15,9	56,6	27,5	100
المستوى العلمي					
غير متعلم-خريج مرحلة إبتدائية	*224*	14,3	59,4	26,3	100
خريج ثانوي	*116*	19,0	45,7	35,3	100
خريج تعليم عالي	*70*	17,1	57,1	25,7	100
فترة الزواج					
أقل من 3 أعوام	*67*	17,9	53,7	28,4	100
5-4 عام	*51*	13,7	51,0	35,3	100
10-6 عام	*97*	12,4	59,8	27,8	100
أكثر من 10 أعوام	*195*	18,0	54,4	27,7	100
تواجد الأطفال					
لايوجد طفل	*47*	17,0	57,5	25,5	100
2-1 طفل	*264*	15,5	56,1	28,4	100
2+ طفل	*99*	17,2	51,5	31,3	100

" النزاع الشديد ، قمنا بتقديم مبرر النزاع الشديد وفق التوجيه من المحامي في الطلاق بالتفاوض. حيث قالوا لنا بأن الامر لا يستغرق وقتاً طويلاً و لا يتم التحقيق فيه كثيراً. لذا أوضحنا المبرّر بهذا الشكل" (امرأة ، غرب الاناضول ، *47* عام)

1.2.9. نوع الدعوى: طلاق بالتفاوض/طلاق بالنزاع

تبين لنا من خلال دراسة أجوبة و قصص المطلقين بأن أكثرهم تقريباً نسبة 3/4 منهم (70٪) قد اختاروا الطلاق بالتفاوض وأن هذا الامر قد تم وفق الإتفاق المتبادل بين الأزواج. يظهر الطلاق بالتفاوض بالأخص في حالات تواجد المشاكل التي تستمر لفترات طويلة او في حالات الزيجات مع المصاعب المحيطة، والمادية والعاطفية حيث يتفق الأزواج على الطلاق بالتفاوض للتخلّص من هذه المشاكل. تم تقديم الأجوبة التي تم الحصول عليها من الأفراد حول نوع الطلاق الذي اختاروه في الجدول رقم 33.

عند دراسة القضايا بحسب شكل اتخاذ القرار، نرى بأن الأفراد يرجّحون و بشكل كبير الطلاق بالتفاوض. و خاصة لدى الأفراد الذين تزوجوا من أشخاص اختاروهم بأنفسهم حيث يظهر وضع الطلاق بالتفاوض بشكل أكبر. يمكن تفسير هذا الوضع بأن الأفراد تقدّموا في المرحلة قبل الزواج وفي مرحلة الطلاق بالتفاوض وفق التصالح المشترك فيما بينهم لإنهاء حياتهم الزوجية. يظهر الطلاق بالنزاع الشديد بشكل أكثر إنتشاراً بين الأشخاص المتزوجين بالزواج المدبّر بالمقارنة مع الأفراد الذين تزوّجوا وفق إختيارهم الخاص. (الجدول رقم 34).

الجدول 34. نوع الدعوى وفق قرار الزواج(%)

	العدد	طلاق بالتفاوض وفق التوجيه من المحامي	طلاق بالتفاوض وفق الإتفاق المتبادل بين الاطراف	طلاق بالنزاع	المجموع
المجموع	*410*	16,1	55,1	28,8	100
بإختياري ورضاء الأسرة	*137*	17,5	61,3	21,2	100
بإختياري دون رضاء الأسرة	*46*	19,6	60,9	19,6	100
زواج مدبر برضائي	*122*	18,0	47,5	34,4	100
زواج مدبر بدون رضائي	*45*	15,6	44,4	40,0	100
الهرب/الخطف	*52*	5,8	61,5	32,7	100

في حالات الطلاق بالتفاوض تتم ملاحظة أنه في أكثر الأحيان يتم إستهداف عدم إطالة الفترة و إنهاء المحكمة بأسرع وقت. من جهة أخرى ترتفع نسبة حالات الطلاق بالتفاوض في الأفراد في مراحل العمر المتقدمة و في مستويات التعليم العالي بالنسبة للكل من النساء و الرجال على حد سواء.

"بالتفاوض. تحدثت إليه ففي النهاية كلانا كنّا متضررين من الأمر. ربما كان هذا هو السبب لست أدري. وذلك لأنه ذهب على الفور دون إطالة الموضوع." (إمرأة.شرق وسط الأناضول, *29* عام, خريجة ثانوي)

"حدث الطلاق عن طريق البروتوكول. حيث وقّعنا على البروتوكول عند رفع قضية الطلاق بالتفاوض " (إمرأة, البحر الأبيض المتوسط، *25* عام, خريجة جامعة)

" كان طلاقاً بالتفاوض، حتى إننا جهزنا مع بعضنا عريضة بكيفية تقسيم الممتلكات، كما قلت أخذت حقيبتي و خرجت. يعني لم نواجه أي صعوبة..."(رجل, إسطنبول, *30* عام, خريج جامعة)

يظهر نوع من النساء لايطلبن أي شئ تقريباً من أزواجهن أثناء الطلاق. في هذا السياق تم اختيار الطلاق بالتفاوض كي لا يعيشوا أي جدل قضائي.

"كان لدينا سيارة. كتبتها في داخل الطلاق بالتفاوض. حيث ستقسم إلى قسمين بشكل عادل. بالإضافة إلى ذالك كان علي قرض بقيمة أربعين مليار كنت قد سحبته من أجل السيارة لم أطالبه بذالك حتى. فقط لكي يتم الطلاق بالتفاوض."(إمرأة, منطقة إيجة , *39* عام)

"عندما طلبت الطلاق منه قال لي أوافق إذا تنازلت عن حقك في التعويضات. و أنا وافقت و قلت أعطها لأولادك فقط. هكذا حدث الطلاق بالتفاوض." (إمرأة, غرب الأناضول، *30* عام)

نرى أن تعيين المحامين في حالات الطلاق بالإتفاق في أغلب الأحيان يكون بين الأفراد الذين لم يبقى بينهم أي إتصال أو يكون الإتصال بشكل قليل أو بين الأفراد الذين يحدث بينهم الطلاق وفق النزاع الشديد والجدال الكبير والخصومة.

"لم أقابله وجها لوجه على الإطلاق. تقابلنا مرة واحدة. أخبرته بأنني أريد الطلاق. قلت له سأحليك للمحكمة, سأطلقك. سأعين محامي. عندما اتفقنا لم نتكلم أصلا لأنه كان طلاق بالتفاوض. لأننا لا نستطيع التكلم. نتجادل... المحامون يتكلمون." (إمرأة, إسطنبول، *46* عام)

"أبداً. حدث الإتفاق عن طريق المحامي. كانت زوجتي تولي أهمية للمال. المحامي ذهب إليها و قال ستتطلقين من زوجك و لكن إذا تسببتي بصعوبات في أثناء الطلاق سيطالبك زوجك بحقه في الممتلكات المشتركة. لأنني كنت قد سجلت كل شيئ على إسمها. و لكن الأشياء المأخوذة بعد الزواج مشتركة بين الزوج و الزوجة. وأنه سيطالب بحقه في الممتلكات المشتركة. إذا تطلقتي بالإتفاق والتفاوض سنعطيك الممتلكات و لن نطالب بشئ. أما إذا لم تفعلي سنطالب بحقنا في جميع الممتلكات، و زوجتي وافقت لكي لا تخسر الممتلكات. و انتهت بجلسة واحدة" (رجل، إسطنبول، *50* عام)

في حالة عدم حل الطلبات بالإتفاق والتفاوض بين الأفراد تظهر نتيجة ذلك حالات الطلاق بالنزاع (29 ٪). في بعض الأحيان تتشكل هذه الطلبات في المحور المادي حيث يمكن تمثيل ذلك في طلبات النفقة، طلبات التعويضات و تقاسم الممتلكات. إلى جانب هذه الطلبات يتواجد موضوع من سيتولى وصاية وولاية الطفل والذي يعتبر متغيّر مهم أيضاً.

"بالنزاع, الطرف الآخر لم يرد ذلك, أنا أردت الطلاق بالإتفاق والتفاوض, لأن الأمر يتعلق بالطفل. هي أم الولد و أنا أبوه. لم يوافق الطرف الآخر. حاولوا إرهاقي طيلة فترة المحكمة. "(رجل, جنوب شرق الأناضول، *32* عام)

" بالنزاع. حدثت مجادلات كثيرة, حاول ضربي في المحكمة. سألوا عن من سيأخذ وصاية الأطفال هو أم أنا. تبين أن زوجي سكران. كان لدي شهود , قاضيان أعطياني الوصاية فورا. المحامي طلب النفقة على إسمي. قلت لا أريد يكفي ألا يتدخل في شئوني."(إمرأة, شمال شرق الأناضول, *38* عام)

"بالنزاع. هم أيضا كانوا يريدون الطلاق ولكن كان لديهم طلبات مادية و معنوية. كان الأمر على شكل لدينا طلبات مادية و ليست على شكل نعم, أحب زوجي, و لا أريد الطلاق..."(رجل, شرق مرمرة, *32* عام)

3.9. فترة المحكمة وعدد الجلسات

تم سؤال الأفراد عن مدة المحكمة و عدد الجلسات أيضاً. في الجدول 35 يتم عرض المدة التي تنتهي بها المحكمة حسب الخصائص الديموغرافية المتنوعة,أما في الجدول 36 حسب نوع قضايا الطلاق. متوسط المدة بين تقديم طلب الطلاق و إنتهاء الدعوة 9 أشهر. قسم لا يستهان به من الذين تم اللقاء معهم (39٪) انتهت دعوى الطلاق الخاصة بهم بمدة أقل من شهر واحد و بمعدل وسطي ذهبوا إلى المحكمة 2 مرة خلال هذه المدة. الأفراد الذين لديهم ثلاثة أولاد أو أكثر و الذين لم تتجاوز مدة زواجهم السنة تكون مدة الدعوى أطول بالنسبة لبقية المجموعات (بالتسلسل 11,2شهر؛13 شهر)

الجدول 35. فترة المحكمة وعدد الجلسات بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية (%)

	العدد	1 أو أقصر من ذلك	3-2 شهر	12-4 شهر	أكثر من 1 عام	المجموع	المتوسط (شهر)	متوسط عدد الجلسات
المجموع	*410*	39,0	17,8	14,9	28,3	100	*9,2*	*2,3*
الجنس								
إمرأة	*210*	38,6	18,6	16,7	26,2	100	*8,8*	*2,2*
رجل	*200*	39,5	17,0	13,0	30,5	100	*9,7*	*2,5*
الفئة العمرية								
34- عام	*115*	34,8	18,3	17,4	29,6	100	*8,1*	*2,5*
35+عام	*295*	40,7	17,6	13,9	27,8	100	*9,7*	*2,3*
المستوى العلمي								
غير متعلم-خريج مرحلة إبتدائية	*224*	41,5	18,8	15,2	24,6	100	*9,0*	*2,1*
خريج ثانوي	*116*	34,5	19,8	10,3	35,3	100	*8,8*	*2,6*
خريج تعليم عالي	*70*	38,6	11,4	21,4	28,6	100	*10,9*	*2,6*
فترة الزواج								
أقل من 3 أعوام	*67*	38,8	16,4	16,4	28,4	100	*7,7*	*2,4*
5-4 عام	*51*	35,3	23,5	9,8	31,4	100	*9,0*	*2,5*
10-6 عام	*97*	40,2	18,6	13,4	27,8	100	*7,9*	*2,3*
أكثر من 10 أعوام	*195*	39,5	16,4	16,4	27,7	100	*10,5*	*2,3*
تواجد الأطفال								
لايوجد طفل	*47*	44,7	14,9	12,8	27,7	100	*7,1*	*2,5*
2-1 طفل	*264*	38,6	18,9	12,9	29,6	100	*8,9*	*2,3*
2+ طفل	*99*	37,4	16,2	21,2	25,3	100	*11,2*	*2,4*

الجدول 36. فترة دعوى الطلاق وفق نوع الدعوى(%)

	العدد	1 شهر وأقصر من ذلك	في 2-3 شهر	في 4-12 شهر	أكثر من عام	المجموع
عام	*410*	39,0	17,8	14,9	28,3	100
بالتفاوض	*292*	52,4	21,6	14,7	11,3	100
التوجيه من المحامي	*66*	45,5	24,2	13,6	16,7	100
الإتفاق المتبادل	*226*	54,4	20,8	15,0	9,7	100
النزاع	*118*	5,9	8,5	15,3	70,3	100

"ذهبنا إلى المحكمة *14 – 15* مرة, ربما أكثر لا أدري... استمرت محكمتي من *2008* إلى *2012*" (رجل, منطقة إيجة , *50* عام, *3* أطفال)

" ذهبنا *7 – 8* مرات ربما *10* مرات" (إمرأة, البحر الأبيض المتوسط, *26* عام, فترة الزواج *6* أشهر)

تم أخذ تقييم من الأفراد المطلقين للفترة ما بين تقديم الطلب و نهاية المحكمة. أغلب الأفراد الذين إنتهت محكمتهم بفترة أقل من شهر يقيمونها بشكل إيجابي. يقولون أنهم أنتهوا بسرعة من الفترة القانونية التي يريدون الخلاص منها بأسرع وقت ممكن. يظهر أن هذا النوع من حالات الطلاق التي تنتهي بسرعة هي الحالات التي تتم بالإتفاق والتفاوض. في حالات الطلاق بالإتفاق والتفاوض التي تنتهي بجلسة واحدة تكون الفترة أقل إرهاقاً من ناحية الأفراد. حيث أشار الشخص الذي انتهت فترة طلاقه خلال شهر و بجلسة واحدة, قال بالنسبة لفترة المحكمة:

"أعتقد أنها كافية, كافية بالنسبة لشخص لا يريد..."(رجل, غرب البحر الأسود, *42* عام, طلاق بالتفاوض)

"مدة قصيرة جدا, بالطبع جيدة لأنني أريد أن تنتهي بسرعة, يعني كونها فترة قصيرة... لا أدري ماذا كان سيحدث لو كانت فترة طويلة, ربما تسبب المشاكل للإنسان...لأنك تريد أن تنتهي بأسرع وقت..."(إمرأة, غرب البحر الأسود, *42* عام, طلاق بالتفاوض)

"كنت أقول فلتنتهي بأسرع وقت ممكن. فليكتب في بطاقتي الشخصية عازب, و يكفي ألا تكون كنيتي ولقبي معه. هكذا كنت أفكر في الأمر..."(إمرأة, غرب الأناضول, *36* عام, طلاق بالتفاوض)

من جهة أخرى عبر الأفراد الذين استمرت فترة طلاقهم لشهور أو لسنوات عن استيائهم من هذه الحالة. تقريباً جميع الأفراد يشيرون إلى الرغبة بالإسراع في هذا الطريق بعد إتخاذ القرار. تأخر فترة المحكمة في حالات الطلاق بالنزاع يسبب عدم قدرة الأفراد على إنهاء قرار الطلاق الذي إتخذوه في الوقت الذي يريدونه."طلب الطلاق",مصطلح يتم ذكره بكثرة بعد إتخاذ قرار الطلاق و بسبب طول فترة المحكمة لا يستطيعون الوصول إلى هذا القرار, فلذلك عبروا عن مواجهتهم لبعض المشاكل الإجتماعية.كما أشار الأفراد الذين تطلقوا إلى أنهم يواجهون مشاكل أجتماعية و تجريداً من البيئة التي يعيشون بها و ذلك بسبب استمرار زواجهم قانونيا بالرغم من أنهم يعيشون كل على حدى مما يؤثر عليهم بشكل سلبي.

"استمرت عامين. فترة طويلة, ليس لدي هدف كالزواج فوراً... تحملين كنيته, هناك مشاكل تعيشينها أثناء حملك لكنيته, يطلب بطاقة إئتمانية لنفسه... عليه ثلاثة أوامر بالحجز, يقول لي البنك تم تعينكم ككفيل. "(إمرأة, غرب مرمرة, *39* عام, طلاق بالنزاع)

"بقيت في هذه الفترة مدة عامين عند والدتي. خجلت. كانت أختي قد أتت من دياربكر, كان البيت مزدحماً..."(إمرأة, شمال الأناضول, *38* عام, طلاق بالنزاع)

عدم إنتهاء دعوى الطلاق بشكل سريع يؤدي إلى حدوث المشاكل المادية و خاصة عند النساء. في أثناء حالات الطلاق بالنزاع, عدم وضوح موضوع النفقة, التعويض و تقسيم الممتلكات بسبب طول فترة المحكمة حيث ان هذه الفترة لاتكون لصالح النساء و خاصة إذا كانت مهمة الإعتناء بالأطفال على عاتقهم.

"طويلة جدا, متعبة و مملة. يجب وضع النقاط على الحروف, إذا كانت المرأة تريد الطلاق فهذا يعني أن لديها سبب، لا أحد يترك بيته السعيد و

يعتني بثلاثة أولاد لوحده. لا تريد المرأة أخذ هذا العبء على عاتقها. الإعتناء بالأطفال عبء ثقيل إن كان واحداً أو ثلاثة أطفال..."(إمراة, غرب مرمرة, *36* عام, طلاق بالنزاع)

"فترة المحكمة طويلة جدا جدا. أنا كان لدي راتب. كنت أستطيع الإعتناء بطفلي لفترة. ولكن ماذا سيفعل الناس الذين ليس لديهم راتب! فترات المحكمة طويلة جدا..."(إمرأة, غرب مرمرة, *40* عام,طلاق بالتفاوض)

4.9. تأثير مطبّقي القانون على الفترة القضائية

تم سؤال الأفراد الذين تم اللقاء معهم عن المنهج العام للمحامين الذين يعينونهم في حال قاموا بتعيينهم. بالاضافة إلى ذلك تم الحصول على آرائهم حول القضاة الذين نظروا في قضاياهم.

و قد تبين بأن المحامين يقومون بتوجيه الأفراد الموكلين في مواضيع النفقة و الملكية و الولاية. و أن المحامين يقدمون الدعم للموكلين في موضوع تجهيز البروتكولات بين الأطراف. و في بعض الأحيان يتم الاتفاق بين الأطراف و الطلاق بعدها بالتفاوض. يتم التوجيه في بعض الحالات للطلاق بالنزاع عبر الحكم القضائي و ذلك بسبب خوف الأفراد الذين يدخلون في عملية الطلاق من حرمانهم من النفقة و التعويضات و الحضانة و غيرها من الحقوق. و قد كان القسم الأكبر الذي ذكر النفقة بين الأفراد ضمن الدراسة هن من النساء. و بالاضافة إلى انه تمت ملاحظة وجود بعض الرجال الذين ذكروا هذا الموضوع.

"قال لي المحامي مرات عديدة، أنه بإمكاني الحصول على الحضانة و النفقة و كنت مترددة بسبب تهديد زوجي لي، إلا أن المحامي كان يشجعني بقوله لا تخافي لن يستطيع فعل أي شيء." (امرأة, البحر الأبيض المتوسط،*26* عام)

"تكلم المحامي عن النفقة و ما شابه، قلت له انا لا أريد، فحضانة ابني معه و يكفيني لو يستطيع رعايته بالشكل المناسب" (امرأة, وسط الأناضول ، *38* عام)

" قال لي أنت الآن لا تفكر بشكل منطقي، و قال لي أيضا ستفهم لاحقا ، لم أكن أريد دفع النفقة قال لي ماذا تفعل، هل تريدها أن تموت جوعا" (رجل, وسط الأناضول ، *34* عام)

" وجّهني في الأشياء التي يمكن حدوثها مثل تقاسم الأملاك و غير ذلك ووجهني بما يتعلق بالنفقة.... و قد وضحت له عندها الوضع، فقال لي تحرك كما يحلو لك، و قد وجهني بهذه الطريقة" (رجل, غرب البحر الأسود ، *40* عام)

"قال لي المحامي لا تستغني في هذه اللحظة أنت في نقطة مهمة جداً, لا تستغني لقد عملتي لمدة سبعة عشرة عام بشكل مستمر دون انقطاع. و قال لي أيضا يمكنكي تقاسم كل ما يملك مناصفة. كما يمكنكي فتح دعاوى قضائية للحصول على النفقة و التعويضات. يجب ان تأخذي كافة حقوقك بالكامل" (امراة, منطقة إيجة ، *44* عام).

قد ذكر معظم الأفراد الذين وجهت لهم هذه الأسئلة بأن المحامين حاولوا في البداية توجيههم إلى المصالحة و ايجاد حل يرضي الطرفين. و قد بين بعض الأفراد و اكثرهم من النساء بأن المحامين لم يتطرقوا إلى مثل هذه التوجيهات و خصوصاً بعد أن وجدوا الحزم الموجود لديهن في نية أو قرار الطلاق. و من هذه الناحية فإن أغلب التوجيهات انحصرت في الناحية القانونية.

"لا لم يقل لي، قال هل تفكرين في أنه بامكانك المصالحة معه، هل هذا هو قرارك الأخير؟ قلت له نعم إنني قررت و هذا قراري الواضح" (امراة, شرق مرمرة ، *41* عام)

"لا كنت قد وضحت له في البداية انني قررت بشكل جدي، و سألني هل تريدين المصالحة أم لا و هل تريدين إطالة مدة القضية أم لا؟ قلت له أنا أريد ان أتم عملية الطلاق بأسرع وقت ممكن" (امراة , البحر الأبيض المتوسط، *28* عام)

"لا، سألني مرات عديدة هل أنت متأكدة، و عندما رأى حزمي في اتخاذ هذا القرار لم يقل لي أي شيء" (امراة, البحر الأبيض المتوسط، *26* عام)

على الرغم من هذا فإن نجاح المحامين في عقد الصلح بين الأزواج الموشكين على الطلاق موجود و لو كان بشكل قليل جداً. كما يمكن القول بأنه على الرغم من التوجيهات المتكررة في هذا الاتجاه إلا ان المحامين اصرّوا على توجيه الأفراد الذين لديهم أطفال على الصلح .

”قالوا لي هل فكرتم بشكل جيد، إن لديكم أطفالا، لديكم طفل صغير و لم يقولوا لي اتركي زوجك“ (امراة، غرب البحر الأسود، *39* عام، *3* أطفال)

”بالطبع ليرضى الله عنهم، كان يريد أن يصالحنا، و قال لي لنقابل الطرف الآخر و لكنهم كانوا قد اتخذوا قرار الطلاق“ (رجل، جنوب شرق الأناضول، *40* عام، *1* طفل)

من الواضح أن معلومات الأفراد حول العملية القانونية و سير الأعمال المؤسسية و الحقوق القانونية مرتبط بشكل كبير بالوضع و المستوى التعليمي للأفراد و وضعهم الاقتصادي الاجتماعي. و عند النظر إلى اللقاءات التي تمت مع الأفراد بشكل عام، يلفت انتباهنا وجود الكثير من التفاصيل و النقاط التي تجعل الحالات محتاجة لدراسة كلاً على حدى.

تم الحصول على الآراء المتعلقة بالقضاة في عملية الطلاق، و قد وضح الكثير من الأفراد ضمن الدراسة بأن القضاة الذين بتوا في المحاكمات أي قضاياهم لم يدعوا الأفراد هؤلاء للمصالحة مع أزواجهم. و إن نسبة توجيه القضاة الأفراد للطلاق بشكل سريع تتركز على الأفراد الذين لم تمر على حياتهم الزوجية إلا سنة واحدة و ليس لديهم أطفال بعد. و إن القضاة بشكل عام لا يرجحون تحفيز الأفراد المتفقين على الطلاق بالتفاوض على المصالحة.

”لم يتم سؤالنا عن سبب حدوث هذا الوضع بأي شكل من الأشكال، وبالأصل تمت عملية الطلاق في دقيقتين، لم تستمر حتى لخمس دقائق، قرأ و قرأ و قال لي هل توافقين. انتهى“ (امراة، منطقة إيجة ،*42* عام، فترة الزواج *14* عام)

” قرأ القاضي طلب الطلاق الخاص بي، قال لي هل لديك أطفال قلت لا، و قال لي سأسألك مرة أخرى هل تريدين الطلاق بالفعل قلت نعم و سأل الطرف الآخر هل أنت متأكد من أنك تريد الطلاق قال نعم، و سألني إن كنت أريد الحصول على النفقة و التعويض قلت لا و سأله هو أيضا فقال لا، فقال لقد تم طلاقكم بالفعل“ (امراة، جنوب شرق الأناضول، *26* عام، لا يوجد أطفال)

”لا لا لم يحدث شيء، يعني نحن نريد الطلاق بالتفاوض و قلنا نعم. هل تريدين الأطفال أم لا؟ قلت إنني أريد أطفالي. لم يسألني عن شئ“ (امراة، شرق وسط الاناضول ، *37* عام، طلاق التفاوض)

يظهر بان القضاة وجهوا الأفراد ممن لديهم أطفال للمصالحة و اخذ مدة تفكير إضافية ليراجعوا أفكاركهم. و هنا نرى بأن القضاة حريصون على عدم التفريق بين الأزواج من أجل المحافظة على وحدة الأسرة و عدم التفريط فيها. و قد وضح الافراد الذين أجريت عليهم الدراسة بأن القضاة لا يصرون كثيرا عندما يكون الأفراد مصرين على الطلاق و متخذين قرارهم بشكل نهائي.

” حاول القاضي مصالحتنا كثيرا لكنه لم ينجح في مساعيه لإقناعنا. قلنا له إنتهينا من الأمر، ترجّانا الحاكم و تكلم معنا في غرفته بشكل منفرد، قال لنا إذهبوا وفكّروا في الأمر فأنا لا أريد طلاقكم. وقال لي أنت لاتريد، وسألها لماذا تريد الأمر إلى هذه الدرجة، ولكن زوجتي أصر على الطلاق...“ (رجل ، اسطنبول ، *41* عام، *2* طفل)

” قال لنا لديكم أطفال، لا تطلقوا، و تكلم معنا كلا على حدى، و قررنا بعدها بأننا لا نريد الاستمرار“ (رجل، غرب مرمرة ، *39* عام، *3* أطفال)

”وجهني: قال لي لنمنحكم مدة لتفكروا بها، فقلت له سيدي القاضي أنا ساستمر بالقضية *10* أعوام و لن أبقى مع هذا الشخص أبدا“ (امراة، البحر الأبيض المتوسط، *39* عام ، *2* طفل)

”قال لنا لديكم أولاد فكروا جيداً في الأمر لا تخربا عش الزوجية، قلت له لا، أنا أريد الطلاق سيدي القاضي، وسأل زوجتي فقالت نحن نريد الطلاق، فلم تكن تريد المصالحة“ (رجل، شرق وسط الأناضول ، *40* عام، *1* طفل)

5.9. تقييم عام فيما يختص بالمرحلة القضائية

وفّر الأفراد تقييم العملية القانونية المتعلقة بالطلاق بعد ان تم الطلاق بفترة طويلة و هذا ما يؤدي إلى نقص في تذكر التفاصيل بحسب طول هذه المدة. و عند التطرق إلى النواحي العملية التي تعمل بشكل جيد و التي لا تعمل بشكل جيد، نرى بأن التركيز كان على كيفية الطلاق سواء كان بالتفاوض و التوافق ام عبر النزاع والقضايا و الإجراءات القانونية الطويلة و متجهة و مركزة على النتيجة بشكل كبير جدا.

يظهر أن شكوى الأفراد الذين تمت عمليات طلاقهم عبر الجلسات القضائية المتكررة تتركز على طول القضية و استغراقها وقتاً طويلا في الوصول إلى النتيجة. كما تتواجد انتقادات تتمحور حول العراقيل الموجودة في العملية القانونية و عدد الجلسات و طول الفترة ما بين الجلسات

و دخول الشهود في العملية و الاستماع إليهم و أن هذه العمليات تأخذ وقتا طويلا جدا. بالإضافة إلى أن المواضيع القانونية الأخرى التي تدخل في هذه العملية تطيل من المدة أيضا (النفقة، التعويضات وتقاسم الأموال) في الطلاق عبر المحاكمات و القضايا الطويلة.

”العملية و مراحلها الروتينية تسير ببطء شديد، من يستمع للشهود مختلف عن من يتخذ القرار“ (رجل، غرب مرمرة ، *37* عام، طلاق بالنزاع)

”محاكمتي كانت طويلة على سبيل المثال، كما تأخر وصول الطلب لزوجي، فهو يمر من عدة أماكن ليصل للمختار المعني و يتأخر عنده أيضا، أنا قمت بفتح القضية و مرت خمس أشهر قبل ان تبدأ الجلسة الأولى. و بعدها بدأت العطلة القضائية“ (امراة، منطقة إيجة ، *42* عام، طلاق بالنزاع)

”كانت عملية المحاكمة سيئة جدا، أسوأ ما يتعرض له الإنسان، و أتمنى لو انني لم اشارك في الجلسات لكان الوضع أفضل، عشت توترا كبيرا جدا، لو أن الأمر انتهى بسرعة أكبر لكان الوضع أفضل بكل تأكيد“ (امراة، وسط الاناضول ، *33* عام، طلاق بالنزاع)

استطاع الأفراد الذين قرروا الطلاق بالتفاوض اجتياز العملية القانونية للطلاق بكل سهولة و سرعة. و ما يوضح هذا و يؤكده هو أن عملية طلاق المتفقين على الطلاق بالتفاوض تمت عبر جلسة واحدة لا غير. و ما يسرع هذه العملية هو أن الأشخاص يتفقون قبل المجيء للمحكمة عن وضع المسائل مثل النفقة و الحضانة و غير ذلك من المواضيع التي ترد في جلسة الطلاق.

عند التدقيق في جلسات الأفراد المتفقين على الطلاق بالتفاوض، نرى بأن مواضيع النفقة والولاية والحضانة تطرأ مجددا على ساحة الأحداث، و إن اتفاق الزوجين على هذه المسائل يؤدي إلى توفير إنجاز عملية الطلاق بسرعة كبيرة.

”تم الطلاق بالتفاوض، سألني هل تريدين الطلاق و عندها قلت له لا أريد أي شيء تخليت عن التعويض فقال لي عندها اتفقنا، و تمت العملية بجلسة واحدة. نعم تمت بالإتفاق والتفاوض. ذهبنا للمحكمة و سالنا القاضي السؤال المعتاد هل تريدان الطلاق قلنا نعم و افترقنا“ (امرأة ، البحر الأبيض المتوسط، *36* عام، طلاق بالتفاوض)

”تم الطلاق عبر بروتوكول طلاق، و قد وقعنا على البروتوكول عند فتح قضية الطلاق في المحكمة، لم يوافق القاضي على منحي حضانة الطفل في البداية، و قال بأن الطفل صغير جدا و لا يمكنه منحي حق حضانته، كتبت بروتوكول إضافي حينئذ، بأنني اتخلى عن هذا الحق بارادتي، كما وضع شرط إضافي بأنه إذا تزوج سوف تنتقل الولاية إلى طرفي، وأنني لن أطلب هذا الحق إذا تزوجت“ (امرأة، البحر الأبيض المتوسط،*25* عام، طلاق بالتفاوض)

”لم نعش في المرحلة القانونية أبدا... اذهب إلى المحامي و وقع و تخلى عن الحضانة و اخرج و هكذا فقط.و بعد عشرين يوم تقرر تاريخ المحكمة، ذهبنا ووقعنا في جلسة واحدة و تم الطلاق، مسكنا بأيدي بعضنا البعض و خرجنا، انتهى.. لا يوجد أي عملية قانونية“ (امرأة، جنوب شرق الأناضول، *38* عام)

و على الرغم من أن الطلاق بالتفاوض يوصف من قبل الأفراد بشكل ايجابي لأن العملية القانونية تتم بسرعة كبيرة دون مواجهة أي مشاكل و عراقيل، إلا انه يشار إلى هذه الطريقة من بعض الأفراد و خصوصا الرجال على ان الطلاق بالتفاوض يتم بسرعة لا تسمح لهم بالتفكير مرة أخيرة و حتى أنه لا يتم منحهم حق الكلام الأخير يوقعون على الطلاق و تنتهي المسألة. اكثر الأفراد الذين يعانون من هذه المشكلة يؤكدون على أن هذا القرار تم اتخاذه من قبل شركائهم في الحياة الزوجية. و يمكننا القول بأن أكثر الرجال الذين يفكرون بهذه الطريقة يعتقدون بأنهم لو اتخذوا قرار الطلاق فإن هنالك جهة ذات سلطة ستقوم باقناعهم مرة اخرى على التراجع عن هذا القرار. و قد تكلم أحد الأفراد عن توجيه القاضي للمصالحة و قال: ”لقد طلقنا القاضي بسرعة كبيرة في جلسة واحدة لا غير لم يحاول حتى اقناعنا لم ينظر في وجهنا أيضا“ (رجل، شرق مرمرة ،*59* عام) (تم اتخاذ قرار الطلاق سوية)

”إنني أرى بانه يجب على القضاة أن يتلقوا تعليما و تدريبا في هذا الموضوع، إنني أضع نفسي هنا كمثال، فقد جعلني أوقع على الفور، يمكن أن يكون هنالك أفراد لم يقرروا بالشكل الحاسم بعد، ماذا لو فعل بهم

نفس الإجراء هذا" (رجل، غرب البحر الأسود ، *46* عام) (تم اتخاذ قرار الطلاق سوية)

"انتهت العملية بسرعة، أنا أرى انه كان بامكان القاضي إرسالنا لخبير في الشؤون الأسرية. أنا أرى بأنه لا يجب على المتزوجين الجدد إنهاء حياتهم الزوجية بهذه السرعة." (رجل، البحر الأبيض المتوسط، *37* عام) (إتخذت زوجته قرار الطلاق)

عند التدقيق على التقييمات التي تمت على أساس جنسي، يقول بعض الرجال بأنهم في وضع غير ايجابي و ليس لصالحهم في المحاكمات. و كما يرى البعض من الرجال فإن النظام القانوني يحمي النساء أكثر من حمايته للرجال الذي يضعهم في وضع الإلتزام بشكل أكبر.

"إنه سلبي بشكل عام، انت بشكل طبيعي رب الأسرة بما انك رجل، عليك تقديم شيء ما عليك تقديم ما يريده الطرف الآخر لا أرى بانني امتلك أي حق في هذا النظام" (رجل، شرق مرمرة ، *55* عام)

"كان على القاضي صاحب القرار ان يلتقي بنا على الأقل، كان عليه منح المكتسبات المادية و المعنوية الصادرة عن هذه القضية بشكل متساوي و عادل بيننا، إن هذه هي الضربة الأقوى التي تلقيتها من القانون" (رجل، اسطنبول، *33* عام)

"إنني أرى بأن القوانين تخدم النساء و هي لصالحهن، و يتم اتخاذ حتى أبسط القرارات لصالح النساء" (رجل، منطقة إيجة ، *42* عام)

الجدول 37. المواضيع القانونية التي تظهر خلال مرحلة المحاكمة بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية (%)

		ظهور المواضيع القانونية	عدم ظهور المواضيع القانونية	المجموع
المجموع	*410*	67,8	32,2	100
الجنس				
إمرأة	*210*	69,5	30,5	100
رجل	*200*	66	34	100
الفئة العمرية				
34 - عام	*115*	69,6	30,4	100
35+عام	*295*	67,1	32,9	100
المستوى العلمي				
غير متعلم-خريج مرحلة إبتدائية	*224*	64,3	35,7	100
خريج ثانوي	*116*	75,9	24,1	100
خريج تعليم عالي	*70*	65,7	34,3	100
فترة الزواج				
أقل من ٣ أعوام	*67*	56,7	43,3	100
5-4 عام	*51*	58,8	41,2	100
10-6 عام	*97*	72,2	27,8	100
أكثر من 10 أعوام	*195*	71,8	28,2	100
تواجد الأطفال				
لايوجد طفل	*47*	40,4	59,6	100
2-1 طفل	*264*	69,7	30,3	100
2+ طفل	*99*	75,8	24,2	100
نوع الدعوى				
بالتفاوض	*292*	59,9	40,1	100
التوجيه من المحامي	*66*	78,8	21,2	100
الإتفاق المتبادل	*226*	54,4	45,6	100
النزاع	*118*	87,3	12,7	100

"إن نظام العدل خاطئ للغاية، وان قرار السجن يصدر بحق الرجال مباشرة عند تأخيرهم دفع النفقة، لم لا تتعرض النساء لمثل هذه العقوبات، أين العدالة هنا" (رجل، وسط الأناضول ، *26* عام)

6.9. المواضيع القانونية التي تظهر خلال مرحلة المحاكمة

تم سؤال الأفراد ضمن الدراسة عن ظهور او عدم ظهور المواضيع القانونية في الساحة أثناء المحاكمة ، و قال نحو 68 ٪ منهم بأنه ظهر موضوع واحد على الأقل في العملية القانونية مثل النفقة والحضانة والتعويضات. و ان هذا الوضع منتشر بين من مر على زواجهم خمسة أعوام و من لديهم أطفال. و إن مواضيع النفقة و الحضانةكانت أكثر ذكراً في حالات الطلاق بالنزاع و التي لا تتم عبر التفاوض. (الجدول 37)

1.6.9. النفقة

كما هو متوقّع ظهر موضوع النفقة على حالات الطلاق لمن لديهم أطفال بشكل أكبر ومن النساء. يُلاحظ أنه يتم تقديم هذا الطلب في الأغلب عن طريق النساء من اجل تلبية حاجات الأطفال و ليس من اجل توفير عيشهن وإحتياجاتهن الذي يتم بشكل نادر.

"طلبت النفقة لأطفالي و طلبتها لي أيضا، و تنازلت عن النفقة الخاصة بي في المحكمة" (امرأة ، منطقة إيجة ، *34* عام، *2* طفل)

يعتبر موضوع النفقة من أكثر المواضيع القانونية التي تسبب المشاكل في عملية الطلاق بين الأفراد. و من أهم المشاكل الأخرى التي تم تحديدها من النساء هي عدم دفع النفقة المحددة من قبل المحكمة لاحقا. و إن المشاكل التي تحدث في عملية دفع النفقة تكون على الأغلب نتيجة لعدم توفر الحالة المادية الجيدة لدى الرجال. و من ناحية اخرى فإن عدم وجود أي نوع من آليات التحكم بدفع النفقة في سير العمل البيروقراطي وعدم توفير أي نوع من التطبيقات في حالة عدم الدفع يؤدي إلى استمرار هذه المشكلة.

"طلبت أن تُدفع النفقة لكن المحامي قال لا أستطيع كتابة ذلك، لأن زوجي القديم ذهب للمحامي و قال له أنا لن أدفع النفقة. كنح المحامي المعلومات بالأمر. و في النهاية قرر القاضي منحي النفقة. و قد كتب فيها بدفع *150* مليون لي و *150* مليون لابنتي لكنه لم يدفع أي شيء. "(امرأة ، شمال شرق الأناضول ، *38* عام، *2* طفل)

الجدول 38. ظهور موضوع النفقة خلال مرحلة المحاكمة بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية (%)

	العدد	ظهور النفقة	عدم ظهور النفقة	المجموع
المجموع	*410*	45,4	54,6	100
الجنس				
إمرأة	*210*	51,4	48,6	100
رجل	*200*	39	61,0	100
الفئة العمرية				
34 - عام	*115*	47,8	52,2	100
35+عام	*295*	44,4	55,6	100
المستوى العلمي				
غير متعلم-خريج مرحلة إبتدائية	*224*	40,6	59,4	100
خريج ثانوي	*116*	53,5	46,5	100
خريج تعليم عالي	*70*	47,1	52,9	100
فترة الزواج				
أقل من 3 أعوام	*67*	32,8	67,2	100
5-4 عام	*51*	47,1	52,9	100
10-6 عام	*97*	43,3	56,7	100
أكثر من 10 أعوام	*195*	50,3	49,7	100
تواجد الأطفال				
لايوجد طفل	*47*	25,5	74,5	100
2-1 طفل	*264*	47	53,0	100
2+ طفل	*99*	50,5	49,5	100

" أنا كنت مظلومة لم أرى أي ناحية ايجابية من الدولة. لم يكنا هناك أي شئ إيجابي. قالوا لي سيتم الدفع لك و لطفلك طوال فترة تواجدك، لكن لم يتم دفع أي شيء. و لم أحصل على أي نوع من النفقات، حتى في فترة الطلاق أظن أن هناك ما يسمّونه بنفقة التدبير أو شئ من هذا القبيل؟ أنا لم أحصل على أي شئ" (امراة ، غرب وسط الأناضول ، *36* عام)

" لا لا، لم آخذ أي شيء، و كنت قد اردت الحصول على شيء ما من اجل نفقات طفلي لكنه لم يفعل ذلك أيضاً من أجل طفله" (امراة، اسطنبول، *47* عام)

بالاضافة إلى كل هذا يظهر أن مقدار النفقة المحدد من قبل المحكمة لا يغطي بالشكل الكافي المصاريف اللازمة للمتطلّبات. و على الأغلب فإن النفقة التي تمنح للأطفال تكون غير كافية لتغطية مصاريف اللباس و الطعام و المدرسة بشكل ضعيف جدا في حالة أن تكون الحضانة لدى الزوجة.

"تم منح ابنتي مبلغ *200* ليرة كنفقة في البداية، و الآن أصبحت *400* ليرة و يبدو أنني لا أستطيع تغييرها الآن إلى نهاية العام، و لكن ما أدفعه لابنتي كاجرة مدرسة فقط هو *700* ليرة، و هي مدرسة متوسطة نوعا ما و إلا سيكون المبلغ أكبر، و أنا أدفع الكثير الكثير من المصاريف الأخرى" (امراة ، البحر الأبيض المتوسط، *31* عام)

"تم تحديد مبلغ *250* ليرة كنفقة لي، ما الذي سيأكله الشخص الذي يدفع *250* ليرة كايجار منزل فقط. لم لا يفكرون بهذا أبدا. إن هذا ما يحدث عندما يبين الزوج القديم بأن مرتبه من الدرجة الدنيا" (امراة، وسط الأناضول، *46* عام)

"إنني أرى بأن مبلغ *700* ليرة قليل لأنني أعيش مع أولادي الاثنين و هذا مبلغ قليل، كنت أرغب في أن يتم منح مبلغ أفضل خلال الفترة القانونية" (امراة، البحر الأبيض المتوسط، *31* عام)

"هنالك مشاكل كثيرة في مسألة النفقة، لأنني عندما قدمت طلب من أجل النفقة لاحقا، تم منحي *250* ليرة. لايفكّر شخص أبداً في مستوى الدخل أو غمكانية عيشك. إنني أرى بأن هنالك اجحافا كبيرا بالحقوق والمبالغ التي تقدم غير كافة على الاطلاق" (امراة، اسطنبول *34* عام)

يمكننا القول بأن المشكلة الأساسية بالنسبة لموضوع النفقة ذات طرفين. حيث أنه لا يتم الأخذ بعين الاعتبار الحالة أو الوضع الاقتصادي الاجتماعي سواء للشخص الذي سيدفع النفقة أو الشخص المحتاج إليها. و يشار إلى أن السبب الرئيسي لعدم قدرة الأفراد على دفع النفقة هو الوضع الإقتصادي.

"لم يكن لدي دخل منتظم بطبيعة الحال، لم يكن مبلغ *1500* ليرة دخلا ثابتاً، مثلا مرتبي *1000* ليرة و كانت نفقتي تبلغ *480* ليرة أي نصف مرتبي" (امرأة، اسطنبول،*27* عام)

و بالاضافة إلى أن مجموعة من النسوة المطلقات أشرن بان السبب المؤثر في قرار المحكمة بما يتعلق بالنفقة الواجب صرفها لهن هو أن أزواجهن يظهرون وثائق تبين بأن وضعهم المادي سيء و أن المرتبات التي يتقاضونها منخفضة و هذا ما يخفي مستواهم المادي الحقيقي و يؤثر على القرار في المحصلة. يظهر هذا الوضع في شكل عقبة أمام المحكمة في تحديد النفقة بالمستوى اللازم الحقيقي.

"نعم لقد أعطاني مبلغ نفقة منخفض كان بامكانه منحي أكثر من ذلك. لقد كذب. لقد نجا بنفسه مرة أخرى. قال بأنه لا يعمل و أنه يدفع الإيجار و كانت الحقيقة مغايرة لذلك" (امرأة، منطقة إيجة ، *34* عام)

"النظام يعمل بشكل سيء، يحكم بالسجن لمدة ثلاثة أشهر لكن بدون تنفيذ. و هو لا يدفع النفقة و ذلك على الرغم من امتلاكه للمال. فهو يعمل بشكل مشترك مع أخيه في النسيج. و لابد بأن مرتبه لا يقل عن *1500* ليرة في أسوأ الأحوال. (امرأة، وسط الأناضول، *37* عام)

2.6.9. الولاية أو الوصاية

تكون مسألة الحضانة من أول المسائل في محاكم الطلاق بالنسبة للأسر التي مر على زواجها أكثر من ٥ أعوام. لا يمكن الحديث عن مستوى الأفراد التعليمي و الوضع الاقتصادي و اختلافه بالنسبة لموضوع الحضانة. و من الطبيعي أن تكون هذه المسألة هي البارزة لدى العائلات التي بلغ على زواجها مدة طويلة. (الجدول 39) .

تم التطرّق في القسم السابق إلى أن وجود الأطفال

في الحياة الزوجية يؤثر على موضوع الطلاق بشكل كبير و يكون رادعا نوعا ما. فعلى سبيل المثال كانت النسوة اللاتي لديهن أطفال في مثل هذه القضايا يطلبن حضانة أطفالهن، و أكدت الكثيرات منهن على أنهن لا يطلبن أي شيء آخر، يعني ان الأطفال كانوا دائما النقطة الفاصلة في هذه القضايا. و يمكن القول بأن الطفل هو حاجة ماسة للآباء و الأمهات و لهذا السبب فإن حضانتهم تكتسب أهمية كبيرة. و يمكن وصف هذا الوضع بأنه وحدة و شعور بالنقص بالنسبة لكلا الطرفين.

"لقد اتخذت القرار بنفسي في مسألة الحضانة، و طلبته بنفسي. و بطبيعة الحال لم أكن أطلب أي شئ آخر منه. كان يكفيني أن أحصل على حضانة أولادي لا غير. (امرأة، *32* عام، *2* طفل)

"أنا مثلا لم أطلب النفقة و لم أطلب التعويض كان يكفيني أن تكون حضانة أطفالي معي. لم أطلب أي شيء و لو طلبت لن يكون قادرا على الدفع" (امرأة، غرب مرمرة ،*44* عام، *1* طفل)

"نعم الحضانة معي، إنني أريد ولاية أطفالي و لا أطالب بأي نفقة أو تعويض، لا لي و لا لأطفالي" (امرأة، البحر الأبيض المتوسط، *36* عام، *2* طفل)

"كان الجميع يعلم بأنه لا يستطيع أحد تفريقي عن أولادي حتى و لو تم قتلي. لم يكن ذا فائدة لنفسه حتى، كان يتقن التهديد فحسب" (امرأة، جنوب شرق الأناضول، *32* عام، *2* طفل)

" لا أريد تفريق و ابعاد طفل عن أمه، يمكنه العيش لفترة ما من دون أبيه، لكنه لا يستطيع العيش من دون أمه، و إنني بالطبع لم أستغني عن ابنتي، و أزورها قدر المستطاع و لكنني لن أستطيع العناية بها مثل أمها" (رجل،جنوب شرق الأناضول، *30* عام، *1* طفل)

الجدول 39. ظهور موضوع الولاية خلال مرحلة المحاكمة بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية (%)

	العدد	ظهور الولاية	عدم ظهور الولاية	المجموع
المجموع	*410*	48,1	51,9	100
الجنس				
إمرأة	*210*	50	50	100
رجل	*200*	46	54	100
الفئة العمرية				
34 - عام	*115*	48,7	51,3	100
35+عام	*295*	47,8	52,2	100
المستوى العلمي				
غير متعلم-خريج مرحلة إبتدائية	*224*	46,4	53,6	100
خريج ثانوي	*116*	50,9	49,1	100
خريج تعليم عالي	*70*	48,6	51,4	100
فترة الزواج				
أقل من 3 أعوام	*67*	28,4	71,6	100
5-4 عام	*51*	43,1	56,9	100
10-6 عام	*97*	54,6	45,4	100
أكثر من ١٠ أعوام	*195*	52,8	47,2	100
تواجد الأطفال				
لايوجد طفل	*47*	0	100	100
2-1 طفل	*264*	55,3	44,7	100
2+ طفل	*99*	51,5	48,5	100

على الرغم من طلب الأمهات لحضانة أطفالهن دون أي شروط، فإنهم يردن من ناحية أخرى الإطمئنان على قدرتهن المادية في المصاريف المتعلقة بالأطفال، و نرى بأن الوضع المادي للنسوة و كونهن صاحبات عمل يساهم بشكل كبير في زيادة ثقتهم و رغبتهم في الحصول على الحضانة. و لا بد بأن النفقة مهمة بشكل أكبر بكثير بالنسبة للنسوة اللاتي لا يمتلكن دخلا منتظما أو عملا ما. و يتم التأكيد من قبل النسوة على أن موضوع الحصول على النفقة أمر مهم جدا بالنسبة لتربية أطفالهن و العناية بهم و لا بد بأن يتم تحديد هذه النفقة بشكل كافي دفع هذه النفقة بشكل مستمر وفي الوقت اللازم حيث يعتبر الأم هام جداً من خلال إستعمال الآليات القانونية التي تسيّر هذه العمليات.

"سألتني القاضية أي من اطفالك تريدين ان يبقى عندك؟ قلت لها بأنني أتمنى العناية بالاثنين سوية لكن وضعي المادي صعب و أنا مقيمة عند أبي و لذلك أريد أن يبقى واحد منهما عندي و الآخر لدى أبيه بشرط أن يدفع النفقة للطفل الذي يبقى عندي. فقبل هذا العرض و وقعنا على الطلاق هناك" (امرأة، شرق وسط الأناضول، *38* عام، *4* أطفال)

"قلت لهم أريد أطفالي، أخذت أشياء طفلي في حقيبة و خرجت. لم يسعدني أحد سواء الدولة او القانون. و طلبت النفقة لكي لايكون الأطفال محتاجين لأي أحد" (امرأة، جنوب شرق الأناضول، *38* عام)

"فتحت قضية المطالبة بالنفقة لأن أطفالي صغار، و قد قدموا لي مبلغ مضحك كنفقة. و قالوا لي بأن ابني صغير و لا مصاريف له سيكفيه مبلغ *150* ليرة و قاموا بزيادته ليصبح *170* ليرة. و قال زوجي بأنه وضعه المادي ضعيف جدا وانه يعيش من الدعم الذي يتلقاه من عائلته، و قال أزيد *25* ليرة ! أليس رقما مضحكا!" (امرأة، غرب الأناضول، *29* عام)

هنالك بعض الأسباب الملموسة الاخرى بالاضافة إلى الأسباب العاطفية في طلب النساء/ الامهات للحضانة، أشارت بعض النسوة (على الرغم من العدد القليل) إلى ان الرجال /الآباء لن يستطيعوا رعاية الأطفال أبدا. وأنهم لن تكون لديهم المسؤولية في الحضانة و رعاية الأطفال بسبب مشاكل الأزواج من تناول الكحول وتعاطي المخدّرات والتصرّفات العنيفة كونهم أشخاص غير مسؤولين لذا تولّت النساء مسؤولية الأطفال وفق الإعتقاد بأنهم لن يتمكّنوا من تولّي هذه المسؤولية.

"لم أرغب في منح حضانة أطفالي لزوجي لأنه مدمن على الكحول، و بطبيعة الحال لن يعتني بهم، و إن أطفالي كانوا يريدونني انا و لا يريدون أباهم، و لم أواجه أية مشاكل في موضوع الحضانة" (امرأة، غرب البحر الأسود ، *36* عام، *3* أطفال، خريجة مرحلة ابتدائية)

"بالطبع أخذت أطفالي، لا يمكنني اعطاء أطفالي لمثل هذا الرجل، لا يمكن لرجل مثله العناية بالأطفال، لا لا يمكنني إعطاؤهم له قطعيا... (امرأة، اسطنبول، *38* عام،*2* طفل، خريجة مرحلة ابتدائية)

"لو كان يعمل و لديه تأمين لكانت الدولة قد فرضت عليه النفقة لو لم يرضى هو بذلك. إلا انه لا يعمل. ما الذي يمكنك أخذه من شخص لا يعمل؟ لقد قال بأنه لا يعمل و لا يستطيع العناية بالأطفال أيضا" (امرأة، غرب البحر الأسود ، *39* عام، خريجة مرحلة متوسطة)

بالاضافة إلى ذلك يتواجد الأفراد الذين اتفقوا فيما بينهم أو بواسطة المحامين حيث اتخذوا قراراتهم في ظروف أكثر سهولة. و في هذا السياق يظهر بأن مسألة الحضانة لم تشكل مشكلة في كافة الأوقات و إنما يتم حلها عبر أنواع البروتوكولات/الإتفاقيات التي يتم تنفيذها بين الأفراد في إطار الطلاق. يظهر أن غالبية الأفراد الذين أشاروا إلى مسألة الحضانة في شكل أمر يتم النقاش حوله في المحكمة قد أتموا طلاقهم بالتفاوض.

"الحضانة عندي، لقد اعطاني إياها بنفسه" (امرأة، جنوب شرق الأناضول، *38* عام، طلاق بالتفاوض)

"بالطبع كانت الحضانة موجودة ضمن البروتوكول الموقع بيننا الخاص بالطلاق بالتفاوض" (امرأة، منطقة إيجة ، *39* عام)

"طلبت أنا، وطلبت هي الحصول على الأطفال، فقال القاضي ليبقى الأولاد عند أبيهم في العطل الصيفية" (رجل، الحر الأبيض المتوسط،*53* عام)

تقدّم النسوة في كثير من الأحوال طلب حضانة الأطفال و لو كثر عددهم في حال قدرتهم على العناية بهم من الناحية المادية. و لكن في الأحوال التي تكون فيها النساء في وضع مادي سيء، يظهر ان النساء يرجحن بقاء البنات و الأطفال الصغار السن معهن على الأغلب. و في هذه الاحوال يمكن القول بأن الرجال/الآباء يمتلكون الآراء نفسها. يظهر أيضاً بان اكثر القرارات التي تريح النساء و تجعلهن سعداء هي

القرارات التي تنص على منح حضانة الأطفال للأمهات و لا سيما صغار السن و البنات.

"منحني القاضي حضانة الطفل مباشرة بعد ان نظر في طلبي، كان الطفل صغيرا ذو ستة أشهر فقط و كان بحاجة لأمه" (امرأة، غرب البحر الأسود ، *29* عام، *1* طفل)

"طلبت زوجتي حضانة البنت، وتم منحي الذكور، و قالوا لي لو أنك تريد الحصول على حضانة بنتك أيضا ستأتي زوجتك إلى بيتك، لأن النساء لا يحتملن البعد عن بناتهم، و قد سألها القاضي أي الأطفال تريدين فقالت أريد ابنتي فقال لها ماذا عن الذكور قالت لا أريدهم. فقام القاضي على إثر هذا بمنح حضانة الأطفال الذكور لي و البنت لزوجتي" (رجل، جنوب شرق الأناضول، *42* عام، *3* أطفال)

"قالت لتكن حضانة الأطفال معي، وقلت يجب ان تكون الحضانة من حق أمها لأنها بنت و يجب ان تكون مع امها، و وافقت" (رجل، اسطنبول، *50* عام، *5* أطفال)

" كان الطفل صغيراً و لذا يجب منح حضانته لأمه لأنه بحاجة لها..." (رجل، منطقة إيجة ، *46* عام، *1* طفل)

"أقام الإدعاء جلسة التحقيق في وضع أسرة الطرفين. و بالطبع كان وضع أسرتي أكثر ثقلا، وبالطبع لأنني أم... حيث انهم كانوا جميعاً أطفالاً صغاراً لذا حصلت على الوصاية" (امرأة، غرب البحر الأسود، *40* عام، *3* أطفال)

"تم منحي حضانة ابني الصغير، كان عمر الطفل صغيراً ولكن عمر الولد الآخر كان كبيراً " (امرأة، وسط الأناضول، *40* عام، *2* طفل)

إحدى المظالم التي تظهر في نطاق الولاية والصاية هي أنه لا يتم منح حق اللقاء بين الطرف الذي لم يحصل على الحضانة و أطفاله. و هنالك رجال يذكرون عدم امكانية لقائهم مع ابنائهم و تعرضهم لعراقيل شتى في هذا الموضوع حتى وإن كان الامر بشكل نادر.

" اتخذت المحكمة قرارا من أجل مقابلتي لأولادي، و لكن الأم تقوم بما يحلوا لها لأن الحضانة معها، و هي مجبرة على تأمين لقاء الأب بأطفاله إلا ان العملية هذه لا تسير أبدا" (رجل، وسط الأناضول، *31* عام، *2* طفل)

"يجب ان تكون الحضانة مع شخصين، و لا يجب منح الحرية للأب او للأم الحرية التامة، منح الحضانة لطرف واحد ليس امراً منطقياً و ليس صحيحاً، أنا لا أرى طفلي قبل مرور شهرين مثلا، ذهبت لمركز الشرطة فقالوا لي ليس هنالك ما نقوم به من اجلك عليك بالذهاب إلى النيابة، قلت لهم تعالوا معي لنأخذ هذا الطفل فقالوا هذا أمر مخالف للقوانين و سنعاقب عليه إن قمنا به" (رجل، وسط الأناضول، *34* عام، *1* طفل)

"امر سخيف، أن لا يرى الطرف الغير ممتلك لحق الحضانةسواء كانت الام او الأب أولاده إلّا مرة في كل *15* يوم، لا يوجد شيء أسخف من هذا، إن هذا أمر لا أخلاقي، فكل العالم بامكانه رؤية طفلك ولكن لايمكنكم رؤيته" (رجل، غرب البحر الأسود ، *53* عام، *1* طفل)

3.6.9. التعويضات

تبين من خلال هذه الدراسة بأن اكثر الأفراد المطلقين لم يطالبوا بأية تعويضات.

و كان التعويض مثار إهتمام من قبل الأفراد تحت سن 34 عام و المتعلمين بمستوى تعليم الثانوية و التعليم العالي و ممن ليس لديهم أطفال و أن مطالبة الأفراد ذوي المستوى التعليمي العالي بالنفقات و التعويضات أكثر من غيرهم من بين الأمور المتعلقة بإدراك الأفراد للوضع القانوني و وضعهم الإقتصادي والإجتماعي.

يظهر أن اغلب من يطالب بالتعويضات بين الأفراد من النساء، و تبين أن هذا الطلب يقدم غالباً بسبب ""التعب" والتلف الذي يصيبهن. و كما هو مبين في الجدول 40 (المواضيع القانونية التي يظهر خلال فترة المحكمة بالتوافق مع نوع الدعوى) فإن المطالبة بالتعويضات كانت في حالات الطلاق بالنزاع. كما تبين أيضا بان التعويضات المطالب بها هي تعويضات مادية و معنوية. يظهر من خلال هذه الدراسة بأن جزء صغير من الأفراد الذين يطالبون بالنفقة ممن ليس لديهم أطفال يقدّمون هذا النوع من الطلبات بهدف تأمين حياتهم المستقبلية بعد الطلاق.

"طُلب مني تقديم التعويضات، و لكن لم توافق المحكمة على ذلك، و كانت زوجتي السابقة قد كتبت أمور متعلقة بأنها طالبة ولا تعمل وانه تم تدمير آمالها المستقبلية و غير ذلك في طلب الطلاق المقدم للمحكمة" (رجل، غرب الأناضول، *33* عام)

على الرغم من أن عدد الأفراد المطالبين بالتعويضات قليل إلا انه عندما نسأل الطرف المطلوب منه دفع تعويض نرى بانه لا يوجد مبرر لهذا الطلب و هو غير معقول و لا يستند إلا على مفهوم "التعب" و التلف و الذي لا معنى له. بالإضافة إلى ذلك يتواجد الأفراد الذين يوجهون الانتقادات في كون المبالغ المطلوبة كبيرة جداً.

"طلبت التعويضات، قالوا بانها تعويضات التعب و التلف، و قالت لي بأنها انجبت و حدث الخراب في جسدها و هي تطالب بالتعويض" (رجل، شمال شرق الاناضول ، *28* عام)

"طلبت مني *20* مليار ليرة كتعويضات، تقول بانني أتعبتها" (رجل، غرب البحر الأسود ، *50* عام)

"طلبوا مني تعويضات بمبلغ *75* ألف ليرة و طلبوا النفقة أيضاً، إنهم ظنوا بأني أبله، لقد ساعدني الله أيضاً في الأمر. تم تخفيض هذا المبلغ من *75* ألف ليرة إلى *10* ألف ليرة فقط في شكل تعويضات" (رجل، شرق وسط الأناضول، *31* عام)

الجدول 40. ظهور موضوع التعويضات خلال مرحلة المحاكمة بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية (%)

	العدد	ظهور التعويضات	عدم ظهور التعويضات	المجموع
المجموع	*410*	19,3	80,7	100
الجنس				
إمرأة	*210*	17,6	82,4	100
رجل	*200*	21	79	100
الفئة العمرية				
-34 عام	*115*	25,2	74,8	100
+35عام	*295*	17	83	100
المستوى العلمي				
غير متعلم-خريج مرحلة إبتدائية	*224*	11,2	88,8	100
خريج ثانوي	*116*	31	69	100
خريج تعليم عالي	*70*	25,7	74,3	100
فترة الزواج				
أقل من ٣ أعوام	*67*	26,9	73,1	100
5-4 عام	*51*	17,7	82,3	100
10-6 عام	*97*	17,5	82,5	100
أكثر من 10 أعوام	*195*	18	82	100
تواجد الأطفال				
لايوجد طفل	*47*	27,7	72,3	100
2-1 طفل	*264*	20,1	79,9	100
+2 طفل	*99*	13,1	86,9	100

"رفضت التعويضات، و ارسلت القرار للتمييز، رأيت بأن المبلغ كبير جدا، يظهر مبلغ التعويض في شكل *10.000* لمن لايعمل وله أطفال، ولكن ظهر مبلغ التعويضات بقيمة *40.000* ليرة بالنسبة لي" (رجل، غرب مرمرة ، *37* عام، ليس لديه أطفال)

"طلبت مني مبلغ *80* ألف ليرة كتعويض، و طلبت بالاضافة إلى ذلك مبلغ *750* ليرة كنفقة مع انه ليس لدينا اطفال، لم يقبل القاضي بالطبع" (رجل، البحر الأبيض المتوسط، *30* عام، ليس لديه اطفال)

وضّح معظم الأفراد الذين لم يطالبوا بالتعويضات بأن السبب الرئيسي لعدم مطالبتهم بالتعويض هو الوضع المادي السيء للطرف المقابل و عدم قدرته على الدفع. من الناحية الأخرى يظهر تواجد الأفراد الذين قدّموا طلب التعويضات ولكنهم لم يحصلوا عليها او حصلوا على مبالغ قليلة منها بالإضافة إلى ذكر الأسباب الاخرى.

"لم أقدم أي طلب من اجل التعويضات أو النفقة او تقاسم الأملاك أو غير ذلك. فقد قال لي زوجي لا تطلبي شيئاً فإنني لن أستطيع دفع أي شئ لك، قال لي أيضا أنا لا اعمل، ما الذي ستأخذينه مني هل ستأخذين روحي" (امرأة، غرب البحر الأسود ، *36* عام)

"لقد ادعيت عليه و ربحت التعويضات، *50* ألف ليرة تركية، لم أحصل عليها. ما الذي سآخذه إنه لا يمتلك أي شئ" (امرأة، غرب البحر الأسود ، *29* عام)

"لم أستطع أخذ التعويضات بالكامل، أنا أحصل عليها الآن منذ فترة وجيزة بشكل تقسيط بطيء، و كله عن طريق الحجز" (امرأة، وسط الأناضول، *49* عام)

"طالبت أنا أيضا بتعويض التعب، و قبل في النهاية و تطلقنا في المحكمة و لكنني لم آخذ أي شيء لأنه اختفى و لا أجد له أثرا" (امرأة، وسط الأناضول، 30 عام)

من ناحية اخرى فإن الكثير من الأفراد المطلقين المكلفين بدفع التعويضات (رجال) قد أشاروا إلى أن المبلغ الذي حكمت به المحكمة مبلغ كبير جداً على ومرفتع للغاية عن أوضاعهم المادية.

"طلبت التعويضات، *200* ألف ليرة، إن صدور حكم تعويض بمبلغ *200* ألف ليرة لشخص يعمل بمرتب *1400* ليرة أمر يدعوا لارتكاب الجنايات. كيف سيدفع ذلك؟" (رجل، وسط الأناضول، *26* عام)

"طلبوا مني التعويضات في البداية، *50.000* ليرة. ذكروا حُلي الذهب التي تم اهداؤها لنا من قبل الحاضرين في العرس، طالبوا بها، و لكن هذا الذهب لم يكن ملكاً لنا و قلت لهم خذوا ما تريدون، لدي مرتبي فقط، و لدي ما سببتي من الديون، و بإمكانك الحجز على املاكي هذه" (رجل، جنوب شرق الأناضول، *30* عام)

" قلت اريد *100* ألف ليرة، كيف يكون بامكاني الحصول على *100* ألف ليرة؟ كنت أريد ان احصل على *50* على الأقل و اشتري ما اسكن فيه بعد إكمال المبلغ من أبي وأمي، فقال زوجي بالطبع سأدفع فهذا حقها و لكن لم يدفع أي شيء" (امرأة، اسطنبول، *22* عام)

4.6.9. تقاسم الأموال والممتلكات

يتضح أن موضوع تقاسم الأموال والممتلكات يظهر سنبة أكبر بين المتعلمين تعليما عالياً و من لم تمر على حياتهم الزوجية فترة أكثر من ٥ اعوام، و من ليس لديهم أطفال. من ناحية اخرى مثيرة للإهتمام فإن مسألة تقاسم الأموال والممتلكات كانت أقل وروداً في الأفراد الذين مرت على حياتهم الزوجية فترة طويلة و من لهم اطفال. (الجدول 41)

" طلبوا مني ما قُدم لنا من هدايا الزينة في العرس، بالإضافة إلى *10* ألف أو *15* ألف في شكل نقدي و نصف البيت الذي أسكن فيه، و طلبوا مني السيارة لتي كان أبي قد أهداني إياها في عرسي، و طلبوا الأثاثات في المنزل" (رجل، البحر الأبيض المتوسط، *30* عام، طلاق بالنزاع)

"رفعت دعوى قضائية فيما يتعلق بتقاسم الأموال والممتلكات، وكنا قد ربحنا الدعوى القضائية لكي ترحل مع أشيائها، و لم نعين محاميا حتى، و لم أعين محاميا في الأمر، دافعت عن نفسي" (رجل، *37* عام، منطقة إيجة ، طلاق بالنزاع)

إن عدم مطالبة الأفراد بتقاسم الأموال يرجع إلى ان الأفراد لا يمتلكون ما يمكن تقسيمه من اموال أو ممتلكات. أي أنهم لا يمكن أن يخضعوا لنظام تقاسم الممتلكات.

" لا، لا أملك شيء، لدي ثلاجة و غسالة، هل اركض من وراء ذلك؟" (امراة، منطقة إيجة ، *34* عام)

"لا أملك أي شي، ما الذي سأتقاسمه، لقد أخذت ما اشتراه والديها، ماذا كان هنالك أيضاً؟ " (رجل، وسط الأناضول، *49* عام)

إن أحد اسباب عدم مطالبة الأفراد بتقاسم الأموال والممتلكات هو أنهم ياخذون ما يريدون من احتياجاتهم من البيت عند خروجهم، و إننا نرى بأنه في أغلب الأحوال لا يطالب الأفراد سواء النساء أو الرجال بأي نية لتقسيم الأموال و يريدون الطلاق فقط. و هنا نرى بأن النساء يجدّدون ذكر مسألة حضانة الأطفال. و إن الكثير من الأفراد أشار بأنه لم يطالب بأي عملية تقسيم أموال في المحكمة و اراد الطلاق باسرع وقت. و يمكن دعم هذا عبر العبارة الكثيرة الاستخدام من قبل الأفراد المطلقين "أخذت حاجاتي / ملابسي الشخصية وخرجت"

الجدول 41. ظهور موضوع تقاسم الأموال والممتلكات خلال مرحلة المحاكمة بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية (%)

	العدد	ظهور تقاسم الأموال	عدم ظهور تقاسم الأموال	المجموع
المجموع	*410*	11,5	88,5	100
الجنس				
إمرأة	*210*	10	90	100
رجل	*200*	13	87	100
الفئة العمرية				
- 34 عام	*115*	14,8	85,2	100
+35عام	*295*	10,2	89,8	100
المستوى العلمي				
غير متعلم-خريج مرحلة إبتدائية	*224*	8,5	91,5	100
خريج ثانوي	*116*	11,2	88,8	100
خريج تعليم عالي	*70*	21,4	78,6	100
فترة الزواج				
أقل من 3 أعوام	*67*	16,4	83,6	100
5-4 عام	*51*	15,7	84,3	100
10-6 عام	*97*	5,2	94,8	100
أكثر من 10 أعوام	*195*	11,8	88,2	100
تواجد الأطفال				
لايوجد طفل	*47*	19,2	80,8	100
2-1 طفل	*264*	11,4	88,6	100
+2 طفل	*99*	8,1	91,9	100

”لم أطلب أي شيء، طلبت من القاضي أن يمنحني الحق في الحصول على أشيائي الخاصة فقط، ثيابي و أحذيتي فقط تكفيني“ (امرأة، غرب البحر الأسود ، *29* عام)

”لم آخذ أي شيء أخذت ثيابي و خرجت“ (امرأة، جنوب شرق الأناضول، *44* عام)

”لا، أخذت معطفي و خرجت“ (رجل، اسطنبول، *51* عام)

”لم آخذ أي شيئ ... حتى أنني نظفت البيت و وأعطيتها المفتاح في يوم الطلاق و خرجت دون اخذ قشة من البيت“ (رجل، جنوب شرق الأناضول، *40* عام)

”لم آخذ أي شيئ، تركت كل شيء، لم آخذ سوى ثيابي“ (رجل، شرق مرمرة، *37* عام)

7.9. آليات الدعم الرسمي خلال المرحلة القضائية (خبراء المحاكم)

إن عدداً قليلا جداً من الأفراد استطاع أن يستفيد من آلية الدعم الرسمي من قبل الدولة. و إن عدداً قليلاً من الأفراد قد بين أنه حصل على دعم نفسي في مرحلة الطلاق. و إن من بين الأفراد الذي تلقوا الدعم النفسي نتيجة نهاية حياتهم الزوجية من هم من المستوى التعليمي العالي و الحالة المادية الجيدة، بالاضافة إلى ذلك هنالك من هم من الحالة التعليمية الضعيفة و المتوسطة و من هم في حالة صعبة ماديا تلقوا هذا الدعم أيضا. و لكن من الواضح بأنه لم يتم تقديم دعم نفسي عالي الخبرة للأفراد المطلقين و لباقي أفراد الأسرة التي تفككت.

و قد سُئل الأفراد ضمن الدراسة عن قيام القضاة بتوجيههم إلى مرشد نفسي او إلى طبيب أخصائي نفسي قبل اتخاذ القرار

النهائي بالطلاق في المحكمة، و قد بين 15٪ من الأفراد بأن هنالك نوع من تقديم الدعم النفسي في هذه المرحلة. و تبين بان توجيه الأفراد الشباب و المتعلمين بشكل جيد و من لم يمضي على زواجهم ما بين 5-1 أعوام و ليس لديهم أطفال يوجهون إلى مثل هذه الأمور بشكل أكبر بالنسبة للمجموعات الأخرى. (الجدول 42)

الجدول .42 التوجيه من القاضي لخبير المحكمة وفق نوع الدعوى(%)

	العدد	نعم	لا	لا يوجد إجابة	المجموع
المجموع	*410*	14,6	83,4	2,0	100
الفئة العمرية					
- 34 عام	*115*	17,4	80,0	2,6	100
+35عام	*295*	13,6	84,8	1,7	100
المستوى العلمي					
غير متعلم-خريج مرحلة إبتدائية	*224*	12,5	85,3	2,2	100
خريج ثانوي	*116*	17,2	81,9	0,9	100
خريج تعليم عالي	*70*	17,1	80,0	2,9	100
فترة الزواج					
أقل من ٣ أعوام	*67*	17,9	80,6	1,5	100
5-4 عام	*51*	13,7	76,5	9,8	100
10-6 عام	*97*	15,5	83,5	1,0	100
أكثر من 10 أعوام	*195*	13,3	86,2	0,5	100
تواجد الأطفال					
لايوجد طفل	*47*	19,2	76,6	4,3	100
2-1 طفل	*264*	15,2	83,3	1,5	100
+2 طفل	*99*	11,1	86,9	2,0	100
الجنس					
إمرأة	*210*	12,4	85,7	1,9	100
رجل	*200*	17,0	81,0	2,0	100

يظهر أن توجيه منفذي القانون الأفراد لمثل هذه الأساليب موجود بشكل أكبر في حالات للطلاق بالنزاع(الجدول 43). و إن نسبة توجيه الأفراد لأخصائي المحكمة في حالات الطلاق بالتفاوض قليلة و تبلغ اشخص من كل 10 أشخاص يتم حدوث الطلاق فيما بينهم بالتفاوض. فيما تبلغ حالات توجه الأفراد لأخصائي المحكمة في حا لات الطلاق بالنزاع عدد شخص في كل ٤ حالات طلاق بالنزاع. السبب في هذا توجيه الأفراد في مسائل النفقة و التعويض و غير ذلك من المواضيع القانونية في الطلاق بالنزاع.

يظهر أن أخصائي المحكمة يقوم بتحضير تقرير متعلق بالحضانة و الأطفال فقط و لا يتدخل بشكل فعال في الأمور النفسية والإجتماعية الأخرى. و يمكن أن نقيم هذا الوضع على انه مساعدة للقضاة في تقرير من يحق له حضانة الأطفال ويتم تفسير وتوضيح هذا الوضع بشكل أكثر وفق التوضيحات الصادرة منهم في الأقسام اللاحقة(1.4.10 مهام اخصائيي المحكمة و مساهمتهم في المرحلة)

”نعم، حدث الأمر فيما يتعلّق بدعوى الولاية والحضانة على الطفل. لقد حضر المختص إلى المنزل و نظر إلى غرفة الطفل و تكلم مع أمي و نظر إلى نظام البيت و ترتيبه و تكلم عن حال الطفل و غير ذلك حيث جهز تقريره بعد فهمه لنا جيّداً“ (رجل، وسط الأناضول، *31* عام)

” قام القاضي بتوجيهنا من أجل الحضانة، لقد ذهبنا بسبب قضية حضانة الأطفال، لم يكن أي منا يريد منح حضانة الأطفال للطرف الثاني، و تكلموا مع الأطفال و سألوهم مع من تريدون البقاء. و تكلموا معي و مع زوجي السابق كلاً على حدى، و بعدها جاء زوجي القديم و منحني الحضانة. و إلا كانت المحاكمة ستدوم طويلا“ (امرأة، شرق وسط الأناضول، *34* عام)

الجدول 43. وضع التوجيه إلى خبير المحكمة بالتوافق مع نوع الدعوى (%)

	العدد	نعم	لا	لا يوجد إجابة	المجموع
عام	*410*	14,6	83,4	2,0	100
بالتفاوض	*292*	10,6	87,7	1,7	100
التوجيه من المحامي	*66*	12,1	87,9	0,0	100
الإتفاق المتبادل	*226*	10,2	87,6	2,2	100
النزاع	*118*	24,6	72,9	2,5	100

" جاء مختص التدقيق الاجتماعي فقط أثناء المحاكمة، و تكلم معنا حول حضانة الطفل" (رجل، البحر الابيض المتوسط، *36* عام)

" عيّن القاضي موجه نفسي و قد التقينا به كلٌ على حدى" (رجل، شرق وسط الأناضول، *43* عام)

"أخذوا الأطفال و تكلموا معهم في الداخل، و تكلموا مع ابني لمدة *15-10* دقيقة و مع ابنتي *15-10* دقيقة، و لا أعرف ما الذي تكلموا به في الداخل" (رجل، وسط الأناضول،*43* عام)

من بين الأفراد القلائل الذين تم توجيههم لأخصائي المحكمة تم إبداء آراء ايجابية بشكل عام حول الموضوع. حيث يظهر ان اللقاءات مع الاخصائيين أدت إلى راحة الأفراد وتوفير إتخاذ الخطوات تجاه حلول المشاكل.

"يستمع اليكم كطبيب نفسي و يكتب ما يسمع، لم أكن اعاني من شيء نفسي لكن زوجي كان لديه مشاكل نفسية كما قرر الاخصائي، و قد تكلمنا عن طفولتي و لم يزعجني أبدا" (امرأة، غرب البحر الأسود ، *29* عام)

"من الجيد أن يسمعك احد، و لكنني لا ارتاح في قاعة المحكمة أمام القاضي و لا استطيع التكلم بكل ما اريد. أما عندما يستمع إليك شخص ما فإنك تتكلم بشكل أكثر طلاقة" (رجل، غرب البحر الأسود ، *40* عام)

"استمع إلينا اخصائي المحكمة في المحكمة بشكل منفرد كلا على حدى، و قال لي أنه بامكاننا الحديث سوية مع زوجتي لكنني رفضت، لأنني خفت من عدم التفاهم و العراك مرة أخرى هناك، و تكلم معي في وقت مختلف، تكلمت عما حدث" (رجل، غرب البحر الأسود، *40* عام)

8.9. تقييمات فيما يختص بمراكز الخدمات الإجتماعية

تم طرح الأسئلة على الأفراد ضمن الدراسة عن مدى معرفتهم بوجود مراكز الخدمات الاجتماعية أو التي كانت تُعرف في السابق بمراكز الإستشارات الأسرية (الجدول 44).

الجدول 44. الإدراك تجاه مراكز الخدمات الإجتماعية بالتوافق مع الخصائص الديموغرافية (%)

	العدد	نعم	لا	لا يوجد إجابة	المجموع
المجموع	*410*	63,9	35,4	0,7	100
الفئة العمرية					
- 34 عام	*115*	62,6	37,4	0,0	100
+35عام	*295*	64,4	34,6	1,0	100
المستوى العلمي					
غير متعلم-خريج مرحلة إبتدائية	*224*	56,7	43,3	0,0	100
خريج ثانوي	*116*	68,1	31,0	0,9	100
خريج تعليم عالي	*70*	80,0	17,1	2,9	100
فترة الزواج					
أقل من ٣ أعوام	*67*	70,2	29,9	0,0	100
5-4 عام	*51*	68,6	31,4	0,0	100
10-6 عام	*97*	65,0	34,0	1,0	100
أكثر من 10 أعوام	*195*	60,0	39,0	1,0	100
تواجد الأطفال					
لايوجد طفل	*47*	68,1	31,9	0,0	100
2-1 طفل	*264*	65,9	33,3	0,8	100
+2 طفل	*99*	56,6	42,4	1,0	100
الجنس					
إمرأة	*210*	62,4	36,7	1,0	100
رجل	*200*	65,5	34,0	0,5	100

و قد بين ثلث الأفراد بأنهم لم يسمعوا بهذه المراكز أبداً. كما أنه من الملفت للإنتباه عدم الحصول على الخدمات والإستفادة عن طريق الأفراد الذين سمعوا بهذه المراكز. (الجدول 44). وبين الغالبية العظمى من الأفراد بأنهم سمعوا بهذه المراكز عبر أصدقائهم في العمل/البيئة المحيطة. كما وضح القسم الأقل منهم بانهم سمعوا بهذه المراكز عبر الراديو و التلفزيون و الانترنت والقنوات الأخرى. بشكل نادر أشار بعض الأفراد بسماعهم عن هذه المراكز عبر من يعيشون حولهم من الأفراد المطلّقين.

" موجودة في كل مكان، تفتح الراديو، التلفزيون والإنترنت. أصبح كل شئ موجوداً" (امرأة، جنوب شرق الأناضول، *38* عام)

"سمعت من أصدقائي في قونيا، و سمعت عن وجودها من النساء المطلقات، و سمعت ممن ذهبوا إلى هذه المراكز، لكنني لم أذهب أبدا" (امرأة، جنوب شرق الأناضول، *37* عام)

"يوجد لي أقرباء ×، هم وأقرباء لهم ذهبوا، أعرف بالأمر من هناك" (امرأة، منطقة إيجة ، *42* عام)

"أظن أن هذه المراكز تكون في البلديات بشكل عام، علمت بالأمر لأن مكان عملي السابق كانت له علاقات عمل مع البلدية" (امراة، البحر الأبيض المتوسط، *31* عام)

حوالي نصف الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات يعرفون ما الذي تقوم به هذه المراكز من مهام و أعمال أمّا النصف الثاني ممن يعرفها لا يعرف أي الأعمال تقوم بها و ما فائدتها. عند القيام بتحليل ما قاله الأفراد ممن يعرفون ما الذي تقوم به هذه المراكز من مهام و أعمال و ممن لا يعرفون ما الذي تقوم به هذه المراكز من مهام و أعمال، نرى بان ما يقولونه متشابه، أي القول بأنها تعمل على حل الخلافات بين الأزواج. وأن أغلب الآراء تدور حول أن هذه المراكز تهدف إلى انقاذ الحياة الزوجية الموشكة على الانهيار. و إن الاعتقاد السائد هو وجود جلسات مشابهه لجلسات الطبيب النفسي في هذه المراكز.

"مسائل متعلقة بالزواج، يقدمون لنا نصائح بأن نفعل هذا وذاك بالإضافة إلى عدم الاعتراض و الخلاف المستمر في المنزل والوصول إلى الآراء المشتركة" (رجل، اسطنبول *38* عام)

"لنقل انه علاج نفسي، مثل السؤال لماذا تريدون الطلاق ويمكنكم منح أنفسكم فرصة أخرى و هكذا" (رجل، غرب البحر الأسود ، *46* عام)

"من اجل انقاذ الحياة الزوجية: يُعلمونك الطرق التي يمكنك عبرها تلافي ما تم فقدانه من الحياة الزوجية، و يوجد فيها مؤهل نفسي و طبيب نفسي " (امرأة، البحر الأبيض المتوسط، *25* عام)

" يعملون على حل مشاكل الحياة الزوجية كما لو انهم أطباء نفسيين، و يعملون على حل هذه المشاكل من خلال تحديد المشاكل في الفترات المعيّنة، الصعوبات، وتحديد أي من الزوجين لديه مشاكل أكبر" (امرأة، منطقة إيجة ، *44* عام)

عدد قليل من الأفراد يعرف بانه هذه المراكز تهدف لانقاذ الحياة الزوجية، و قد عُرفت على أنها مراكز تعمل على حماية الأسرة و الحفاظ على ترابطها. حيث تم التعريف بأنها مراكز تعمل في مجال تقديم الإرشاد والتوجيه لحماية الأسرة وتوفير إستمرارها. إختلاف هذه العبارات عن التعريفات الأولى هو توفير التوضيح بشكل أكثر تجاه الأسرة وليس تجاه الأفراد.

" تهدف إلى دمجنا في المجتمع أي إعادة جعلنا عناصر فيه، و تهدف إلى لم شمل الأسرة" (رجل، اسطنبول، *27* عام)

" إنها مفيدة في لم شمل الأسرة، و أعرف انهم يقدمون النصائح و التعليمات" (امرأة، غرب مرمرة ، *60* عام)

التعريفات الأقل إنتشاراً هي ان هذه المراكز تعتبر بمثابة ملجأ للنساء من الضحايا اللاتي يتعرّضن للعنف.

"يبدوا أن مهامها مساعدة من يتعرضون لمشاكل داخل الأسرة، معالجة حالات العنف ضد المرأة و عدم التفاهم والنزاع بين الأفراد، و هنالك مختصي تأهيل، ماذا بامكانهم أن يفعلوا أيضاً" (امرأة، إسطنبول، *50* عام)

"إنني اعرف مهام هذه المراكز، يساعدون النساء اللاتي يتعرضن للعنف، و يوجهونهم لما يجب أن يفعلوه، وما شابه من هذه الأمور" (امرأة، جنوب شرق الأناضول *36* عام)

تقييمات عامة فيما يختص بالقانون المدني
مبرّرات الطلاق وفق مطبّقي القانون والخبراء
تقييم التطبيقات القانونية فيما يختص بالطلاق
تقييمات فيما يختص بخبراء المحاكم
تقييم مراكز الخدمات الإجتماعية

الفصل 10

دراسة نوعية: تقييمات مطبّقي القانون والخبراء فيما يختص بالطلاق والمرحلة القضائية للطلاق

تم تقديم الطلب إلى القضاة والمحامون وخبراء المحاكم بأن يُقيّموا بشكل تفصيلي المواد القانونية الخاصة بالطلاق في القانون المدني. إضافة إلى ذلك تمت مناقشة موضوع الطلاق في تركيا، وتمت دراسة وجهات نظر الأشخاص حول أسباب طلاقهم. وتم الوقوف على تقييمهم حول الطاقة المؤسسية حول الموضوع.

1.10. تقييمات عامة فيما يختص بالقانون المدني

سيتم في هذا القسم تقييم كفاية أو عدم كفاية مواد القانون المدني وتأثيرها أثناء التطبيق. يبرز أمامنا عنصرين عند تقييم مواد القانون المدني. أولهم كفاية القانون أو عدم كفايته، أما الآخر فهو سهولة التطبيق أو صعوبته. هناك قناعة عامة بأن المواد القانونية المعنية كافية. إلا انه يوجد صعوبات في التطبيق، خصوصا في مواضيع هامة مثل النفقة، والتعويضات وما شابه ذلك.

عندما يبدي منفذو القانون رأيهم بخصوص تقييمهم حول القانون المدني يركّزون بالدرجة الأولى على أن المواد الموجودة في القانون المدني، كافية بخصوص إكمال مرحلة الطلاق دون إلحاق الضرر بكلا الطرفين. واللافت للنظر بهذا الموضوع أن وجهة نظر القضاة بهذا الخصوص إيجابية أكثر من وجهة نظر محامين. بحيث أن نسبة قليلة من القضاة الذين تم اخذ رأيهم رأوا أن القانون المدني يجب تطويره، بينما كان ربع المحامون ينصبّ رأيهم في نفس الاتجاه. كما ستجدون تحت عنوان "النقاط السلبية التي تتعلق بالقانون المدني" فان الموضوع الذي ينتقده المحامون بكثرة هو البحث عن التقصير في الطلاق الغير متفق عليه أي بدون تفاوض. ولقد تبين أن خبراء المحاكم يرون أنفسهم ليسوا أكفّاء بما فيه الكفاية لتقييم مواد القانون المدني. (الجدول 45).

الجدول 45. تعليقات مطبّقي القانون وخبراء المحاكم على مبرّرات الطلاق في القانون المدني (%)

	العدد	إيجابي	ليس إيجابي وليس سلبي	سلبي(يجب التطوير)	لاتوجد إجابة	المجموع
جميع مطبقي القانون	*93*	25,8	21,5	11,8	40,9	100
قاضي	*26*	46,2	26,9	7,7	19,2	100
محامي	*40*	25	25	22,5	27,5	100
خبير محكمة	*27*	7,4	11,1	0	81,5	100

وكما سيرد أدناه في عنوان الموضوع القادم، فإن المواد الخاصة محدودة الاستخدام، بينما المواد العامة هي المفضلة. ويبدو بشكل عام أن منفذي القانون يرون أن القانون بشكل عام لا يلعب دوراً في تسهيل أو تصعيب عملية الطلاق.

"يبدو أن القانون المدني لدينا وبشكل خاص بعد التغييرات الأخيرة التي حدثت بعد تاريخ *01* يناير *2002* جعلته قانوناً إصلاحياً ومدنياً بكل ما تحمل الكلمة من معنى وحديث أيضاً، ونستطيع أن نقول أننا صنعنا قانوناً مدنياً متقدماً حتى على أوروبا. ولم يبقى إلا أن يفهمه منفذو القانون جيداً ويطبقونه كما يجب. إنه عملي جدا". (قاضي).

"إن الإيجابية في الدعوى التي يرفعها الطرف الغير مقصر، بطريقة تخطئ الطرف الآخر من اجل أن يكسب حقا معينا، تكون برفض هذه الدعوى بموجب القانون. (محامي).

وأفضل ميزة إيجابية هي طريقة الطلاق بالتفاوض. أنا عمليا معجب بها كثيرا. في الماضي كنا نحاول لمدة *6* اشهر أو *1* سنة من اجل تطليق الزوجين من بعضهم في قضايا النزاع الشديد. أما الآن إذا إتفق الطرفان وأكملا السنة، وجاءوا إلى المحكمة وقالوا "نحن نريد الطلاق" يتم طلاقهم"(محامي).

1.1.10. النقاط السلبية فيما يختص بالقانون المدني

يتواجد نقد عام من منفذي القانون فيما يتعلق بالقانون المدني عن مبدأ التقصير الموجود في الطلاق الغير متفق عليه. بحيث يعتقد منفذو القانون، أن الفترة التي يقضيها الأطراف في البحث عن الأخطاء وإثباتها، تحولّهم إلى عدوانيين، وتضر بالعلاقة بين الزوجين بشكل كبير. إضافة إلى ذلك فان البحث عن التقصير يولّد الحاجة إلى أدلة والى إستقدام شهود، وهذا الأمر يخلق صعوبات ولاسيما في المحافظات التي يكون سكانها منغلقين إجتماعياً. ويلاحظ أن المحامون بشكل خاص يشتكون من مرحلة إيجاد "التقصير" وإثباته. أما الاقتراح العام الذي يقدّم في هذه الحالة، هو انه إذا كان هناك طلب من هذا النوع وان هناك احد الأطراف قد ترك المنزل، انه

يجب إنهاء الزواج بدون البحث عن التقصير، ثم بعد ذلك يمكن البحث في المواد القانونية عن التقصير، عندما يتعلق الأمر بالتعويض أو النفقة.

"يقول لزوجته التي عاش معها *40* عاماً(أنت خنتيني) ثم يأتي الشهود ويصوبون إدعائه، بينما يمكننا أن ننهي الزواج بشكل طبيعي بدون ان نحول الزوجين إلى عدوين، فطالما الطرفين يكرهون ولا يطيقون رؤية بعضهم البعض، فستنتهي وحدة الأسرة... القانون يجبرهم أن يعادون بعضهم البعض. لأنه يقول لهم اثبتوا من المخطئ. يتم تقديم عريضة للنيابة العامة ويطلب بها الاستماع إلى جميع مكالمات الطرف الآخر. وبهذه الحالة فانه يتم انتهاك سرية الحياة الخاصة من جهة، ويتم التسبب بكثير من المصاعب من جهة أخرى". (محامي).

"يتم البحث عن المخطئ بشكل مستمر؛ المخطئ، الغير مخطئ، وعندما تنعكس هذه المناقشة على مجتهدي ديوان المحاكمات، تحدث صعوبات في موضوع الحصول على التعويضات المعنوية أو النفقة. هل أنت مخطئ قليلا أم مخطئ كثيرا؟ إن الذي يكون مخطئاً كثيرا في نظري، قد يراه قاضي غير مخطئ على الإطلاق. ونطلب التعويض المعنوي، فيتم رفضه" (محامي).

"في الواقع لا يوجد مادة تشكل مشكلة كبيرة تتعلق بقانون الطلاق. ما يعني أن الشيء الذي يظهر في التطبيق هو مشكلة الإثبات، "خصوصا في الأماكن الصغيرة" عندما تريد الزوجة أن تطلق، نقول لها عليكي أن تثبتي لنا أن بينكم خلافات حادة. لنفترض أن الزوجة لم تتصل بالرقم *(155)* (شرطة النجدة) أو لا يوجد خلافات حادة تتضمن عنف،و لم تنعكس علاقاتهم لا للمخفر ولا للمستشفى، لكن يوجد خلاف، ويوجد خطر، كيف يتم إثبات ذلك؟ عليها أن تثبت ذلك من خلال شهود، وقد تقول المرأة أنا لا أستطيع أن آتي بشهود" (محامي).

إن البحث عن التقصير في دعاوى الطلاق الغير متفق عليه (بدون تفاوض)، تسبب التحفظ في رفع الدعاوى من قبل احد الأطراف. بحيث أن احد الأطراف ينتظر من الطرف الآخر أن يرفع قضية، معتقدا أنه قد يُنظر للطرف المدعى عليه انه المخطئ.

"إن الناس تفكر (لو أنا رفعت الدعوى قد أصبح في موقع المدان، ولكن لو كنت أنا المدعى عليه قد تتم إدانتي بنسبة اقل). ولان الناس تجهل حقوقها تخاف من هذه الأمور". (خبير خدمات اجتماعية).

أما النقاط الأخرى التي ينتقدها منفذو القانون في القانون المدني، الطلاق الذي يتم بسبب "ترك المنزل" والمدة المحددة الآن أي مدة الثلاث سنوات، تعتبر مدة طويلة جدا، وعندما نتصور أن الدعوى أقيمت بعد ثلاث سنوات، وإذا طالت مدة المحاكمة، يبقون متزوجون على الورق لمدة 4 – 5 سنوات. وهذا الأمر يؤخّر ويصعّب على الأطراف بناء حياة جديدة.

"يوجد بالمادة *166* الأخيرة إمكانية منح القرار بالطلاق إذا كانوا مفترقين عن بعضهم البعض لمدة ثلاث سنوات، وقد تذهب الدعوى إلى المحكمة العليا، وتمتد لتستغرق دعوى الطلاق مدة *5* – *6* سنوات، لذا لا يجب أن نترك الطرفين محكومين لبعضهم البعض كل هذه المدة." (محامي).

" إذا ترك احد الزوجين الآخر بقصد عدم الوفاء بواجبه، أو لم يعد إلى المنزل بدون أن يكون بسببا محق لذلك، وبلغت المدة *6* اشهر، واستمر الغياب، اعتقد أنه يجب تقليص مدة *6* اشهر إلى فترة أقل. مثل *3* اشهر." (محامي).

هناك انتقاد آخر موجّه من قبل منفذو القانون هو أنه إذا تم العفو من قبل الأطراف تصبح الحالة السلبية التي تعرض لها الطرف الذي عفا، غير صالحة لقيام الدعوى. وخصوصا إذا كانت الدعوى المصفح عنها تتضمن (المضايقة، العنف، الخيانة) بحيث إذا تكررت هذه الأمور، تضعف موقف الطرف المتضرر. إضافة إلى ذلك هناك انتقاد آخر، وهو اعتبار الحالة السلبية "تقصيرا" حتى لو لم تتكرر.

"لقد حصل ما حصل وطفح الكيل، وتم الانفصال، وبعد عدة شهور حدث تدخل الأهل وتم الصلح من جديد ورجعة الزوجة مجبرة إلى المنزل، إما من اجل ألا تعيش عند أهلها، أو من اجل أن تقول (انظر إني أجرب العيش معك للمرة الأخيرة) وأنا أرى أن الأخذ بهذا الأمر على انه مصالحة، أو عفو، ثم رفض الدعوى بناء على هذا الأساس، أمرا غير منطقي أبدا. وهناك بالجانب الآخر قد يحصل العكس تماما، بالنسبة للدعاوى التي تتعلق بالرجال، قد يقوم الرجل بصفع زوجته مرة في حياته، *1* مرة فقط، بعدها يتصالحون ويذهبون سويا للسياحة، ويعيشوا سعيدين مع بعضهم لمدة *4* – *5* سنوات، ولكنه قد يدفع بدلا غاليا جدا في نهاية الدعوى. (محامي).

”انظـروا إلى عبـارات المـادة *162*، إن الطـرف الـذي يصفـح، يكـون بهـذا الفعـل قـد قبـل الخطـأ. هنـا لـو اتبـع نهـج الحمايـة لـكان أفضـل. إن ضيـاع حـق الصافـح، يدفـع المخطـئ للتـصرف بأنانيـة أكـثر ويوفـر لـه إمكانيـة التـصرف كـما يريـد بسـهولة أكـثر، لـذا يجـب إخـراج عبـارة ”الصافـح لا حـق لـه بالدعـوى“ مـن نـص هـذه المـادة.“ *(محامـي)*.

2.1.10. تأثـير القانـون 6284 المختـص بحمايـة الأسرة ومنـع العنـف ضـد المـرأة عـلى حـوادث الطـلاق

إن منفـذي القانـون والخبـراء يـرون هـذه المـادة إيجابيـة بشـكل عـام. بحيـث يـرون أن حمايـة المـرأة مـن العنـف، بمعـزل عـن أمـر الطـلاق، أمـراً هامـاً. أمـا بالنسـبة لتأثـير هـذه المـادة إيجابيـا عـلى موضـوع الطـلاق، فهـو إحسـاس المـرأة المتعرضـة للعنـف بأنهـا تحـت الحمايـة القانونيـة، وأنهـا تتيـح للمـرآة إمكانيـة إنهـاء اضطهـاد الـزوج وإنهـاء الـزواج.

”لقـد لاحظـت بالمقابلتـين الأولى والثانيـة التـي أجريهـا عـادة خـلال مـدة تسـتغرق مـن *15* إلى *20* يومـا، مـع النسـاء اللـواتي تعرضّـن للعنـف، بأنهـن يـترددن بالحديـث، ولا يسـتطعن التعبـير عـن أنفسـهن، ويخافـون، وفي الواقـع إنهـن يـردن اللجـوء إلى مـكان مـا، وأقـول بهـذا الخصـوص لقـد منـع هـذا القانـون ممارسـة العنـف ولـو بشـكل ضئيـل. بحيـث تُمكّـن مـن التخلـص مـن مشـاعر الخـوف. وأننـا نضـع التدابـير بهـذا الخصـوص. والحـق يقـال أن مشرعـي القانـون سـهلوا هـذا الأمـر. وبعـد مقابلـة أو مقابلتـين وعندمـا تجـد المـرأة أن هنـاك تدابـير قـد تـم اتخاذهـا تشـعر بالارتيـاح. وتسـتمر بممارسـة حياتهـا الطبيعيـة.“ *(محامـي)*.

إن هنـاك عـددا قليـلا مـن منفـذي القانـون، يعتقـدون أن القانون رقـم 6284، يسـبب زيـادة بعـدد حـالات الطـلاق. وبعـض منفـذي القانـون الذيـن يبـدون هـذا الـرأي، يعـبرون عـن وجهـة نظرهـم السـلبية هـذه بطريقتـين، الفريـق الأول مـن منفـذي القانـون؛ يـرى أن عـدم البحـث عـن الدليـل عندمـا توضـع المـرأة تحـت الحمايـة، أو عندمـا يتـم إتخـاذ تدابـير مانعـة للرجـل، قـد تدفـع البعـض لاسـتغلال هـذا الأمـر بشـكل سـلبي في دعـاوى الطـلاق. والفريـق الآخـر مـن منفـذي القانـون يـرى أن بعـض النسـاء الخبيثـات، يعمـدن إلى مراجعـة المراجـع المعنيـة ويطلـبن اتخـاذ تدابـير الحمايـة، كي يكـون موقفهـم قويـاً خـلال دعـوى الطـلاق. وان بعـض القضـاة يعتمـدون عـلى هـذا القـرار ويعتقـدون أن هنـاك ممارسـة عنـف، ويخطّئـون الـزوج. أمـا النقطـة السـلبية الأخـرى التـي يتـم الإعـراب عنهـا، هـي إبعـاد الرجـل عـن المنـزل. ويقـول بعـض الخـبراء بهـذا الموضـوع؛ أن الـزوج عندمـا يتـم إبعـاده عـن المنـزل يتحـول إلى عـدواني، ويفقـد الزوجـين إمكانيـة البحـث عـن نقـاط مشـتركة والتصالـح فيـما بينهـم.

”أنـا أرى أن القانـون جيـد، ولكـن هنـا تركيـا يوجـد هنـا مـن يسـتغل هـذا القانـون بقصـد سيء. عندمـا يصلـون إلى مرحلـة الطـلاق، تقـول المـرأة، أنـا أتعـرض للعنـف. وعندمـا تـأتي الدعـوى عـلى أسـاس العنـف تفتـح تلقائيـاً، وبطبيعـة الحـال تـأتي عقوبـة للرجـل مـن محكمـة الصلـح والعقوبـة، ويسـجن مـدة لا تقـل عـن سـتة اشـهر في أحسـن الأحـوال. وعندمـا يصـل الأمـر إلى المحكمـة تدخـل هـذه العقوبـة أيضـاً في ملـف القضيـة. ويتحـول تلقائيـاً إلى الطـرف الخاطـئ. أمـا بالنسـبة للمـرآة التـي تتعـرض فعـلا للعنـف، فـلا أقـول شيء بحقهـا.“ *(خبـير خدمـات اجتماعيـة)*.

”اعتقـد انـه إذا طبقتـم هـذه القـرارات بشـكل جيـد، فإنكـم سـتقللون مـن غضـب الرجـل ضـد المـرأة. لأنكـم تقـررون فجـأة أبعـاد المـرء عـن منزلـه، ويحـرم هـذا الرجـل مـن الدخـول إلى بيتـه والى فراشـه، وحتـى لا تسـمحون لـه بالدخـول لأخـذ ملابسـه، وهـذه الحالـة سـتدفع الرجـل للتمسـك أكـثر بالطـلاق ويواصـل مطالبتـه بـالأولاد إلى الحـد الأقـصى ويزيـد حقـده أيضـاً.“ *(محامـي)*.

3.1.10. التحقيـق التفصيلي في مواد القانون المدني

لقـد تـم توجيـه سـؤال إلى منفـذي القانـون، حـول النفقـة، والولايـة، وتقاسـم الأمـلاك، والتعويضـات أو التطبيقـات الأخـرى المتعلقـة بمواضيـع مختلفـة، وهـل تاثيرهـا عـلى قـرار الزوجـين حـول الطـلاق سـلبيا أم إيجابيـا. إن المـواد القانونيـة التـي تتعلـق بالنفقـة، والولايـة، وتقاسـم الأمـلاك، والتعويضـات أو التطبيقـات الأخـرى المتعلقـة بمواضيـع مختلفـة، ليسـت سـببا للمشـاكل مـن جهـة البنيـة القانونيـة. ولكـن حتـى لـو كانـت هـذه القوانـين جيـدة وكافيـة إلا أن الإشـارة تتجـه إلى مشـاكل التطبيـق. إن هـذه المـواد قـد تسـبب أحيانـا الصدامـات وتطيـل المراحـل، ولكـن لا تؤثـر عـلى قـرار أولائـك الذيـن يسـعون إلى الطـلاق سـلبا أو إيجابـا. وهنـاك نقطـة هامـة تلفـت النظـر وهـي رأيٌ جـزءٍ هـامٍ مـن منفـذي القانـون. منهـم القائـل بسـهولة ومنهـم القائـل بصعوبـة اتخـاذ قـرار الطـلاق تأثـراً بالمـواد القانونيـة. وعندمـا ننظـر بشـكل عـام نـرى أن معظـم منفـذي القانـون يـرون أن الأمـر الـذي يُصعّـب الطـلاق هـي المواضيـع القضائيـة. والأمـر الرئيـسي الـذي يصعـب موضـوع الطـلاق هـو موضـوع الولايـة.(الجـدول 46) والصعوبـة في هـذا الأمـر لا تـدل عـلى نقـص في القانـون بقـدر مـا تـدل عـلى الـدور الهـام لـلأولاد في موضـوع الطـلاق. والواقـع يـدل عـلى أن وجـود الأطفـال والخـوف مـن ضيـاع ولايتهـم يلعـب دورا هامـا بدفـع الأطـراف للعـدول عـن الطـلاق.

الجدول 46. وضع الصعوبات الذي يفرضه القانون على الطلاق وفق مطبّقي القانون والخبراء (%)

	العدد	يوجد مواضيع قانونية تؤدي للصعوبات	لايوجد مواضيع قانونية تؤدي للصعوبات	بدون إجابة	المجموع
جميع مطبقي القانون	*93*	77,4	12,9	9,7	100
قاضي	*26*	61,5	30,8	7,7	100
محامي	*40*	85	7,5	7,5	100
خبير محكمة	*27*	81,5	3,7	14,8	100

وقـد تـم توجيـه سـؤال إلى منفـذي القانـون حـول تواجـد موضـوع قضـائي يسـهل اتخـاذ قـرار الطـلاق عنـد الزوجـين. أحجـم مـا يقـارب مـن نصـف الذيـن وجـه إليهـم السـؤال عـن إبـداء الـرأي، وغلـب الحديـث عـلى أن موضـوع النفقـة وتقاسـم الأمـلاك يسـاهم في تسـهيل المرحلـة القضائيـة (الجـدول 47) والقناعـة العامـة حـول هـذا الموضـوع، انـه إذا أدرك الطرفـان أنهـما لـن يتـضررا بعـد الطـلاق، باسـتثناء الحالـة الاجتماعيـة، والنفسـية، والاقتصاديـة، قـد يجعـل هـذا الإدراك مرحلـة الطـلاق اقـل صعوبـة. مثـلا وجـود عمليـة النفقـة قـد لا تسـهل قـرار الطـلاق، لكـن تمنـع وقـوع الظلـم أثنـاء عمليـة الطـلاق.

الجدول 47. وضع التسهيلات الذي يفرضه القانون على الطلاق وفق مطبّقي القانون والخبراء (%)

	العدد	يوجد مواضيع قانونية تؤدي للتسهيلات	لايوجد مواضيع قانونية تؤدي للتسهيلات	بدون إجابة	المجموع
جميع مطبقي القانون	*93*	46,3	3,2	50,5	100
قاضي	*26*	38,4	3,9	57,7	100
محامي	*40*	50	5	45	100
خبير محكمة	*27*	48,1	0	51,9	100

إن النفقـة، والولايـة، وتقاسـم الأمـلاك التـي تتحقـق ضمـن إطـار القانـون المـدني، تمنـع وقـوع التعسّـف عـلى المـرأة. ولكـن تبـين أن هنـاك أناسـاً كثـيرة، عندمـا تصـل إلى مرحلـة الطـلاق لا تعـرف حقوقهـا في هـذا الموضـوع، ويتعلمـون هـذه الحقـوق مـن خـلال المحامـين. وهـذا الأمـر إن دل عـلى شيء، فهـو يـدل عـلى أن المـواد القانونيـة لا تؤثـر لا تسـهيلا ولا تصعيبـا عـلى الأطـراف حـول حسـم أمرهـم بموضـوع الطـلاق.

”نحـن نحـاول أن نفهّمهـم مـا هـي حقوقهـم التـي سيكتسـبونها كنتيجـة للطـلاق. هنـاك موضـوع النفقـة، مـاذا سـيأخذ منهـا، أو مـاذا سـيدفع، مـا هـي حقـوق الأولاد. نحـن نوضـح لهـم هـذه الأمـور. ولكـن يريـدون الطـلاق فـورا، ويريـدون أن يتخلـوا عـن حقوقهـم لتسريـع قضيـة الطـلاق، ولكـن هـذا الأمـر يسـبب المصاعـب، والمشـاكل فيـما بعـد.“ (محامـي).

”عندمـا يأتـون إلي، اسـألهم عـن سـبب رغبتهـم بالطـلاق، وان لم أجـد سـببا مقنعـا، أقـول لهـم رغـم إني محامـي، أنهـم يحتاجـون وقتـا إضافيـا للتفكـير، وأنـا أقـدم بشـكل خـاص للنسـاء معلومـات حـول النفقـة والولايـة، بعـد إعطائهـم هـذه المعلومـات إن قـررن الطـلاق ارفـع دعـوى الطـلاق“ (محامـي).

1.3.1.10. تقييم أحكام تقاسـم الأموال والممتلكات

حسـب معطيـات وزارة العـدل الخاصـة بعـام 2013 أن دعـاوى تقاسـم الأمـلاك لا تشـكل إلا 3٪ مـن مجمـل دعـاوى الطـلاق التي تـم البـت بهـا (وزارة العـدل 2014 ج). ويـرى منفـذو القانـون هـذه النتيجـة بأنهـا إيجابيـة جـدا. ويعتقـد منفـذو القانـون بـان قانـون تقاسـم الأمـلاك يمنـع ظلـما كبـيرا عـن النسـاء وبشـكل خـاص اللـواتي لا يعملـن. بحيـث يعتقـد بـان ربـات البيـوت حتـى لـو لم يعملـن خـارج المنـزل فهـن يعملـن داخـل منزلهـن بالطبـخ وتربيـة الأولاد ومـا شـابه ذلـك، وبهـذا العمـل يخففـون مـن مصاريـف الأسرة ويسـاهمون في تملـك المنـزل. ويجـب أن يُتوقّـع حصولهـم عـلى حقهـم مـن الأمـلاك في حـال حصـول الطـلاق. كـما يُعتقـد أن هـذا القانـون لا يسـاهم في التشـجيع عـلى السـعي إلى الطـلاق. ويعتقـد أيضـا أن هـذا القانـون، ينصـف النسـاء اللـواتي يحافظـن عـلى الـزواج خوفـا مـن العـوز والحرمـان، إنـه مـن هـذه الناحيـة قانـون جيـد.

”لم يتـم مواجهـة أيـة مشـكلة بخصـوص قانـون نظـام تقاسـم الأمـوال والممتلـكات، لأنـه وكـما قلـت قبـل قليـل، إن هـذا القانـون جعـل القانـون المـدني، قانونـا إصلاحيـا. إضافـة إلى ذلـك فـان قانـون نظـام تقاسـم الأمـلاك حقـق المسـاواة عـلى الـورق بـين الرجـل المـرأة بـكل معنـى الكلمـة.“ *(قـاضي)*.

”لقـد كان في المـاضي، قانـون نظـام فصـل الأمـلاك، ولقـد كان النقـاش يـدور حـول؛ هـذه أمـلاكي وهـذه أمـلاكك، أمـا الآن يوجـد نظـام الاشـتراك بالأمـلاك المكتسـبة. ولا أظـن أن أحـدا سـيقرر الطـلاق مـن اجـل أن يتقاسـم الأمـلاك المكتسـبة. واعتقـد انـه عندمـا يتـم تقاسـم الأمـلاك يجـب أن تشـترك المـرأة بشـكل متسـاو مـع الرجـل، ولا أؤيـد أن يكـون سـهم

المرأة اقل من الرجل بحجة أنها ربة بيت ولا تعمل خارج المنزل". (محامي).

"على سبيل المثال قبل تاريخ *1* يناير *2002* كانت المرأة الغير العاملة تعتبر ضحية من ناحية فصل نظام الملكية. وانا سأعطيك مثالا ,بدلا من اخذ كنوز الناس الفقراء,تقول المرأة انها كل يوم تحمل دلو الماء وتأتي به من المجرى حيث انها جعلتها مهنتها وهو يقول انها بمثابة تقديم شاي. وبهذا الشكل كانت تعيش في الحي الفقير,ثم حولوا هذا البيت الفقير الى بيت من ثلاث طوابق وبما ان المنزل كان للمرأة ولكنها لم تحصل على اي شيء من المنزل الذي ليس له دخل من المال. لقد رأيت هذا غريبا وكنت مستاءا جدا.(قاضي)

"النساء يتعلون حديثا , يطالبن بحقوقهم ويضغطن على الرجال,يتم منح الثقة والامان للنساء ليساعدوهم على الطلاق مما يجعل الرجل يتراجع عن قراره . (محامي)

يعتقد بعض منفذوا القانون وخبراء المحاكم ان المرأة العاملة تتعرض للظلم وتؤكل حقوقها حيث أنه في بعض الحالات على سبيل المثال عندما تعمل المرأة ويبقى الرجل في المنزل ولا يقدم شيء لهذا المنزل فأنه لا يملك اي حق في التحكم بالاموال التي تأتي بها المرأة .امافي حالة عمل المرأة والرجل فإن هذا يكون واضحا من خلال تصرفات الرجل ودوره في اعمار المنزل.

"لقد تم اجراء تغيرات بعد عام ٢٠٠٢ فيما يتعلق بأنظمة حماية الملكية للمرأة ربة المنزل .انه امر جيد ولكني اعتقد انه يوجد قليلا من الظلم. المرأة اكتسبت الكثير بالنظر للرجل الذي كان جالس بالمنزل دون ان يقدم المساعدة للمرأة في هذه الحاله المرأة تكون الضحية . وهنا على الرجل تقديم الدعم للمرأة ليصبح وضعهم افضل" . (محامي)

"اعتقد ان نظام الملكية هذا جيد جدا من حيث حصة الزوجين قبل الزواج ولكنه ضد النساء العاملات" (خبير نفسي)

بنفس الطريقة فإنه في حالة عدم مساهمة ربات المنزل بالشكل المتوقّع في المنزل فإنه يتواجد القضاة الذين لايجدون الجانب العادل في حصولهم على الحقوق المتساوية من نظام تقاسم الأموال والممتلكات .

" قديما كان يتم توزيع الاموال والممتلكات المشتركة المكتسبة بنسب متساوية بين الجميع لكن ترى أن الرجل يلعب القمار ويأخذ قدر متساوي مع المرأة من الممتلكات المشتركة المكتسبة، يصرف الرجل كل امواله هنا وهناك ,والمرأة تعمل,وتعيل المنزل بالاضافة إلى نظام الممتلكات. الرجل مشارك بالنصف في كل شئ. هذا وضع سئ. سابقاً كان يتواجد نسبة مشاركة على الاقل. او يجب علينا نحن القضاة عدم النظر إلى الأمر من ناحية النساء فقط ونحن كقضاه يجب علينا الإحتفاظ بمسافات متساوية بين كل من الرجل والمرأة على حد سواء. المرأة لا تستطيع ان تعمل شيئا. تحوّل المنزل إلى قمامة. الاطفال مصابون بالقمل .... او أن لاتضع أي حساء أمام الرجل مع تجوالها في جميع الحفلات. الرجل يصبح رجل أعمال. لا اعتقد انه في هذه الحاله توجد مشاركة بين الرجل والمرأة لانه سيكون قرار غير عادل.(قاضي)

الجدول 48. تعليقات مطبّقي القانون والخبراء على نظام تقاسم الأموال والممتلكات في القانون(%)

	العدد	إيجابي	ليس إيجابي وليس سلبي	سلبي(يجب التطوير)	لاتوجد إجابة	المجموع
جميع مطبقي القانون	*93*	10,8	23,7	36,6	29	100
قاضي	*26*	23,1	30,8	38,5	7,7	100
محامي	*40*	10	27,5	50	12,5	100
خبير محكمة	*27*	0	11,1	14,8	74,1	100

تظهر اهم المشاكل بشأن نظام الملكية اثناء التطبيق. يقدّم المحامون خاصة العديد من الانتقادات بهذا الصدد .وخاصة عندما يقوم الرجال ببيع الممتلكات قبل الطلاق أو ايداعها بأسم اي شخص اخر لانقاص الملكية. المشكلة في الممارسة العملية في هذا الصدد تكون ملفتة للنظر من حيث منفذي القانون وخبراء المحاكم في آن واحد. يعتبر المحامون الأشخاص المسؤولون عن اثبات وجود الممتلكات حيث يشيرون إلى المصاعب التي يواجهونها هم وموكليهم مما يزيد من فترة المحاكمة. اما في بعض الحالات فلا يمكن منع تهريب الممتلكات .

"يحصلون على الطلاق لكنهم يهرّبون الممتلكات. بهذا الشكل يحصلون على الحلول.يبيع ممتلكات ويحوّلها إلى نقود. (خبير نفسي)

"تهريب الممتلكات يحدث طبعاً. ولكن كيف يمكن منع ذلك؟ وفي نهاية الامر لا يمكنك فعل شيء . وقبل ان تقولي اريد الطلاق يفكر الرجل ويكتب هذه الممتلكات بأسم شخص اخر .انت قمتي بطلب جميع التدابير ولكن زوجك يكون قد اخذ التدابير في وقت سابق للتاريخ الذي اخذتي فيه التدابير .لذلك لا أعرف ما هو نوع التدبير الازم اخذها في هذا الوضع".(محامي)

"مشكلة نظام الممتلكات هي: ليست هناك مشكلة في الممتلكات المكتسبة في تركيا . حيث أن مصادرها من اطراف معينة ,ومكانها معين ايضا .أمّا بالنسبة للناس الذين عملوا في الخارج وتقاعدوا من هناك فأنه توجد صعوبة في الوصول الى الموارد الخاصة بهم للتحقق من وضعهم المادي, حيث يمكن ان يسبب ذلك صعوبات جمّة في الوصول الى الوثائق التي تطيل الاجراءات اللازم اتخاذها".(قاضي)

"المحكمة لامكنها حل الأمر، تقول ان نصف الممتلكات لك ونصفها لزوجتك وبعدها تقوم بالبحث عن الممتلكات بعد الزواج. ويتم التحقق من تسجيل الممتلكات في السجل العقاري.كل هذه المشقة والمشاكل يمكن ان تكون عائق في الكشف عن حالة نظام الملكية وتقسيم الممتلكات. تستمر دعاوى تقسم الممتلكات إلى فترات طويلة".(محامي)

2.3.1.10. تقييم المواد الخاصة بالولاية أو الوصاية

وفق بيانات وزارة العدل للعام 2013 فإن ثاني اكثر القضايا شيوعاً والتي توفر إتخاذ القرار في الطلاق هي الولاية أو الوصاية .حيث شكلت هذه الحالات 27٪ من العدد الكلّي (وزارة العدل 2013 ب). وجود الاطفال هو الدافع الرئيسي للعديد من الاسر لاستمرار الزواج. يقول خبراء الاسرة ان الأفراد يذهبون إل توفير إستمرارية الزواج لمنع وقوع الأطفال في الموقف الصعب وتأثرهم بالأمر.

"كثير من الناس لا يحصلون على الطلاق بسبب الاطفال. حيث يصبر على الرغم من الظروف السلبية. يجب أن يتم غرس السكين بالعظم بالكامل لتنفيذ الطلاق بمعنى الكلمة. لانه غالبا ما يضطر الرجال والنساء لتحمل الكثير من الصعاب بسبب الأطفال حتى يصلوا إلى المرحلة التي لايمكنهم بعدها الإحتمال ويطلبون الطلاق".(خبير نفسي)

في الممارسة العملية لمواد الولاية أو الوصاية، يتم منح الاولوية للام فيما يختص بالولاية. الفكرة الاساسية لهذا القرار هو ان الاطفال الصغار بحاجة لامهاتهم كما أنهم يقدّمون العناية الأفضل للأطفال نسبة لعدم عملهم في كثير من الاحيان. لكن يمكن ان يتم منح الطفل إلى الأب أيضاً في الأحوال التي لاتكون فيها الأم متحلية بالأخلاق المناسبة، أو ان تكون مدمنة على تعاطي المخدّرات أو في حالة تواجد المشاكل مثل العنف أو في حالة عدم رغبتها بالأطفال. أمأ بالنسبة للأطفال بين 12-10 سنة فيحق للأطفال إتخاذ القرار .

"أذا كان الأطفال صغارا في السن وكانت الأم ربة منزل وكان الطفل بحاجة لرعاية الأم نعطي الحضانة للأم لأنه في هذه الحالة لديها أمكانية الاهتمام بالأطفال اكثر. اذا كان الأطفال كبارا ناضجين فيعطى لهم القرار حسب الأتفاق الذي يجرى بينهم. (قاضي)

"في سن محدد يبتعد الأطفال عن امهم شيئا فشيئا أما اذا كان الأم والأب في نفس الوضع الاقتصادي فيحتجز اراء الأطفال في مسائل الحضانة إلى أن يتم الحصول على القرار بلسان الطفل نفسه. بطبيعة الحال فإن الأم يمكن أن تكون اكثر قلقا من حيث أنها يمكن أن تفقد طفلها أو اذا تمت رؤية سلوك معيب في بعض الملفات التي تم اخذها من الام .بالطبع الأمور صعبة بالنسبة للأم, ولكن القانون والمحاكم يجب أن تفكر في مصلحة الطفل .(محامي)

"مثلاً أذا لم تمنح الأم التعليم للأطفال, وقالت لهم أذهبوا لبيع المناديل أو رأى الطفل أن امه تقوم بأعمال غير شرعية فلا يعطى الطفل للأم اما في غير هذه الشروط فتكون الحضانة من حق الأم . (قاضي)

الامهات اللاتي ايدركن حقوقهن في الحصول على الولاية أو الوصاية يعتبرن أن مشاكلهم الأقتصادية يمكن أن تأثر على أحتضان أطفالهم. توفير تصحيح المعلومات الناقصة والخاطئة في هذا الموضوع ادى بدوره الى شعور الأمهات بالمزيد من الثقة في رفع الدعاوى القضائية. يشير منفّوا القانون إلى أن الامهات اللاتي يجهلن حقوقهن يفضلون العيش حياة غير سعيدة بعيدا عن الطلاق لكي لايفقدوا اطفالهم.

"هناك أيضاً الخرافات في مجتمعنا. لنقل أن عمر الطفل ثلاث سنوات فحينها تخاف أن يقول لها الأب أن طلقتني فسوف أخذ الطفل منك. في هذه الحالة تتراجع المرأة عن الطلاق. وتواصل عيش العذاب في حياتها. ما نريد أن نقوله هو ان الطفل في عمر ٣ سنوات لايمكن أن يأخذ الأب حضانته إلّا في حالات الأوضاع الشاذة. ولايمكن للقاضي منحه للأب. فهذا الأمر غير ممكن من حيث

تطوّر الطفل" (محامي)

"فيما لاحظته فإن موضوع الولاية والوصاية يكون ذو تأثير على قرار الطلاق لدى النساء. دون أن أقول الأمر في شكل معلومة قطعية إلّا أن الأم تشعر أنها سوف تفقد أطفالها بسبب الطلاق فإنها تبتعد عن التفكير بالطلاق. رأيت امثلة على ذلك. ولكنّي رأيت رجالات عاطفيين أيضاً ويبتعدون عن الطلاق لكي لا يعيش أطفالهم بدون أب". (محامي)

إحدى المواضيع الاخرى التي تتعلق بالوصاية هو الإحتياجات المادية للطفل .كما تم ذكره أعلاه فإنه يتم منح الولاية والوصاية للأم في حالة عدم تواجد مخالفات في اسلوب الحياة أو في حالة عدم ورود طلب مثل هذا من الام. يذكر منفذوا القانون أن غالبية الأمهات يكونوا من ربات البيوت ولاتكون لهم مصادر للدخل. في هذا السياق يشدد مطبّقوا القانون على ضرورة العمل الجيّد لنظام الولاية والنفقة.

"اعتقد أن الدولة وبشكل تلقائي يجب أن تأخذ من الأب قدرا من الدخل اذا كان حاله بدخل معيّن. يجب أن يتم تنفيذ هذا الشرط لتوفير تحقيق المستقبل للطفل فيما يختص بالولاية أو الوصاية. أو يمكن أن تزيد الدولة من المساعدات الإجتماعية".(محامي)

"الامهات يريدون الأطفال ولكن كيف يمكنهن ذلك، تريد ذلك بتوفير القوة الأقتصادية ,تريد الامهات رعاية الاطفال ولاترغبن في فراقهم. هذا الامر مهم من ناحية الطفل أيضاً. لايتسطيع أحد ملء هذا الفراع بالنسبة للام ولكن يجب على الدولة أن تخلق ضمانات في هذا الأمر.كما قلت، لا ينبغي أن يتم ترك قرار النفقة لرحمة القضاة" .(محامي)

بالإضافة إلى تواجد المشاكل في المواد المتعلّقة بالولاية تتواجد أيضاً المشاكل المتعلّقة بالتطبيقات. يظهر أن كل من القضاة والمحامين ذكروا انواع المشاكل في التطبيقات الخاصة بالولاية بشكل متساوي. يشير حوالي نصف مطبّقي القانون الذين أجريت معهم المقابلات على تواجد المشاكل في التطبيقات. (الجدول 49).

بغض النظر عن الجهة التي يتم منحها الولاية، يعتقد مطبّقوا القانون أنه يجب ان يتم متابعة الولاية عن طريق خبراء الخدمات الإجتماعية. حيث تتم التوصية بمتابعة الاوضاع مثل عدم توفير رؤية الزوج السابق للطفل في الأحوال التي يكون له فيها الحقوق بذلك أو أن تحدث التغييرات في شروط الحياة وفق الأسباب المختلفة مما يؤدي إلى عدم توفير الوضع والمحيط المناسب للطفل.

الجدول 49. تعليقات مطبّقي القانون والخبراء على تطبيقات الولاية في القانون (%)

	العدد	إيجابي	ليس إيجابي وليس سلبي	سلبي(يجب التطوير)	لاتوجد إجابة	المجموع
جميع مطبقي القانون	*93*	18,3	29	39,8	12,9	100
قاضي	*26*	26,9	26,9	42,3	3,9	100
محامي	*40*	20	30	45	5	100
خبير محكمة	*27*	7,4	29,6	29,6	33,3	100

"عدم توفير التابعة مع الولاية يعتبر مشكلة. لانسمع بالأمر طالما ليس لديه إنعكاس من الناحية القضائية. ربما ان الأم تزوجت مع شخص آخر وأن الطفل أصبح بجوار الجدّة. أو أن يتم منح الولاية للأب مع توفير التقييم وفق الشروط في ذلك اليوم. ربّما يتزوج الأب ولايكون هناك رعاية وعناية وغيره بالطفل". (مسؤول خدمات إجتماعية)

"يجب ان يتم التحقيق في تنفيذ أو عدم تنفيذ الولاية بشكل صحيح عن طريق الأسر. أعتقد أنه يجب على الأسرة رفع الدعوى القضائية المباشرة في حالة عدم تنفيذها لمسؤولياتها الخاصة بالولاية".(خبير خدمات إجتماعية)

بالأخص في مواضيع عدم رؤية الطفل يظهر أن التطبيقات لازالت ضعيفة في الموضوع مع تواجد العديد من الآباء الضحايا في هذا الأمر. يتم طلب إتخاذ التدابير لتوفير القضاء على هذا الإيذاء.

"الطرف الذي يحصل على الولاية يمكن أن يستخدم ذلك بشكل سئ. بهذا المعنى أعتقد أنه يجب أن يتم توفير ألية للتنفيذ وقوّة التطبيق خلال منح الولاية. يجب أن لايتم ترك هذه الولاية وفق قرار الأم أو الشخص الحاصل على الولاية فقط. يمكن أن يتم التدقيق الدوري عن طريق خبير الخدمات الإجتماعية. يشتكي الرجل، ويقول أنني توسلّت الكثير ولكنها لاتدعني أرى الأطفال. ماذا سنفعل في هذه الحالة؟ الشئ الوحيد الذي يمكنني أن أفعله كمحامي

هو محاولة الحصول على الحق وفق الإدارة التنفيذية". (محامي)

"لا يتم تسليم الأطفال ,يتم تقديم الشكوى, يتم فتح القضية مرة اخرى وغير ذلك. لتوفير إمكانية الشخص رؤية أطفاله يكون عليه إتخاذ قرار المحكمة من موظفي الإدارة التنفيذية والذهاب. يجب على الزوجة عدم طرد الأب في حالة إن كان خارج المدينة وحضر لرؤية الطفل. في حادثة أخرى يتواجد الرجل في نهايات الأسبوع فقط ولأنه لاتتواجد محكمة تنفيذية مفتوحة في نهاية الأسبوع لايمكنه الحصول على القرار. أنا أقول أنه يجب أن يبرز قرار المحكمة للقوّات. ولاتوفر القوّات أي نوع من التوضيحات. يجب أن يتم تسريع الأمر بالقول أن هنا قرار من المحكمة وأنه سيكون لك الحق في رؤية الطفل أو أن يتم أخذه بالقوّة".(محامي)

يوضّح بعض مطبّقي القانون أن الإنتظار لفترة عمر 10-12 سنوات من أجل الحصول على رأي الطفل يعتبر فترة متأخرة. حيث يعتقدون أنه يمكن الحصول على رغبة الطفل فيما يختص بالطرف الذي يرغب بالبقاء بجواره في فترة سن مبكّرة عن طريق صحبة الخبراء من المربين والخبراء النفسيين.

"يقال أن قرارات الطفل في عمر العشر سنوات سارية. برأيي هذا خطأ. انتم تعملون مع المربيين، يستطيع الخبير عند أخذه التقرير أن يحدد إلى أي مدى تطور الطفل سواء كان عمره *7* سنوات أو *5* سنوات. فأحيانا يأتي أطفال في عمر *15* عاما و يقومون بحركات تافهة. لذاك برأيي فإن طفلا في عمر *7* سنوات أو *10* سنوات لا يحدد مدى نضوجه بالاجتهاد و إنما يعود إلى قرار المربي." (محامي)

3.3.1.10 تقييم المواد المتعلقة بالنفقة

وفقا لبيانات وزارة العدل لعام 2013 فإن الدعوى الأكثر شيوعاً التي تم البت فيها في دعاوي الطلاق هي النفقة. مجموع هذه الدعاوى يشكل ما نسبته 59٪ (وزارة العدل 2013 د). هذه النسبة تظهر أهمية الدور الذي تلعبه النفقة في عملية الطلاق. يرى منفذو القانون و الخبراء يشكل عام أن وجود نظام النفقة ايجابي حيث أنه يحمي النساء. وفقا لمنفذي القانون فإنهم لا يرون أنه ليس لمواد قانون النفقة أثرا سلبياً مثل تشجيع أو تحفيز الأشخاص على الطلاق. فمواد قانون النفقة تمنع قسر المرأة من البقاء في زواج تعتقد أنها لن تستطيع الاستمرار فيه. فحين ننظر إلى تطبيق القانون نجد أن المرأة بأخذها النفقة لا تكون ثروة و تعيش حياة رغيدة بل تؤمن بها احتياجاتها فقط.

"إن هذا النوع من الضمان الممنوح يوجه المرأة نحو الطلاق بشكل أيسر. يمكننا القول أنه يسهل الأمر لكت لا أحد يطلب الطلاق فقط من أجل النفقة!" *(خبير نفسي)*

"النساء يشعرن بالراحة. في حال حكمت المحكمة ببقاء الطفل لدى الأم و هي لاتعمل يتم تخصيص نفقة لها. هذا أمر جيد. لأن النساء لم يكن يطلبن الطلاق من قبل لأنهن لم يملكن الحرية المادية أما الآن فهن يتحركن براحة أكبر. لكن بالطبع لا يتم الحصول على النفقة من الطرف الآخر بهذه السهولة." *(محامي)*

"يعلمون أننا سنقوم بذاك، ملفات النفقة لدينا كثيرة جدا. لكن أخذ النفقة لا يؤثر كثيرا على الطلاق. بشكل عام ففي الواقع في حال كانت المرأة ليست بوضع مادي جيد فإنها لا تفكر بالطلاق." *(قاضي)*

"أحيانا تأتي المرأة و تقول أنه في حال دفع النفقة فإنني سأتطلق لأنني لا أملك القدرة المادية أو التعليم و أحتاج إلى الرعاية. لذلك فهناك نساء ينظرن إلى إنهاء الزواج بأريحية أكبر في حال كان هناك نفقة كافية لها و لأطفالها." *(قاضي)*

"مثلا تودّ المرأة أن تحصل على الطلاق لكنها تعاني مشاكل مادية. إذ تقول أنها في حال رفعت دعوى طلاق سيخرج زوجها من العمل و لن يعمل بتأمين بل سيعمل في مكان آخر. كما أن النفقة مهمة. الأمر ليس في النفقة بل فيما لو كانت هذه المرأة تملك مساعدة مادية أخرى حيث أنه لا بد و أنها ستعيش حياة أفضل." *(خبير خدمات اجتماعية)*

على العكس تماما بعض منفذي القانون يدعون أن النساء لا يطلبون الطلاق لأن النفقة غير كافية.

"النظرة للنفقة بأنها يمكن ان تكون سبباً في الجوع تؤثر

على النساء." (استشاري نفسي)

تعتبر النفقة أكثر المواضيع التي رأى فيها الخبراء و منفذي القانون سلبية من حيث التطبيق (الجدول50). حيث أشار أكثر من نصف القضاة و المحامين إلى مشاكل في التطبيق.

الجدول 50. تعليقات مطبقي القانون والخبراء على تطبيقات النفقة في القانون المدني (%)

	العدد	إيجابي	ليس إيجابي وليس سلبي	سلبي(يجب التطوير)	لاتوجد إجابة	المجموع
جميع مطبقي القانون	*93*	5,4	19,4	54,8	20,4	100
قاضي	*26*	15,4	15,4	61,5	7,7	100
محامي	*40*	2,5	22,5	65	10	100
خبير محكمة	*27*	0	18,5	33,3	48,2	100

بعض المشاكل في التطبيق تؤدي في بعض الأحيان إلى عدم طلاق المرأة بالرغم من انها ترغب بذلك. بعض الأزواج يتركون عملهم الذي تغطيه SGK أو يظهرون ان دخلهم قليل او يخفون دخلهم الحقيقي مما يؤدي إلى عدم عمل هذا النظام بشكل سليم. إن منفذي القانون مطالبين بتطبيقات مختلفة لاعتراض هذا النوع من التصرفات الخبيثة. بعض منفذي القانون يقترحون أن يتم دفع النفقة من قبل الدولة لكي لا يقع أصحاب النفقة ضحية ثم تقوم الدولة بتحصيل حقوقها من الملزم بدفع النفقة.

"في حال وجود نفقة فإن بعض الأمور تتم خارج السجل من أجل التخلص منها. إذ لا يقوم بتسجيل نفسه في *SGK*. فهو يعمل في مكان ما لكن المشكلة في الاثبات. لذلك فالمشكلة لدى المواطن في الاثبات." (قاضي)

"في الواقع يقبض الرجل ثلاثة آلاف ليرة. لكن صاحب العمل كما هو شائع يسجل فقط الحد الأدنى للأجور. و عندما ترى المحكمة ان أجره *896* ليرة تخصص للأم و الطفل نفقة مقدارها *350-300* ليرة. ففي الحالة العادية يتوجب علي أن أبحث عما يمنع اهتزاز هذا الزواج من الأساس و أيضا يتوجب أن أعمل على اثبات راتب الرجل." (محامي)

" إن النفقة تخصص لاحتياجات المأكل و المأوى, أحيان عندما لا يقدمها الرجل لا يتمكن الطفل من تلقي التعليم الكافي. لا يتم دفع هذه النفقات بشكل منتظم. لأن الدولة يمكن أن تدفع النفقة للمراة ثم تستردها من الرجل." (محامي)

كما يلاحظ تتواجد بعض الحالات من استخدام المرأة لنظام النفقة بشكل سيء. إذ يلاحظ أحيانا أن بعض النساء يؤخرن الزواج الثاني كي يحصلن على نفقة أكثر أو لا يسجلن الزواج الثاني بشكل رسمي.

"تعيش المرأة مع رجل آخر بشكل غير رسمي فقط من أجل الحصول على النفقة. لا تتزوج. تخفي هذا الوضع. مثلا حين يتزوج الرجل من امرأة أخرى فهي تطلب زيادة النفقة. تستمر في العناد، و تظهر أمور مثل أنه يرسل طفله من الزوجة الأخرى إلى مدرسة خاصة و لا يرسل ابني إليها." (محامي)

وفقا لمنفذي القانون و الخبراء فإن عدم وجود معايير لتحديد النفقة و تركها لتقدير قاضي يسبب مشكلة. بعض القضاة و المحامين يشعرون بالانزعاج من عدم وجود قواعد لهذا الأمر. لذا ينصح بوجود نظام لتحديد النفقة مثل مبدأ نظام الضريبة.

"إن أهم أمر في دعاوي الطلاق هو أن يكون وضع المرأة المادي غير كافياً. يجب أن يتم تحديد مقدار النفقة وفق القانون. فكما يوجد نظام للضريبة يمكن ايجاد نظام للنفقة. من أجل عامة الشعب و من اجل الطبقة المتوسطة يمكن تحديد قيمة معينة للنفقة و أن يكون لدى الأطراف علم مسبق بها. هذا سيرسم مسار العديد من دعاوى الطلاق." (خبير نفسي)

"إن الصعوبات المتعلقة بتطبيق النفقة، تنبع من عدم وجود نسبة محددة لها. في المادة *174* من قانون الأحوال المدنية يوجد تعويضات مادية و معنوية؛ التعرض للهجوم شخصيا و خسارتها لدعم الزوج، هذا أيضا لا نسبة له. أحيانا تخرج نسب مثيرة للسخرية، و المحكمة تؤكد ذلك." (قاضي)

يرى بعض منفذي القانون و الخبراء، أنه يجب تقديم المعونة الاجتماعية إضافة إلى النفقة للنساء في حال كان دخل أزواجهن محدوداً جداً. أن تكون النفقة تحت مقدار الدخل

الذي كانت المرأة تصرفه قبل الطلاق يجعل منها ضحية. أن يتم اجبار الأم المكلفة بتأسيس بيت جديد منفصل عن زوجها و رعاية طفلها على العيش بدخل محدود يُرى على أنه نوع من العقاب للمرأة المطلقة.

"أخرجوا لنا أمرا يدعى الحد الأدنى للإعالة. إن المرأة التي تعيش حياة متوسطة و لا تعمل تحتاج على الأقل *600-500* ليرة شهريا. ثم تأخذون هذه المرأة و تفصلونها عن بيتها. و تؤمنون لها معيشة مع ابنها في بيت آخر. و تعطونها فقط *200* ليرة نفقة. إن المرأة تخلت عن بيتها لأنها تعرضت للعنف أو تعرض له ابنها. انتم تعاقبون هذه المرأة، أنتم تخفضون مستحقاتها التي كانت تاخذها عندما كانت تعيش مع زوجها من *600-500* ليرة إلى *200* ليرة. و يتم تخصيص *150* ليرة نفقة للطفل الذي يصل إلى المرحلة الابتدائية." (محامي)

أعرب بعض منفذي القانون عن وجود شكاوي متعلقة بنفقة الفقر. هذه النفقة تخصص للمرأة طالما لم تكن تعمل و لم تتزوج مرة أخرى مما يجعل الزوج الذي يدفع هذه النفقة في موقع الضحية. لمنع هذا الظلم ينصح بأن تمنح الدولة دعم العاطلين عن العمل للمرأة و انهاء دفع النفقة بعد مدة معينة.

"بالطبع هناك حياة زوجية استمرت. بالمقابل على الزوج أن يدفع نفقة الفقر لمدة معينة. لكن على الخدمات الاجتماعية للدولة ان تساهم في ذلك. إن الرجل لا يقدر أن يتطور. فالنفقة تزيد كل سنة و لمدة *20-15* سنة.... لهذا على الخدمات الاجتماعية للدولة ان تساهم فيدفع الزوج نفقة الفقر لمدة سنة أو سنتين ثم تتدخل الدولة. فكما في أوروبا يتم دفع راتب العاطلين عن العمل كذلك يجب دفع نفقة الفقر من قبل الدولة." (قاضي)

4.3.1.10. تقييمات أحكام التعويضات

وفقا لبيانات وزارة العدل لعام 2013 فإن دعاوي الطلاق المرتبطة بدعاوي تعويض تشكل نسبة 4٪ فقط (وزارة العدل ٢٠١٣د). هذه النسبة القليلة من الدعاوى تشير إلى أن حق التعويضات لا يؤثر كثيرا على قرار طلاق الأفراد. إن منفذي القانون لديهم وجهة نظر مشابهة. إذ يعتقدون أن تطبيق التعويضات لا يؤثر على الطلاق كما انه لا يشجع الأشخاص على الطلاق. يعتقد أيضا أن الاعتراف بحق التعويض أمر ايجابي لكنه غالبا لا يكون كافيا لتغطية العجز المادي الناتج عن انهاء الزواج.

"المرأة تريد *15-10* مليار، و هو ما لا يمكنها جمعه طوال حياتها. فهي أصلا خلال الزواج كانت ربة منزل. كما ان *15* مليار لا تعني شيئا بعد الزواج." (محامي)

فيما يتعلق بالتعويضات فقد تم ذكر بعض المشاكل. من الملاحظ ان منفذ القانون يملك معلومات اقل عن هذا الأمر بما أنه لا يتم ذكره في كل الدعاوى. و لكن من شاركونا أفكارهم بالأخص المحامين منهم، فقد أشاروا إلى أن تطبيق التعويضات مشكلة. فقد أشار ثلث محامين و خمس القضاة إلى أن تطبيق التعويضات فيه إشكالية، و أنه من بين المواضيع التي يجب أن يتم تطويرها. (الجدول 51).

ينتقد منفذو القانون و الخبراء أن تطبيق التعويضات كما النفقة لا يحتوي على معيار معين. ينصح بنظام تعويضات بحيث يتوافق مبلغ التعويض مع الضرر.

"غريب جدا بشكل لا يصدق. نرى أرقاما غريبة. و هذا ما يؤلم الناس. ملفين لعقيدين، في كلا الملفين يوجد خيانة. في الأول قيمة التعويضات *25.000* ليرة بينما في الثاني *100.000* ليرة. لديهما ذات الدخل. لكن المدن مختلفة. وهذا ما يسبب مشكلة نظرا لعدم وجود تطبيق مشترك." (قاضي)

"كما أن الشخص الذي يمارس العنف يتم ابعاده عن المنزل لمدة ستة أشهر كذلك فإن مبلغ التعويض يجب أن يكون محددا مسبقا في حال الطلاق بسبب العنف. يجب أن يكون هناك معيار، و معروف من قبل الجميع." (خبير نفسي)

الجدول 51. تعليقات مطبقي القانون والخبراء على تطبيقات التعويضات في القانون المدني(%)

	العدد	إيجابي	ليس إيجابي وليس سلبي	سلبي(يجب التطوير)	لاتوجد إجابة	المجموع
جميع مطبقي القانون	*93*	11,8	23,7	25,8	38,7	100
قاضي	*26*	15,4	34,6	19,2	30,8	100
محامي	*40*	15	25	37,5	22,5	100
خبير محكمة	*27*	3,7	11,1	14,8	70,4	100

يعتقد منفذو القانون أن نظام التعويضات المعنوية لا يعمل. حيث أن شخصا قام بارتكاب جرم تجاه زوجته أو أضر بزوجته بشكل نفسي أو مادي فيقوم بدفع مبالغ رمزية و ضئيلة بالنسبة للضرر الناجم. ينتقد بعض منفذو القانون هذا الأمر.

"عادة يتم الحكم بتعويضات مادية و لا يوجد تعويضات معنوية. يتم تقديرها وفقا للضرر و ليس وفقا للدخل و لكن في تركيا التعويضات المعنوية بشكل عام ليست عند المستوى المطلوب. يتم الحكم بأرقام مضحكة بهدف عدم الثراء بهذا التعويض." (محامي)

ذكر منفذو القانون أن تقدير التعويض وفقا للضرر الناجم يجعل من عملية الطلاق أمرا صعبا، حيث أن كلا الطرفين يحاول أن يظهر الضرر الواقع عليه.

"لن يكون متضررا أكثر من الطرف الآخر و ليس مثلا بل اقل منه. عندئذ يحصل على التعويض. كما أن شرح التعويض المادي هو الحرمان من الحقوق التي منحها الزواج. من أجل منح التعويض المعنوي يجب أن يكون هناك مجموعة من التصرفات ضد حقوق الرجل او المرأة إلى جانب الضرر الواقع." (قاضي)

"مفهوم الضرر واسع جدا. فمن يستطيع أن يحمل الآخر مسؤولية الضرر يحصل على التعويض. و هذا يتطلب الهجوم." (محامي)

5.3.1.10. قرار الإنفصال

بشكل عام فإن منفذ القانون يكون راضيا أن يكون قرار الإنفصال حكماً في القانون المدني. من المعتقد أن حكما كهذا يكون مفيداً في حال كان سبب الطلاق يتعلق بعدم التواصل و اختلاف الأفكار؛ و ليس بسبب رغبة أحد الطرفين أو ممارسة العنف ضد الطرف الآخر و الخيانة و غيرها من المشاكل الموجبة للطلاق بشكل حتمي. في هذه الأحوال فإن الزوجين الذين تم اتخاذ القرار بإنفصالها، يعتقد أن بقاؤهما لفترة بعيدين عن بعضهما سيؤدي إلى اشتياقهما لبعضهما و رغبتهما بالعودة للتواصل بأسلوب عقلاني. لا يتم القيام بأي متابعة لكيفية استمرارية زواج الزوجين الذين تم اتخاذ قرار بإنفصالهما بعد ذلك.

"إن قرار الإنفصال والتفريق أفضل في حال وجود فكرة قدرة تفاهم الطرفين و حل مشاكلهم بعد مدة معينة. في حال أمكنهم التفاهم مرة أخرى بعد تفريقهم لمدة ما و تفهمهم جدّية الموقف فإنهم قد يجتمعون مرة أخرى بهذا الشكل" (قاضي)

" أجد أن قرار التفريق جيد لأنني أعرف أنه حين يعيش الطرفين الذين يتلقون العلاج لهذه الحالات متفرقين يولّد نتائج أفضل. حتى لو كانت المشكلة في الأصل في الوضع المادي فإنها تتحول إلى مشكلة في التواصل بعد فترة، هؤلاء الأزواج في الأصل لا يستطيعون التواصل، و هنا تكمن المشكلة. يبدؤون بالاستماع لأنفسهم فقط و بالطبع يحاول الآخر أن يشرح شيئا آخر. حين يبقون منفصلين لفترة يحتاجون للاستماع لبعضهم البعض. يتسائلون عم يقول و يفكر الآخر. *(إستشاري نفسي)*

"إذا شعر قاضي بوجود أمل في الزوجين، و في حال عدم وجود مشاكل كبيرة، فبرأيي أن قرار التفريق منطقي أكثر. فإذا تلقى الزوجين علاجا نفسيا إلى حد ما ضمن هذه المدة، و تم توجيههم بحيث تزول التصرفات السلبية تجاه بعضهم البعض. فكما قلت لكم هذا نادر جدا، اثنين او ثلاثة على الأكثر." *(خبير نفسي)*

"برأيي فإنه قرار ضروري من ناحية أن يقوم الطرفين بالتفكير مرة أخرى بقرارهما، و فهم مشاعر بعضهم البعض حين بقائهما مفترقين." *(محامي)*

إلا أنه يلاحظ أن القضاة نادرا ما يقررون التفريق. و هذا لعدة أسباب: قدوم الكثير من الأزواج الراغبين في الطلاق إلى قاضي و قد اتخذوا قرارا نهائيا بالطلاق، ففي هذه الحالة يعتقد أن قرار التفريق سيؤدي فقط إلى انهاك الطرفين أكثر. كما أن بعض القضاة يتخذ قرارا بالتفريق في حال طلب أحد الطرفين ذلك.

"هناك أمر كهذا في القانون لكنني لم أرى امكانية تطبيقه. أقوم بإعلام موكلي بوجوده لكن لم يحدث أن قمت بتجربته." *(محامي)*

"في حال وجود أسباب للطلاق و لم يرغب الطرف الذي قام برفع الدعوى بالطلاق و أراد قرارا بالتفريق فإننا نقوم باتخاذه. أو في حال رؤية قاضي لامكانية التوافق مرة أخرى فإنه قد يتخذ قرارا بالتفريق في الدعوى. لكن في حال عدم الاصرار في طلبه فإننا لا نقوم بمنحه." *(قاضي)*

"إن التفريق غير موجود بكثرة في التطبيق العملي. بشكل عام فإننا نطلب منهم فقط عدم الطلاق. في الحقيقة فإنه من الضروري تقدير أهمية التفريق." *(قاضي)*

إن أحد أسباب عدم استخدام قرار التفريق أيضا هو طول المدة في المادة المتعلقة. يرى منفذو القانون و خبراء المحاكم أن مهلة التفريق هي 1 سنة بينما يجب أن يكون هناك احتمالات مثل 3 شهور و 6 شهور. إذ أن المهلة 1 سنة للتفريق هي مهلة تعتبر ضائعة و أحكام كهذه لم تتخذ أبدا تقريبا. الاعتقاد السائد، أنه في حال عدم العودة إلى الزواج خلال مدة 1 سنة فإن متابعة هذا الزواج لا معنى لها.

"المدة طويلة جدا. الحد الأدنى سنة واحدة كثير جدا. فكروا بذلك، الطرفين يأتون من أجل الطلاق و إذ بعدها بأسبوع لا يوجد بينهما شيء. لهذا فإن الحد الأعلى *1* سنة مرتفع قليلا، برأيي فإنه على المحاكم أن تكون أكثر مرونة، على القاضي أن يمنح قرارا *3* شهور أو *6* شهور. برأيي فإن القاضي يستطيع استخدام ذلك طوال فترة دعوى الطلاق طالما لا يوجد عنف." *(قاضي)*

"إن قرار التفريق من *1* سنة إلى *3* سنوات. أعتقد أن سنة واحدة مدة كافية. في حال عدم اتفاقهم على العودة بعد *1* سنة فإن الانتظار *2* سنة لا معنى له." *(قاضي)*

" *3* سنوات مدة طويلة جدا. لأن حياة جديدة تبدأ، لقد أصبح كل شيء أسرع أقصد أنه خلال ٣ سنوات الكثير من الأشياء تتغير. أرى أن ١ سنة مدة مثالية. برأيي فالتفريق يجب أن يكون من *6* شهور إلى *18* شهر." (استشاري نفسي)

بعض خبراء المحاكم، يدعون أن القضاة يفضلون عدم الحكم بالتفريق و ذلك لرغبتهم بانهاء دعوى الطلاق بأسرع مدة ممكنة.

"بالنسبة للعديد من القضاة فإن هذا مجرد ملف، و ليس حياة انسان و لا معيشتهم. هؤلاء يرون الأمر كملف و يريدون اغلاقه بأسرع وقت ممكن. إن اتخاذ قرار التفريق يعني أن الملف لم يغلق، و أن العمل لم ينتهى." *(خبير نفسي)*

2.10. مبررات الطلاق وفق مطبّقي القانون والخبراء

1.2.10. النظرة على مفهوم الطلاق في تركيا

بشكل عام يدافع منفذو القانون و خبراء المحاكم عن الرأي القائل بازدياد حالات الطلاق. يمكن شرح زيادة حالات الطلاق بعنصرين أساسيين. الأول هو انتشار او ازدياد فعالية الظواهر المسببة للطلاق. يتضمن ذلك في المقدمة زيادة المشاكل الاقتصادية في بعض المناطق، انتشار العلاقات التي تهدم وحدة الأسرة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي. كما أن ازدياد قوة و فعالية العوامل المؤدية لامكانية الطلاق عنصر آخر يمكن استخدامه في شرح أسباب زيادة حالات الطلاق. تحت هذا المفهوم أيضا تندرج مواضيع مثل انخراط المرأة في القوى العاملة و حصولها على الحرية المادية، ازدياد الفردية بالترافق مع الحداثة و زيادة قبول و انتشار الطلاق في المجتمع .من أهم أسباب الطلاق، المشاكل المادية. البعض من منفذي القانون و الخبراء، يعتقدون أن ارتفاع حالات الطلاق حدث في السنوات الأخيرة في المناطق التي تعرضت لأزمة اقتصادية أدت إلى ممارسة ضغط على العائلات. تبدو هذه الحالة بشكل أوضح بكثير في مدن معينة. هذه المشاكل تم بحثها بكثرة في مناطق اسطنبول، شرق مرمرة و وسط الأناضول.

"تزداد حالات الطلاق في المناطق التي ينخفض مستوى رفاهية أفرادها. فمثلا حين يكون الوضع الاقتصادي متدنيا، ينخفض مستوى تسامح الأزواج مع بعضهم البعض. يمكن لمحادثة او حتى نظرة أن تجلب الناس إلى هنا." *(خبير نفسي)*

"هناك أزمة اقتصادية مخفية. أعتقد أنه عندما يصل الناس إلى مستوى الرفاهية تنخفض حالات الطلاق عندهم. يأتي إلي موكلين من الرجال و يقولون لي أنهم لا يستطيعون شراء لعبة لطفلهم و لذلك تضغط زوجاتهم عليهم. و أيضا يجب أن تتدخل العائلات بشكل أقل." *(محامي)*

كذلك فإن منفذي القانون يعتقدون أنه حتى لو لم تسوء الأوضاع الاقتصادية بشكل حقيقي فإن مفهوم الفقر لدى الأفراد الناشئ عن طريق اظهار الغنى في التلفاز و الأماكن العامة يؤثر بشكل سلبي على الزواج.

"افتتاح العديد من مراكز التسوق أيضا سبب فعال لذلك. الناس في المدن الكبيرة يذهبون إلى مراكز التسوق في عطلة نهاية الأسبوع. أزواج تزوجوا حديثا و من ذوي الدخل المنخفض، و لديهم اطفال صغار. تلك المرأة تريد أن تتناول الطعام في قسم المطاعم في الأعلى مثل الجميع و ان تشتري شيئا ليتناولوه هي و طفلها و من ثم التسوق في المحلات الموجودة هناك. أولئك الذين لايتمكنون من ذلك يتسائلون بانزعاج لماذا نحن كذلك. و هذا يولد الفتور مع الزمن." *(قاضي)*

وفق منفذي القانون و الخبراء، فإن زيادة عدد حالات الطلاق ناجم أيضا عن زيادة عدد حالات الخيانة. و من المعتقد أن هذه الزيادة حدثت من كلا الطرفين الرجل و المرأة. ترتبط زيادة حالات الخيانة بشكل خاص باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. كما يلاحظ أن غنى الرجال يسبب بحثهم عن الخيانة بأشكال مختلفة. و يزيد على ذلك قدوم النساء الأجنبيات إلى بعض المدن مما يؤثر سلبا على الزواج. أما في حالات خيانة المرأة فإن وسائل التواصل الاجتماعي تتصدر الأسباب. من الممكن للمرأة التي لا تعمل و تمضي معظم وقتها في البيت أن تقوم باقامة علاقات صداقة مع أفراد آخرين بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي.

"تبدو الخيانة و كأنها لسبب يتعلق بالوضع المادي. ليس الرجال فقط طرفا فيها. في السابق حين تم تأسيس محاكم الأسرة كانت حالات الخيانة من قبل المرأة تأتي بشكل نادر. كانت حالات الخيانة من قبل الرجال أكثر. الرجال الذين يعملون في التجارة و ذوي دخل جيد يقومون بتلك الأمور. الانترنت يأخذ الناس إلى أماكن مختلفة بغض النظر عن الثقافة و التحصيل العلمي. أعتقد أن للانترنت تأثيرا على الخيانة من قبل المرأة." *(قاضي)*

"إن السبب الأول هو مادي. و من ثم تاتي الخيانة؛ و التي تأتي من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل كبير. نحن نستخدم رسائل الفيسبوك و الواتساب كأدلة في الدعاوى." *(محامي)*

إن بعض التغيرات الاجتماعية أثرت على تأسيس الأرضية اللازمة لتحقق الطلاق. إن العوامل التي تم بحثها في الأعلى لا تؤدي بمفردها إلى حدوث الطلاق. فقط في الحالات التي أعلن فيها عن الطلاق كحاجة أصبح الأفراد قابلين لذلك. العديد من منفذي القانون مع قبولهم بأن الطلاق صادم للطرفين يتفهمون أنه في حال احتياج الأفراد له فإن الطلاق يصبح تطورا ايجابيا لهم.

"في الواقع فإنه قد فقد وظيفته، حتى أنه يوجد ثمار لديها احتمال مرتفع بأن تضر بأغصان أخرى في الشجرة في حال بقائها هناك. إن إبقائها هناك بالقوة ليس أمرا صحيحا. يوجد عائلات لديها مشاكل كبيرة، يجب أن يتم الطلاق فيها. لا يتمكنون من اتخاذ القرار بالطلاق لأسباب مادية أو لنظرة من حولهم. و أيضا نصادف عنفا ضد المرأة، عنفا ضمن العائلة و عنفا ضد الطفل. برأيي فإن العائلات غير القادرة على الطلاق بالرغم من ضرورة طلاقها هي على الأقل كما العائلات المطلقة أحد المشاكل الاجتماعية." *(محامي)*

" إن المؤسسة التي نعتقد أنها بذرة المجتمع يتضح لنا أنها لم تنشأ بشكل صحيح. نعتقد أن البذرة التي لم يتم انشاؤها بشكل صحيح يمكنها أن تكون ذات فائدة كبيرة للمجتمع. تخيلوا عائلة لديها طفل واحد. نعتقد أن الطفل سيتضرر بدلا من أن يستفيد في حال كان الأبوين يتشاجران باستمرار. المجتمع سيتأثر بذلك بشكل سيئ." *(محامي)*

وفقا لمنفذي القانون و الخبراء، إن أهم عنصر واضح هو مشاركة المرأة في القوى العاملة و بالتالي حصولها على الحرية المادية. إن المرأة التي لا تعمل، التي لا تملك مصدر دخل عدا عن زوجها، و التي لا ترى طريقة أخرى لتلبية احتاجاتها المعيشية غير زوجها؛ تشعر بأنها مجبرة على الاستمرار في الزواج حتى في حال انهدام وحدة الأسرة، تعرضها للعنف النفسي، المادي أو الاقتصادي و حتى لو لم يعد الزواج يؤدي وظيفته. و عندما تزداد مشاركة المرأة في

القوى العاملة لا يعود لحالات "الالتزام"، "الرضا"، "القبول" أي أثر. يمكن للمرأة حينها ان تتصرف بجرأة أكبر حيال الزواج الفاقد لوظيفته و الذي يضر بالطرفين. إن بعض منفذي القانون و بالرغم من تاكيدهم على "عدم تحمل" النساء في بعض الحالات إلا أنهم يجدون انه من الايجابي من اجل سلامة بنية الأسرة ان تملك المرأة الحرية المادية.

"أنا أربط ذلك بكون المرأة أكثر جرأة. بل وقد قرأت سابقا طلبا، أدهشني قليلا. المرأة تتطلق لأنها لم تعد تشعر بشيء تجاه زوجها و تطلب الطلاق. في الحقيقة، هذا يوضح أن أمورا قد تغيرت. ففي حين كانت المرأة التي تتعرض للعنف لا تجرؤ على طلب الطلاق يمكن لإحداهن الآن أن ترفع دعوى طلاق لأنها لم تعد معجبة أو تحب زوجها." *(استشاري نفسي)*

"انخفضت القدرة على التحمل قليلا لدى النساء كما لدى الرجال. تسلك النساء هذا الطريق خاصة بعد أن تحصل على قوتها المادية و تعتقد بأنها ليست بحاجة أحد و لكن في ذات الوقت لديها أسباب محقة.لم يعد بامكانهم تحمل بعضهم البعض كما في السابق. هل تعتقدون أن الأمر في الماضي كان جيدا، لا لم يكن كذلك! كانت المرأة تذل لأنها لم تكن تملك القوة المادية." *(قاضي)*

وفقا لمنفذي القانون و الخبراء فإن هناك عنصرا آخرا يؤمن الحرية المادية و هو التوسع في الخدمات التي تقدمها الدولة. بفضل الضمانات القانونية تشعر النساء الضحايا بأنهن في امان أكثر في نهاية الزواج. إن أنظمة مثل تأمين الدولة الراتب و النفقة تمنع النساء اللواتي تطلقن من أزواجهن من الوقوع في صعوبات مادية.

"لقد بدأ ملاحظة مفهوم الدولة الاجتماعية لدى الشعب. لا تبتعدوا كثيرا، قبل *15- 20* سنة، كانت المرأة تقول ماذا سافعل إن تطلقت لن أتمكن من رعاية طفلي. المرأة تعلم أنها في حال تطلقت فإن الدولة يمكن أن ترعاها. نحن نقوم بذلك كمؤسسة، الأم التي تتطلق نقوم بتأمين راتب يكفل تعليم أطفالها و رعايتهم في حال لم يكن لديها دخل." (خبير نفسي)

إن منفذي القانون و الخبراء يربطون بين عوامل امكانية وقوع الطلاق وبين وصول الطلاق إلى حالة امكانية التقبل من طرف المجتمع. إذ يعتقد أن للاعلام و وسائل الاتصال المنتشرة دور في ذلك. بواسطة طرق التواصل هذه يرى الناس ان الطلاق امر حدث لأناس آخرين. و يعتقد أن مفهوم الطلاق كجريمة أصبح جزءا من الماضي.

"أصبح أكثر مشروعيّة. لقد وصل المجتمع إلى مرحلة بحيث أصبح يقبل بذلك. ازدادت نسب الطلاق لأن الطلب أصبح مشروعاً. لم تعد تبقى المرأة في البيت بعد أن تتلقى لكمة فيه." *(محامي)*

"كان المجتمع ينظر بسلبية تجاه الطلاق. في حال كانت المطلقة أم، كانت التصرفات تجاه هذه المرأة سلبية جدا. و علاوة على ذلك كانت المرأة تخاف من الطلاق لكن في الآونة الأخيرة إما بواسطة الحداثة أو التواصل خرج الناس من قوقعتهم. مع زيادة هذا النوع من التفاعل و التواصل العالمي، تتغير نظرة الأفراد تجاه الحياة الاجتماعية و الحياة." *(خبير نفسي)*

هناك عنصر آخر يجعل الطلاق ممكنا و لا يتم تداوله و بحثه كثيرا و هو زيادة الفردية. خصوصا أولئك الذين يملكون مستوى عالي من التعليم تظهر لديهم مطالب مثل تحقيق الذات و الاكتفاء بالذات دون الدخول ضمن بنية اجتماعية كالعائلة. يشاهد هذا لدى فئة محدودة بالأخص لدى أولئك الذين تلقوا تعليما عاليا و الشباب. يمكن وصفه بأنه نزعة.

"إن حدود التضحية لدى الإنسان تتعلق بشكل بسيط بقواه الخاصة أيضا. الفرد القوي يمكن ألا يتحمل بعض الأمور." *(قاضي)*

"إن الدعاوى التي اطلعت عليها تمتد من المطلقين فورا بعد الزفاف، إلى المطلقين حتى دون زفاف، إلى المطلقين بعد زواج دام أربعين عاما. لم يعد أحد يتحمل الآخر. لم يعد أحد يرغب بتحمل الآخر." *(محامي)*

2.2.10. مبررات الطلاق التي تظهر في دعاوى الطلاق

تم سؤال منفذي القانون عن ملاحظاتهم حول أكثر الأسباب التي يتطلق الأطراف من أجلها في دعاوي الطلاق التي تم البت فيها. وفقا لذلك فإنه تم ترتيب أكثر الأسباب على الشكل التالي، الخيانة، المصاعب المادية، العنف و تدخل البيئة القريبة (الجدول 52).

إن الأسباب المادية تذكر بكثرة بين أسباب الطلاق. بشكل عام يرى الخبراء أن تكرر المصاعب المادية يضعف التواصل و الديناميكية بين الأزواج. إن قسما كبيرا من الأزواج لا تعمل فيه النساء و بالتالي تقع مسؤولية تلبية الاحتياجات المادية للأسرة على عاتق الرجل. و في حال عدم تأدية الرجل لوظيفته هذه لأسباب مختلفة أو عدم قدرته على تأديتها يثير هذا الحنق بين الطرفين و يؤثر على تفهم و احترام الزوجين بعضهما البعض و قد يتطور الوضع أحيانا ليصل إلى العنف اللفظي أو الجسدي. في هذا السياق، وفقا لمنفذي القانون و خبراء المحاكم يمكن القول أن هناك علاقة بين المصاعب المادية و ظاهرة العنف.

"أعتقد أنه في حال التعميم نجد أن تسعين بالمئة سببها المشاكل المادية؛ المشاكل المادية تساوي ضعف التعليم. كلاهما مترافقان و سبب للآخر. إذ أن كلا من ضعف التعليم و المشاكل المادية تؤديان إلى بعضهما البعض و بالتالي إلى إنهاء الزواج. هذا بشكل أساسي. كما أن هناك أسباب أخرى كثيرة للطلاق مثل عدم الاخلاص و لكن أساسا نجد المصاعب المادية و ضعف التعليم." (قاضي)

كما أنه تمت الملاحظة أنه في بعض الحالات تكون الأسرة بحاجة إلى عمل الزوجين لتحقيق الدخل اللازم للأسرة إلا أن المرأة لا تقبل ذلك و ينجم عنه اختلاف في وجهات النظر يؤدي إلى الطلاق.

"الرجل يقول أنه يعمل لكن هذا لا يكفي، أعمل بالحد الأدنى للأجور، أود أن تعمل زوجتي أيضا لكنها تقول أنها لا تريد ذلك. لقد رأيت ملفات كهذه." (قاضي)

من اللافت للانتباه ظهور الخيانة كسبب للطلاق خصوصا في السنوات الأخيرة. و فيما يتعلق بالخيانة لم يلاحظ وجود فرق كبير بين الرجال و النساء. عادة لا تذكر الخيانة كسبب وحيد. إذ يعتقد أن المصاعب المادية، عدم التواصل، عدم ممارسة الرجل

الجدول 52. أسباب طلاق الأفراد وفق مطبّقي القانون والخبراء[11] (%)

	العدد	الخيانة	المشاكل الاقتصادية	العنف	البيئة القريبة	الواجبات والمسؤوليات المنزلية	العادات	عدم معرفة الزوج بالقدر الكافي قبل الزواج	العلاقات العاطفية
المجموع	93	66,7	62,4	61,3	47,3	20,4	15,1	15,1	14
قاضي	26	76,9	69,2	69,2	50	19,2	19,2	11,5	7,7
محامي	40	65	52,5	60	45	20	2,5	17,5	17,5
خبير محكمة	27	59,3	70,4	55,6	48,2	22,2	29,6	14,8	14,8

	القيم/ النظرة إلى الحياة	الحياة الجنسية	العلاقات العاطفية	المشاكل المتعلقة بالأطفال	أسلوب الحياة	سن الزواج	الحياة العملية	المستوى العلمي	فرق السن	زواج الأقارب	الأمراض	أخرى
المجموع	12,9	14	14	2,2	10,8	10,8	7,5	4,3	3,2	3,2	1,1	26,9
قاضي	11,5	7,7	7,7	0	7,7	3,9	7,7	3,9	0	3,9	0	30,8
محامي	15	12,5	17,5	0	10	10	7,5	5	2,5	2,5	0	25
خبير محكمة	11,1	22,2	14,8	7,4	14,8	18,5	7,4	3,7	7,4	3,7	3,7	25,9

11 أكثر من واحد من مطبّقي القانون (المتوسط أربعة) ذكروا أسباب الطلاق والمجموع يصل إلى 100

و المرأة لأدوارهم و اختلاف الأفكار هي أسباب تؤدي إلى الخيانة و الذي ينتج عنه الطلاق.

"طوال ممارستي للمحاماة، نسبة خمسة عشر إلى عشرين بالمئة من الدعاوى لدي تحتوي على عنصر الخيانة. في الغالب فإن الأسباب هي الأسباب المادية و تدخل العائلات..." (محامي)

"إن الوضع التعليمي يؤثر جدا على العامل المادي، فإن تحدثنا عن هذه المنطقة فإن الاخلاص يأتي بعدها من حيث الأهمية. هنا و في هذه الحالة يكون الزواج مرحلة مضطربة جدا؛ إذ يمارس الأزواج العنف تجاه أحدهم الآخر..." (خبير نفسي)

يلاحظ أن عدم الاخلاص قد يظهر لدى الطرفين. لكن هذا السبب يؤدي إلى الطلاق بشكل أكبر لدى الرجال. إذ يلاحظ أن النساء يظهرن تفهما أكبر في هذا الأمر، فطالما أن الزوج يؤدي واجباته تجاه بيته فإن المرأة غالبا لا تميل إلى الطلاق أما الرجال فإنهم في حالات كهذه يميلون فورا إلى الطلاق.

"بالنسبة للرجال، بشكل عام فإن قام الرجل بالإعالة فإنه يتم تحمله.. إذ أن النساء في هذه الأمور أكثر تفهما. فبالرغم من دخول شخص ثالث إلى حياة الزوج ففي حال لم يؤدي ذلك إلى خراب نظام المنزل و لا إلى أن تحتاج هي و أطفالها شخصا آخر فإنها تميل إلى مواصلة هذا الزواج." (قاضي)

ومن أهم الأسباب الرئيسية الأخرى التي تكون سببا في الطلاق هي **تدخل الأقارب في الزواج**، يعتقد أن الأقتراحات والضغوط التي تأتي من شيوخ الأسرة تمنع التواصل في ما بين الزوجين وتمنع تطور الجانب الحيوي لدى الزوجين. وهذه الضغوط أو التأثيرات التي تأتي من شيوخ الأسرة آخذة في الظهور من عدة عوامل. أولها هو الأتصال المكثف من قبل الزوجين مع الأم والأب حتى بعد الزواج. بالإضافة إلى كون شيوخ الأسرة لهم أولوية الرأي في مختلف جوانب الحياة كجزء من الثقافة التركية، وبغض النظر عن الحالة الأقتصادية والتعليمية فهذا الوضع ينطبق على معظم الأسر. إلا أن الصعوبات المادية التي يمر بها الزوجين تزيد من تأثير الأسرة على الزوجين، الأزواج الذين يطلبون الدعم من أسرهم من أجل حل مشاكلهم المادية يفتحون المجال أمام شيوخ الأسرة للضغط والتأثير على زواجهم. والعنصر الأخر من أسباب تأثير الأسرة على الزوجين هو ما نراه في بعض المحافظات من نمط العيش الذي تسمى ب (شقة الأسرة) أو مبنى الأسرة،عادة ما تأتي المرأة إلى هذه الشقة كعروس وتحاول أن تجد مكانها الخاص بين النظام الإجتماعي المؤلف من شيوخ الأسرة من حم وحماة وعمة وعم،وقبل تولي المرأة دورها كمرأة مع زوجها وتولي الرجل دوره كزوج مع زوجته ، يضطرون على تولي أدوار أخرى ، وفي هذا النمط من العيش يصعب على الشخص رؤية زوجته كشريكة تسانده في حياته. ويضظر الزوجين إلى الأهتمام والأستماع إلى ما تقوله الأسرة أكثر مما يهتمون بأنفسهم،ويصبحون عاجزين عن العيش مستقلين عن أسرهم. انعدام الخصوصية بين الزوجين في الوقت نفسه قد تؤثر أيضا على العلاقة الجنسية بين الزوجين.

"أعتقد أن الأزواج عندما يتزوجون بدون معرفة بعضهم البعض فأن العوامل الاقتصادية والأسرة تؤثر عليهم. بشكل عام فإن الدعاوى التي تأتي إلينا ستين في المئة منها، بالإضافة إلى عدم تفاهم الزوجين ،تكون بسبب تأثير الأسرة على الزوجين، وفي حال تدخل الأحوال الأقتصادية في هذا المعنى فأن تأثير الأسرة يكون أكبر، لأن الزوجين بشكل عام يذهبون إلى والديهم للحصول على المساعدة". (محامي)

"لا توجد عائلة مستقلة والأسر متشابكة جدا ،والأقارب يتدخلون في الزواج بل حتى الحي كله يتدخل في الزواج. ويقولون بأنه توجد الكثير من الطرق والجماعات هنا،ويأتي الأزواج ويقولون لي ياأستاذ إن زوجتي ذهبت إلى الجماعة الفلانية فحصل كذا ، إن زوجي ذهب إلى الطريقة الفلانية فحصل كذا ..من هذا القبيل..يعني ليس هناك نواة للعائلة هنا" .(خبير خدمات إجتماعية)

"إن هذا منتشر لدينا في المدينة عادة ما تأخذ الأسرة شقة كاملة ،ويخصصون طابقا لأولادهم وعادة الدعاوى التي تأتي إلينا إما أن تكون الأم في الطابق العلوي أو يكون الأب في الطابق السفلي من العائلة. فهذه هي الأولوية بالنسبة لي. التدخل الكثير في العائلة". (مربي)

والسلبية الأخرى هي المشاكل مع الأسرة إن هذه التوترات بين الزوجين تأخذ صعوبة في الأصلاح ومدة أطول للوصول إلى حل.إن الأزواج لهم القدرة على إصلاح نقاط الخلاف فيما بينهم ،بينما يتحول هذا الأمر إلى أزمة عند

تدخل الأسرة.

"الزوج يعيش خلافا مع حموه أو حماته ويعيش خلافا مع زوجته مثلا. ربما يستطيع أن يغض الطرف عن الخلاف مع زوجته ويستطيع إصلاح المشكلة .إلا أن الخلاف الذي يكون مع الحمو أو الحماة فهذا ما لا يتحمله الزوج ولا يستطيع تجاهله.وهنا يحدث الأنقطاع". (محامي)

بعض الخبراء يعتقدون أن **عدم التواصل** هو أكثر المشاكل الأساسية في الزواج .إن التواصل الصحيح بين الزوجين يكون سببا قويا في الوقوف بوجه المشاكل التي تعترضهم في حياتهم ويمنع حصول الطلاق .الخبراء يعتقدون أن تدخل الأسرة في حياة الزوجين يمنع التواصل فيما بينهم. التدخلات الخارجية في الزواج تصعب التواصل بين الزوجين أنفسهم."أنا أعتقد بأن المشكلات الأساسية هي التواصل ثم المشكلات الجنسية. اعتقد أن أثر الأقتصاد على الطلاق ضئيل جدا، لأن الوضع الاقتصادي لا يتغير مع الزواج. فمثلا إن كنت قرويا ماذا سأفعل،سأتزوج من قروية مثلي. طبعا لأن وضعي الأقتصادي واضح، هذ لا يسبب مشكلة. إن كان التواصل جيدا فإن مئة ليرة تكفي للمعيشة ،أما إن كان التواصل سيئا فإن تريليونا لا يكفي لمنع حدوث الطلاق". (خبير خدمات إجتماعية)

وفقا للمكلفين بتنفيذ القانون وخبراء المحاكم فإن السبب الأخر المؤدي للطلاق هو عدم القيام ب (المهام والواجبات المنزلية) .إذا كنا سنتحدث عن المرأة في تعريفها للواجبات: أن تقوم بتنظيم البيت ،وتربية الأطفال،والأعتناء بملابس الزوج،والأكل وغيرها.. وأحيانا الأعتناء بالحمو والحماة في الأسر الكبيرة ،أما تعريف المهام أو الواجبات بالنسبة للرجل فإنه توفير سبل العيش للأسرة.

"في كثير من العوائل عدم القيام بمهام المنزل وواجباته أو قلة الدخل العائلي من المستوى المطموح إليه يفتح باب الطلاق". (قاضي)

بعض خبراء المحاكم ينبهون أن دعوى عدم القيام بالمهام والواجبات قد تكون حجة أو ذريعة للتغطية على أسباب أخرى.

"الرجل عندما يفتح قضية طلاق فهو يكون ناويا أن يتزوج أمرأة أخرى،فهو في هذه الحالة لا يقول "أنني سأطلق أمرأتي لأتزوج إمرأة أخرى" إنما يحاول تغطيتها بقوله بأنها لاتقوم بالمهام والواجبات الزوجية" .(خبير نفسي)

ويبين مطبّقوا القوانين أن **العنف** من أهم أسباب الطلاق. عادة يوضح الخبراء بأن العنف المستمر لفترة طويلة ضد المرأة يؤدي إلى الوصول إلى نقطة الطلاق .إن العنف يمكن أن يحصل في أية عائلة ولكن العوائل ذات الدخل الأجتماعي والأقتصادي المنخفض تكون أكثر عرضة لهذه المشكلة.الشدة بجميع جوانبها الجسدية والنفسية والأقتصادية والجنسية تكون سببا في حصول الطلاق.

"إن أكثر الأشياء التي تواجهنا هي الخيانة والعنف . وهناك أمر أخر نواجهه هو العنف النفسي،نعم نعم العنف والضغط النفسي. مثل الأزدراء والإهانة والتحقير ..الآن إن تعريف الخيانة أو العنف الجسدي واضح ،إلا أنه من الصعب وضع تعريف للعنف النفسي،ولكن نرى بشكل ملموس أنه يصبح سببا للطلاق. تعال ولننظر هناك الكثير من الشدة تطبق." (محامي)

"يتوجب علينا أن نقوم بتوعية البشر بمشكلة العنف هذه، وخصوصاً توعية وتعليم الرجال. أنا أعتقد بأن هذا السبب يأتي في مقدمة أسباب الطلاق .تطبق على المرأة العنف الأقتصادي ولا يعطى لها المال،إن لم تكن لها عمل فكيف لها أن تعيش ، ولا يعطى لها المال من أجل تربية صغارها ،وهناك مشكلة في جانب العنف الجنسي أيضا."(قاضي)

بعض المسؤليين عن تنفيذ القوانين وخبراء المحاكم يرون بأن السبب الأخر للطلاق هو **الزواج المبكر**. إن الزواج المبكر هو الزواج قبل الوصول إلى سن الرشد والوعي أي قبل إكمال الثامنة عشر من العمر ،وهنا لا يكتمل هوية الشخص بشكل تام ،وبمعنى أخر يحمل معنى (الزواج بدون معرفة) الشخص المقابل.ومن أجل تجنب هذا النوع من المشاكل ينصح الشخص بعدم الإقدام على الزواج بدون معرفة أنفسهم وأزواجهم على حد سواء.

وهناك رأي يقول :"فلنزوج الفتاة أو الشاب في عمر *17* لكي لا يقع في الطرق السيئة . يأتي العروسان ويعيشان مع أربع أو خمسة أشخاص في المكان نفسه من حمو أو حماة أو كنة وغيرهم .الفتاة التي تبلغ من العمر *17* عاما بعد أن كانت فتاة العائلة المدللة والمحبوبة يتوجب عليها أن تستمر بهذا الدور وأن تكون عروسا وأن تكون قريبة من أهل العروس وأن تصبح زوجة في

الوقت نفسه. وعندما تتعثر الفتاة لا يوجد من يساندها في ذلك المحيط ، ولذلك نرى بأن العلاقات المتبادلة بين الطرفين تتراجع وتؤدي إلى الطلاق.في الواقع هناك حاجة إلى تقديم المشورة قبل الزواج." (خبير خدمات إجتماعية)

"لا يمتلك الشباب القرار الكافي في الزواج بالشكل التقليدي عن طريق الطلب من طرف الاهل ونقوم في الاساس بتنشئة افراد في المجتمع من الافراد الذين لا يمتلكون صفات شخصية متطورة بالنسبة الى العائلات. ونقوم بعد ذلك بتزويج هؤلاء الافراد وتحميلهم اعباء اضافية اكثر! لا يستطيعوا تحملها." (خبير نفسي)

تم تحديد بعض الاسباب التي تتسبب في انهاء الحالات الزوجية مثل اللهو الليلي وشرب المشروبات الكحولية والعادات السيئة الاخرى، وخاصة بالنسبة الى المختصين هذه الاسباب من بين الاسباب التي يتم ذكرها بشكل اكبر من طرف السلطات التنفيذية.

"اهم أمر هي حياة اللهو الليلي. لا يقوم الاشخاص بصرف نفودهم من اجل اطفالهم، ولكن يقومون بصرفها على الملاهي الليلية. هذا سبب من الاسباب الاساسية. واللهو والحياة الليلية عادة من الاسباب الرئيسية للطلاق في بعض الشرائح المجتمعية. لن اعطي اسماء، هناك بلدة يحدث فيها الطلاق بين الازواج بشكل كامل بسبب استهلاك الكحول." (خبير نفسي)

وتم بالاضافة الى ذلك سؤال مطبّقي القانون عن اسباب الطلاق بالاضافة الى علاقة الطلاق بالحالة الاقتصادية SES والمستوى التعليمي والعمر والجنس والاسباب الاخرى الشخصية التي تعود الى الافراد.

لا يعتقد مطبّقوا القانون والخبراء بأن SES تشكل حيزا هاما في مواضيع الطلاق بين الاشخاص، وخاصة في بعض الشرائح المحددة من المجتمع. ولكن يؤثر كل من المستوى التعليمي والحالة المادية للافراد على الاسباب التي من شأنها التسبب في الطلاق. ونشهد بشكل عام بأنه ليس هناك ميول للطلاق بين النسوة اللاتي ينتمين الى الشريحة التي لا تمتلك SES المرتفعة، او بسبب الضغط الاجتماعي من اجل عدم اجراء الطلاق. بالنسبة لمطبّقي القانون، هناك العديد من الاسباب المسببة للطلاق في هذه الشرائح مثل العنف داخل الاسرة والزواج المبكر والمشاكل المادية الاخرى. مع انه يمكن عيش العديد من المشاكل داخل الاسرة في المجتمع، يمكن القول ان هذه الحالات منتشرة بشكل اكبر في الشرائح ذات SES المنخفضة. ويتم شهود حالات اكبر للطلاق في العائلات التي تشهد عنفا داخليا. اما العنصر الاخر الذي من شأنه التسبب في الطلاق في الشرائح ذات SES المنخفضة هو الزواج عن طريق الشباب من دون معرفة الطرف الاخر بشكل جيد. وفي مثل هذه الحالات يتعرض الاطراف بشكل مبكر الى خيبة الأمل بسبب هذه الحالات التي يتم عيشها في اول ايام الزواج وهو الامر بتسبب في حدوث الطلاق. وتعتبر الخيانة الزوجية في شرائح SES المنخفضة واختلاف الاراء وعدم ادارة الممتلكات بشكل مناسب، وهي من الامور التي تتسبب في حدوث الطلاق بشكل اكبر من شرائح SES المنخفضة. ويقول مطبّقوا القانون والخبراء ان الاشخاص في هذه الشريحة يمتلكون امكانات مادية جيدة لذلك يمكن لهم اعطاء القرار حول الطلاق بشكل اسهل. ويتم التأكيد الى انه يتم شهود العديد من حالات الطلاق بين الاطراف من شرائح SES العالية عن طريق التفاوض والاتفاق بين الافراد.

"يمكن ان يكون المستوى الثقافي وتأمين الاحتياجات البسيطة، والاستقرار في الحياة الزوجية من العوامل الكافية من اجل إستدامة الحياة الزوجية، ولكن لا يتفق الاطراف الذي يمتلكون مستوى تعليمي عالي في العادة في الافكار، وعادة ما يتسبب هذا الامر في حدوث حالات الطلاق وانهاء الحياة الزوجية بين الاطراف." (قاضي)

"يقوم خريجو الجامعات بالطلاق بشكل كبير. وذلك لأنهم يجرأون على القيام بذلك. كون انه في حال تم تقييم المشكلة سوف نرى ان الاشخاص الذين يعيشون في نفس المنزل لا يتفقون في بعض الحالات. والمرأة التي لا تعمل تواجه نفس الشيء ايضا ولكن تسكت في العادة وتصمت لكي لا تتعرض الى المشاكل." (محامي)

"تحدث العديد من حالات الزواج بسبب عدم معرفة الاشخاص من اصحاب الدخل المنخفض بشكل جيد ودون التفاهم بشكل مسبق واعطاء قرار الزواج بشكل سريع." (محامي)

ويمكن رؤية العديد من الفروقات في الفئات العمرية في تحديد اسباب الطلاق. والفكر العام لكل من مطبقي القوانين من ممثلي السلطات التنفيذية وخبراء المحاكم هو ان الشباب يميلون الى الطلاق بشكل كبير. ويمتنع الاشخاص من اصحاب الفئات العمرية المتوسطة عن الطلاق في العادة بسبب وجود الاطفال ولكن يحدث الطلاق في العادة بسبب حدوث الاسباب القسرية. ويقول مطبقي القوانين من ممثلي السلطات التنفيذية وخبراء المحاكم ان الاشخاص من اصحاب الفئات العمرية المتقدمة عادة ينتظرون نمو

الاطفال ووصولهم الى حالة يعتمدون فيها على انفسهم ويقومون بالطلاق بعد ذلك. ويلعب الاطفال في هذه الحالة دورا هاما في اعطاء القرار حول الطلاق من طرف الزوجين. ويعتقد مطبقي القوانين من ممثلي السلطات التنفيذية وخبراء المحاكم ان الفترات التي لا يمتلك في الاطراف للاطفال او التي يغادر في الاطفال المنزل هي من اكثر الفترات التي يشهد فيها الافراد الطلاق.

"ما نواجهه في العادة هو مايلي: تشهد نسب الطلاق زيادة في خلال اول خمسة سنوات، حيث انه لا يمكن الحدّ من التصرفات الحادة لاحد الاطراف خلال فترة التأقلم التي يعيشها الاطراف ولا يتفقون. اما في المسنين فيحدث مايلي. هناك مشاكل منذ بداية الزواج، هناك عنف، ولكن لم يحدث الطلاق بسبب وجود الاطفال على الرغم من وجود العنف الكلامي. الأن وصل الكل الى سنّ متقدم، وامتلكوا عملهم الخاص، ويقوم الابوين عادةانهم لا يريدون تحمل الطرف الاخر بشكل اكثر وعادة ما يحدث الطلاق". (خبير نفسي)

ويعتقد مطبقي القوانين من ممثلي السلطات التنفيذية وخبراء المحاكم ان هناك اختلافات في حدوث الطلاق بناءا على الفئات العمرية المختلفة. ومن الاسباب التي تتسبب في الطلاق بالنسبة الى الشباب هي الخيانة الزوجية، وعدم الوصول الى الرضا الجنسي/عدم التأقلم، وعدم الحصول على الامور المرغوب بها، والفروقات الفكرية والحياتية، والمشاكل الاقتصادية، والتأثير السلبي للعائلات على الزوجين وما شابه ذلك. ويمكن ان يكون صعوبة العيش المشترك والعنف والملل الحاصل بين الزوجين من اسباب حدوث الطلاق في الاعمار الكبيرة.

"في الدعوات القضائية التي قمت بفتحها رأيت ان سبب الطلاق في الحالات الزوجية التي تكون في عامها ١ وذلك بسبب عدم ايفاء الوعود من طرف الزوج وتدخل العائلات بين الزوجين. واعتقد ان الشخصين الذين يمتلكون خلفيات ثقافية مختلفة لا يمكن لهم بالاستمرار في حياتهم الزوجية أكثر من *1* عام." (محامي)

"وتتشكل حالات نفسية جدّية بسبب حدوث الطلاق في العام الاول. العنف الشديد او التصرفات المفرطة.. النماذج التي نشهدها من اجل اعطاء القرار حول الطلاق في اول ثلاثة اشهر هي كما ذكرنا. ويمكن ان يكون الجنس عاملا مؤثرا ايضا. حيث يمكن في هذا السياق ان تنتهي الحياة الزوجية بسبب طلب طرف ما من الطرف الاخر القيام ببعض الاشياء التي لا يقبل القيام بها. (محامي)

"يحدث هناك ملل في العادة في الاعمار المتوسطة بسبب العلاقات التي تستمر لفترة طويلة من الزمن. حيث لا يمكن مصادفة ادعاءات من قبيل يقوم بضربي كل يوم في مثل هذه الحالات الزوجية. ولكن يأتي الاطراف بسبب الحالة النفسية التي تنتج عن العيش المشترك لفترة زمينة طويلة، ويقوم الاطراف في هذه الحالات الاتفاق قبل الطلاق بشكل عام." (محامي)

ويقول مطبقي القوانين من ممثلي السلطات التنفيذية وخبراء المحاكم ان هناك بعض الفروقات في اسباب فتح دعوات الطلاق بين **الرجل والمرأة**. بناءا على ذلك تقوم النسوة بفتح دعوات طلاق بشكل اكثر مقارنة مع الرجال. والسباب العام في عدم قيام الرجال بفتح دعوات القضاء هو عدم قيامهم في العادة بتلبية الاحتياجات العائدة الى العائلة والزوجة. ويقول مطبقي القوانين من ممثلي السلطات التنفيذية والخبراء ان ما يطلبه الرجال في العادة لا يلاقي مبدأ المساواة بين الطرفين، وان الرجال ينظرون عادة الى النساء على انه يجب تقديم الخدمة من طرفهن وهناك بعض الانتقادات في هذا السياق. اما السبب في الطلاق عند النساء يكون ذو مصدر نفسي او بسبب العنف الجسدي او الاقتصادي وعدم قيام الزوج بتنفيذ مسؤولياته المالية تجاه الاسرة.

"هناك تطلعات في الدرجة الاولى من طرف النساء من الناحية الاقتصادية بشكل طبيعي. وبالنسبة للرجل، فهو يرى بأن المرأة تحت امرته بشكل كامل، وانه يجب عليها مراعاة الجميع في العمل والعائلة. يجب عليها العناية بالاطفال ولكن لا يجب ان يكون لها اية تطلعات. ولكن المرأة تريد ان يتم قبولها كمرأة. والرجل لا يقبل ذلك، ويعامل المرأة معاملة انسان من الدرجة الثانية ويتم عيش المشاكل بسبب ذلك." (محامي)

"وتكون مبرّرات النسوة عادة العنف، اما مبررات الرجال فهي في العادة عدم العنابة بشكل كافي في المنزل. ولا يتم اللقاء فيما بينهم بأي شكل من الاشكال" (خبير نفسي)

3.2.10. الأسباب التي يتم توضيحها بشكل رسمي في دعاوى الطلاق

يقول ممثلو السلطات التنفيذية ان معظم حالات الطلاق التي تأتي اليهم عادة ما تأتي ضمن الاسباب الواردة في المادة رقم 166 والتي تضم الامور المتعلقة حول عدم القدرة على عيش بشكل مطلق. بناءا على البيانات القادمة من وزارة العدل في عام 2013 "ان اهتزاز اسس العلاقات الزوجية"

تمثيل نسبة 97 ٪ من حالات الطلاق التي تحدث (وزارة العدل 2013ب). حيث وجد بناءا على بيانات عام 2013 ان دعاوي الطلاق المتعلقة حول الفراق وعدم تأسيس الحياة المشتركة من جديد، والزنا والنزاع الفكري وتعريض الحياة للخطر، والتصرفات السيئة والمهينة، والاسباب الخاصة الاخرى تشكل نسبة 3٪ فقط من حالات الطلاق في المجموع.

وهناك بضعة اسباب لهذه الحالة. أول شيء هو ان المادة واسعة النطاق وانها تضم في محتواها العديد من المواضيع المتعلقة حول الطلاق. ووجد أنه في حال تم فتح المادة في دعوة عامة سوف يتم تخفيض الحاجة الى الادلة في مثل المادة رقم 166 من المواد العامة ويتم تفضيل هذه المواد على المواد الخاصة الاخرى. كون انه يتم فتح الدعاوى بناءا على المواد العامة يتم اطالة فترة الدعوة في بعض لاحالات وهناك انتقادات عديدة في هذا الشأن. على سبيل المثال في الدعاوى القضائية التي تتضمن الخيانة، وكون ان فترة الحصول على الادلة سوف تكون صعبة ولذلك سوف يتم استخدام مادة الخيانة بدلا من الزنا ويتم استخدام حجة عدم القدرة على العيش المشترك.

"لا نصادف عادة المواد الخاصة في التطبيقات الموجودة. ولكن من جهة اخرى في حال تم استخدام المواد الخاصة في الدعاوى القضائية، سوف يمكن ان تسهم هذه المواد في التمكن من انهاء الدعاوى المفتوحة بشكل سهل والوصول الى النتائج بشكل اسرع. الخيانة الزوجية على سبيل المثال... في حال الوصول الى ادلة مملوسة حول الخيانة الزوجية في منزل مال، سوف يتم في هذه الحالة عدّ الخيانة الزوجية سببا من اجل الطلاق بدلا من الزنا، واستخدام حجة عدم القدرة على العيش المشترك. (قاضي)

"يجب ان تكون هناك ادلة كافية لديك من اجل اثبات المواد المتعلقة الا في حالات العنف الاسري. في حال تم الحديث عن الزنا، سوف تظهر هناك حالة العثور على القائمين بذلك... ويجب الحصول على صور من اجل اثبات هذا الامر، ويجب ان يكون الشهود جيّدين للغاية في هذه الحالة. اي سوف يتم تحديد النفس بسبب الدعوة المفتوحة من الاسباب السفلية فقط. ولكن عندما يقال ان هناك وضع عدم قدرة العيش بشكل غير ممكن سوف يتم احتواء كل الامور بهذا الشكل.." (محامي)

يعتقد ممثلو السلطات التنفيذية انه في حال تم فتح الدعاوى القضائية سوف تكون المشاكل التي سوف يعيشها الازواج متطابقة. ولكن، سوف تكون هناك بعض الاستثناءات كون انه لا يراد منافشة بعض الامور في المحكمة. حيث لا تريد المرأة التي تتعرض الى العنف ان يعرف هذا الامر من طرف المحيط الاجتماعي الذي حولها، وفي هذه الحالة لا يتم اضافة العنف الى اسباب الدعوة القضائية. وبنفس الشكل الوضع مشابه في حالة المشاكل الجنسية، في حال الخيانة الزوجية او الازعاج الجنسي لا يريد الاشخاص في العادة ان يتم سماع هذا الامر من طرف المحيط الاجتماعي، والذي يمكن ان يؤثر على سمعة الشخص او على سمعة اطفاله، والامور التي يخجل من ذكرها في المحكمة، ولذلك لايتم اضافة هذه الامور الى اسباب الدعوة القضائية. ويطلب المحامون في مثل هذه الحالات اعطاء القرار حول وضع سرية على الدعوة، ويجب في هذه الحالة الحصول على موافقة الموكل في حالة الاضافة الى الدعوة. وخاصة في حالات الطلاق عن طريق الاتفاق بين الطرفين، سوف يمكن ان يتم التسبب في حال تم ذكر المشاكل التي يتم عيشها بشكل مفصل ان يؤدي في هذه الحالة الى اعطاء القرار من طرف المحكمة حول الطلاق.

"يمكن ان تكون هناك مشاكل جنسية ضمن العائلة، وبالطبع لا تريد المرأة في مثل هذه الحالات اعطاء معلومات عن هذا الامر بطبيعة الحال. يعتبر هذا الامر عاملا هاما جدا في الدعوة القضائية ولكن يجب استخدامه بشكل حذر في هذه الحالات. وذلك كون انه يمكن التسبب بالضرر للاطفال، ويمكن التسبب بالضرر للعلاقات داخل الاسرة. وطبعا في هذه الحالات نسال عن إذن الموكل بشكل مؤكد ولكن في اغلب الاحيان يطلب ان لا نقول ذلك." (محامي)

"يتم الاستناد في الغالب الى العنف. انا لو كنت محامي لقمت بفتح الدعوة القضائية بسبب العنف وعدم القدرة على العيش بشكل مشترك. وذلك كون انه لا يمكن اثبات الاسباب الاخرى." (قاضي)

"السبب الاول ان معظمهم يمتلكون الاطفال. ويتم رؤية هذه الملفات بشكل مؤكد من طرف الاطفال. والسبب الثاني الرغبة في انهاء الموضوع بشكل سريع. السبب الثالث الخجل. المحكمة تحتوي على منصة كبيرة وفيها العديد من القضاة وكاتب يقوم بتدوين كل شيء. وتخجل المرأة لهذا السبب الوقوف امام هؤلاء الاشخاص والحديث عما جرى. ولماذا يجب عليها اخبارهم بكل شيء خاص بها. هناك مشاكل عديدة من الناحية

الجنسية..." (خبير اخدمات اجتماعية)

3.10 تقييمات التطبيقات القانونية المتعلّقة بالطلاق

1.3.10. فترة دعوى الطلاق

بناءا على البيانات الصادرة من طرف وزارة العدل لفترة (2014-أ) وجد ان هناك زيادة في عدد الدعاوى القضائية لدى محاكم العائلة في الفترة الممتدة بين عامي 2003- 2013. حيث ان هناك قفزة في عدد الدعاوى بشكل خاص بين عامي 2004-2003 (من 106.006 الى 213.130 دعوة قضائية) واستمر التزايد بعد عام 2007 ووصل العدد بالمجموع الى 334.426 في عام 2013. ووجد بناءا على التزايد في عدد الدعاوى القضائية انه حدث تخفيض في فترات الدعاوى القضائية اعتبارا من عام 2010.

الرسم البياني 6. عدد دعاوى الطلاق ومتوسط عدد أيام الدعاوى التي حدثت في محاكم الأسرة في الفترة مابين 2003-2013

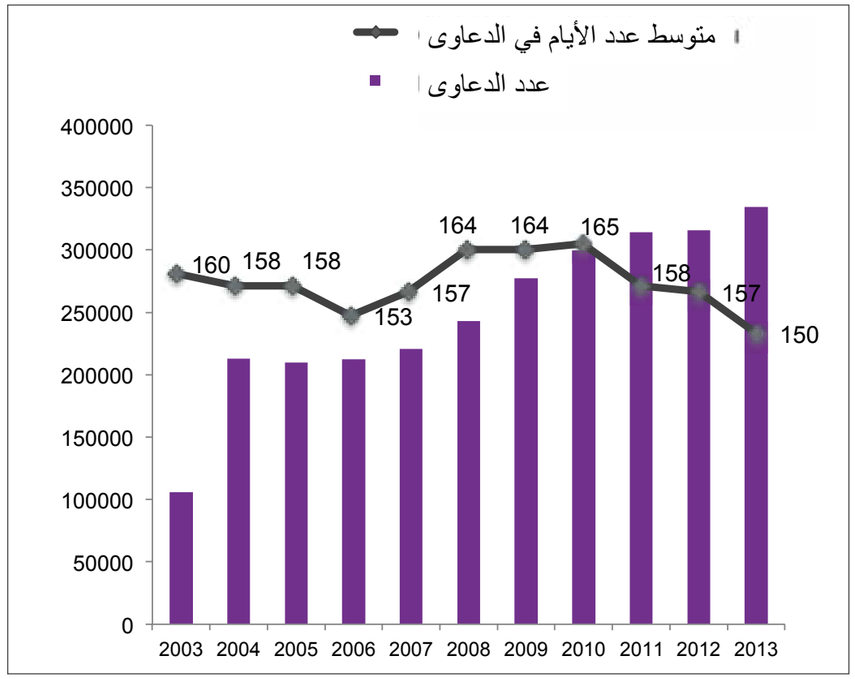

ولكن في حال تم النظر الى المجموع سوف نرى ان هناك تزايد كبير في اعباء محاكم العائلة بشكل كبير في اخر 10 سنوات. حيث وصل عدد الدعاوى القضائية التي ينظر فيها كل قاضي الى عدد 1.858 لكل قاضي إبتداءاً من العام 2013 (بيانات وزارة العدل في عام 2013a).

وبالاخذ بعين الاعتبار هذا العبأ العملي الكبير، سوف يمكن الوصول الى النتائج التي سوف تحصل من اجل المحاكم بسبب الدعاوى القضائية المتنازع عليها. وبشكل عام يتفق معظم مطبقي القوانين من ممثلي السلطات التنفيذية حول ان الفترات الزمنية العائدة الى دعاوي الطلاق المتنازع عليها تستمر اكثر من المدة اللازمة من اجل انهاءها. ويتم عادة اتمام دعاوي الطلاق التي يتم الاتفاق فيها على الطلاق من قبل الطرفين خلال جلسة واحدة. وتستمر هذه الدعاوى عادة بدءا من تاريخ الطلب وحتى تاريخ الدعوة القضائية مدة 2 شهر بشكل أقصى. اما حالات الطلاق الاخرى التي يتم انهاءها خلال وقت قصير هي الحالات التي يتم فيها ارتكاب تهم ثقيلة ضد الطرف الاخر والدعاوى التي يمكن اثباتها من طرف المحكمة.

"في الدعاوى القضائية التي يتم فيها اجراء الطلاق في جلسة واحدة وفي حال وجود الشهود. وفي حال وجود الادلة السارية بشكل كبير وذلك كون ان الحقوق عبارة عن الادلة كما تعرفون. في حال كان هناك تقرير طبي لدى المرأة من شأنه اثبات العنف. او في حال وجد ان هناك علاقة جنسية مخالفة، يتم حينها اجراء الطلاق في جلسة واحدة. (قاضي)

ويتم عيش حالات طلاق متنازع عليها بشكل طويل في الحالات غير المذكورة اعلاه. حيث يتم تدقيق هذه الدعاوى خلال جلسة، ويتم الاستماع الى الشهود وتستمر لمدة ٥ او 6 جلسات في العادة. وتستمر الدعاوى القضائية في مثل هذه الحالات لمدة 1.5-1 سنة، او حتى تصل هذه الفترة في بعض الحالات الى مدة ٢ سنة. ويلفت ممثلو السلطات التنفيذية الانتباه الى انه في حال اطالة الفترة الزمنية للدعاوى المتعلقة بالطلاق، سوف يؤدي هذا الامر الى زيادة العداء بين الاطراف، ويتم استخدام الاطفال في مثل هذه الحالات من اجل التمكن من اثبات قوة الموقف من طرف الاشخاص، ويقوم الاشخاص بعيش فترة صعبة ال تمكنهم من العيش بشكل جيد بعد الطلاق. ويشكل موضوع عدم تحديد الولاية بعد الطلاق، وبقاء الطفل بين الابوين على شكل عنصر للمجادلة مشكلة كبيرة. والمشكلة الاخرى في حالة الدعوات القضائية التي تستمر لمدة طويلة هو ان المرأة تعاني من مشاكل مادية وذلك كون انها لا تحصل على نفقة خلال هذه الفترة. اما في حالات الطلاق التي تنتج عن العنف، سوف تتسبب الفترة الطويلة للدعوى القضائية في زيادة العنف الذي تتعرض له المرأة خلال الفترة الطويلة حيث تتعرض للازعاج الجنسي والاغتصاب وشكاوي اخرى من هذا القبيل. والمدة الزمنية المثالية من اجل معظم مطبقي القوانين من ممثلي السلطات التنفيذية هي 3-2 جلسة، وذلك على شكل مدة تتراوح بين 6 اشهر و 12 شهر بشكل أقصى.

"وفي الحالات التي يتم فيها البحث عن التعويضات مثل التعويضات المادية والمعنوية والولاية والنفقة وما شابه ذلك، سوف يؤدي هذا الامر الى زيادة الفترة الزمنية. في حال كان سوف يتم انهاء الدعوة القضائية خلال *3* جلسات سوف يمكن ان يصل عدد الجلسات الى *5* او *6* جلسات والذي يقابل مدة *1.5* تقريبا. والمدة التي تكون *1.5* سنة في هذه المدينة مقابلة لمدة ٢ سنة في مدينة اسطنبول." (محامي)

"اريد ان يتم انهاء الدعوة خلال فترة *1* سنة بشكل أقصى وذلك كون انه في حال اطالة الفترة الزمنية يزيد العداء بين الازواج. حيث يزيد العداء بسبب الذهاب الى المحكمة والتلاقي والحديث فيما بينهم هناك. وهذا الامر يؤدي الى زيادة العنف بشكل اكبر، ويتسبب في موت المرأة وماشابه ذلك. ويجب منع هذه الامور من الحدوث." (خبير نفسي)

"في حال الحاجة الى حقّ ما وعدم التمكن من الوصول اليه اي تقوم بفتح دعوة قضائية تستمر لمدة ٢ سنة، فهذا امر صعب جدا... حيث يمكن للاطراف ان يتزوجوا مرة اخرى مع اشخاص اخرين والقيام بتأسيس حياة جديدة من اجلهم. سوف يتم عيش الصعوبات بشكل مستمر. ولهذا السبب يتعرض الشخص للتعب والحزن واليأس بسبب طول الزمن." (محامي)

"يجب انهاء الموضوع في حال الاتفاق خلال *2* جلسة بشكل أقصى، وفي حال النزاعات خلال *4* جلسات. وتتعرض النساء بشكل عام الى الازعاج الجنسي والاغتصاب بشكل أقصى في هذه الحالات." (خبير نفسي)

"في حال عدم القيام بالتمييز في النزاعات سوف يمكن ان يستمر الوضع لمدة ١٤ شهر. وهذه المدة طويلة جدا. ماذا يفعل الطفل خلال مدة سنة ونصف، الام والاب ايضا ينتهون خلال ذلك. حيث يقوم الاب بازعاج الام وتقوم الام بازعاج الاب بطبيعة الحال بشكل كبير خلال فترة *1.5* سنة". (إستشاري نفسي)

ويطلب بعد المحامون في بعض الحالات عدم اجراء الجلسات التدقيقية من اجل اقصير فترة المحاكمة وطلب الاستماع الى الشهود بشكل مباشر. ويقول المحامون ان المدة الزمنية التي تطول تؤدي الى حدوث النزاعات بين الاطراف بشكل اكبر وان القضاة لا يستطيعون متابعة الدعوة القضائية بالشكل المطلوب.

والسبب الاخر الذي من شأنه اطالة فترة الطلاق هو ارسال الملف الى المحكمة العليا. سوف تتطول فترة المحاكمة بشكل اكثر في حال تم الغاء الدعوى من طرف المحكمة العليا.

"هناك بعد احداث الالغاء في المحكمة العليا. في حال الالغاء تزيد الفترة التي هي سنة واحدة على سبيل المثال الى فترة *2* سنة. وفترة *2* سنة تصبح *2.5* سنة، واصبحت لي ملفات من هذا القبيل. وفي حال تم اضافة فترة المحكمة العليا سوف تزيد هذه المدة بشكل اكثر." (محامي)

ويعتقد القضاة ان هناك مسؤولية تقع على عاتق المحامي والطرف المدعي من اجل جمع الادلة وجلب الشهود. في حال تم القيام بتطبيق هذه الشروط سوف يمكن في هذه الحالة التمكن من تقصير فترة الدعاوى المتنازع عليها.

"المحكمة تقوم بجمع الادلة من قبل، وتعطي جلسة تدقيق اولي. وفي حال تم طلب الشهود والتمكن من جلبهم الى جلسة التدقيق الاولي سوف يمكن في هذه الحالة تقصير المدة. ولن تستمر... لمدة *6* او *7* جلسات على الاقل." (قاضي)

بالاضافة الى ذلك، قامت المادة رقم 241 الحق للقاضي حول اعطاء القرار من اجل طلب جميع الشهود من اجل تقصير مدة الدعوى، وتم ذكر هذا الامر على شكل امر ايجابي.

"تم جلب المادة رقم *241* من قانون المحاكم الحقوقية. مادة جميلة جدا. في حال فهم قاضي معنى الدعوة، سوف يتخلى عن الاستماع الى الشهود الاخرين واعطاء القرار. وفي حال تم تطبيق هذه المادة بشكل صحيح سوف يمكن القيام بانهاء الدعوى خلال ثلاثة جلسات بشكل أقصى في دعاوى الطلاق". (قاضي)

2.3.10. إتجاه التوجيه للطلاق بالتفاوض

يتم تفضيل الطلاق عن طريق الاتفاق على الاغلب من طرف جميع مطبقي القوانين من ممثلي السلطات التنفيذية. ويتم في القانون الذي يجري العمل عليه العمل على توجيه الاطراف من اجل اجراء الطلاق عن طريق اجراء اتفاق بين الاطراف. حيث وجد ان معظم محامين الذين تم اللقاء معهم يوجهون الموكلين من اجل الطلاق عن طريق الاتفاق (الجدول رقم 53). تم التمكن عن طريق محاولات كل من القضاة ومحامين في هذا الشأن من تحويل نسبة 42 ٪ من حالات الطلاق الى طلاق بالتفاوض عن طريق الاتفاق في عام 2013 وذلك بناءا على بيانات وزارة العدل (2014-ب). ووجد ان هذه النسبة بقيت ثابتة اعتبارا من عام 2009. وبالمقابل وجد ان نسبة الطلاق في الدعاوى المتنازع عليها اعتبارا من عام 2013 وصل الى نسبة 55٪ . ويجب الفهم بأن هذه النسبة بقيت ثابتة في عام 2009 ايضا ويشير هذه الامر الى عدم تحقق تغييرات فعالة في الطلاق عن طريق الاتفاق.

الجدول 53. وضع التوجيه للطلاق بالتفاوض وفق مطبّقي القانون والخبراء (%)

	العدد	نعم	لا	المجموع
جميع مطبقي القانون	*93*	74,2	25,8	100
قاضي	*26*	53,9	46,2	100
محامي	*40*	95	5	100
خبير محكمة	*27*	63	37	100

الميزة الاكثر اهمية في الطلاق عن طريق الاتفاق هو التمكن من الوصول الى النتيجة خلال فترة زمنية قصيرة خلال جلسة واحدة، وكون ان الاطراف قد اتفقوا سوف لن تكون هناك اسباب مزعجة من اجل الاطراف ومن شانها زيادة العداء فيما بينهم. والميزة الاخرى هي انه سوف يمكن حماية افشاء الاسباب التي ادت الى الطلاق بين الطرفين، وسوف يمكن الوصول الى النتيجة المرادة. في حالات الطلاق التي تتم بسبب العنف او الخيانة الزوجية، سوف يتم التوجيه الى الطلاق عن طريق الاتفاق من اجل حماية اسرار الاطراف. في مثل هذه الحالات من الطلاق سوف يمكن تقليل التأثير على الاطفال بشكل كبير.

سوف يتولى المحامون الدور الاهم في تأمين الطلاق عن طريق الاتفاق بين الاطراف. سوف يقوم المحامون في هذه الحالة فور استلامهم للدعوة القضائية باخبار الاطراف حول امكانية استمرارية العلاقة الزوجية بين الطرفين، وفي حال اصرار الطرفين على الطلاق سوف يقوم في هذه الحالة توجيههم من طرفه الى الطلاق عن طريق اجراء اتفاق بين الاطراف. يمكن ان يكون هناك تفاوت في نسب الطلاق عن طريق الاتفاق في الشرائح المختلفة من المجتمع. ويقول مطبقي القوانين من ممثلي السلطات التنفيذية ان مثل هذه الحالات من الطلاق يتم مصادفتها في العادة ضمن الشرائح المجتمعية من اصحاب SES العالية. مع ان القضاة يفضلون اجراء الطلاق عن طريق الاتفاق، الى انه بعد القيام بتجهيز الدعوة القضائية وجلبها اليهم سوف يتم تحديد امكان التوجيه من طرفهم الى الطلاق عن طريق الاتفاق وذلك بسبب اطلاعهم على حيثيات الدعوة القضائية. في حال عدم تطبيق العنف سوف يمكن للقضاة بناءا على القوانين دعوة الاطراف من اجل اجراء المصالحة من طالبي الطلاق. وسوف يجب على القضاة في حالة الطلاق عن طريق الاتفاق القيام بتدقيق حالة الاطراف وفيما اذا كان الزواج مستمر منذ ١ سنة على الاقل وعدم البقاء تحت تأثير القرار. ويقوم بعض القضاة بالوصول الى القناعة حول وجوب اجراء الطلاق في مثل هذا النوع من الدعاوى ولكن لا يقوم معظم القضاة بتدقيق اسباب الطلاق بشكل تفصيلي. ويتم الاكتفاء بالاسباب مثل اهتزاز الحالة الزوجية، وعدم القدرة على

العيش بشل مشترك. ولهذا السبب لا يتم ارسال ملفات الدعاوى الى خبراء المحاكم في اغلب الاحيان.

"من اجل عدم اطالة فترة المحاكمة بشكل اكبر ومن اجل منع تضرر الاطراف، ومن اجل تأمين اجراء الطلاق بين الاطراف بشكل حضاري، وفي حال وجود الاطفال بين الاشخاص، وفي حال وجود ممتلكات مالية يجب مشاركتها بين الاطراف، او في حال عدم وجود ممتلكات مالية يجب مشاركتها بين الاطراف، اقوم في هذه الحالة بمحاولة اقناع الاطراف من اجل القيام باجراء الطلاق عن طريق الاتفاق. (محامي)

"السبب الاول طول مدة حالات الطلاق المتنازع عليها، ولهذا السبب تتعرض العائلة الى التضرر. تتسبب الاقوال التي يقوم الشهود باعطاءها والتي لم يتم قولها من قبل، في حدوث ضرر كبير لدى الاطراف. وتزيد ارادة الاطراف كلمات زاد الضرر. ويزيد الغضب بين الافراد بشكل اكبر. وهذا يعني ان المجتمع لم يتأثر بصورة ايجابية في هذه الحالة. ونعتقد ان الطلاق عن طريق الاتفاق يحدث بشكل صحّي اكثر، ونفضل هذه الطريقة من اجل تجنب جعل الاشخاص يديرون ظهورهم لبعضهم البعض لدى رؤية بضعهم في الشارع. (محامي)

"يقوم محامي بلعب دور هام في تحقيق الاتفاق بين الاطراف. وذلك كون أنهم يقومون باجراء اللقاء مع الموكل واخباره ان يتجب الدعاوى لفترة طويلة، وان يقوم بالاتفاق مع الطرف الاخرى من اجل اجراء الطلاق عن طريق الاتفاق. ويتصرفون بهذا الشكل على شكل وسطاء بين الاطراف. (قاضي)

"يعتبر الطلاق عن طريق الاتفاق اسهل طريقة يجنب الاطراف الاذى والتضرر وعدم اطالة الزمن ويسهم في سيادة الجوّ الودّي بين الاطراف." (محامي)

3.3.10. التوجيه للمصالحة

بيّن نسبة ثلثي منفذي القوانين من ممثلي السلطات التنفيذية الذين تم اجراء اللقاء معهم حول انهم يقومون بتوجيه الاطراف من اجل الطلاق عن طريق الاتفاق. وقال محامين من مطبقي القوانين من ممثلي السلطات التنفيذية بشكل خاص حول انهم يعملون في البداية على توجيه الازواج من اجل اجراء المصالحة (الجدول رقم 54). وسوف يمكن للمحامي ان يكون مؤثرا بشكل كبير في حال لم يتم اجراء الطلاق بين الاطراف بعد.

"يقول احد الاطراف ان الطرف الاخر قد جرح مشاعره بشكل كبير، انا اريد الطلاق، ويقول الزوج ان لا يريد الطلاق، لقد اخطأت ولكن انا احب زوجتي وسوف اجعلها تسامحني. وانا اقول له في مثل هذه الحالات ان يقوم بدعوة زوجته الى طعام عشاء، واعطيهم فترة من الزمن... على سبيل المثال اقوم في العادة بالاستماع الى الشهود ولكن في حال رأيت بصيص امل اقول لهم أن يجلسوا ويتكلموا مرة أخرى. (قاضي)

الجدول 54. التوجه للمصالحة وفق مطبّقي القانون والخبراء (%)

	العدد	نعم	لا	المجموع
جميع مطبقي القانون	*93*	71	29	100
قاضي	*26*	69,2	30,8	100
محامي	*40*	80	20	100
خبير محكمة	*27*	59,3	40,7	100

على الرغم من خبراء المحاكم هم الاشخاص تاثيرا على سوق الاشخاص من اجل المصالحة من بين المجموعات المؤثرة اى انهم يعتقدون بلزوم اعطاء المساعدات للازواج عن طريق تقديم الخدمات الاستشارية.

"يمكن ان تتسبب خدمة الوساطة في الحصول على نتائج ايجابية. وذلك كون انه من الممكن ازلة النزاعات بهذا الشكل. يمكن للاشخاص ازعاج بعضهم البعض بسبب الاشياء البسيطة. حيث يتم اعطاء اهمية للاشياء البسيطة... ويقوم المحيط بالتشجيع على ذلك.. كون ان النظام العائلي قريب للغاية في هذه المدينة لذلك يتم عيش مثل هذه المشاكل. يمكن ازالة المشاكل عن طريق الحصول على خدمات استشارية بسيطة. (مربّي)

يقول خبراء المحاكم ان السبب الاساسي في عدم التوسط من اجل اجراء المصالحة بين الاطراف هو القيام بنقل الوقائع الى الخبراء بعد تجهيز ملفات الدعاوى وارسالها الى المحكمة. وفي هذه المرحلة لا يعتقد الاشخاص في امكانية اجراء المصالحة مع الطرف الاخر وذلك بسبب وصول النزاعات الى درجة

متقدمة فيما بينهم.

4.3.10. تقييم نظام الوساطة

بشكل عام لا يتم معرفة نظام الوساطة بين مطبقي القوانين من ممثلي السلطات التنفيذية ولذلك لا يتم استخدام هذا النظام من طرفهم. ويتم الخلط بين المصالحة وبين الوساطة. ويتم فهم مفهوم الوساطة بشكل عام من طرف مطبقي القوانين من ممثلي السلطات التنفيذية ليس على شكل "**حلّ النزاعات بين الاطراف الناتجة عن الطلاق عن طريق الاستعانة بالاشخاص الاخرين، وادارة المشاكل الموجودة بين الاطراف عن طريق الطرق السلمية**"ولكن على شكل اجراء التفاهمات بين الاشخاص.

وبالمعنى المهني للوساطة، فيتم تقييم هذا النظام على شكل نظام ايجابي بشكل عام. وانه يتم استخدام النظام في المحاكم عدا محاكم العائلة بشكل ناجح، وانه في حال القيام باستخدامه في محاكم العائلة يتم عاة تسهيل فترة الطلاق عن طريق الاتفاق، وتقصير فترة المحاكمة، والتسبب في تسهيل الطلاق وتجنب الضرر للاشخاص. ويعتقد انه من الممكن ان يتم استخدام طريقة الوساطة في عمليات الطلاق التي لا تتضمن العنف. ولكن كون انه لا يتم تطبيق هذا الامر بشكل عملي لا يمكن الحصول على تعليقات مبنية على المشاهدات من طرف الخبراء.

"يتم مراعاة عدم التسبب في جرح مشاعر الطرف الاخر في هذه الوساطة ويتم مراعاة مصالحهم، ويتم وضع الاطفال في المقدمة من اجل حلّ المشاكل كما هو الوضع في الدول الاجنبية. حيث يتعرض الاشخاص اثناء البحث عن شهود الى ضرورة فتح كافة اسرارهم الحياتية بشكل كامل. ونقوم في الحقيقة بتقديم التوصيات الى الاشخاص الذين يأتون الى مكتبنا في حال عدم حدوث اتفاق بين الاطراف. ونقوم بتسجيل اخر نزاع بين الاطراف." (محامي)

"بدأت خدمات الوساطة ولكن لم اواجه اي ملف للوساطة في محاكم العائلة." (مربّي)

"نعم كان هناك نظام من اجل الوساطة. لم اتقدم اليه. هناك بعض الاصدقاء قاموا بذلك ولكن لا اعرف مدى فائدة ذلك من اجلهم. انا على حد علمي لم يكن هناك اي طلب. اعتقد انهم كانوا يتحدثون فيما بينهم. (محامي)

يعتقد بعض مطبقي القوانين من ممثلي السلطات التنفيذية ان هذا النظام لن يكون مفيدا بشكل خاص في الازواج من اصحاب الخلفيات التعليمية الضعيفة. هناك قلق من طرف الاشخاص انه في حال تم التوجه الى المصالحة في الطلاق المتنازع سوف يتسبب في قبول ان هناك تقصير من طرف الشخص الطالب لذلك وانه سوف يتسبب في ضعف الموقف للشخص.

"ويمكن ان يكون هذا الامر مرتبطا بالمستوى الثقافي في بعض الاحيان وذلك كون انه مهما قمت بشرح الامر للاطراف الى ان هذا الامر لن يتغير من اجلهم وسوف يبقى امرا سلبيا بالنسبة اليهم. وفي حال تم عيش نفس المشكلة مرة اخرى يعتقد الطرف انه سوف يتم عدّه بحكم القابل كون انه قبل المصالحة من قبل" (محامي)

"تم في الاصل تأسيس مؤسسة الوساطة، وان من احد الوسطاء. هل هناك فائدة لمحاكم العائلة؟ هناك خلاف في هذا الشأن. في حال تم عيش العنف لا يمكن استخدام هذه المؤسسة على الاطلاق لكن يمكن ان يتم وضع هذا الامر في جدول الاعمال. ويسهم ذلك في تخفيف اعباء المحكام على الاقل. ولا اعتقد بوجود اي حل اخر عدا ذلك." (محامي)

4.10. تقييمات فيما يختص بخبراء المحاكم

1.4.10 وظائف خبراء المحاكم ومساهماتهم في المرحلة

سوف يتم في هذا القسم تقييم مهام الخبراء والمختصين في المحاكم وتحديد الامور الناقصة العائدة اليهم في المهام التي يتم القيام بها والخلافات الموجودة بين الخبراء والمحاكم في المشاكل المختلفة.

يقوم جميع خبراء المحاكم باضافة اسهامات هامة على سير دعاوي الطلاقة. سوف يشكل اضافة الخبراء الى محكام العائلة وفي دعاوي الولاية والتعويضات والنفقة والمواضيع التي يتم النزاع حولها وتضمينهم من اجل القيام بالتقييمات الصحيحة والقيام باقتراح الحلول اللازمة من اجل منع تأثر الاطفال بشكل سلبي من الدعاوى القضائية، وتخفيض هذه المشاكل الى الحدّ الاصغري، وتأمين الجوّ المثالي من اجل تأمين اللقاء الودّي بين الاطراف خارج قاعات المحكمة ايضا، وتحضير الارضية اللازمة من اجل اجراء الطلاق بدون نواعات، وفهم التفاصيل اللازمة من طرف قاضي المحكمة واعطاء القرار على ضوء ذلك. وخاصة سوف يكون لاسهامات خبراء الخدمات الاجتماعية دورا هاما في تقديم الخدمات اللازمة للاشخاص

الذين يريدون الطلاق وتأمين بقاء العائلات متماسكة في حال امكن ذلك. ولكن لا يتم القيام باجراء هذه الوظيفة في الوقت الراهن.

2.4.10. تقديم المعلومات التفصيلية للمحكمة

اكثر فائدة يراها الخبراء من عدد الفوائد التي يمكن الحصول عليها في صالات المحاكم هي التقارير العميقة والتفصيلية التي يمكن الحصول عليها وتقديمها الى قاضي. ويرى بعض الخبراء هذا الامر عبارة عن مهمتهم الوحيدة. ويرى القضاة المعلومات التي تأتي من هذه التقارير على شكل معلومات قيّمة.

"لا يمكن للقاضي الوصول الى جذور المشكلة. لماذا لا يصل؟ السبب الاول ضيق الوقت. السبب الثاني كون ان صالة المحكمة مكتظة جدا. كون اننا نقوم باللقاء معهم هنا لوحدنا يمكن لنا الحصول على معلومات اكثر منهم." (خبير خدمات اجتماعية)

"نحن نبدأ الطريق من البداية حول الزواج في هذا اللقاء. ماهي التفاصيل التي تم عيشها منذ البداية وحتى الوصول الى مرحلة الطلاق؟ وسوف يمكن للقاضي بهذا الشكل تكوين وعي افضل حول الموضوع."(مربّي)

"يقوم الخبراء المختصون باعطاء بيانات هامة خاصة في مرحلة المقدمة والعرض والنتيجة، وتقديم معلومات ملموسة عادة الى الاشخاص بناءا على ارادتهم. حتى ولم يتم القيام باعطاء قسم للنتائج في التقارير المجهزة من طرف الخبراء المختصين، سوف يشكل هذا التقرير دليلا هاما جدا بالنسبة الينا اثناء اعطاء القرار." (قاضي)

3.4.10. توضيح الأطراف لأفكارهم ومنح وسط الطلاق الخالي من النزاع

يقوم الخبراء عن طريق الزيارات التي يقومون باجراءها الى المنازل واجراء اللقاءات مع الاطراف في الدعاوى القضائية بالحصول بامكانية التحدث الى هؤلاء الاشخاص. ويمكن عن طريق اجراء هذه التواصلات تأمين الجوّ المناسب للاشخاص من اجل التعبير عن نفسهم، وتحويل الجو القاسي الى جو اكثر نعومة وقابل للحوار.

"هناك حاجة للحوار. والمكان الوحيد الذي يمكن لهم الحديث فيه من طرفهم هو اللقاءات التي يتم اجراءها معهم من طرفنا. اي ان الشخص لا يتكلم بشكل كافي في المحكمة. لا يستطيع الحصول على حق الكلام في اية لحظة... ويتم التمكن في هذه الحالة امكانية تخفيف غضب الطرف الاخر ولو بنسبة بسيطة." (مربّي)

واحد اهداف الخبراء هو تأمين الاتفاق في الدعوة، وانهاء فترة الطلاق دون التسبب بالضرر الى الاطراف. ويسهم الاتفاق بين الاطراف حول الشروط المطلوبة من اجل الطلاق في تأمين حماية الحالة النفسية للاطفال واختصار المدة الزمنية للدعوة. ويقوم خبراء الخدمات الاجتماعية بتقديم جهد كبير في هذا السياق.

"احاول قدر الامكان من اجل تقليل الغضب بين الافراد قدر الامكان، وحلّ المشاكل العالقة بين الاطراف وتأمين سهولة الطلاق بينهما بشكل اسهل وذلك كون انه في حال تم فتح الدعوة القضائية فهذا يعني انه تم سلّ السيوف من قبل الاطراف." (خبير الخدمات الاجتماعية)

4.4.10. إتخاذ القرار الصحيح من أجل الاطفال وحماية الأطفال

اكثر الدعوات القضائية التي يتدخل فيها الخبراء هي الدعاوى التي يكون فيها الاطفال والتي توجد فيها مشاكل حول ولاية الاطفال. ليس فقط خبراء التوعية، بل يتفق جميع خبراء المحاكم حول كبر حجم الاضرار السلبية التي تحدث للاطفال بسبب الطلاق ويروا انه يجب عليهم منع حدوث هذه الاضرار. ويتم في هذه الحالة توجيه الابوين من اجل العمل على التواصل فيما بينهم اثناء الطلاق وحماية الاطفال من الاضرار السلبية، والتأكد من ان الاقوال التي يتم الادلاء بها من طرف الاطفال يتم اعطاءها بدون وجود اية ضغوط، والحصول على الفائدة الاعظمية من اجل الطفل اثناء اعطاء الولاية، وتفضيل الطرف المناسب بناءا على ذلك وجمع الادلة اللازم جميعها في هذا الشأن. ويرى ايضا بأن القضاة يقومون باستخدام الخبراء بشكل كبير في الامور التي تتعلق بالاطفال.

"اعتقد ان الطرف المتضرر بشكل كبير هم الاطفال. والابوين يتحركون بدون وعي. ويغضبون لبعضهم البعض بشكل كبير، ويستخدمون الاطفال على شكل فوائد من اجلهم. وهذا الامر يؤثر على الاطفال بطبيعة الحال. ويجب اخبارهم بالشكل اللازم من اجل معاملة الاطفال من طرفهم من اجل منع هذه الحالات. (خبير نفسي)

"انا اعتني بشكل اساسي بالاطفال في مثل هذه المصالحات. في حال كنت خبير خدمات إجتماعية فيجب

عليك العناية بالاطفال بالدرجة الاولى. اي يجب وضع الاطراف في المرتبة الثانية. (مربّي)

"يذهب خبراء واخصائيو التوعية الى الاطفال من اجل رؤية الجوّ الذي يعيشون فيه، اين يعيشون وكيف يعيشون، هل لديهم منازل وهل لديهم غرف وما هي المساحات الحياتية التي تعود اليهم. ونقوم بتدقيق هذه الاوساط ونقوم بتحضير التقارير. وهي من اهم التقارير من اجل المحكمة. لانكم لا تعرفون ذلك. ليس من الصحيح جلب الاطفال الى المحكمة. ويتم اعطاء القرار في العادة عن طريق الحصول على النتائج الموجودة في التقارير. (محامي)

"نرى فيما اذا كانت اقوال الاطفال مناسبة لاعمارهم ام لا، وفيما اذا كانوا يتعرضون الى الضغط ام لا، ويتم الطلب منا نقل ما نراه من امور الى المحكمة. يتم التركيز على الاطفال بشكل اساسي. اي لا يتم السؤال عن الامور المتعلقة بالاطراف. فيما اذا كان يتم اخذ اقوال الطفل بعين الاعتبار والحاجات اللازمة من اجل الطفل والتي تناسب عمره..." (إستشاري نفسي)

5.4.10. تحديد الحوادث التي تستدعي التدخّل

كون ان الخبراء يزورون الاطراف في الطلاق في اماكن تواجدهم لذلك يمكن لهم ملاحظة الحالة الحركية بين الاطراف. ومن الفوائد التي يمكن الحصول عليها في هذا السياق هي اعطاء المعلومات حول المشاكل التي يمكن ان يتم عيشها بعد الطلاق.

"هناك بعض الازواج الذي يتسببون بالاضرار لبعضهم البعض بعد الطلاق. نقوم بايضاح هذا الامر بشكل شفوي بشكل خاص. لا نقوم بوضع التقارير وذلك كون ان الطرف المتسبب بالضرر عندما يرى ذلك في التقرير يقوم بالاسراع قبل ذلك. (خبير محكمة)

6.4.10. منع الطلاق

يقوم خبراء الخدمات الاجتماعية بالاضافة الى المهام التي يقومون بها في هذا السياق، هو اجراء اللقاءات مع الاشخاص الذين يريدون الطلاق، ومحاولة حلّ المشاكل العائدة الى هؤلاء الاشخاص وتقديم الخدمات الاستشارية لهم في هذا الشأن. ولكن وجد بناءا على اللقاءات التي يتم القيام بها من اجل معرفة ماهية الامور ان حدود الاستشارات الزوجية من هذا النوع تكون محدودة عادة. واهم سبب لذلك انه يمكن للاطراف في الدعوة القضائية الحصول على المعلومات بعد فتح الدعوة فقط. الدعوات القضائية التي تصل الى الخبراء هي الدعاوى التي يتم النزاع حولها. وبمعنى اخر يقوم الاطراف في هذه الدعاوى القضائية بذكر تقصيرات بعضهم ويتم تحضير الملفات بهذا الشكل. وبعد بدء هذه المرحلة سوف لن يمكن للاطراف الاستعانة بالخبراء الاستشاريين والتخلي عن الطلاق من طرفهم. واحد العوائق الموجودة في وجه خبراء الخدمات الاجتماعية في فترة تقديم الخدمات الاستشارية هي المدة الزمنية التي يتم قضاءها مع الاشخاص. حيث يمكن للخبراء رؤية معظم الدعاوى لمرة واحدة فقط. بالاضافة الى ذلك يتسبب اعطاء القرار من طرف القاضي في مثل هذه اللقاءات حول اجراء اللقاءات الضرورية وهو الامر الذي يتسبب في سد الطريق من اجل الحصول على الاوامر. ويتم القيام من طرف خبراء الخدمات الاجتماعية بالعمل على توجيه الاطراف في بعض الحالات بارداتهم الشخصية من اجل الحصول على المساعدات من مراكز الاستشارات العائلية والحصول على المساعدة.

"يأتون الينا بعد تقديم الطلب. ولكن يجب في الاصل القدوم الينا قبل التقدم بالطلب وذلك من اجل منع الطلاق. في حال كنت تقوم بالتقدم بالطلب الى المحكمة قبل البدء بمرحلة الطلاق، يجب علي من اجل التمكن من قبولك ان تكون قد ذهبت الى الخبراء المختصين لفترة *6* اشهر والحصول على الاستشارات." (خبير خدمات اجتماعية)

"ويمكن لنا في الحقيقة الحديث حول المشاكل الشخصية من اجل اقتراح الحلول. ولكن لا يمكن لنا القيام بتوجيههم. لا يمكن لنا القول قم بذلك لكي تحصل على ذلك، قم بهذا وسوف يحدث هذا الامر، لان هذا الامر مخالف للحقوق الشخصية. لأن كل شخص مسؤول عن ما يقوم به. يمكننا قول هذا فقط: انظر يوجد حلّ من هذا القبيل. او يمكن تقديم الاقتراحات، والسؤال فيما اذا كان الشخص يريد استخدامها؟" (خبير خدمات اجتماعية)

"ان تكون خبيرا عائليا فهذا يعني انك سوف تقوم ببدء مرحلة الطلاق او القيام بمنع حدوث الطلاق في الحالات التي يأتي فيها الاشخاص الى المحكمة وذلك بسبب الانانية واعطاء القرار من طرف الاشخاص في لحظة الغضب ومحاولة ثني الاشخاص عن هذا القرار الخاطئ. ولكن ليس لدينا الوقت الكافي من اجل ذلك. "(مربّي)

لا يرى معظم الخبراء مسألة الاستشارات العائلية بين مهامهم الشخصية. ولا توجد محاولات من طرف الاشخاص من اجل منع حدوث الطلاق والوصول الى المصالحة.

"نحن لا نقوم باعطاء الخدمات الاستشارية في العادة، ونقوم باعطاء المعلومات، ولا نقوم باعطاء خدمات الدعم، اي كون اننا نقوم بالعمل بشكل قريب من نظام العمل لا يمكن لنا القيام باعطاء الخدمات والمعلومات للاشخاص في هذا السياق. نحن نقوم باجراء اللقاءات فقط. نقوم بتحديد الامور ونحاول بمساعدة المحكمة." (خبير نفسي)

"لا يقوم الخبراء باجراء الوساطة، لانه يتم اعطاء القرار من قبل ويقوم قاضي في بعض الحالات النادرة فقط في حال عدم عيش مشاكل كبيرة بين الافراد وفي حال التوصل الى القرار حول عدم الحاجة الى الفراق، يمكن لنا في هذه الحالة توجيه الاشخاص من اجل المصالحة. (مربّي)

7.4.10. تنفيذ المهام الاخرى التي يتم منحها من المحكمة

بالاضافة الى الامور التي تم ذكرها اعلاه يتم ادراج بعض الامور الاخرى ضمن المهام المهنية لخبراء المحكمة، وهناك مادة متعلقة حول "القيام بالمهام الاخرى التي سوف يتم اعطاءها من طرف المحكمة". ووجد ان هناك العديد من الصعوبات اثناء تطبيق هذه المادة. حيث تتسبب هذه المادة في تكليف الخبراء العاملين في المحكمة القيام ببعض الاعمال الاضافية "التي ليست من نطاق عملهم". حيث لا يجد الخبراء الارضية القانونية اللازمة من اجل القيام بهذه الاعمال من اجل تنفيذ هذه الطلبات ويتأثر الخبراء من هذه الامور بشكل سلبي.

"في العادة نكون نحن الساردين وانتم المساعدين للقاضي وما شابه ذلك. اي بالنسبة للسارد انت فوق المدير وتحت قاضي..." (مربّي)

8.4.10. الفصل بين خبراء المحاكم في مجالات الإختصاصات المختلفة

بصورة عامّة بين جميع اخصائيّ المحكمة (الأخصائيّين النّفسيين، المربين، و أخصائيي الخدمات الاجتماعيّة) باستثناء الوظائف المُعرّفة اليهم، يوجد تفريق وظيفي بصورة تعريفيّة. و الكثير من الأخصائيّين، مع أنّهم يتبعون للتفرقة وفقاً لتخصصهم، إلّا أنّهم لا يرون أنّ هذا التفريق يطبّق كثيراً في الحياة العمليّة . في بعض المحاكم يوجد الثلاث أخصائيّين في آن واحد. في مثل هذه الظروف، يمكن لأخصائيّي الخدمات الاجتماعيّة أنّ يقوموا بتحضير التّقارير اللّازمة للمواضيع الخاصّة بالأطفال و التي هي من وظيفة المربين بالأصل. في كثير من المحاكم، كثيراً ما يتولّى الثلاث أخصائيين وظيفة تحضير تقرير الخبير في دعوى الوصاية و تحضير الطفل للمثول أمام المحكمة.

"الظاهر في التعريف المجهّز من وزارة العدل، الأخصائي المربي هو المسؤول عن الطفل. أنا أيضاً أقوم باللقاءات الخاصّة بالطفل. لأنّه في المحكمة التي أعمل بها لا يوجد مربي ولا يوجد أخصائي نفسي. و بصفتي أخصائي للخدمات الاجتماعيّة أنظر إلى جميع هذه الملفّات." (خبير خدمات إجتماعية)

"الأخصائي النفسي يقيّم الصفات الشخصيّة، تفكيرهم، المشاكل الزوجيّة. الأخصائي المربي يجب أن يقوم باللقاءات الخاصّة بدعاوي الوصاية، علاقة الطفل بالأب و الأم و اعطاء فكره عند الطلاق، و عليه في هذا الفترة أن يقيّم الوصاية و احتياجه للتعليم. أمّا أخصائي الخدمات الاجتماعية فعليه أنْ يعطيه آراءه في قضايا الطلاق و الوصاية بعد قيامه بزيارات إلى البيت و الجيران والأقارب و أخذ أفكارهم، و لكن هذا النظام لا يطبّق دائماً." (مربّي)

القضاة يرون أنّ التفرقة بين الأخصائيين غير واضحة، وظائف مختلفة يمكن أن تعطى للأشخاص غير الأخصائيين، مع توضيح الفرق في وجوب أنْ يكون المربيون هم أخصائيي الأطفال صغار السن.

"إذا كان هناك دعاوي طلاق و وصايا مع بعضهم البعض فأرجّح أنْ أحيلهم لمربي، ما دون ذلك أحيلهم إنْ لزم إلى الأخصائي المربي و إنْ لزم إلى أخصائي الخدمات الاجتماعيّة، لأنْ كلاهما أخذ نفس التشكيلة و كلاهما في نفس الفعاليّة." (قاضي)

"بالأصل وجهة نظر قاضي هي إعطاء الجميع نفس العمل، في تركيا الأمور هكذا، فوظيفة الأخصائي النفسية مختلفة، و وظيفة الأخصائي المربي مختلفة، و وظيفة أخصائي الخدمات الاجتماعيّة مختلفة، فهذا عمل طاقم جماعي." (خبير خدمات إجتماعية)

"نحن نقوم بنفس الوظيفة، فمجالات التخصص تتطلّب الاختلاف و لكن المُراد واحد. يحصل بشكل نادر مثلاً أنْ يأتي ملفات من الخارج و يطلب صاحبها ملاقاة مربي. إنْ كان الأمر يتعلّق بآراء الطفل فيمكن أنْ يطلب الحاكم بشكل خاص الأخصائي المربي." (خبير نفسي)

9.4.10. نظرة مطبّقي القانون على خبراء المحاكم ومدى إستفادة مطبّقي القانون من خبراء المحاكم

بشكل عام إسهام أخصائي المحكمة وتقاريرهم المجهّزة تُنظر بشكل إيجابي، لكن بجانب هذا التقييم الإيجابي العام و في التقييم الكمّي فقد تم إدراك وجود فرق و بعض الاختلافات في وجهات النظر بين مطبقي القانون و الأخصائيين. (الجدول 55).

الجدول 55. تعليق مطبّقي القانون على خبراء المحاكم والتقارير التي يتم إعدادها من خبراء المحاكم (%)

	العدد	إيجابي	سلبي	المجموع
جميع مطبقي القانون	*93*	83,9	16,1	100
قاضي	*26*	96,2	3,9	100
محامي	*40*	70	30	100
خبير محكمة	*27*	92,6	7,4	100

القضاة الذين تمّ مقابلتهم أوضحوا بشكل أساسي أنّ التقرير القادم من الأخصائيين قيّم لهم. الأخصائيون أوضحوا أنّ وجود الأشخاص المعنيّة في داخل بيئتهم و تمضيتهم لوقت أطول معهم، معرفتهم، إنشاء تواصل مريح معهم يمكّنهم من إيضاح أنفسهم بصورة أفضل و بالتّالي إكساب التقرير لقيمة أكبر. القضاة يقيّمون التقرير و لكن يبقى قرارهم يعتمد على تقويم نظرتهم و أفكارهم الخاصّة.

"الأجوبة المأخوذة لأسئلة تخص مشكلة تأتي غريبة، لماذا؟ الأسئلة التي يتم سؤالها في داخل بيئة المنزل لأنّها تسأل في المنزل تشرح المرأة المشاكل المتعلّقة بزوجها بأريحيّة و تفصيل، ربما لا يمكنها فعل ذلك في بيئة المحكمة، أشياء كثيرة تبقى خفيّة و لكن في داخل التقرير تكون مفصّلة، من هذا المنطلق تكون مفيدة بعض الشيء." (قاضي)

"هذه التقارير ترينا الطريق، ليست ملزمة لوحدها، بعض الأحيان ألائمها و بعض الاحيان لا ألائمها. هم مختلفين و أنا أفكر بصورة مختلفة. لكن بالطبع جودة الأخصائي مهمّة." (قاضي)

الملفات التي يأخذ القضاة بالتحديد تقرير الأخصائيين هي **دعاوي الطلاق بالنزاع بتواجد الطفل** في هذه الدعاوى يطلب قاضي التقرير لفهم شروط العائلة بشكل أفضل و لاتخاذ قرار الوصاية بشكل أفضل. من شكل الملفات الأخرى التي يحيلها قاضي للأخصائيين هي ملفات **الأزواج الذين يُرى احتمال عودتهم بدون طلاق**. يهدف الحاكم من إحالة هذه الملفات إلى الأخصائيين إلى إقناعهم بالتخلي عن الطلاق. ملفات الطلاق المتفاهم فيها بين الطرفين أغلبها لا يتم إحالتها إلى الأخصائيين من قِبل قاضي. في هذا النوع من الدعاوى يُنهي قاضي باتخاذ قرار في جلسة واحدة دون تقرير خبير. القضايا التي لا يتم فيها التفاهم بين الطرفين و لكن يتم قبول المتطلبات من قبل الطرف الآخر و التي لا تتحوّل إلى خلافات بالأغلب لا يتم إحالتها. في حالة أنْ يكون أحد الطرفين مخل بشكل واضح و قوي (كحالات العنف، الخيانة، الاعتداء) و في حال اثبات المحكمة لهذا الاخلال يأخذ الحاكم قراره دون الرجوع إلى الأخصائيين.

"نحن لا نحيل جميع الدعاوى إلى هؤلاء الأصدقاء(الأخصائيون)، أي الدعاوى لا نحيلها؟ قضايا دعاوي الطلاق هذه التي تكون واضحة بتقرير طبيب، صور واضحة تثبت العنف، تصويرات فيديو، أو التي تتضح فيها الخيانة بطباعات حاسوبيّة، و التي يكون بها شاهد على التحركات لا نُحيلها. ولكن نُحيل هؤلاء: إنْ كان هناك خلاف حول تعليم الطفل، أو إنْ كان هناك طرف لإنقاذ العائلة." (قاضي)

"الطّلاق المُتّفق عليه أو الّذي يقبل طرف متطلبات الطرف الآخر فيها لا نُحيلها، أمّا إن قال طرف من الطّرفين أنّي أصلاً لا أودّ الطّلاق نُحيلها إلى الأخصائيّ و نسأله إنْ كان هناك احتمال أنْ يستمرّ هذا الزّواج أم لا." (قاضي)

"إنْ أتى حالة ادّعى فيها الطّرفين و بشكل متبادل أنّه لا مجال للصّلح و أنّهما يودّان الطلاق لا داعي للاخصائيّ، و لكن لنقل أنّهم لم يتّفقا على موضوع الوصاية أو النفقة أو التعويضات، هنا يمكننا إرسالهم للأخصائيّ." (قاضي)

و بعيداً عن القضاة، المحامون يرون التقرير الآتي من الأخصائيين إيجابيّاً بشكل عام، لكن المحامون يتقرّبون إلى الأخصائيين بالنقد. تقريباً جميع القضاة الذين تمّ مقابلتهم بيّنوا أنّ ثلثين محامين ينظرون بايجابية إلى تقرير الأخصائي، بعض محامين ينتقدون موضوع عدم كفاية الاختصاص.

"هم كمن يتم إحضارهم للأمور الرسميّة فقط، مثلاً مسألة تتعلق بالجزاء، سيتم أخذ إفادة الطفل، هناك

سيكون الاخصائي المربي و الاخصائي النفسي ولكن يجلسون هكذا، أي أنْ وجودهم سيتم إدخاله إلى السّجل فقط، فبالتالي ليسوا فعّالين كثيراً، وهنا أيضاً (محكمة الأسرة) لا أعتقد أنّ لهم تأثيراً كبيراً، هم موجودون للزوم ملء هذه الوظيفة." (محامي)

"أفكّر أنّ في تقرير الأخصائيين يتحركون بدون أنْ يهتموا كثيراً بواقع تركيا، هم لا يدخلون في حوار حقيقي مع الطفل و لا يكتب التقرير حالته بصورة واضحة، يلتقون مع الأطراف و يكتبون نفس مع كتب في عريضة الأطراف مع تغييرات بسيطة، برأيي المهم هنا هو لقاءهم مع الطفل." (محامي)

أخصائيو المحكمة يرون وبشدّة أنّ حضورهم الشّخصي مهم جدّاً، و يعتقدون أنّ تقريباً كلّ تقارير الأخصائيين الذين تمت مقابلتهم تقيّم بصورة إيجابيّة، أيضاً فقد بيّن بعض الأخصائيون أنّه في خلال مقابلاتهم، أنّهم لحين استقرار موقعهم في داخل المحكمة يعانون من صعوبات و للآن في موضوع تأثيرهم فإنّه يتغيّر من قاضي إلى قاضي و من يد إلى يد على حد تعبيرهم.

المواضيع مثل أي ملفات الدعاوى يجب إحالتها إلى الأخصائي، و في أي المواضيع يجب أنْ يؤخذ تقرير الأخصائي أو استشارة الأخصائي بهدف الوفاق، و التقارير بأي شكل سوف تستخدم، بصورة قاطعة لا يجب أنْ يكون هناك قوانين و يجب أنْ تدخل المحكمة نظام التكامل للأخصائيين وأنْ يكون متعلّق بالشخص.

"يحدث أنْ أسمع عن إحالة القضاة لجميع قضايا الطلاق، مثلاً كان هناك قاضٍ يحيل حتى القضايا المتّفق عليها بين الطّرفين، فهذه هي المشكلة بالذات، هناك حالات تتشكّل وفقاً لمنظور الدنيا." (إستشاري نفسي)

"إنْ أعجب بك قاضي فهذا جيّد، وإنْ لم يُعجب فهذا سيء، بعض القضاة يرسلون جميع الملفات، و بعض القضاة يرسلون ملف واحد كل شهر، ولعدم وجود ثوابت لهذا لا ينظر النّاس لنا بعين الاحترام، نحن مضطّرون أنْ نكسب احترامنا بأنفسنا."(خبير خدمات إجتماعية)

"بالأصل هو متعلّق بشيء يكوّنه قاضي في عقله، أنا هكذا أرى، هو لا يحيل كل ملف، إنْ كان شأن لطفل في العمل يأتي الملف، لهذا إعطاء نسبة هو شيء خاطيء." (خبير خدمات إجتماعية)

بعض الأخصائيين يرون أنْ هناك فرق بين الاهتمام و استعمال التقرير من قاضي إلى قاضي، و بيّنوا أنّ بعض القضاة يطلبون التقرير للأغراض الرسميّة و لا يهتمّون بها. كثير من الأخصائيين يطلبون أنْ يعملوا بقرب أكثر مع قاضي، و أنْ يعرفوا بداية و نهاية الدعوى الموكلة إليهم، و أنْ يستعيدوا الملفات التي جهّزوها و تمّ استخدامها.

"يُعمل به لأغراض رسميّة، أنا أرى هكذا، واحد من الأسباب الكبرى لطلب قاضي لتقرير هو ألّا تعود الدعوى من المحكمة العليا، هناك اعتقاد كهذا بالوقت الحالي." (خبير خدمات إجتماعية)

"بالأصل الذي يجب أنْ يفعله قاضي للأخصائين، هو أنْ يتناقش في يوم محدد معهم في الملفات المعطاة إليهم، صديقي الأخصائي النفسي ماذا رأيت، و صديقي الأخصائي المربي ماذا تعتقد، و صديقي أخصائي الخدمات الاجتماعية ما هي أفكاركم، هل تعطوني معلومات.. هذا لا يحدث، المثالي هو هذا." (خبير خدمات إجتماعية)

"بشكل عام القضاة لانّهم ينظرون في قضايا مرتبطة بالدليل، في موضوع تقدير نسبة الاخلال يلجأون إلى الشهود و الأدلّة الماديّة، تقييمنا المهني لا يؤثر فيهم." (خبير نفسي)

"الآن يختلف الأمر من قاضي إلى آخر، بعض القضاة يأخذوك و يجلسون لجوارك وقت الملفات، يقول هل تساعدني في هذا. و بعضهم يُجلسوك على كرسي المشاهد في صالة المحكمة، يقول نعم ماذا حدث؟ و بعد ذلك حسناً حسناً يمكنك الخروج!." (مربّي)

بشكل عام يُقال أنّ مثل هذه المشاكل تقل مع مرور الزمن، مع المضي يُدرك الحاكم و العاملون في المحكمة بمهام الأخصائيين و أهمّيتهم، هذه فترة تمتد طويلاً و في كل محافظة لا تتقدّم بسرعة.

"في البداية عشنا مشاكل كثيرة، قبل سبعة سنوات عندما كنت أدخل إلى الجلسات كانوا يسألون بعضهم البعض ماذا تعمل هذه السيّدة، وهل تعلموا ماذا كانوا يقولون أيضاً: كانوا يقولون سيّدة اجتماعيّة تفضلّي. برأيي قبل ذلك يجب تعليم النوّاب العامين و القضاة. فهم لا يعرفونا." (خبير خدمات اجتماعيّة)

بعض الأخصائيون في خلال الوقت وفي تقويّة مكانهم يعتقدون أنّه على الأغلب أنّ المحكمة العليا تهتم بتقاريرهم، يمكن

الحديـث عـن أنّـه في حالـة أنْ قـاضي أعطـى قـراراً مخالفـاً لتقريـر الأخصـائي يمكـن أنْ تبطـل الدعـوى في المحكمـة العليـا، مثـل هـذه التجـارب كانـت سـبباً في جعـل الحكّام غـير المتخذيـن بمـا يـأتي في تقريـر الأخصـائي أنْ يهتمـوا بهـا.

"التقريـر الـذي نكتبـه مثـلاً نعطيـه لوالـد الطفـل، قـاضي يعطيـه لـلأم. و بعـد ذلـك يذهـب الملـف إلى المحكمـة العليـا، يّحبـط و يـأتي، و يُطلـب أنْ يطابـق قرارنـا. عندمـا تـأتي ملفـات كهـذه للقـاضي يقـول بعـد ذلـك أنْ الأخصـائي مهـم، فلـنُري أهميّـة لهـؤلاء يقـول." (مـربّي)

10.4.10. ظروف عمل الخبراء

في هـذا القسـم تـم مناقشـة مواضيـع شروط عمـل أخصائيـو المحكمـة، شـكل المقابلـة مـع أصحـاب الدعـوى، و تناسـب مكتـب العمـل للعمـل الـذي يقومـون بـه، بيئـة العمـل الفيزيـائي، المواضيـع الأمنيـة و اللوجسـتيّة المتعلّقـة بزيـارات السـجن.

1.10.4.10. طرق مقابلة الخبراء

الأخصـائيون بالأغلـب يقومـون بملاقـاة وجهـاً لوجـه مـع الأشـخاص المعنيـين بالملفـات المحالـة إليهـم، في هـذا الوضـع لاسـتمرار زياراتهـم سـيكون مؤثـراً عـدم وجـود الإمكانيـات اللوجسـتيّة (غرفـة للقـاء، دعـم مـادّي لتكاليـف المواصـلات.. الـخ) ، في بعـض الحـالات يقـام اللقـاء لـ 4-3 مـرّات، لكـن هـذا نـادر جـدّاً. هـذا العـدد مـن اللقـاءات و إنْ كان يظهـر كاف لمهـام التثبيـت للأخصائيـين فهـو غـير كاف لمهـام الاستشـارة. مـدّة اللقـاء تختلـف بـين 45دقيقـة و 1.5 سـاعة، الأخصائيـون بيّنـوا أنّ المـدّة المثاليّـة هـي 45 دقيقـة، يُعتقـد أنّـه بعـد هـذه الفـترة يمكـن أنْ تتشـتت أفـكار الشـخص الملتقـى بـه.

"في بعـض الملفـات يحـدث أنْ نلتقـي بالأطـراف المعنيّـة مـرّة واحـدة، في بعضهـا نلتقـي *2* مـرة، و في بعضهـا نلتقـي *4-3* مـرّات، هـذا يعتمـد على وضع الملفـات و حـل التسـاؤلات التي تراودنـا في عقلنـا. مثـلاً في قضيّـة وصايـة تلاقينـا مـع الطفـل أربـع مـرّات، بالنسـبة لنـا هـو شيء نهـائي." (مـربّي)

"العـدد المثـالي للقـاء لا يجـب أنْ يقـل عـن مرّتـين، لأنّـه عندمـا تلتقـون مـع الطـرف المعنـي يكـون مرتبـكاً، لا يعـرف النّظـام، تلتقـون لقـاءاً و مـن ثـم في اللقـاء الثـاني تسـألون عـن إدعـاءات الطـرف، الأشـياء التـي نسـيها، والتـي شرحهـا، والتـي لم يشرحهـا، والتـي أتـت لعقلـه بعـد ذلـك و التـي هـي مهمّـة جـدّاً لشـخصه." (مـربّي)

"الموجـودات التـي نأخذهـا، ملاحظـات اللقـاء، في إطـار الانطبـاع إنْ آمنـت بنزاهـة العائلـة، أزيـد اللقـاءات إلى ٢ أو *3*، ولكـن كحـد أقـصى *3-2* .. لكـن في الحقيقـة إنْ كانـت الحبـال قـد قطعـت فـأنّي اجهّـز تقريـري خـلال مـرّة واحـدة." (خبـير نفـسي)

2.10.4.10. المواضيع اللوجستية والأمنية

وفقـاً للأبحـاث المعمولـة المشـاكل اللوجسـتيّة الّتـي يعيشـها الأخصائيـون مثـل مـكان السـكن و المواصـلات شـوهدت كصاحـب تأثـير سـلبي عـلى جـودة اللقـاءات و عددهـا. يشـكو الأخصائيـون مـن عـدم وجـود غرفـة لهـم في المحكمـة بالـذّات أو عـلى الأقـل مـن عـدم وجـود عـدد غـرف كافٍ للقـاءات. فإنّـه وتحـت إطـار دعـاوي الطـلاق يشـارك الشّـخص الملتقـى بـه في معظـم الوقـت تفاصيـل سريّـة عـن حياتـه الشّـخصيّة، عـدم وجـود غـرف مناسـبة لهـذه اللقـاءات يقلّـل مـن المعطائيّـة في اللقـاء. في بعـض المحاكـم يوجـد 1 غرفـة لجميـع الأخصائيـين، في حـين لقـاء أحـد الأخصائيـين يخـرج و ينتظـر باقـي الأخصائيـين في الممـر. وفي بعـض الظـروف لا يوجـد غرفـة عائـدة للأخصائيـين في المحكمـة، يقومـون باسـتخدام غرفـة قـاضي أو منطقـة مشـتركة، في هـذه الظـروف أشـخاص مثـل كاتـب المحكمـة أو الحاجـب يقومـون بدخـول الغرفـة في أوقـات غـير مناسـبة، و يكـون سـبب في تصعيـب مسـألة الثقـة للشـخص الملتقـى بـه.

غرفـة خاصـة باللقـاءات مهمّـة أيضـاً للطفـل الـذي سـيُلتقى بـه، يمكـن القـول أنّـه مـن الصعـب اللقـاء بطفـل في بيئـة المحكمـة البـاردة، وأنّـه يجـب اللقـاء بالأطفـال بغـرف ملوّنـة تعطيهـم الإحسـاس بالرّاحـة.

"نحـن ليـس لدينـا غرفـة، نقـوم بتحضـير تقريرنـا في المنـزل، عندمـا نـأتي إلى المحكمـة فـإنّ المـكان الّـذي نقـوم بـه باللقـاء هـو غرفـة قـاضي، و عندمـا يقـوم الحاكـم باعطـاء اسـتراحة في خـلال جلسـته نقـوم بإخـراج الشـخص الملتقـى بـه للخـارج، أحيانـاً في أكـثر الأماكـن حـرارة، وأكـثر الأماكـن الماليئـة بالمشـاعر، و أكـثر الأماكـن التـي نقيـس بهـا انفعالاتهـم، يكـون هنـاك مقاطعـة." (مـربّي)

"ينظـر فيجـد الحائـط بلا لـون، وهنـاك سـتارة ممزّقة، حسـناً نعـم لربمـا الأطفـال يمكنهـم أنْ يلعبـوا ولكـن لا شيء سـوى ذلـك، أنـا عندمـا يحـين الوقـت يجـب أنْ ألعـب مـع الطفـل عـلى الأرض، يجـب أنْ يكـون لي غرفـة وفقـاً لهـذا، كيـف لي أنْ أُجلـس الطفـل عـلى الأرض؟ أنـا مثـلاً أقـوم باختبـار الكشـف التنمـوي دنفـر ٢ لأنّـه ليـس لـديّ مـكان لأجلـس الطفـل فيـه." (مـربّي)

مـن المشـاكل التـي يصادفهـا الأخصائيـون أيضـاً هـي تخصيـص مركبـة، لا يتـم تخصيـص مركبـة للأخصائيـين. الأخصائيـون بالعـادة يأتـون إلى مـكان اللقـاء بسـيارات الأجـرة التـي يدفعـون لهـا مـن نقودهـم، و بعـد ذلـك يقومـون بالتفـاوض لاسـتعادة هـذه النقـود. و بسـبب أنّـه ليـس هنـاك تعريـف واضـح في قوانـين وزارة العـدل يعيشـون مشـكلة بيروقراطيّـة في قضيّـة اسـتعادة النقـود.

وأفـاد بعـض الأخصائيـين أنّ مقـدار معاشـهم غـير كافٍ لكـثرة اللقـاءات التـي يقومـون بهـا، هـذه الأشـكال مـن المشـاكل و قلـة الامكانـات اللوجسـتيّة تكـون سـبباً في تقليـل اللقـاءات / حضـور الجلسـات للاخصائيـين في المـكان المطلـوب.

"يقـول قـاضي سـتقوم بمراقبـة طفـل، ستشـاهده في بيئتـه المنزليّـة، اذهـب و جهّـز تقريـر عـن البيئـة الّتـي يعيـش بهـا، تقـوم أنـت بأخـذ الملـف و تقـول حسـناً يـا سـيد قـاضي ولكـن ليـس هنـاك أي أجـرة، أجـرة العربـة تحـت الحسـاب، الأجـرة المخصّصـة للطريـق يتـم تحصيلهـا و توضـع تحـت الحسـاب، تقـوم بتطبيـق العمـل و تـأتي. اذهـب أنـت و خصّـص مركبـة مـن وزارة العـدل يقـول، تخـرج و تذهـب إلى الشـئون الإداريّـة، وزارة العـدل ليـس لديهـا مركبـات تخصـص لهـذا النـوع مـن الأعـمال يقولـون." (مـربّي)

"يقـول قـاضي سـتدفعون مـن نقـود جيوبكـم، سـتحضرون الفاتـورة لي و سـأقوم أنـا بإعطائكـم الأجـر. كل شـهر يكـون لنـا زيـارات إلى *20* منـزل، أنـا لسـت مجبـراً أنْ أدفـع *200*- *250* و ربمـا *500* ليـرة مـن جيبـي الخـاص في سـبيل العمـل. لهـذا نقـوم بالاتصـال بالأطـراف المعنيّـة ليأتـوا هـم و يأخذوننـا." (مـربي)

و مـن المشـاكل الأخـرى التـي يعبّر عنهـا أخصائيـو المحكمـة هي الأمـن، في هـذه الحالـة يضطـر الأخصـائي للذهـاب إلى محيـط غـير آمـن بصحبـة عائـلات تعيـش حـالات سـجن بصـورة أكـثر، و مـن جانـب آخـر يكونـون وجهـاً لوجـه مـع أشـخاص ميّالـين إلى الشّـدة في الزّيـارات المنزليّـة الّتـي تقـام مـع الأطـراف. في هـذه الظـروف عـدم وجـود سـلطات ردع يمكنهـا الوصـول بسـرعة تـؤدي إلى قلـق الأخصّـائي.

"ليـس هنـاك أمـن، نحـن نوفّـر أمننـا بأنفسـنا، لهـذا أحيانـاً نعيـش مشـاكل، حتّـى أنّـه حـدث أنْ وجّـه أحدهـم السـلاح نحـو رأسـنا. نحـن اجتزنـا ذلـك لكـن مـا سـيحدث بالمسـتقبل ليـس لـه ضـمان." (خبـير خدمـات إجتماعيـة)

"في محكمـة الأطفـال تهتمّـون بأطفـال مسـحوبين للجريمـة، هـؤلاء الأطفـال بـلا أمـن، يكونـون أحيـاء مُنزويـة، ولا يُعطـى شرطـي لجانبكـم، بشـكل مـا تدخلـون إلى هـذه الأحيـاء، لأنّـه ليـس لدينـا حـق المحافظـة فـلا يسـعنا أنْ نطلـب الأمـن." (مـربّي)

3.10.4.10. إقتراحات لتطوير الخبراء

في هـذا القسـم سـيتم تقييـم المواضيـع الخاصّـة بالتعليـم المأخـوذ في بدايـة العمـل لأخصائيـي المحكمـة، التعليـم المُحتـاج لهـم لتطويـر اختصاصهـم في داخـل العمـل و مقاييـس التقاريـر.

4.10.4.10. الحاجة إلى التدريب والتعليم

مـن المشـاكل الأخـرى التـي يعيشـها الأخصائيـون التعليـم، الأكثريّـة يدخلـون سـلك العمـل وهـم يعرفـون قواعـد المأموريّـة العامّـة ولا شيء إضـافي عـن التعليـم الـذي أخـذوه. ينتظـر الأخصائيـون تعليمـاً خاصـاً بمواضيعهـم، و أيضـاً تعليمـاً ذو علاقـة بنظـام الحقـوق. و إن كان الأخصائيـون قـد أخـذوا تعليمـاً خاصـاً بمجالهـم في الجامعـة لا يوجـد تجهيـزات لتؤهلهـم لوظائـف العمـل بصـورة خبـير.

علّـم أنّ الكثـير مـن الأخصائيـين تصعّـب عندمـا بـدأ اختصاصـه في المحكمـة، وأنّهـم بعـد ذلـك في خـلال زمـن تعلّـم مـن خـلال "المسـاعدة اليدويّـة". و يزيـد المشـكلة كـون نظـام الأخصائيـين جديـد عـلى المحاكـم العائليّـة، و عـدم وجـود أخصائيـون قدامـى يقومـون بنقـل المعلومـات، و وجـود أشـخاص يتـم لقاءهـم قبـل وجـود الأخصائيـين.

"عندمـا تبـدأون العمـل يوجـد تعليـم شـبيه بالتعليـم الإعـدادي لكـن محتـواه غـير مناسـب لعملكـم هنـا، فقـط هـو تعليـم مناسـب فقـط لمأموريتكـم، أي مـا هـي المأموريّـة و كيـف تتـم، كيـف تتـم الأمـور في المحكمـة، هـذا مـا يعرضـوه. يجلسـونكم بقولهـم أنتـم في مجالكـم، لقـد تخرّجتـم، تعرفـون كل شيء. هكـذا لا يكـون هنـاك تعليـم عـن الطـلاق مثـلاً." (خبـير خدمـات إجتماعيـة)

"في نظـام المحكمـة يُطلـب منكـم أنْ تقومـوا باللقـاء لكـن يتوجـب عليكـم أنْ تكـون أصحـاب معلومـات عـن العمليّـة، نحـن لا نعـرف العمليّـة بالقـدر الـذي يعرفـه قـاضي أو النائـب العـام، لا نعـرف المواضيـع، لأنـه لا يوجـد تعليـم كهـذا. وضـع الطفـل في النظـام العـدلي لم يُعطـى لنـا كتعليـم، فقـط كيـف يتـم تقييمـه كيـف يمكننـا جعلـه ذو فائـدة للمجتمـع، لا يتـم عمـل أي تقييـم غـير ذلـك." (مـربّي)

و قد تم تحديد أنّ التعليم يحدث في المدن الكبرى، و الأخصائيون في المدن الصغرى ليس لديهم الإمكان للذهاب هناك.

"أطفالي لا زالوا صغار، التعليم يُعطى في مكان ما، لا يسعني الذهاب هناك دائماً، زوجي أيضاً يعمل هنا، ليته يكون هناك تعليم عبر الانترنت، أو يقوموا بعمل عرض هنا، عليهم أنْ يُكْملونا، نحن ناقصون." (خبير نفسي)

بعض الأخصائيون أخذوا تعليماً من وزارة العائلة و الخدمات الاجتماعيّة، لكن تمت الإفادة أنّ هذا التعليم وجب أنْ يكون مستمر و متنوّع.

"الآن وزارة العائلة كما قلت يعطون تعليماً في موضوع تقديم خدمات استشارية للعائلات التي في مرحلة الطّلاق، السنة الفائتة عملوا أول فعاليّة تعليميّة وكانت قصيرة، هذا النوع من التعليم يجب أن يكون مستمراً." (خبير نفسي)

يفكّر الأخصائيون بأنّ وزارة العدل تنظّم جلسات تعليميّة و لكنّهم لعدم انتمائهم لوزارة العدل لا يستطيعون الاستفادة منها.

"أنا هناك أعمل بدون مسمّى وظيفي، لا أعمل العمل الأصلي للمؤسسة، لهذا السبب لا أستطيع النهوض الآن و المطالبة بأنْ تعطينا وزارة العدل تعليماً، ذاتاً إنْ كانوا سيعطون هذا النوع من التعليم لن يدعونا." (خبير نفسي)

"وزارة العدل أُعطت الحصص من جديد، كوّنوا مجموعات التعليم الخاصّة بهم مع الأخصائيين، لدينا هناك بعض أصدقائنا الذّين يعطون التعليم، حسب تتبّعنا لهم عبر الفيسبوك فقد أعطوا تعليماً للجدد." (مربّي)

5.3.1.10. شكل التقرير

واحدة من مشاكل أخصائيي المحكمة هي عدم وجود شكل معرّف محدد للتقرير من حيث التنسيق و اتّصال المحتوى، الجميع يكوّن الشكل الخاص به للتقرير و الكثير من الأحيان لا يحصلوا على معلومات راجعة من قاضي حول الوظيفة.

"يوجد وضع كهذا، أنا كيف سأحضّر هذا التقرير؟ الطفل من سنتين بجانبه عائلته، هذا الرقم ٢ سأكتبه كرقم أو ككلمات؟ يخرج أشياء كثيرة، واحد سأكتبها بالمفرد أم أكتب اثنان بالمفرد؟ ليس هناك أي قاعدة." (مربي)

"لا تستطيع التخصص، هذا تماماً يتعلّق بامكانيّة الشخص على التطوير، عندما بدأنا العمل لم يكن هنا أي شكل معيّن للتقرير، التقارير كنّا نخرجها بأنفسنا، نسّقناه بأنفسنا، هكذا هو أيضاً في محكمة الأطفال." (خبير خدمات اجتماعية)

5.10. تقييم مراكز الخدمات الإجتماعية

مطبقون القانون و الأخصائيون ليس لديهم معلومات عن الخدمات الاجتماعيّة المعروضة على العائلة في خلال فترة الطلاق أو ما قبلها، الخدمّة المعروفة الوحيدة هي خدمة الاستشارة الحقوقية و استشارة محامي للعائلات التي لا تمتلك القدرة الماديّة، و يعرف بشكل خاص في أوساط محامين مشروع حماية المرأة للنساء التي عانت من العنف.

"لا أعرف خدمة كهذه في تركيا، يوجد خدمة استشارة و محاماة للذين ليس لديهم القدرة المالية ، مشاريع الحماية موجودة لكنّها لا تقتصر على الطلاق فهي تشمل جميع المواقف." (محامي)

"بالطبع هي خدمات ايجابيّة، برأيي إنْ كانت المرأة تعاني الاضطهاد لهذه المشاريع أثر ايجابي على تشجيع النساء على طلب الطلاق." (محامي)

"مشروع حماية المرأة موجود، للنساء التي عانت من العنف: هي تهدف لحماية المغدورين من العنف، و أعتقد أنّه يوجد لوزارة العائلة مثلها." (محامي)

أفاد أخصائيو المحكمة أن وظيفتهم هي تحديد لمن ستُعطى وصاية الطفل في دعاوي الطلاق بعد بداية الدعوى، فإنّ نيتهم هي إنقاذ الزواج لهذا يُعطون خدمات الاستشارة لانقاذ زواج الطرفين.

"عند بدايتي للعمل، ما رأيته هو أنّه حين يتقدّم الزوجين للمحكمة إنْ لم يكن لديهم طفل أصلاً الدعوى لا تخرج خارج المحكمة، أي أنّ الكل لا يعرف ذلك، فلا يكون هناك وضع لطلب المساعدة للخارج." (خبير نفسي)

لقد تمّ تثبيت عدم معرفة مركز الخدمات الاجتماعيّة و استشارة العائلة بالأخص من قبل محامين، بالذّات يُرى أنّه في عيون محامين و في أذهانهم أنّ هذه المؤسسة غير موثوقة وغير عمليّة. المحامون هم الأشخاص الأوائل الذين يتم الارتباط معهم في دعاوي الطلاق من قِبل الأطراف، و الأخصائيون هم في موقع الأشخاص الذين يقدّمون النصيحة قبل الدخول في فترة دعوى الطلاق.

"أنا أعرف كيف تعمل المواقع، وأعلم العاملون في كل موقع، يعني في هذه النقطة لم يبلّغنا أحد." (محامي)

"بخصوص هذا لا أعرف الكثير ربما يكون هذا نابعاً من جهلي لكنّي لم أرى أي تبليغ." (محامي)

"حسب علمي مركز استشارة العائلة لم يتم إنشاؤه أو ربّما في مرحلة الإنشاء، لا أستطيع القول جازماً. لكن من طرف الدولة يجب أنْ يكون هكذا و أنْ يكون كما الخدمات الصحيّة بلا مقابل." (محامي)

أخصائيو المحكمة يعلمون بشكل أفضل مراكز الخدمات الاجتماعيّة / مراكز الاستشارات الأسرية و يُرى أنّهم يؤمنون بفائدة هذه المؤسسات. ولكن أخصائيو المحكمة يقابلون الزوجين في مرحلة ما بعد بدء دعوى الطلاق وفي هذه الفترة يفكّرون أنّه فات الأوان على اقناعهم بأخذ استشارة لتحفيز إنقاذ الزواج.

"لا يحدث أنْ نوجّه الأشخاص، لأنّهم عندما يأتون إلينا تكون النقطة التي وصلوا إليها متأخرة، لأنّه عندما تُرفع الدعوى يكون الطرفين قد أشهروا السيوف ضد بعضهم البعض، أنت رفعت عليّ دعوى طلاق، فعلت كذا و كذا.. و عندما تدخل العائلات على الحلبة يكون تعويض بعض الأشياء صعب، لكنّي أعتقد أنّه يمكنهم أنْ يروا مساعدة أكثر قبل أنْ تنتقل الدعوى إلى المحكمة أو قبل رفع الدعوى." (مربّي)

"مراكز استشارة العائلة كانت موجودة من قبل، لا أعتقد أنّها جديدة، ليست جديدة، لكنّي لا أؤمن أنّ الناس يتم توجيههم لهناك بالذات عند انهيار الزواج. يا ليتهم يتوجّهوا أكثر إلى هناك، لربما عند ذلك لا يحدث طلاق. لكن لعدم حدوث الطلاق هذا أيضاً شرط: تثقيف العائلات!." (خبير خدمات إجتماعية)

أخصائيو المحكمة يعتقدون بفائدة هذه الخدمات و يقترحون الاستفادة منها تماماً بصورة تطوّعيّة. يُعتقد أنّه عند فرض الاستشارة، ستصبح هذه الخدمات بلا معنى.

"في فترة الطلاق لا يُعطى دعم، إنْ رغب الشخص فهناك مركز استشارة العائلة التابع لوزارة الأسرة والشئون الاجتماعيّة و السياسيّة وهو مجّاني، هذا موجود في حال طلبهم. ولكن هذه الأشياء يجب أنْ تجري تحت أساس الرغبة، فليس هناك فائدة إنْ تم أخذك و أنت لا نفسك لا ترغب بالذّهاب." (خبير خدمات إجتماعية)

النتيجة والاقتراحات

امن خلال البحث عن أسباب الطلاق في تركيا دراسة مراحل تكون و تطوير الزواج، العوامل التي أدت الى الطلاق وذلك في إطار نمط قصة وحكاية. وقد أحيط في الدراسة بما تعرض له الأفراد في مرحلة الاجراءات القانونية، وسير العلاقة عندما كان الزواج في مرحلة النهاية من الناحية القانونية، وتأثيرات الممارسات القانونية على الحياة الفعلية بالاضافة الى أسباب الطلاق. تم تثبيت نص القانون والمشاكل الواقعة في الحياة العملية من خلال تقييم تجارب الأفراد في إطار العملية القانونية من قبل "منفذي القوانين" الذين هم الجهات الفاعلة للتطبيق أيضاً، فالحصول على اقتراحاتهم لتحسين الوضع الحالي. بالاضافة الى دراسة جميع المراحل من وجهة نظر الأفراد المطلقين الى الحياة والى أنفسهم في الفترة التي بعد الطلاق،و سير العملية منذ حدوث الطلاق ، الى الوضع الموجود حاليا بعد الطلاق.

لا يمكن وصف الأسباب والعوامل المؤدية الى الطلاق بحادثة واحدة فقط بطريقة مباشرة إلا نادراً؛ على الرغم من أن الطلاق هو ظاهرة تتحقق كحادثة تطورت مع تراكم المشاكل التي ظهرت اعتباراً من الفترات الأولى من الزواج مع وتجمعها بمرور الزمن فوقعت بالواقعة التي أصبحت "النقطة الأخيرة لفيضان الكأس". عدم معرفة الازواج بعضهم البعض بما فيه من فترة كافية خلال الفترة السابقة للزواج هو واحد من أهم الأسباب لظاهرة الطلاق. ليس عدم تعارف الأطراف على بعضهم البعض قبل الزواج بما فيه الكفاية مرتبطاً بعدم كفاية الفترة التي مضت بين التعارف وعقد الزواج فقط، بل هو مرتبط بعدم قضاء الأطراف مع بعضهم البعض وقتاً كافياً يمكّنهم من فهم ومعرفة خصائص بعضهم الشخصية، وهياكل عائلاتهم، ووجهات نظرهم للحياة المستقبلية أيضاً. يؤدي عدم وجود فكرة كافية لدى الأفراد حول توقعات أنفسهم وكذا توقعات من يرغبون في إقامة العلاقة الزوجية معه من الزواج، وكذلك التناقضات التي بين التوقعات الى بدء العلاقة الزوجية مع المشاكل المحتملة. قد يساعد القيام بدراسات التوعية المستهدفة لإزالة الضغوط العائلية وكذلك الضغوط المجتمعية على أن يعرف الأفراد أزواجهم قبل عقد الزواج بما فيه الكفاية، كما يعطيهم فرصة لاتخاذ قرارت أكثر صحية حول تأسيس العلاقة الزوجية. ومع ذلك من المهم جداً الاستدامة على السياسات العامة بصورة قوية لمنع الزواج فى سن مبكر.

الحالات التي تأخذ مكانها في الصفوف الخمسة الأولى فيما بين المشاكل التي تعرض لها الأفراد المطلقين خلال علاقتهم الزوجية هي العنف والعادات السيئة والبيئة المحيطة / الاقارب والعلاقة العاطفية والحياة الجنسية. على الرغم من أن هذه المبررات قد تختلف حسب الخصائص الديموغرافية المختلفة، إلا أن المشاكل المتعلقة بالعنف و العادات السيئة و العلاقة العاطفية هي المشاكل الأكثر شيوعاً التي تم ذكرها من قبل النساء والرجال معاً.

وأما في مبررات الأفراد للطلاق، فياخذ تدخل البيئة المحيطة / الاقارب في حياتهم الزوجية، والعلاقة العاطفية التي بينهما اكثر مبررارن فيما بين مبررات الطلاق. وتتبع هذه المبررات والأسباب الخيانة والقضايا الاقتصادية والعنف. كما ان حالة إنهاء العلاقة الزوجية بسبب عادات الزوج السابق او عادته نفسه، ونمط الحياة او القيم هي أمر منتشر أيضاً. وأما اختلاف السن، واختلاف المعتقد/المذهب فيما بين الأفراد، ومبررات الزواج من القريب فيأتي هذا النوع من الأسباب والعوامل في الصفوف الاخيرة من الحالات التي تؤدي الى ظاهرة الطلاق. تشير الفحوصات على أساس الجنس الى أن أكثر أسباب الطلاق لدى النساء هو العنف، وأما الرجال فأكثر أسباب الطلاق لديهم هي البيئة المحيطة / الاقارب.

العامل الأساسي في العلاقات الزوجية التي حدثت فيها ظاهرة الطلاق بسبب البيئة المحيطة / الاقارب هو تدخل أسرة المرأة او الرجل وعلى الخصوص تدخل الأم في العلاقة الزوجية. يشير الرجال الى عدم احترام زوجته السابقة لأسرته على الخصوص في نطاق أسباب الطلاق ومبرراته في حين أن النساء يذكرن أكثر ما يذكرن تدخل أسرة أزواجهن السابقين في العلاقة الزوجية. كثير ما يواجه هذا النوع من المشاكل خصوصاً في العائلات التي تعيش كالأسر الكبيرة. ومع ذلك أن علاقة المرأة مع أسرتها موضوع للنقاش أيضاً. يعرّف الرجل هذه الحالة بأنها عدم انفصال المرأة من أسرتها بصورة كاملة، بينما تحسّ المرأة بنفسها مقيّدة في هذا الموضوع. ولهذا السبب لابد من ان تحتوي الأعمال التدريبية والتعليمية الجارية فيما يتعلق بالحياة الزوجية ليس الأزواج فقط بل الأقارب من الدرجة الأولى أيضاً مثل والدي الزوج و الزوجة .

السبب الأساسي في ظواهر الطلاق التي حدثت نتيجة العلاقة العاطفية هو فقدان الحب المتبادل. يجعل الحرمان من الحب او نقص الحب اعتباراً من بدء العلاقة الزوجية، والعلاقات الزوجية التي تمت إقامتها على عدم المحبة مع تأثيرات العوامل الخارجية (البيئة القريبة، انجاب الأطفال، تقاسم الوظائف والمسؤوليات التي في المنزل) أيضاً تجعل الطلاق أمراً محتوماً لا مفر منه.

تعرض النساء المطلقة خصوصاً للعنف النفسي وبتعبير آخر للعنف اللفظى هو حالة منتشرة في ظواهر الطلاق. ولكن أنواع العنف التي تكون أسباباً ومبررات للطلاق ليست

محدودة بذلك فقط؛ بل توجد هناك سلوكيات تخريب السلامة الجسدية تكون سبباً للطلاق أيضاً. عندما يتم تحليل مبررات الأزواج للطلاق بشكل مقارن، يشاهد أن الرجال الذين يمارسون العنف يشيرون الى هذه القضية بصورة سطحية جداً، ويذكرونها في بعض الأحيان بأسلوب من يهتم بها. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن بعضاً من النساء اللواتي تعرضن للعنف قد انتظرن مدة طويلة لأخذ قرار الطلاق على الرغم من تعرضهن للأعمال العنفية طوال حياتهن الزوجية. في هذا النطاق، لابد من تطبيق القانون برقم ٦٢٨٤ بشكل فعال في الحالات التي تتعرض النساء فيها للعنف داخل الأسرة وذلك من حيث تمكينهن من الحفاظ على حقوقها النفسية والجسدية، كما لابد من عدم محاولة الوساطة والتصالح أثناء عملية الطلاق من قبل منفذي القوانين.

هناك سبب آخر للطلاق يظهر من بين الأسباب التي في المرتبة الأولى يرتبط بالمشاكل الاقتصادية وحياة العمل. تحمل الزوجة عبء الأمور الاقتصادية في الحالات التي يكون الازواج فيها عاطلين او لا يعملون في أعمال منتظمة. وهذه الحالة تعني عدم قيام الرجل بمسؤولياته ووظائفه من ناحية عددٍ كبيرٍ من النساء، وبتعبير آخر تظهر هنا الأدوار المنسوبة إلى الازواج من الناحية الاجتماعية. وأما انتقادات الرجال في هذا الموضوع فهي مرتبطة بزوجاتهم السابقة حيث لم تكن مقتصدة، وكانت طالبة للمزيد دائماً. وبالاضافة الى ذلك يذكر فيما بين الأسباب والعوامل المؤدية الى الطلاق عدم سماح الزوج لزوجته بالعمل

المسئوليات داخل المنزل هي مجال آخر يتم تعريفها من قبل النساء والرجال بأنها كانت مبررات للطلاق أيضاً، ولكن الأسباب والمبررات تختلف من بعضها البعض. قد يكون تأثير المعايير الاجتماعية بين الجنسين، وانفصال تظاهرات قوالب التقاسم للعمل داخل المنزل التي تنص عليها هذه المعايير من ناحية المرأة والرجل هو أكثر الأسباب الأساسية في هذا الاختلاف. يتوقع الرجال من النساء ان يتحملن جميع المسؤوليات والوظائف المتعلقة بالصيانة والرعاية المنزلية، في حين أن النساء ينظرن من أزواجهن الدعم والتساند والتقاسم في موضوع هذه الأحمال والمسؤوليات خصوصاً بعدما انضم الولد الى الأسرة أثناء الحياة الزوجية. قد ذكرت النساء أكثر ما ذكرت تحت هذا العنوان عدم عمل زوجها السابق، وأوجه القصور المادية/الاقتصادية، وعدم مشاركته في رعاية الاولاد او عدم قيامه بالأعمال المنزلية مثل التعديلات وما الى ذلك. وأما الرجال الذين يشيرون الى إنتهاء حياتهم الزوجية لهذا السبب فينتقدون زوجاتهم السابقة في موضوع عدم قيامهن بأعمال الطبخ والتنظيف، اقل في قضية رعاية الولد. قد يساهم القيام بأعمال التوعية في جميع أنحاء البلاد نحو الرجال النساء فيما يتعلق بالأدوار الاجتماعية وذلك قبل تأسيس الرابط الزوجي، وأثناء الحياة الزوجية في حياة الأفراد ضمن حياة أسرية سليمة وصحية.

قد تم خلال الدراسة القيام بإجراء المقابلات واللقاءات مع أزواج مطلقين أيضاً. ومن الجدير بالذكر والمثير للاهتمام ان الأزواج يشرون الى أسباب وعوامل مختلفة عن بعضها البعض فيما يتعلق بمبررات الطلاق. على سبيل المثال يختلف نهج الرجال والنساء من موضوع الخيانة وقضية الجنس. واضافة الى ذلك، يبدوا أن الأزواج لم يحصلوا على اتفاق وتفاهم في قضية تدخل البيئة المحيطة /الاقارب في العلاقة الزوجية، والوضع الاقتصادي، وموضوع عمل الأفراد أيضاً. قد يكون أحد الأسباب وراء إشارة الأطراف الى مبررات وعوامل مختلفة هو النقص في التواصل وناشئاً منها. ولهذا السبب، يمكن القول بأن تفعيل آليات تساعد الأزواج وتدعهم في الحالات التي وقعت فيها المشاكل داخل العلاقة الزوجية لعوامل واسباب مختلفة، ومحاولة إصلاح التواصل قبل الانفصال تماماً هو طريقة صحيحة في هذه القضية. يساعد استخدام آليات الدعم النفسي، ومعالجة المشاكل التي بين الأزواج من قبل الخبراء المحايدين على دعم جميع أفراد الأسرة من الناحية النفسية في حالات وجود الأطراف مع وجود الولد/الأولاد أيضاً.

قد تكون الأفكار المتعلقة بالطلاق مرتبطة بالمشاكل والقضايا الجارية في العلاقة الزوجية باستمرار، كما قد تظهر لأسباب أخرى وقعت فيما بعدُ مثل الصعوبات الاقتصادية او الخيانة/التعرض للخيانة. وأما النقطة المثيرة للاهتمام فهي أن عدداً كبيراً من الأفراد لم يأخذوا قرار الطلاق إلا بعد مضي فترة طويلة على التفكير في الطلاق أول مرة. قد بدا خلال الدراسات أن عدداً مهماً من النساء صارت يفكرن في الطلاق اعتباراً من اوقات الحياة الزوجية الأولى إلا أنهن انتظرن مدة طويلة جداً قبل القيام بتنفيذ وتطبيق هذه القرارات. يظهر أن الاعتقاد في تأثير الطلاق السلبي على الأطفال لدى الرجال والنساء معاً يأتي في الصدارة في موضوع تأجيل القرار المتخذ نحو الطلاق وعدم تطبيقه. النظرة الاجتماعية خصوصاً للمرأة المطلقة من احدى الموانع الأساسية أمام النساء في تنفيذ قرار الطلاق هي عدم وجود الاستقلال الاقتصادي للمرأة او عدم كفايته. ومن ناحية أخرى، ان كون المرأة هي الطرف القائم بإنهاء العلاقة الزوجية، على الرغم من جميع الصعوبات والموانع التي تواجهها، هو استنتاج مثير للاهتمام.

لم تكن القضايا القانونية مثل تقاسم الممتلكات، والتعويضات والنفقة والولاية مانعة لأخذ قرار الطلاق بالنسبة لغالبية الأفراد الذين تم إجراء المقابلات معهم. يمكن ربط هذه الحالة بالوضع المضنن الذي يتعرض له الأفراد طوال حياتهم الزوجية عندما يأخذون قرار الطلاق. على الخصوص يقوم الأزواج الذين يريدون الطلاق بالتفاوض، بأخذ هذا القرار مفكرين في الطلبات للحد الأدنى من بعضهم البعض لأجل تقدم مرحلة الطلاق سريعاً. أما بالنسبة لبعض الأفراد الذين لم يكن لمواضيع النفقة والتعويضات وتقاسم الممتلكات التي يمكن التعبير عنها بأنها مالية المحور تأثير على أخذهم قرار الطلاق فلم تكن هناك بالفعل أية موجودات مادية للأزواج السابقين. ومن ناحية أخرى، قد يحاول الرجال في بعض الأحيان إقناع زوجاتهم في موضوع عدم طلبهن أي شيء مادي منهم او يحاولون الغضط عليهن حول ذلك جاعلين قرار طلاقهم موضوعاً للتصفق والمساومة. تأتي قضية ولاية الأطفال في صدارة القضايا القانونية التي لها تأثير على قرار الطلاق. قد أكتشف في الحالات التي يطالب فيها كلا الطفرين ولاية الأطفال، ويفكرون في عدم إعطاء الولاية لهم أنهم تخلوا عن قرار الطلاق او توقفوا عن تنفيذه الى حين.

مرحلة تطبيق قرار الطلاق وتنفيذه فترة صعبة للغاية من ناحية الرجل وكذا من ناحية المرأة أيضاً، كما أنها مرحلة تتطلب اتمامها بسرعة. يكون الأزواج في هذه المراحل التي تتكون فكرة الطلاق مع مرور الزمن فتنضج فيها، وتصبح المشاكل والسلبيات التي وقعت الى حدٍ لا يتحمل وتصل إلى مستويات لا تطاق، لا يبقى لديهم اعتقاد في تسوية العلاقة ولا إيمان بتعديلها، بل وقد تصبح تعليقات البيئة القريبة وتوجيهاتها مؤثّرة على قراراتهم. وأما خدمات الدعم والاستشارة النفسية التي لا يحصل عليها إلا عدد محدود من الأفراد فهي في صورة المساعدة النفسية نحو الفرد فضلاً من أن تكون خدمات مقدمة لتوفير استدامة الحياة الزوجية. يكون في هذا النطاق قيام مراكز الخدمات الاجتماعية بتقديم خدمات الاستشارة نحو العلاقة الزوجية قبل تأسيس الرابط الزوجي وكذا أثناء الحياة الزواجية بمشاركة الرجال والنساء معاً، مساعداً على تقوية وتعزيز التواصل داخل العلاقة الزوجية، وعلى تنفيذ الأفراد لحظات أزماتهم بشكلٍ أكثر صحياً.

قد قام حوالي نصف الأفراد الذين تم إجراءالمقابلات معهم في نطاق الدراسات، بمراجعة الطلاق بأنفسهم مباشرة من دون المحامي. الغالبية العظمى من الأفراد الذين لم يتولوا محامياً، خصوصاً الأفراد من المستوى الاجتماعي والاقتصادي المنخفض تعتقد بأن نتيجة الدعوى تكون أكثر إيجابية بالنسبة اليهم لو كان لديهم محامي. على الخصوص لم تتطلب بعض النساء أثناء الطلاقة من أزواجهن إلا طلبات ضئيلة للغاية يمكن اعتبارها في مستوى العدم. أما سبب هذا الوضع الأساسي هو عدم التعرض لنزاع مع الزوج في القضايا القانونية. قد لوحظ أن القضاة يقومون في التطبيق بتوجيه الأفراد من قسم المساعدة القانونية لنقابة المحامين عند الحاجة، كما شوهد من ناحية أخرى أن الأفراد الذين حصلوا على المساعدة القانونية المجانية من بين الأفراد الذين أجريت الملاقات معهم ليسوا إلا حدداً محدوداً. لابد من تقديم المعلومات في موضوع آليات الدعم القانونية بطريقة أكثر واضحاً وأكثر مفهوماً على الخصوص بالنسبة للأفراد ذوي المستوى التعليمي المنخفض.

تنتهي حالات الطلاق المفاوض عليه في جلسة واحدة على العموم، وتستمر لفترة شهرٍ على التوسط. تكون مراحل الطلاق المفاوض عليه التي تنتج المحكمة في جلسة واحدة، أقلّ إضراراً واضناناً من ناحية الأفراد. تطول الدعوى في حالات الطلاق المنازع فيه الى 5-6 جلسات، وقد تستمر غالبية الدعوى لمدة سنة او سنة ونصف بل وقد تطول الى مدة سنتين. ومع ذلك قد زادت أعباء العمل للمحاكم الأسرية بشكل ملحوظ خلال العشر السنوات الأخيرة. عدد الدعوى لكل قاض من القضاة هو 1858 دعوى على التوسط وذلك اعتباراً من عام 2013. تشير هذه الأعداد الى أن طول مدة المحكمة ليس سببه الوحيد هو النزاعات التي تقع بين الأفراد فقط، بل وفي نفس الوقت هناك لأعباء العمل التي على المحاكم تأثير في ذلك أيضاً.

يمكن القول في معظم الحالات بأنه كلما طالت فترة الطلاق كلما تزيد العداوة والبغضاء للأفراد ضد بعضهم البعض، وأن الأطفال يستخدمون كوسيلة ضغطٍ في المحاكم بغاية تعزيز اليد، وتظهر هناك فيما بعد الطلاق فترة تحول دون الأفراد من أن يقوموا بإجراء علاقة وظيفية. يشكل عدم تحديد الولاية خلال فترة المقاضاة، وبقاء الولد بلا رعاية خلال فترة الصراع الذي بين الزوجين مشاكل خطيرة. أما وقوع النساء اللواتي لا توجد لديهن موارد الزرق في صعوبات مالية خلال فترة المقاضاة التي تستمر لمدة طويلة بسبب عدم حصولهن على النفقة خلال تلك المدة فهو جانب آخر من مشاكل المحاكم المستمرة طويلاً. كما قد يكون من الممكن تعرض المرأة أكثر لجميع أنواع العنف والشدة مع طول فترة المحاكمة في دعوى الطلاق في علاقات زوجية واقعة فيها أعمال العنف. عدد الجلسات المثالي بالنسبة لغالبية المنفذين للقوانين في حالات الطلاق المنازع فيه هو جلستان او ثلاث جلسات وفترة المحاكمة غير المتجاوزة لمدة 6-12 شهراً.

على الرغم من عدم اخذ المسائل القانونية في الصدارة في مرحلة الحكم بقرار الطلاق؛ إلا أن الكثير من الأفراد قد واجهوا القضايا القانونية مع القيام بمراجعة المحكمة لأجل الطلاق. قد وجد حوالي نصف الأفراد الذين أجريت معهم المقابلات في جدول الأعمال قضايا الولاية والنفقة، ووجد عدد أقل مواضيع التعويض وتقاسم الممتلكات.

تتم إثارة موضوع النفقة على ما يتوقع من قبل النساء ومن قبل الأفراد الذي لديهم الأطفال أكثر. كما أن تطبيق النفقة هو واحد من أكثر القضايا القانونية التي يعاني منها الأفراد المطلقون. يلاحظ في كثير من الأحيان ان النفقات بعيدة لتلبية الحوائج والمتطلبات وذلك بسبب إخفاء الطرف الذي يدفع النفقة وضعه المالي او قرارات دفع النفقة المتخذة من دون أخذ وضع الأفراد الاجتماعي والاقتصادي في نظر الاعتبار. ومن ناحية أخرى يمكن القول بأن بعضاً من النساء لسن على علمٍ بما فيه الكفاية فيما يتعلق بكيفية العقوبات التي يتم تطبيقها حيالة حالات عدم دفع النفقة.

توجد هناك الحاجة الى وضع تطبيقات مختلفة لأجل الحيلولة دون السلوكيات والأعمال الكيدية مثل حالات إخفاء الطرف الذي يجب عليه دفع النفقة أمواله بسبب عدم دفع النفقة او بيان كميتها قليلة لأجل ان يدفعها بمقدارٍ ضئيلٍ، وانفصاله من عمله المضمون من SGK وقيامه بأعمال غير معلنة. ومع ذلك يمكن دفع النفقة من الفترة ذات الصلة من قبل الدولة لأجل ألا يتضرر الأفراد الذين يأخذون النفقة ثم تحصيلها من الطرف الذي عليه دفع النفقة. كما أن وضع معيار وقسطاس في موضوع تحديد النفقة بتأسيس نظام مثل نظام وضع الضريبة، قد يخرج القضية من مبادرة القاضي. كذا يكون من المفيد مساعدة المرأة من المساعدات الاجتماعية خارجة عن النفقة أيضاً في الحالات التي يكون سبب عدم دفع النفقة ناشئاً من نقص الإيرادات للطرف المقابل.

الولاية هي قضية قانونية كثيرما تكون على جدول الأعمال بالنسبة للذين كانوا متزوجين لفترة أطول من خمس سنوات، والعائلات التي لديها الأطفال. بشكل عام الوالدان راضون عن القرارات القاضية بإبقاء الأطفال خصوصاً الصغار سناً منهم والبنات مع أمهاتهم. ومن ناحية أخرى، رعاية الأطفال من الناحية المالية قضية مقلقة بالنسبة لبعضٍ من الأمهات. ولهذا السبب، مقدار النفقة، والآليات الرقابية فيما يتعلق بدفع النفقة بشكل منتظم هو أمر مهم للغاية بالنسبة الأمهات. يشير القائمون بتنفيذ القوانين في هذا الإطار الى أهمية تفعيل نظام الولاية والنفقة معاً بشكل جيدٍ.

أما عدم السماح للطرف الذي لم يحصل على الولاية برؤية الأطفال فهو وجه آخر من المعاودة والإيذاء يواجه في نطاق قضية الولاية. الآباء هم الذين يعانون من هذه المشكلة على الخصوص. لهذا السبب، من كان الطرف الحاصل على الولاية فلابد من المتابعة من قبل الخبراء في مجال الخدمات الاجتماعية، وينبغي تطبيق العقوبات حيال ذلك عندما لم يتم القيام بإيفاء الشروط اللازمة.

قد أكتشف أن الغالبية العظمى من الأفراد المطلقين لم يقوموا بطلب التعويضات. كثيرما يكون طلب التعويض على جدول الأعمال العائد للأفراد الذين تحت سن ٣٤ من العمر، والأفراد الذين هم من مستويات المدارس الثانوية والتعليم العالي، والذين لا يوجد لديهم الأطفال خلال مراحل المحاكمة. يمكن ربط كثرة الطلب في موضوع النفقة وتقاسم الممتلكات والتعويض لدى الأفراد من المستوى التعليمي العالي بالقياس الى الأفراد الذين هم من المستوى التعليمي المنخفض بالوعي حول المراحل القانونية او برطه بوضع الأفراد الاجتماعي والاقتصادي. كثيرما يطلب التعويض في حالات الطلاق المنازع بسبب "الاضنان" في مراحل المقاضاة. يبرر الأفراد الذين لا يقومون بطلب التعويض او الذين لم يأخذوه على الرغم من اصدار الحكم في ذلك موقفهم هذا بعدم قدرة الطرف المقابل من ان يقوم بدفع هذا الطلب من الناحية المالية. ومن ناحية أخرى، الأفراد الذين كلفوا بدفع التعويض ومعظمهم من الرجال يعتقدون أن تكاليف التعويضات وعوضها تفوق أوضاعهم المالية بكثير. كما أنه توجد هناك تعلقيات في نظام التعويضات المعنوية من أن تكليف الأفراد الذين ألحقوا الأضرار بأزواجهم خصوصاً بالمعنى المادي والروحي بدفع تعويضات في كميات ضئيلة ومبالغ قليلة تمثيلية أمر ليس بعادل. ومن جهة أخرى، اصدار الحكم بدفع التعويض على أساس نهج العيوب يؤدي بالأطراف الى تصرفات وسلوكيات نحو اتهام بعضهم البعض بالعيوب والقصور. عدم وجود معيار معين وقسطاس واضح في موضوع التعويض كما هو الأمر في قضية النفقة أيضاً، هو أمر معرض للانتقادات من قبل المنفذين للقوانين ومن قبل الخبراء. ولهذا السبب، يمكن التفكير في تعريف مبالغ التعويضات بشكل واضح.

تقاسم الممتلكات على الرغم من قلة طلبه، إلا أنه يطلب على الخصوص من قبل خريجي التعليم العالي، والأفراد الذين كانت مدة زواجهم أقل من خمس سنوات، والذين لا يوجد لديهم الأطفال. عدم وجود أي مال او ممتلك لدى الأفراد يمكن اخضاعه لنظام الأموال هو من

الأسباب الأساسية لعدم قيامهم بهذا النوع من الطلبات من بعضهم من البعض. ومن وجهة أخرى، قد لوحظ أن عدداً كبيراً من الأفراد يرغبون في إنهاء علاقتهم الزوجية بسرعة ومع حد أدنى من المشاكل فلذلك لا يطلبون من أزواجهم أية طلبات مالية. ومع ذلك قد ثبت أن بعضاً من الرجال الذين يملكون اموالاً يخفون موجوداتهم المالية خلال مرحلة الطلاق، ويقومون بنقل اموالهم الى الآخرين وتسجيلها على أسمائهم قبل دعوى الطلاق. كذا يشاهد أن المرأة تتعرض للصعوبات أثناء دعوى الطلاق في موضوع اثبات موجودات زوجها المالية، وأن هذه الحالة تؤدي الى تطويل مدة المحاكمة.

تمت دراسة اللوائح القانونية التي في قضية الطلاق أيضاً بصورة مفصلة في نطاق هذه الدراسة. لقد حدثت هناك تغيرات ثورية في القوانين المدنية المتعلقة بالطلاق في بلدنا وذلك بقبول القانون المدني التركي بتاريخ 1926 ورقم 743. التغييرات الأكثر إثارة للدهشة هي أن دعاوى الطلاق بدأت ترافع أمام محاكم مستقلة، وإنهاء العلاقة الزوجية عن طريق المحكمة وبقرارها، وحصول النساء أيضاً على حق الطلاق بشكل متساوي، والحيلولة دون الطلاق التعسفي والقضاء عليه بتنزيل أسباب الطلاق الى حدود أدنى في القانون.

تم الحفاظ على التنظيمات التي تبناها القانون المدني برقم 743 من حيث أسباب الطلاق، في القانون المدني التركي برقم 4721 كما هي مع التغييرات الواقعة فيه بتاريخ 1988. كما تم في هذا الإطار الالتزام بأسباب الطلاق المنفصل بعضها عن البعض في شكل الأسباب الخاصة والأسباب العامة. ووفقاً لهذا إن الأسباب الخاصة للطلاق هي الزنا، قصد القتل، التعامل السيء للغاية، السلوك المخل بالكرامة، ارتكاب الجريمة، الحياة المخلة بالشرف، الترك. أما الأسباب العامة فهي إنهيار الرابط الزوجي واهتزازاه من الأساس، والطلاق المفاوض عليه، والافتراق الفعلي.

عند النظر الى في الممارسات العملية التي يتم تطبيقها في الوقت الراهن يبدوا أن 90% من دعاوى الطلاق المرافعة تستند الى سبب انهيار الرابط الزوجي من الأساس فثبت أن فصل أسباب الطلاق الى الأسباب الخاص والأسباب العامة لم يبق له معنى بعدُ فعلاً. تنشأ هذه الحالة من أن سبب انهيار الرابط الزوجي من الأساس بدأ يحتوي على جميع أنواع الظواهر (الزنا، التعامل السيء للغاية والمخل بالكرامة، الترك وما الى ذلك) التي يمكن ان تكون أسباباً للطلاق فيما بين الازواج. انطلاقاً من النظر في هذا الوضع الفعلي، يوصى بالقضاء على هذا الانفصال بين الأسباب الى الأسباب الخاص والأسباب العامة، واصدار تنظيم أكثر بساطة عن طريق تغيير قانوني. يكون تصنيف أسباب الطلاق في النطاق الى انهيار الرابط الزوجي من الأساس، والطلاق مع التفاوض، وعدم تأسيس الحياة المشتركة وتحديدها بها دقيقاً ومصيباً.

يمكن لكل زوج معيب او غير معيب ان يقوم برفع دعوى الطلاق مستنداً الى سبب انهيار الرابط الزوجي من الأساس المنظم في الفقرة الأولى والفقرة الثانية من المادة 166 من القانون المدني. ولكن يوجد في المادة السابق ذكرها تنظيمٌ يوفر للزوج المدعى عليه الذي هو أقل معيباً برفض (رد) الدعوى اذا تم رفع الدعوى من قبل الزوج المعدي الذي هو أكثر معيباً. وقد ثبت في التطبيق أن الزوج الذي في موضع المدعى عليه يقاوم لئلا يقع الطلاق في دعاوى الطلاق التي تم رفعها من قبل الزوج الذي هو أكثر معيباً. تستند هذه الاعتراضات عموماً الى أسباب نفسية مثل الانتقام والمعاقبة او تستند الى مصالح اقتصادية. في حين أن محاولة الحفاظ على علاقة زوجية تم انهيارها بشكل أساسي مستنداً الى سبب العيب فقط غير ممكن. والحال أن تقييد تأثير العيب من حيث تحديد التعويض المادي او المعنوي نتيجة الطلاق فقط، وعدم اعتبار اعتراض الزوج الأقل معيباً من أن يكون سبباً لردّ دعوى من دعاوى الطلاق في بلادنا ليس نهجاً عادلاً، كما هو الأمر في سويسرا وفي العديد من الأنظمة القانونية الحديثة.

يلتمس في الفقرة الرابعة من المادة 166 من القانون المدني وجود دعوى للطلاق تم رفعها سابقاً فانتجت بالردّ لأجل الحكم بالطلاق مستنداً الى سبب عدم تأسيس الحياة المشتركة. أما في التطبيق لأجل تعطيل هذا الحكم الذي في القانون المدني فيتم رفع دعوى للطلاق من قبل الزوج المعيب الذي يريد الطلاق ثم التنازل عن الدعوى قبل أن تبدأ المحاكمة بعدُ. ولهذا السبب، يوصى باخراج شرط البحث عن دعوى للطلاق تم رفعها سابقاً فرُدَّت الذي يجعل معطلاً في التطبيق، من الفقرة الرابعة من المادة 166 من القانون المدني. يعتبر العيش منفصلاً لفترة معينة سبباً كافياً لأجل الحكم بالطلاق كما هو الأمر في الأنظمة القانونية الحدثية.

يعاني الأطراف والأطفال بل وعائلات الأزواج من حالات الاكتئاب الروحية والاضطرابات النفسية بسبب استمرار دعاوى الطلاق مع النزاع فترة طويلة للغاية. تكون الوساطة في مرحلة الطلاق تمكِّن الأزواج من التفاوض في القضايا القانونية فتوفر تسهيل المرحلة القانونية، وتحمي الأزواج من تأثيرات الطلاق النفسية السلبية، واستكمال مرحلة الطلاق بصورة سلمية فيما بين الزوجين. ولكن لا

توجد في تركيا خدمة استشارية مدعمة من قبل الحكومة، ومستهدفة الى تفاوض الأطراف على الطلاق. أما الخدمات التي تقدم من قبل الدولة في الوقت الحالي فهي عموماً خدمات المحاولة للتصالح بين الأزواج قبل الطلاق في حالات النزاع داخل الأسرة، وتوفير استمرار الرابط الزوجي. يكون تعميم الوساطة في الطلاق وتوفير انتشارها مع الدعم من قبل الحكومة نهجاً صحيحاً من حيث حرية الحياة للأزواج بتوفير الطلاق بشكل سلمي وفي فترة قصيرة بفضل ذلك، وكذا من حيث إقامة النمو المعنوي للأطفال أيضاً. ويوصى لأجل ذلك اخضاع المحامين القائمين بتنفيذ دعاوى الطلاق لتعليم وتدريب خاص، وتوفير الإمكانية لهم من ان يصبحوا محامين متخصيين مع اتخاذ الجانب الروحي للطلاق في نظر الاعتبار أيضاً.

يبدوا في هذا النطاق أنه توجد هناك حاجة الى مراجعة وتعديل للقوانين فيما يتعلق بالممارسات الجارية في محاكم الأسرة. وينبغي أن ألا يصبح حكم سرية الجلسات في دعاوى الطلاق قاعدة باستثناء الظهور للعامة وذلك نظراً لطبيعتها المتعلقة بخصوصية الأسرة. كما لابد من توضيح القواعد التي تجب على القضاة والوسطاء رعايتها والامتثال لها في حالات الوساطة الأسرية والوساطة للطلاق مع أخذ الجوانب النزاعية المختصة لحقوق العائلة من أن لها طبيعة عدم الإمكانية للأطراف ان يقوموا بالتصرف فيها حسب رغبتهم في نظر الاعتبار أيضاً. وفي هذا النطاق، ينبغي تحديد الأشخاص والأشكال الأسروية الذين يجب عدم توجيههم الى الوساطة مثل النساء اللاتي تعرضن للعنف والشدة بشكل موضوعي وذلك لأجل الحيلولة دون الأضرار التي هي محتملة الوقوع.

مشاركة خبراء المحكمة في دعاوى الطلاق لها أهمية من حيث الحصول على قرارات أكثر صحيحة في دعاوى التي توجد فيها الانفصال الفكري حول قضية الولاية والتعويض او النفقة، وتخفيض التجارب السلبية التي يتعرض لها الأطفال خلال مرحلة الطلاق الى أدنى حدٍ، وتوفير بيئة للأطراف غير قاعة المحكمة تمكِّنهم من التعبير بآرائهم والاعراب عن أفكارهم، وإعداد الإماكنية للأطراف لأجل وقوع الطلاق بينهم بدون النزاع، كذا ومن حيث اصدار القضاء الأحكام والقرارات مع فهم المرحلة المؤدية الى الطلاق بشكل أكثر تفصيلاً. ولكن التطبيقات كثيرما لم تتحقق بهذه الصورة. يجب اتخاذ الخطوات اللازمة في موضوع تعزيز القدرات المؤسسية لخبراء المحكمة، وحصولهم على التدريبات بشكل منتظم، وتنفيذ السلطات والمسؤوليات التي يحددها القانون لهم.

المراجع

Cansel, E. (1977). Boşanmanın Dayandığı Esaslar. *Ankara Hukuk Fakültesi 50. Yıl Armağanı, (Boşanma Hukuku Haftası) II. Cilt.* Ankara

Ceylan, E. (2006). *Türk ve İsviçre Hukukunda Boşanmanın Hukuki Sonuçları*. İstanbul: Galatasaray Üniversitesi Yayınları

Cin, H. ve Akgündüz, A. (2012). *Türk Hukuk Tarihi*. İstanbul: Osmanlı Araştırmaları Vakfı

Cleek, M. G., ve Pearson, T. A. (1985). Perceived causes of divorce: An Analysis Of Interrelationships. *Journal of Marriage and The Family*, 47 (1), 179 - 183

Cortés - Suárez, G., ve Sandiford, J. R. (2008). Causal Attributions for Success or Failure Of Students in College Algebra. *Community College Journal of Research and Practice*, 32 (4 - 6), 325 - 346

Crane, R., Soderquist, J.N ve Frank, R.L. (1995). Predicting Divorce at Marital Therapy Intake: A Prelimary Model. *The American Journal of Family Therapy*, 23(3), 227 - 236

Crone, S.F ve Kourentzes, N. (2011). Automatic Model Selection of Exponential Smoothing - an Empirical Evaluation Of Trace Errors in forecasting for Logistics, *International Symposium on Forecasting International Symposium on Forecasting*, 26 Haziran 2011, Prague

Crosby, J. F., Gage, B. A., ve Raymond, M. C. (1983). The Grief Resolution Process in Divorce. *Journal of Divorce*, 7 (1), 3 - 18

DeJong, W. (1980). The Stigma Of Obesity: The Consequences of Naive Assumptions Concerning The Causes of Physical Deviance. *Journal of Health and Social Behavior*, 21 (1), 75 - 87

Bohannan, P. (Ed.) (1971). *Divorce and After*. Anchor Books

Booth, A., ve Edwards, J. N. (1985). Age at Marriage And Marital İnstability. *Journal of Marriage and The Family*, 47 (1), 67 - 75

Bozkurt, G. (1996). M. E. Bozkurt'un Laik Hukuka Katkıları. Ölümünün 50. Yılında M. E. Bozkurt Sempozyumu. İzmir: Dokuz Eylül Üniversitesi

Bozkurt, M. E. (1944). *Türk Medenî Kanunu Nasıl Hazırlandı? Medenî Kanunumuzun XV. Yıl Dönümü İçin.* İstanbul

Bremmer, D. ve Kesselring, R. (2004). Divorce and Female Labor Force Participation: Evidence from Times - Series Data and Cointegration. *The American Economic Journal*, 32, 175 - 190

Bryan, P. (1992). Killing Us Softly: Divorce Mediation and The Politics Of Power. *Buffalo Law Review,* 40 (2), 441 - 523

Bumpass, L. L., Martin, T. C., ve Sweet, J. A. (1991). The Impact Of Family Background and Early Marital Factors On Marital Disruption. *Journal Of Family İssues*, *12* (1), 22 - 42

Burcuoğlu, H. (1988). Türk Medeni Kanunu ön tasarısında boşanma. *Türk Medeni Kanunu Ön Tasarısının İncelenip Değerlendirilmesi, MHAUM VII.Sempozyumu* içinde. İstanbul: Türkiye Matbaacılık

Burcuoğlu, H., Altop, A. ve Ünan S. (1983). Çağdaş Aile ve Sorunları. *Manisa Barosu Dergisi*, 3 (7), 4 - 49

Bynner, J. (2001). Life Course Change And Social Change. Insights from Cohort Comparisons. *In Interdisciplinary Perspectives on Analysing The Life Course, Seminar*, Vol. 2

Amato, P.R. ve Rogers, S.J. (1990). Do Attitudes Toward Divorce Affect Marital Quality, *Journal of Family Issues*, 20 (1), 69 - 86

Aral, N. ve Sağlam, M. (2012). Ebeveynleri Boşanma Sürecinde Olan Çocuklar İle Ebeveynleri İle Birlikte Yaşayan Çocukların Duygularının Cinsiyete Göre Belirlenmesi. *Ankara SağlıkBilimleri Dergisi*, 1 (2), 71 - 88

Atkin, B. (ed.). (2014). *The International Survey Of Family Law*. Bristol: Jordan Publishing

Aydın, M.A. (1985). *İslam - Osmanlı Aile Hukuku*. İstanbul: Marmara Üniversitesi Yayınları.

Battal, A. (ed.). (2008). *Boşanma Sebepleri Bilimsel Araştırma Projesi Uygulama Sonuçları*. İstanbul: Eflatun Matbaacılık

Benedek, E. ve Brown, C. (1997). *Boşanma ve Çocuğunuz*. (S. Katlan, Çev.). Ankara: HYB Yayıncılık. (Orijinal Basım Tarihi: 1995)

Bernard, J. (1972). *The Future of Marriage*. New York: World

Bernard. Levinger, G., ve Moles, O. C. (1979). *Divorce and separation: context causes and consequences*, Basic Books, New York, N.Y., United States

Beşpınar, U. (2014). Türkiye'de Evlilik. *Türkiye Aile Yapısı Araştırması Tespitler, Öneriler* (1.baskı) içinde (112-167). Çizge: İstanbul

Bloom, B. L., Niles, R. L., ve Tatcher, A. M. (1985). Sources Of Marital Dissatisfaction Among Newly Separated Persons. *Journal of Family Issues*, 6 (3), 359-373

Boele - Woelki, K., Ferrand, F., Gonzalez Beilfuss, C., Jänterä - Jareborg, M.N., Martiny, D., Pintens, W. (2004). *Principles of European Family Law Regarding Divorce And Maintenance Between Former Spouses*. Antwerpen: Intersentia,

Ahrons, C. R. (1980). The Binuclear Family. *Aternative Life Styles*, *2* (4), 499 - 515

Akgün Sarpkaya, O. (2012). Boşanmış Kadınların Yaşam Deneyimlerine Sosyolojik Bakış. *Türkiye Sosyoloji Araştırmaları Dergisi,* 15 (2), 2 - 43

Akıntürk, T. ve Karaman Ateş D. (2013). *Aile Hukuku* (15. Baskı). İstanbul: Beta Yayınları

Albrecht, S. L., Bahr, H. M., ve Goodman, K. L. (1983). *Divorce and Remarriage: Problems, Adaptations, and Adjustments*, 42. Greenwood Pub Group

Alho, J. ve Keilman, N. (2010). On Future Household Structure. *Journal of the Royal Statistical Society*, 173 (1), 117 - 143

Alpkaya, G. (1992). Uluslararası Hukukta Kadının Durumuna İlişkin Bazı Veriler. *Ankara Üniversitesi Sosyal Bilimler Fakültesi Dergisi (Prof. Dr. Gündüz Ökçün' e Armağan)*, 47 (1 - 2), 11 - 44

Altunkaynak, B. ve Esin, A. (2004). The Genetic Algorithm Method for Parameter Estimation in Nonlinear Regression. *Gazi Üniversitesi Fen Bilimleri Dergisi*, 17 (2), 43 - 51

Amato, P. R. (2000). The Consequences Of Divorce For Adults And Children. *Journal of Marriage and Family*, 62 (4), 1269 - 1287

Amato, P. R., ve Previti, D. (2003). People's Reasons For Divorcing Gender, Social Class, The Life Course, and Adjustment. *Journal of Family Issues*, 24 (5), 602-626

Amato, P. R., ve Rogers, S. J. (1997). A Longitudinal Study Of Marital Problems And Subsequent Divorce. *Journal of Marriage and The Family*, 612 - 624

Keilman, N and Brunborg, H. (1995), *Household Projections for Norway, 1990 - 2020. Part I: Macrosimulations.* (Reports 95/21). Norway, Statistics Norway

Keilman, N. and Soveg, C. (2010), Norwegian Elderly Less Likely to Live Alone in the Future. *European Journal of Population*, 26(1), pp 47 - 72

Kelly, J. B. (1982). Divorce: The Adult Perspective Wolman, B. B. *Handbook of Developmental Psychology* (734 – 750). Englewood Cliffs, NJ: Prentice - Hall

Kessler, S. (1975). *The American Way of Divorce: Prescription for Change.* Nelson Hall: Chicago

Kılıç, Y. (2014). *Eskiçağ Aile Hukuku*. Konya: Çizgi Kitabevi

Kitson, G. C., ve Holmes, W. M. (1992). *Portrait of Divorce: Adjustment to Marital Breakdown,* Guilford Press

Kitson, G. C., ve Sussman, M. B. (1982). Marital Complaints, Demographic Characteristics, and Symptoms Of Mental Distress in Divorce. *Journal of Marriage and The Family* (87 – 101)

Koçhisarlıoğlu, C. (1991). *İsviçre'de Evlilik Birliği Hukukundaki Son Gelişmeler*. Konya: Selçuk Üniversitesi Basımevi

Krantzler, M. (2014). *Creative Divorce: A New Opportunity For Personal Growth*. Open Road Media

Kraus, S. (1979). The Crisis Of Divorce: Growth Promoting or Pathogenic?. *Journal of Divorce*, 3 (2), 107 - 119

Kurt Konca, N. (2009). *Medeni Usul Hukukunda Aleniyet İlkesi*, Ankara: Adalet Yayınevi

Hausser, H., Geiser, T. ve Aebi - Muller, R. (2007). *Das Familienrecht Des Schweizerischen Zivilgesetzbuches* (3. baskı). Bern: Schultess.

Helvacı, S. (2002). İsviçre ve Türk Hukuklarında Boşanma Sebepleri. *Prof.Dr. Ömer Teoman'a 55. Yaş Günü Armağanı II. Cilt*. İstanbul: Beta Yayınları

Hetherington, E. M., Cox, M., ve Cox, R. (1978). The Aftermath of Divorce. *Mother - Child, Father - Child Relations*, 40(2), 149 - 176

Hurowitz, N. (1981). *Divorce: Your Fault, My Fault, No Fault*. Bridgeport, PA: LawTrac Press

HÜNEE. (2003). *Türkiye Nüfus ve Sağlık Araştırması, 2003*. Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü, Sağlık Bakanlığı Ana Çocuk Sağlığı ve Aile Planlaması Genel Müdürlüğü, Başbakanlık Devlet Planlama Teşkilatı Müsteşarlığı ve TÜBİTAK, Ankara, Türkiye

HÜNEE. (2008). *Türkiye Nüfus ve Sağlık Araştırması, 2008*. Hacettepe Üniversitesi Nüfus Etütleri Enstitüsü, Sağlık Bakanlığı Ana Çocuk Sağlığı ve Aile Planlaması Genel Müdürlüğü, Başbakanlık Devlet Planlama Teşkilatı Müsteşarlığı ve TÜBİTAK, Ankara, Türkiye

Hyndman, R. ve Kostenko, A.V. (2007). Minimum Sample Size Requirements for Seasonal Forecasting Models, *Foresight*, Spring 2007, 6, 15

İşçi, Ö. Ve Korukoğlu, S. (2003). Genetik Algoritma Yaklaşımı ve Yöneylem Araştırmasında Bir Uygulama, *Celal Bayar Üniversitesi. Yönetim ve Ekonomi Dergisi,* 10 (2), 191 - 204

Kaslow, F.W., ve Schwartz, L.L. (1987). *The Dynamics of Divorce: A Life Cycle Perspective*. Brunner/Mazel Kayabaş, E. (2009). *Osmanlı Devleti'nde Tanzimat Dönemi İtibarıyla Aile Hukukunun Gelişimi – Hukuk-i Aile Kararnamesi*. İstanbul: Filiz Kitabevi

González, L. ve Viitanen, T. (2009) "The Effect of Divorce Laws on Divorce Rates in Europe", *European Economic Review,* 53 (2), 127 - 138

Goode, W. J. (1956). *After Divorce*. New York: Free Press

Gottman, J. M. (2014 [1994]). *What Predicts Divorce?: The Relationship Between Marital Processes And Marital Outcomes*. Psychology Press

Gottman, JM ve Notarius, CI (2000). Decade Review: Observing Marital Interaction. *Journal of Marriage and Family*, 62 (4), 927 - 947

Gören, Z. (1995). *Anayasa ve Sorumluluk* (2. Baskı). Ankara: Dokuz Eylül Üniversitesi Yayını

Gregor, S. (2006). The Nature of Theory in Information Systems. *MIS Quarterly*, 30 (3), 611 - 642

Guttmann, J. (1993). *Divorce in Psychosocial Perspective: Theory and Research*. Psychology Press

Güneş, D. (2007). *Boşanma Sürecindeki Eşlerin Aile İçi İlişkileri ile Problem Çözme Becerileri Arasındaki İlişkinin Belirlenmesi*. Yayınlanmamış Yüksek Lisans Tezi, Hacettepe Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Sosyal Hizmet ABD. Ankara

Haider - Markel, D. P., ve Joslyn, M. R. (2008) Beliefs About the Origins of Homosexuality and Support For Gay Rights An Empirical Test of Attribution Theory. *Public Opinion Quarterly*, 72(2), 291 - 310

Härkönen, J. (2014). Divorce: Trends, Patterns, Causes, Consequences. *The Wiley Blackwell Companion to the Sociology of Families* (ed. J. Treas, J. Scott and M. Richards), John Wiley ve Sons, Ltd, Chichester, UK

Hatemi, H. ve Serozan, R. (1993). *Aile Hukuku*. İstanbul: Filiz Kitabevi

Doğan, C. (1998). Türkiye'de Boşanma Sorununun Sosyolojik ve İstatistiki Açıdan Değerlendirilmesi. *Sosyoloji Konferansları Dergisi*, 25, 59 - 69

Dural, M, Öğüz, T. ve Gümüş, A. (2013). *Türk Özel Hukuku*. C.III. Aile Hukuku. İstanbul: Filiz Kitabevi

Fatemi, A. H., ve Asghari, A. (2012). Attribution Theory, Personality Traits, And Gender Differences Among EFL learners. *International Journal of Education*, 4 (2), 181 - 201

Feyzioğlu, F. (1979). *Aile Hukuku* (2. Baskı). İstanbul: Fakülteler Matbaası

Field, R. (2006). Using The Feminist Critique of Mediation To Explore "The Good, The Bad and The Ugly" Implications For Women of The İntroduction Of Mandatory Family Dispute Resolution in Australia. *Australian Journal of Family Law,* 20 (5), 45 - 78

Fincham, F. D., ve Bradbury, T. N. (1992). Assessing Attributions in Marriage: The Relationship Attribution Measure. *Journal of Personality and Social Psychology*, 62 (3), 457

Folmer, A. S., Cole, D. A., Sigal, A. B., Benbow, L. D., Satterwhite, L. F., Swygert, K. E., ve Ciesla, J. A. (2008). Age - Related Changes in Children's Understanding of Effort and Ability: Implications for Attribution Theory and Motivation. *Journal of Experimental Child Psychology*, 99 (2), 114 - 134

Fulop, M. (1980). A Dynamic Model of Family Formation and Dissolution for the United States. *Atlantic Economic Journal*. 8(4), 40 - 51

Gaffal, M. (2010). *Psychosocial and Legal Perspectives of Marital Breakdown*. Springer

Gençcan, Ö.U. (2013). *Boşanma Hukuku*. Ankara: Yetkin Yayınları

Moroğlu, N. (2003). Kadınların İnsan Hakları Bildirisi ve Ek İhtiyari Protokol. *Prof. Dr. Erdoğan Moroğlu'na 65. Yaş Armağanı'ndan Ayrı Basım* (2. Baskı). İstanbul: İstanbul Üniversitesi Hukuk Fakültesi

Oğuz, M., Akbaş S. (1999). *Genetik Algoritmalar*, Yayınlanmamış Yüksek Lisans Tezi, YTÜ

Oğuzman K. ve Dural M. (1994). *Aile Hukuku*. İstanbul: Filiz Kitabevi

Oktay, S. (1996). İsviçre'de Yasal Değişiklikler ve Mahkeme İçtihatları Işığında Evlenme ve Boşanma Hukukundaki Gelişmeler. *Galatasaray Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergis*i, Kış, 33

Öngider, N. (2013). Boşanmanın Çocuk Üzerindeki Etkileri. *Psikiyatride Güncel Yaklaşımlar*, 5 (2), 140-161

Özdamar, D. (2002). *Türk Hukukunda Özellikle Türk Medeni Kanunu Hükümleri Karşısında Kadının Hukuki Durumu.* Ankara: Seçkin

Özdemir, G. (2009). Türk Kadınının Toplumsal Konumunun Gelişim Süreci. Tekirdağ: Namık Kemal Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü.

Özdemir, N. (2003). *Türk - İsviçre Hukukunda Anlaşmalı Boşanma*. İstanbul: Beta Yayınları

Öztan, B. (1990). 3444 Sayılı Kanunla Getirilen Değişiklikten Sonra Medeni Kanun'un 134. Maddesi, *Prof. Dr. Haluk Tandoğan'ın Hatırasına Armağan*, 111 - 137. Ankara.

Öztan, B. (2004). *Aile Hukuku* (5. Baskı). Ankara: Turhan Kitabevi

Pishghadam, R., ve Motakef, R. (2011). Attributional Patterns with Respect to Major and Attendance in Private Language Schools: A Case of EFL Context. *Theory and Practice in Language Studies*, 1 (7), 888 - 894

Leonard, K. E., ve Roberts, L. J. (1998). Marital Aggression, Quality, And Stability in The First Year of Marriage: Findings from The Buffalo Newlywed Study. Thomas N. Bradbury (ed.) *The Developmental Course of Marital Dysfunction* (1.baskı) içinde (44 – 73)

Manusov, V. (2007). Attributions and Interpersonal Communication: Out of Our Heads and Into Behavior. *Communication and Social Cognition: Theories and Methods*, 141 – 169

Manusov, V., ve Spitzberg, B. (2008). *Attribution theory*. Individually-Centered Theories of Interpersonal Communication (1.baskı) içinde (37-49).

Martinko, MJ ve Thomson, NF (1998). A Synthesis And Extension of The Weiner and Kelley Attribution Models. *Basic and Applied Social Psychology*, 20 (4), 271 - 284

McManus, T. G., ve Donovan, S. (2012). Communication Competence and Feeling Caught: Explaining Perceived Ambiguity in Divorce-Related Communication. *Communication Quarterly*, 60 (2), 255 - 277

Meece, J. L., Glienke, B. B., ve Burg, S. (2006). Gender and Motivation. *Journal of School Psychology*, 44 (5), 351 - 373

Melichar, J. F., ve Chiriboga, D. A. (1988). Significance of Time in Adjustment to Marital Separation. *American Journal of Orthopsychiatry*, 58(2), 221

Metintaş, S., Akşit, A., Toprak, D., Çelik, M.,Ünlüoğlu, İ. ve Tayfur, M. (2007). *Aile Sağlığı. Aile ve Sağlık*, Eskişehir: Anadolu Üniversitesi Yayınları

Morgan, S. P. ve Rindfuss, R. R. (1985). Marital Disruption: Structual and Temporal Dimensions. *American Journal of Sociology*, 1055 - 1077

Şıpka, Ş. ve Gençcan, Ö. U. (2007). Boşanmada Kusur Tartışması. *Güncel Hukuk Dergisi*. 3. (Röportaj: Filiz Kerestecioğlu)

Şıpka, Ş. ve Şıpka E.L. (2007). Hukuki ve Psikolojik Bakış Açısı ile Boşanma Çatışmaları ve Boşanmada Kusur İlkesi. *İstanbul Barosu Dergisi Aile Hukuku Özel Sayısı*, 103 - 113

T.C. Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı (ASPB) Aile ve Toplum Hizmetleri Genel Müdürlüğü (ATHGM). (2011). *Türkiye Aile Yapısı Araştırması 2011*. Araştırma ve Sosyal Politika Serisi 02, İstanbul: Çizge

T.C. Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı (ASPB) Aile ve Toplum Hizmetleri Genel Müdürlüğü (ATHGM). (2014). *Türkiye Aile Yapısı Araştırması Tespitler ve Öneriler*. Araştırma ve Sosyal Politika Serisi 07, İstanbul: Çizge

T.C. Başbakanlık Aile ve Sosyal Araştırmalar Genel Müdürlüğü (ASAGEM). (2008). *Türkiye Boşanma Nedenleri Araştırması* (Gözden Geçirilmiş 2. Baskı), Ankara

T.C. Başbakanlık Aile ve Sosyal Araştırmalar Genel Müdürlüğü (ASAGEM) (2011). *Tek Ebeveynli Aileler*. Yayın No: 148, Ankara

T.C. Başbakanlık Kadının Statüsü ve Sorunları Genel Müdürlüğü. (2000). *Avrupa Birliğine Giriş Sürecinde Türkiye Cumhuriyeti Anayasası ve Kadın - Erkek Eşitliği Politikaları Paneli,* Ankara

Tanrıver, S. (2014). *Türk Aile Mahkemeleri.* Ankara: Yetkin Yayınları

Thompson, L., ve Walker, A. J. (1989). Gender in Families: Women and Men in Marriage, Work, and Parenthood. *Journal of Marriage and The Family*, 51, 845 - 871

Rice, J. K., ve Rice, D. G. (1986). *Living Through Divorce: A Developmental Approach to Divorce Therapy*. Guilford Press

Sayer, L. C ve Bianchi, S.M. (2000), Women's Economic Independence and The Probability of Divorce. *Journal of Family Issues*, 21 (7), 906 - 943

Scanzoni, J. H., ve Szinovacz, M. E. (1980). Family Decision - Making: A Developmental Sex Role Model, *Jounal of Marriage and Family*, 43 (4), 1000 1002

Schneller, D. P. (2001). *After the Breakup: Adult Perceptions and Expectations of Post - Divorce Intimate Relationships*

Sillars, A., Roberts, L. J., Leonard, K. E., ve Dun, T. (2000). Cognition During Marital Conflict: The Relationship of Thought and Talk. *Journal of Social and Personal Relationships*, 17(4 - 5), 479 - 502

Smart, L. S. (1977). An application of Erikson's Theory to The Recovery - from - Divorce Process. *Journal of Divorce*, 1 (1), 67 - 79

South, S. J., ve Spitze, G. (1986). Determinants of Divorce Over the Marital Life Course. *American Sociological Review*, 583 - 590

Spanier, G. B., ve Hanson, S. (1982). The Role of Extended Kin in The Adjustment to Marital Separation. *Journal of Divorce*, 5 (1 - 2), 33 - 48

Şen, B. (2013). *Boşanma Süreci ve Arabuluculuğu.* Yayımlanmamış Yüksek Lisans Tezi, Hacettepe Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Sosyal Hizmet ABD, Ankara

Şıpka, Ş. (2004). *Cinsiyet Değişikliğinin Evliliğe Etkisi*. İstanbul

Şıpka, Ş. (2006). Avrupa Birliği Aile Hukuku ve CEFL. *İstanbul Ticaret Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi* (Hukuk Özel Sayısı), 5 (10), 163 - 172

White, L. K. (1990). Determinants of Divorce: A Review of Research in The Eighties. *Journal of Marriage and The Family*, 52 (4), 904 - 912

White, S. M., ve Mika, K. (1983). Family Divorce and Separation: Theory and Research. *Marriage & Family Review*, 6 (1 - 2), 175 - 193

Williams, M., Burden, R. L., ve Al - Baharna, S. (2001). The Role of The Indıvıdual in Motivation Theory. *Motivation and Second Language Acquisition*, 23, 171

Williams, M., ve Burden, R. L. (2004). *Psycology For Language Teachers*. Ernst Klett Sprachen

Wise, M. S. (1980). The Aftermath of Divorce. *American Journal of Psychoanalysis*, 40, 149 - 158

Wiseman, R. S. (1975). Crisis Theory and The Process of Divorce. *Social Casework,* 56, 205-212

Zwickert, K., ve Rieger, E. (2013). Stigmatizing Attitudes Towards Individuals With Anorexia Nervosa: An İnvestigation of Attribution Theory. *Journal of Eating Disorders*, 1 (1), 5

المصادر على الإنترنت

Adalet Bakanlığı (2013). Adli İstatistikler 2013. 27 Ocak 2014, http://www.adlisicil.adalet.gov.tr/istatistik_2013/ist_tab.htm#

Adalet Bakanlığı (2013a). Aile Mahkemesi Dava Sayıları, (2003 - 2013). 5 Ocak 2015, http://www.adlisicil.adalet.gov.tr/istatistik_2013/152.pdf.

Adalet Bakanlığı (2013b). Boşanma Nedenine Göre Açılan Davalar ve Karar Sayıları, Türkiye (2009 - 2013). 27 Ocak 2014, http://www.adlisicil.adalet.gov.tr/istatistik_2013/138.pdf

Tobaccowala, S. (2011). *The Experience of Divorce and the Perceived Impact of Education on the Decision to Divorce Among Divorced Women of India* (Doctoral dissertation, Walden University).

Turan, Z., Doğan, M., Uzuner, K., İftar, G., İftar, E., Kapçı, A., Uzuner, Y., Tanrıdiler, A., Karasu, G., Karasu, P. ve Kaya, P. (2008). *Çocuk Ruh Sağlığı ve Kişilerarası İletişim Becerileri Çocuğun Ruhsal Gelişimini Etkileyen Ruhsal Yaşam Olayları,* Eskişehir: Anadolu Üniversitesi Yayınları

Türkarslan, N. (2007). Boşanmanın Çocuklar Üzerine Olumsuz Etkileri ve Bunlarla Başetme Yolları. *Başbakanlık Aile ve Sosyal Araştırmalar Genel Müdürlüğü Aile ve Toplum Dergisi*, 3 (11), 99 - 108

Türkiye İstatistik Kurumu. (2011). *Evlenme ve Boşanma İstatistikleri*. Nüfus ve Vatandaşlık İşleri Genel Müdürlüğü

Uluç, Y. (2014). *Mal Rejimleri ve Tasfiyesi* (7. Baskı). Ankara: Yetkin Yayınları

Üçok C., Mumcu, A. ve Bozkurt G. (2011). *Türk Hukuk Tarihi* (15. Baskı). Ankara: Turhan Kitabevi

Ünal, M. (1977). Medeni Kanun'un Kabulünden Önce Türk Aile Hukukuna İlişkin Düzenlemeler ve Özellikle 1917 Tarihli Hukuk-i Aile Kararnamesi. *Ankara Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi*, 34 (1 - 4), 195 - 231

Velidedeoğlu, H.V. (1965). *Aile Hukuku*. İstanbul: Nurgök Matbaası

Walton, C. S. (2013). *The Civil Law in Spain and Spanish - America*. United States

Weiss, R. S. (1975). *Marital Separation*. Basic Books

dantas - juridico.com/EN/artikelen/Divorcio_e_a_separacao_extrajudicial_lei_11. 401 - EN.pdf

European Comission, (2004). *Divorce - General Information Web Page.* 16 Aralık 2014, http://ec.europa.eu/civiljustice/divorce/divorce_gen_en.htm

Eurostat (2014) *Marriage and Divorce Statistics.* 16 Aralık 2014, http://ec.europa.eu/eurostat/statistics - explained/index.php/Marriage_and_divorce_statistics

Federal Research Division Library of Congress. (2015). *Domestic Trends to The Year 2015: Forecasts for the United States.* 12 Nisan 2015, http://www.loc.gov/rr/frd/pdf-files/domestic_trends.pdf

Law Office of Jeremy D. Morley International Family Law, (2014). *Spain Family Law Web Page.* 16 Aralık 2014, http://www.international - divorce.com/spain_divorce_law.htm.

Law Office of Jeremy D. Morley International Family Law, (2014). *Notes on Divorce in Italy Web Page.* 16 Aralık 2014, http://www.international - divorce.com/d - italy.htm.

OECD (2014). *Family Database.* 5 Ekim 2014, http://www.oecd.org/social/family/database.htm

Office for National Statistics (ONS UK). (2008). *2008 - Based Marital Status Population Projections.* 12 Ekim 2014, http://www.ons.gov.uk/ons/taxonomy/index.nscl=Population+Projections+by+Marital+Status

Office for National Statistics (ONS UK). (2010). *Population Estimates by Marital Status.*12 Ekim 2014, http://www.ons.gov.uk/ons/rel/pop-estimate/population-estimates-by-marital-status/mid-2010/stb---population-estimates-by-marital-status--2010.html

Adalet Bakanlığı (2013c). Boşanmayla İlişkili Açılan ve Karara Bağlanan Dava Türleri, Türkiye (2009 - 2013). 27 Ocak 2014 http://www.adlisicil.adalet.gov.tr/istatistik_2013/139.pdf

Adalet Bakanlığı (2013d). Boşanmayla İlişkili Açılan ve Karara Bağlanan Dava Türleri, Türkiye (2013). 27 Ocak 2014, http://www.adlisicil.adalet.gov.tr/istatistik_2013/140.pdf

Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı Aile ve Toplum Hizmetleri Genel Müdürlüğü, (2014). *Aile ve Boşanma Süreci Danışmanlığı Sayfası.* 16 Aralık 2014, http://ailetoplum.aile.gov.tr/uygulamalar/aile - ve - bosanma - sureci - danismanligi

The Argentina Independent, (2012). *A New Law and Order: Civil Code Reform in Argentina*, 16 Aralık 2014, http://www.argentinaindependent.com/currentaffairs/newsfromargentina/a - new - law - and - order - civil - code - reform - in - argentina/

BAFM, (2014). *Bundes - Arbeitsgemeinschaft für Familien - Mediation Web Page, Homepage*, 16 Aralık 2014, www.bafm - mediation.de.

CEFL, (2014). *Commission on European Family Law Web Page, Homepage*. 16 Aralık 2014, http://www.ceflonline.net/

Council of Europe, (2014). *Avrupa Konseyi Bakanlar Komitesinin Aile Arabuluculuğa İlişkin Tavsiye Kararı Metni*. 16 Aralık 2014, http://www.coe.int/t/dghl/standardsetting/family/7th%20conference_en_files/Rec(98)1%20E.pdf.

DAJEB, (2014). *Deutsche Arbeitsgemeinschaft für Jugend - und Eheberatung Web Page, Homepage.* 16 Aralık 2014, www.dajeb.de

Dantas Juridico, (2014). *Divorce and Separation in Brazil Law Web Page*. 16 Aralık 2014, http://www.